Agora Center for Media, Social, and Political Studies

مجلة أڭورا للدراسات والأبحاث

Agora Journal for Studies and Research

مجلة علمية فصلية محكمة

تعنى بالدراسات الإعلامية والاجتماعية والسياسية

A peer-reviewed quarterly journal specializing in media, social, and political studies.

العدد الثاني

يونيو 2026

مركز أڭورا للدراسات الإعلامية والاجتماعية والسياسية
Agora Center for Media, Social, and Political Studies

الإيداع القانوني

2025PE0068

ملف الصحافة

2025/01

الترقيم الدولي

3119-6470

المحتويات

تقديم 1

رشيد العزوزي

تحولات السلطة الرمزية في المغرب: من النخب التقليدية إلى المؤثرين الجدد - دراسة ميدانية..3

محسن رزاق / الطاهر بلحضري

الإعلام الديني الرسمي في المغرب: قراءة في دور قناة السادسة في مكافحة التطرف..33

أسامة طايع

تآكل الوساطة الحزبية وصعود الاحتجاج الرقمي: دراسة في الخطاب السياسي المضاد للأحزاب في احتجاجات "جيل زيد" 59

أمين الري

توظيف المقدّس في الخطاب الإعلامي المغربي: تأطير جائحة كوفيد-19 ومرحلة التلقيح 83

يوسف الصابيح / منير السرحاني

إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريس المسرح بالثانوي التأهيلي المغربي: دراسة ميدانية مع تصور بيداغوجي قائم على الذكاء الاصطناعي
101..

سميرة بكري

الأمن السيبيراني وحماية البيانات الشخصية 127

لحسن امعلي

دينامية الفعل المدني في تدبير الكوارث: دراسة ميدانية حول بعض آليات الاستجابة المدنية بالمغرب. 141

الحسين أحمد مفتاح / عبد الحق أحمد بوحميد

القصدية المزدوجة في إنتاج المعنى: تفاعل النص والصورة ضمن السياقين الإعلامي والسياسي 169

حنان قريشي

محددات تطور الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات: دراسة مقارنة بين المغرب والأردن..183

سلمى الحراق

التحليل النحوي لبعض الأعداد في الخطاب القرآني : "من البنية اللغوية إلى التعدد الوظيفي"..201

عبد الرحيم آيت معاد

عقد الاستجرار وتطبيقاته المعاصرة في المذهب المالكي..221

د. سعيد ويحيى

بلاغة الأفعال في الخطاب الإخباري الإعلامي: دراسة في آليات التوجيه والتضليل. مقاربة تداولية..249

الزهرة مشهوري / إسماعيل العماري.

العمل الحرفي والواقع الاجتماعي بالمغرب خلال القرنين السادس والسابع الهجريين 265

عبد الباسط المستعين / الانصاري حسن

TRADUCTION ET TERMINOLOGIE DANS LES COUVERTURES MÉDIATIQUES DES CATASTROPHES NATURELLES : LE CAS DU SÉISME D'AL- HAOUZ..285

Zineb JAZOULI

تقديم

يأتي العدد الثاني من مجلة أكُورا للدراسات والأبحاث في سياق علمي يتسم بتسارع التحولات الرقمية، وتعقّد الظواهر الاتصالية والاجتماعية، وتنامي الحاجة إلى مقاربات تحليلية متعددة التخصصات قادرة على تفكيك ديناميات المعنى والسلطة والتأثير داخل المجتمعات المعاصرة.

ومن هذا المنطلق، يجمع هذا العدد باقة من الدراسات العلمية الرصينة التي تتقاطع عند تخوم الإعلام، والسياسة، والمجتمع، والتربية، والقانون، في محاولة لإعادة التفكير في أسئلة المعرفة والواقع ضمن أفق نقدي متجدد.

ففي محور الخطاب الإعلامي وتحليل بنياته الدلالية، تشتغل مجموعة من الأبحاث بتفكيك آليات إنتاج المعنى داخل الوسائط الإعلامية، سواء من خلال تحليل القصدية المزدوجة في تفاعل النص والصورة، أو عبر استجلاء توظيف المقدّس في تأطير الأزمات الصحية، أو من خلال دراسة اشتغال الترجمة الإعلامية في سياقات الكوارث الطبيعية كما تجلّى في تغطية زلزال الحوز.

كما تكشف هذه الدراسات، باعتمادها مقاربات تداولية وسيميائية ونقدية تفكيكية، عن الدور الحاسم للخطاب في إعادة تشكيل الواقع، ليس فقط بوصفه انعكاساً له، بل باعتباره ممارسة منتجة للمعنى ومؤطرة للإدراك الجماعي.

وفي امتداد لهذا الاهتمام، تتجه دراسات أخرى إلى تحليل تحولات الفضاء العمومي في ظل الرقمنة، مركزة على صعود الفاعلين الجدد وتراجع الأدوار التقليدية للنخب والمؤسسات الوسيطة. ويبرز هنا تحليل الخطاب السياسي الرقمي لدى "جيل زيد" بوصفه مؤشراً على أزمة ثقة عميقة في الوساطة الحزبية، مقابل تنامي أشكال احتجاجية جديدة تعيد تعريف الفعل السياسي خارج الأطر التقليدية.

كما تسلط دراسات موازية الضوء على تحولات الرأي العام في البيئة الشبكية، حيث تتراجع سلطة النخب المعرفية لصالح المؤثرين الرقميين، بما يحمله ذلك من تداعيات على جودة النقاش العمومي وبناء المعرفة المجتمعية.

أما في مجال الإعلام الديني، فتقارب إحدى الدراسات دوره في الوقاية من التطرف العنيف ضمن سياق تنافسي رقمي، مبرزة محدودية تأثيره رغم أهميته القيمية، بسبب اختلالات في الجاذبية الاتصالية وضعف الحضور الرقمي. وهو ما يفتح النقاش حول ضرورة إعادة صياغة الخطاب الديني إعلامياً بما يستجيب لتحولات أنماط الاستهلاك الإعلامي، خاصة لدى الفئات الشابة.

ولا يغيب عن هذا العدد البعد التطبيقي والميداني، حيث تتناول بعض الأبحاث قضايا التربية والتدبير المجتمعي للأزمات. ففي حقل ديداكتيك التربية الفنية، تكشف دراسة ميدانية عن فجوة واضحة بين الخطاب التربوي الداعي إلى الرقمنة والممارسة الصفية التقليدية، مقترحةً إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي كمدخل لتجديد الفعل البيداغوجي.

وفي سياق آخر، تبرز دراسة علمية حول دينامية الفعل المدني في تدبير الكوارث الطبيعية الأدوار الحيوية التي يضطلع بها المجتمع المدني إلى جانب الدولة، بما يعكس تحولات في أنماط الاستجابة الجماعية للأزمات.

ومن زاوية قانونية وإعلامية، يطرح هذا العدد إشكالية حماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية، مسلطاً الضوء على التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني وضرورة تطوير الأطر التشريعية بما يضمن صون الخصوصية الفردية في ظل التوسع التكنولوجي.

كما تتناول دراسة ميدانية مقارنة واقع الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في السياقين المغربي والأردني، كاشفةً عن تداخل العوائق البنيوية والسياسية، مقابل بروز استراتيجيات مهنية مبتكرة للتكيف والمقاومة.

إن ما يميز هذا العدد، هو هذا التداخل الخلاق بين المقاربات النظرية والتطبيقات الميدانية، وبين التحليل النقدي والرصد التجريبي، بما يعكس وعياً معرفياً بأهمية الاشتغال البيني (Interdisciplinary) في فهم الظواهر المركبة. كما يبرز انخراط الباحثين في مساءلة قضايا راهنة تمس صميم التحولات التي يعيشها المجتمع المغربي والعالم العربي عموماً، في ظل العولمة الرقمية وتحدياتها المتسارعة.

وبذلك، يسعى هذا العدد إلى الإسهام في إثراء النقاش العلمي، وفتح آفاق جديدة للبحث في مجالات الإعلام والاتصال والعلوم الاجتماعية، عبر تقديم قراءات نقدية عميقة تستحضر تعقيد الواقع وتراهن على تجديد أدوات تحليله. وهو رهان لا ينفصل عن طموح المجلة في ترسيخ موقعها كفضاء أكاديمي للحوار العلمي الرصين، ومختبر لإنتاج المعرفة القادرة على مواكبة تحولات العصر واستشراف ممكناته.

د. رشيد العزوزي

مدير النشر

عضو المكتب التنفيذي لمركز أكْورا للدراسات الإعلامية والاجتماعية والسياسية

تحولات السلطة الرمزية في المغرب: من النخب التقليدية إلى المؤثرين الجدد - دراسة ميدانية

محسن رزاق

طالب باحث بسلك تخصص الصحافة والإعلام الرقمي

جامعة محمد الأول وجدة

ذ. الطاهر بلحضري

دكتوراه أستاذ محاضر مؤهل تخصص التواصل وقضايا

الإعلام جامعة محمد الأول وجدة

الملخص:

تقارب هذه الدراسة الميدانية ديناميات التحول في آليات تشكيل الرأي العام وتوجيهه داخل المجتمع المغربي، راصدةً أثر المنصات الرقمية في انحسار الفاعلية التأثيرية للنخب التقليدية مقابل تنامي أدوار الفاعلين الجدد من النشطاء والمؤثرين. واستناداً إلى تحليل بيانات استبانة طُبقت على عينة من الممارسين الإعلاميين، تخلص النتائج إلى أن انكفاء النخب المعرفية عن الفضاء الشبكي أضعف تموقعها، وهو ما كرس هيمنة مضامين تتسم بالتسطيح والنزعة التجارية على حساب البناء المعرفي للمجتمع. وتوصي الدراسة، تأسيساً على ذلك، بضرورة الانخراط الاستراتيجي للنخب في البيئة الرقمية، كمدخل حتمي لعقلنة الفضاء العام والارتقاء بجودة النقاش المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: النخب، المؤثرون الرقميون، قادة للرأي، الرأي العام النوعي، المجتمع النخبوي

Abstract:

This field study investigates the transformational dynamics of public opinion formation within Moroccan society, examining the impact of digital platforms on the diminishing influence of traditional elites amidst the growing prominence of new actors, specifically digital activists and influencers. Drawing on survey data collected from a sample of media professionals, the findings reveal that the disengagement of intellectual elites from the digital public sphere has weakened their discursive position. This retreat has facilitated the dominance of superficial, commercially- driven content at the expense of the society's cognitive and intellectual development. Consequently, the study advocates for the strategic integration of elites into the digital ecosystem as an imperative step toward rationalizing the public sphere and elevating the quality of societal discourse.

Keywords : Élites, Digital Influencer, Opinion Leaders, Qualitative Public Opinion, Elite Society

مقدمة

مع التحولات العميقة التي جرت بفعل الثورة الرقمية والتقدم التكنولوجي، أصبحت المنصات الرقمية التفاعلية جزءا غير منفصل عن المعيش اليومي، وغيرت التقنيات الحديثة من طرق تفاعلنا وتبادل المعلومات، وأصبحت بدورها أدوات فعالة في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، وأثرت بشكل كبير على مختلف المجالات الاجتماعية، السياسية، والثقافي والاقتصادية... بل أصبحت هذه المنصات ساحة معارك وتدافع والتعبير عن الأفكار والآراء بامتياز، تُحشد فيها الجماهير دون حاجة كبيرة إلى الوسطاء التقليديين (النخب الكلاسيكية)، الذين يملكون قدرة على التأثير في مجريات الأحداث وتوجيه الرأي العام، نظرا لسيطرتهم من قبل على وسائل الإعلام التقليدية حضورا وتوجيها للنقاشات العامة.

لقد لوحظ في مسير الانتقال من الإعلام التقليدي إلى الإعلام التفاعلي، وصولا إلى الإعلام الرقمي ومن ثمت منصات التواصل الاجتماعي، تضاؤل دور الفاعلين التقليديين مقابل ظهور أصوات جديدة، أخذوا صفة النشطاء والمؤثرين، واكتسبوا شهرة وانتشارا واسعين، خوّلت لهم بالتبع تأثيرا على جمهورهم من مستخدمي هذه المنصات، وهو ما يقودنا إلى التفكير في الطرق التي يجرى بها تشكيل البيئة الإعلامية الحديثة وأساليب التأثير فيها، وماهية هذه النخب وأدوارها الجديدة، والتساؤل أيضا عن مسببات هذا التحول ودوافعه.

طبعا، إذا كانت المنصات الرقمية قد سنحت لفئات داخل النخب والقوى الحية داخل المجتمعات بالتعبير عن آرائها والتأثير في الرأي العام، فهذا لا يعني أن ذوي السلطة والنفوذ سيبقون في وضع الصامت، بل سيسعون إلى إبقاء الوضع القائم عن طريق صناعة نخبة خاصة بهم، وقادة رأي يوجهون جمهور هذه الوسائط ويتحكمون فيه. في هذا السياق، نستقدم تقنية الذباب الإلكتروني Electronic Flies، كما عرفها مارك أوين جونز، باعتبارها "روبوتات أو برامج مصممة لتظهر كأشخاص حقيقيين على وسائل التواصل الاجتماعي"[1]، وهذا هذا التعريف لا ينفي أن يكون الذباب الإلكتروني حسابات بشرية موجهة، الخفي فيها والمزيف هو عدم وضوح أصحابها مع الجمهور وعدم إعلانها الجهات التي تستخدمها وتخدم بها مصالحها.

إن المقصود بالنخب في هذه الدراسة يتعدى معناها الفردي الأحادي، أي العالم والمثقف والسياسي، أو المهني الوظيفي كالطبيب والمحامي والأستاذ وغيرهم، إلى معناها الجمعي البنيوي، أي

---

[1] ورقة بحثية باللغة الإنجليزية، بعنوان Electronic flies and public opinion، مجلة الناصرية للدراسات السوسيولوجية والتاريخية، عدد يونيو 2020.

اهتمام المجتمع بنقاش الأفكار والعلم والمعرفة، أو ما يسمى بالمجتمع النخبوي، وهي دراسة تحاول كذلك قياس مدى نوعية الرأي العام على وسائل الإعلام والتواصل الرقمية.

ونشير أيضا إلى أن هذه الدراسة مُستلّة من رسالة جامعية بعنوان "المنصات الرقمية والتواري النخب المغربية - محاولة للفهم والرصد- ، أشرف على إنجازها الدكتور الطاهر بلحضري، بمسلك ماستر الصحافة والإعلام الرقمي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة. وقد خضع النص لتعديلات شكلية وتقنية دون المس بالمضامين والنتائج، وذلك استجابة لاحترام ضوابط النشر المعتمدة في مجلة أكَورا للدراسات والأبحاث.

إشكالية الدراسة:

يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت اليوم في المغرب، حسب البيانات التي يقدمها موقع الإحصائيات العالمي DataReportal[1] حوالي 34.47 مليون مستخدم، ما يعني أن معدل انتشار الإنترنت بلغ 90.7٪ من إجمالي عدد السكان البالغ 38.03 مليون نسمة. فيما يبلغ عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي حوالي 21.20 مليون مستخدم في نفس السنة، ما يمثل 55.7 بالمئة من إجمالي عدد السكان. في التفاصيل وعلى التوالي، فإن مستخدمي الفيسبوك يبلغون 22.55 مليون مستخدم، واليوتيوب 21.20 مليون مستخدم، وتيك توك 12.41 مليون مستخدم، وإنستغرام 11.90 مليون مستخدم، وسناب شات 6.65 مليون مستخدم، ولينكدن 4.90 مليون عضو، في حين أن إكس (تويتر سابقا) 1.18 مليون مستخدم.

إذا كانت لهذه الأرقام أكثر من دلالة ومعنى، وتطرح في طياتها سيلا غفيرا من الإشكاليات والمشكلات العلمية، فإن القراءة التي نحتاجها لهذه الدراسة، تتعلق بحجم النخبة المتواجدة على هذه المنصات وطبيعة حضورها وتواصلها مع الرأي العام ومستخدمي هذه المنصات، كما تسائل هذه المعطيات مستويات الرأي العام لدى مستخدميها مدى إمكانية الاستفادة من هذه الثورة التقنية لتحقيق مجتمع نخبوي.

تبعا لما سبق، فإن الإشكالية المركزية تسعى إلى الإجابة عن السؤال التالي: **إلى أي مدى ساهم العصر الرقمي ومنصات التفاعل الاجتماعي في تواري النخب وظهور نخب جديدة مؤثرة في المجتمع المغربي؟**

---

[1] صمم موقع DataReportal، كما يقدم نفسه، لمساعدة الباحثين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء العالم، ويضم العديد من التقارير والبيانات المجانية المتعلقة باستخدامات الانترنيت ووسائل الاتصال والتكنولوجيات https://datareportal.com/reports/digital- 2024- morocco.

تساؤلات الدراسة:

- هل ساهم العصر الرقمي في تواري النخب التقليدية عن الواجهة؟ وكيف تم ذلك؟
- ما مسؤولية وأدوار النخب التقليدية في العصر الرقمي وسط الإسهال الكبير للمعلومات؟ وإلى أي حد تساهم النخب الحالية في بناء مجتمع نخبوي؟
- هل النخب المتواجدة على المنصات الرقمية تنتصر لقيم العلم والمعرفة؟ وهل هي موضوعية في طروحاتها؟
- هل يدخل المؤثرون والنشطاء الرقميون دائرة النخب؟
- هل يعبر حجم التواجد والنقاش في وسائل التواصل الاجتماعي بالضرورة عن الوعي والثقافة والمعرفة اللازمين لبناء مجتمع نخبوي؟

فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للتحقق من ثلاث فرضيات أساسية:

- أن النخب التقليدية المغربية توارت إلى الخلف ولا تتفاعل في الفضاء الرقمي مع القضايا الحقيقية ذات الاهتمام الجمعي التي تنهض بالرأي العام النوعي وتخدم المصلحة العامة.
- أن المنصات الرقمية ساهمت في إضعاف حضور النخب بفعل إتاحة الفرص أمام مستخدميها للتفاعل وإبداء الرأي في القضايا المشتركة.
- أن الحضور الكمي على منصات التواصل الاجتماع؛ معلومات ومستخدمين ومؤثرين، لا يعني بالضرورة أن المجتمع يهتم بالقضايا الحقيقية التي تقود لتحقق مجتمع نخبوي.

أهمية الدراسة:

- الوقوف على الديناميات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أحدثها العصر الرقمي في المجتمع المغربي.
- دراسة منصات التواصل الاجتماعي باعتبارها إحدى ميكانيزمات التغيير داخل المجتمعات، وباعتبار ثروة تَعِدُ بإعادة تشكل جذري لعدد من المفاهيم والممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

- الوقوف على مدى صوابية الادعاء القائل بأن النخب المغربية توارت لأسباب ذاتية خاصة بها، بعد فشلها في مواكبة النقاشات المطروحة وعدم قدرتها على مسايرة دينامية المجتمع ومجاراة المؤثرين، وتفضيلها التواصل عن طريق القنوات الرسمية وليس التواصل الأفقي مع الجمهور.

منهج الدراسة:

ينتمي هذا العمل العلمي لفصيلة الأبحاث الوصفية المسحية التي تتميز بالعمق والتعقد معا، لسعة المعلومات والأفكار والبيانات التي يصل إليها الباحث، وما تحتاجه هذه الأخيرة من تفسير وتحليل للوصول إلى خلاصات ونتائج علمية تتجاوز الأحكام المسبقة والمألوفة المتداولة. إن "هذه الألفة عائق حقيقي أمام الباحثين، لأنها تفصلهم عن الإحساس العام وتمنعهم من إحداث التغيير في النظرة، والخروج من التغرب والأحكام المسبقة"[1].

وانطلاقا من إشكالية الدراسة التي تسعى للإجابة عن سؤال "المدى"، فإن الوصول إلى نتائج علمية تفرض العمل بالمنهجين الكمي والكيفي معا، لفهم طبيعة هذا "التواري" وقياس "مداه". لذلك سنعتمد على تقنية الاستبيان الإلكتروني الموجه، لما يخوله من وصول إلى عدد كبير من المستجوبين. وسيتضمن الاستبيان أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، وأسئلة تقيس الكم وأخرى لمعرفة الكيف، تسمح بتحديد الحجم والمدى، وأيضا فهم أسباب الظاهرة ودواعيها بناء على المتغيرات المحيطة بها.

مجتمع الدراسة:

يُعد المجتمع الذي تجمع منه معطيات البحث من أهم وأصعب المراحل في مسار أي دراسة، لذا من الواجب تحديده تحديدا دقيقا ومناسبا ومتجانسا. فالمعطيات التي تُجمع "يجب أن تكون ذات علاقة مباشرة بالهدف من الدراسة... وتغطي حاجة البحث"[2]. لهذا تم العمل في هذه الدراسة بالاستبيان الموجه حصريا للمشتغلين في مجال الإعلام والصحافة، لكونهم في الآن نفسه: قائمين بالاتصال وحراس بوابة، وحاملي الرسالة الإعلامية (نخبة إعلامية)، وحلقة وصل بين الباحثين والمحللين للقضايا الرائجة والمطروحة للنقاش (النخب) وبين الجمهور (المتلقي).

---

[1] مي العبد الله، البحث في علوم الإعلام والاتصال من الأطر المعرفية إلى الإشكاليات البحثية، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، الصفحة 9.

[2] عبد الحميد عبد المجيد البداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، فلسطين، الصفحة 18.

يبلغ مجموع الصحافيين والصحافيات في المغرب الحاصلين على البطاقة المهنية للصحافة تقرير المجلس الوطني للصحافة بالمغرب 3492 صحافيا وصحفية[1]، هذا دون إغفال المزاولين للمهنة دون توفرهم على البطاقة المهنية، الأمر الذي صعّب مهمة حصر العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة. وبالاستناد على خدمات موقع surveymonkey[2] لحساب عينات الدراسات، تم تحديد عدد المستجوبين في 4000 مستجوب محتمل. وباعتماد درجة ثقة قدرها 95% وهامش خطأ لا يتجاوز 10%، تبين أن الحد الأدنى للعينة هو 94 مستجوبا؛ وبناء عليه جرى توزيع 117 استبيانا لضمان دقة النتائج.

الأطر المفاهيمية للدراسة: النخب، المؤثرون كقادة للرأي، الرأي العام النوعي.

مفهوم النخب في الفكر السياسي والسوسيولوجي:

هو أبرز مفهوم في الدراسة، لذلك من المفيد أن نفصل فيه ونطلع بداية على معنى النخب لنبين أنها لا تتعلق بالضرورة برجال السياسة أو السلطة أو المال وليست حصرا عليهم. نجد في معجم لسان العرب، أن أصل مفردة نخبة من الفعل انتخب، "وانتخب الشيء: اختاره. والنخبة: ما اختاره منه"[3]. أما اصطلاحا، فتعرّف بأنها "أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما. ويكتسب الانتساب إلى الصفوة بالوراثة في بعض المجتمعات. وفي المجتمعات التي تسود فيها المنافسة الحرة تشهد حركات صعود أفراد يتمكنون من الارتقاء إلى مراكز ينظر إليها باعتبارها مرتفعة، وينجح بذلك هؤلاء الأفراد في الانضمام إلى الصفوة التي يعترف بها المجتمع أو جانب منه. فيما يتضمن الاعتراف التلقائي بالصفوة تمتعها بصفات خاصة مرغوب فيها في رأي الجماعة"[4].

يعني هذا أن النخب مجموعة محدودة عدديا، تملك قدرات ومؤهلات تميزها عن العامة في ممارسة اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها، وتمتلك نوعا من السلطة والنفوذ، وتؤدي أدوارا قيادية وتؤثر داخل المجتمع، كما أنها فئة يجري اختيارها وانتخابها بشكل طبيعي نظرا إما للاعتراف المجتمعي بها أو لأنها تحظى بالسلطة إما عن طريق الوراثة أو الحكم.

---

[1] المجلس الوطني للصحافة، إحصائيات بخصوص عدد الصحافيات والصحافيين الحاصلين على بطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2022، المغرب، الرابط المختصر: https://2u.pw/ml2R9hKL

[2] موقع متخصص في حساب العينات البحثية: www.surveymonkey.com

[3] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف - 1119، كورنيش النيل - القاهرة ج. م. ع، صفحة 4373.

[4] أحمد زكي البداوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية إنجليزي فرنسي عربي دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، 1989، الصفحة 52.

في سياق آخر، يميز "غيتانو موسكا[1]" بين من ينتمون لدائرة النخبة ومن يتواجدون خارج الدائرة، بناء على امتلاك وحيازة السلطة، وهو ما يحيل على وجود صراع بين هذه الدوائر ومحاولات الإبعاد من الدخول إليها، أي بين محاولات الإبقاء على الآليات والموارد كأساس للسلطة، وبين السعي للحصول عليها. لذلك، تشكل النخبة حسب موسكا "أقلية تحتكر أدوات الزعامة وموارد القوة والنفوذ، باعتبارها نتاجا لبنية اجتماعية وسياسية تؤدي مجموعة من الوظائف عبر سلطة الاحتكار لموارد السلطة أو دخول معترك السياسة"[2].

تبرز الحاجة إلى النخب وفق "روبرت دال"[3] بشكل لافت في فترات في فترات الأزمات أو عند عدم الاستقرار داخل المجتمع، لما لها من قوة وتأثير في الرأي العام وتوجيهه لامتلاكها خبرة ومعرفة، أو لتواجدها داخل المؤسسات ذات السلطة، في الحكومات أو الشركات الكبرى أو وسائل الإعلام، وذلك باعتبارها "مجموعة الأفراد، يشكلون أقلية تسود تفضيلاتهم عند حدوث أزمات تكون متعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع"[4].

المؤثرون الرقميون بوصفهم قادة للرأي في البيئة الإعلامية الجديدة:

المؤثرون في العصر الرقمي هم أفراد كانوا في وقت سابق خارج دائرة المشاركة والتأثير في العمليات السياسية والاجتماعية والثقافية، لكنهم بدؤوا يجدون صدى لأصواتهم ودعواتهم وأفكارهم بفعل التطور التكنولوجي، عن طريق المشاركة في تقديم المضامين وتحليلها أو إبداء الرأي فيها داخل منصات التواصل الاجتماعي. ويُلاحظ عالميًا تمكّن هذه الفئة من امتلاك القدرة على توجيه وزيادة الاهتمام بالقضايا المثارة من خلال عملية التواصل مع الجمهور ومشاركتهم ما يدور من أحداث محلية ووطنية ودولية، وأصبحوا يلعبون أدوارًا جديدة وقديمة كانت حصرًا على النخبة التقليدية.

يجد هذا المفهوم موطئ قدم في الحقل الإعلامي داخل نظرية تدفق المعلومات التي درست الاتصال الجماهيري من زاوية الطريقة التي تتدفق بها المعلومات والأفكار من خلال قنوات الاتصال

---

[1] غايتانو موسكا، تكتب أيضا جايتانو موسكا (1858- 1941)، فيلسوف إيطالي، من مؤسسي نظرية النخبة في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ما تزال نظريته مرجعا أساسيا إلى اليوم في تحليل موضوع النخبة.

[2] عفيفة بلعيد، "النخبة السياسية المحلية في المغرب، فترة ما قبل وبعد الاستقلال"، المجلة العصرية للدراسات القانونية، الكلية العصرية الجامعية، رام الله، فلسطين، المجلد 1 العدد 2، 2023.

[3] روبرت دال (1915- 2014)، من أبرز علماء الفكر السياسي وعلم الاجتماع في أمريكا، اهتم بدراسة النظم الديمقراطية ونظر في السياسة.

[4] هشام صاغور، "النخب السياسية: دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 5 عدد 1، 2029، الصفحتين 71- 82.

المختلفة إلى الجمهور المستهدف مرورا بقادة الرأي Opinion Leaders. فإذا كان قائد الرأي في الإعلام التقليدي ينقل ويفسر المعلومات والأفكار إلى الجمهور بشكل غير تلقائي وموجه وبعد/تحت الطلب، أو أنه يحتاج لأن يتجاوز حراس البوابة، فإن قادة الرأي اليوم، وبفضل شبكات التفاعل الاجتماعي، يتواصلون مع جمهورهم بشكل فعال ومباشر ويوميا ودون قيود.

وفقا للنموذج الاتصالي الذي نظر له كل من "ديفلو كاتز" و"لازر سفيلد"، نجد أن قادة الرأي هم أولئك "الأشخاص الذين يقومون بدور مزدوج في سريان الاتصال على مرحلتين، من خلال تعرضهم لمصادر الاتصال ثم ينقلون هذه المعلومات التي حصلوا عليها إلى مواطنين آخرين تربطهم علاقات إيجابية وقوية، فهم يعملون على تحويل الاتصال الجماهيري عبر الراديو والتلفاز والصحف إلى اتصال مباشر ومواجهتي تبعا لتأثيراتهم الاجتماعية وقدراتهم الشخصية من خلال النقل والتفسير لمضمون الرسائل، مما يزيد واقعه لدى الأفراد والجماعات الأولية"[1].

نحو الرأي العام النوعي : مقاربة مفاهيمية:

يمكن اختصار التعريفات المرتبطة بمفهوم الرأي العام في كونه الرأي السائد في فترة زمنية محددة، أو داخل جماعة أو طبقة أو فئة ما. واستحضارا للسياق الرقمي، ولكون الجماهير الحديثة لم تعد تتلقى الرسائل الإعلامية بسلبية، بل أصبحت تتفاعل بحرية حسب حاجاتها ورغباتها، وهو ما يفترض وجود آراء عامة متعددة بتعدد فئات المجتمع وطبقاته، فالرأي العام يرتبط ارتباطا وثيقا بالحاجة والمصلحة وهي أحد العناصر المحددة لتشكيله وتشكله، إذ أن الفرد الذي لا مصلحة لديه في موضوع معين لن يتأثر به ولن يشارك أو يسهم بالرأي فيه وحوله، وهذا ما يؤكد القول بأن الرأي العام "تعبير جمعي لآراء أفراد متعددين يشكلون مجموعة موحدة من خلال أهدافهم وحاجاتهم وطموحهم وأفكارهم المشتركة"[2].

والمقصود بالرأي العام النوعي هو ذاك "الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش، وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمتها الإنسانية

---

[1] كامل القيم، أستاذ الإعلام والاتصال، مقال علمي بعنوان "الوظيفة التفسيرية لمضمون وسائل الإعلام.. عن طريق قادة الرأي العام"، الحوار المتمدن، 2009.

[2] مي العبد الله وعبد الكريم شين، المعجم.. في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال (المشروع العربي لتوحيد المصطلحات) دار النهضة العربية، لبنان 2014، الصفحة 171.

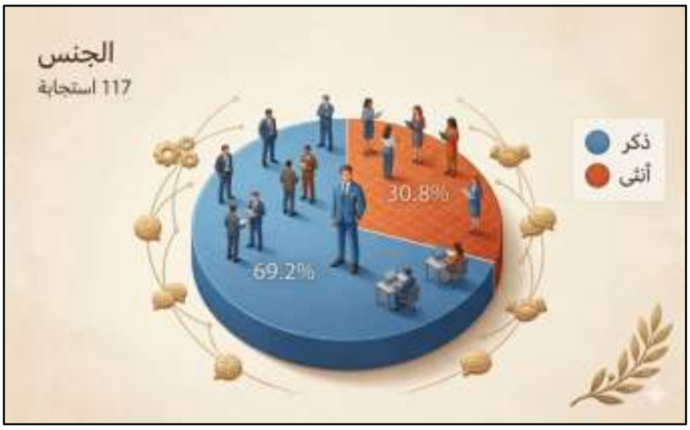
الأساسية مسا مباشرا"[1]. يبين هذا التعريف أن لفظة النوعي تخص رأي فئة محددة تتخذه بوعي وإدراك اتجاه قضية معينة، وهو ما يميزها عن غيرها من فئات الرأي العام الواسعة.

هناك أيضا مستوى آخر من مستويات الرأي النوعي، تدل عليه نخبة المجتمع من القادة والمفكرين والعلماء الذين يمثلون فئة قليلة، وهي ما يطلق عليها ب"الطبقة القيادية المتميزة بالرأي، والتي تنشط لنشر المعتقدات التي تسهم بدرجة كبيرة في بناء الاتجاهات. وتقوم بوظيفة ذات فاعلية ملحوظة في الترويج للأفكار والمعتقدات والسلوك"[2]، ومعه يمكن القول إن فئة النخبة أو المثقفين أو الصفوة يشمل اليوم شريحة واسعة من الأفراد والجماعات، ويمكن تقسيم هذا المفهوم إلى نماذج وتصنيفات وفضاءات وعلى مستويات مختلفة، اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وحقوقية وغيرها.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

المحور الأول: عينة المبحوثين وخصائصهم

الشكل01: عدد المبحوثين وفق متغير النوع:



يُظهر الرسم 1 توزيع إجماعي عدد الردود حسب متغير الجنس، بحيث يبلغ عدد المشاركين الذكور 81 مشاركا، بنسبة 69.2٪، أي حوالي الثلثي، في حين يبلغ عدد الإناث 36 مشاركة، بنسبة 30.8٪ من المشاركين. وهو ما يوضح تفاوتا في النوع في المنتسبين لمهن الصحافة والإعلام. وهذا التفاوت تؤكده كذلك إحصائيات[3] المجلس الوطني للصحافة بالمغرب؛ والتي جاء فيها أن عدد الصحافيات

[1] مختار التهامي، الرأي العام والحرب النفسية، الجزء الأول، دار المعارف، الطبعة الرابعة، 1979 الصفحة 15.

[2] عبد الحكيم أحمين، التواصل الثقافي والسياسي بين العرب في البيئة الرقمية استخدامات النخب للوسائل الإعلام الجديدة، الصفحة 35.

[3] تم الاعتماد على إحصائيات سنة 2021، بسبب عدم إصدار يصدر عن المجلس الوطني للصحافة أي تقرير حول عدد الصحافيين والصحافيين المزاولين برسم سنتي 2023 و2024. بل حتى المعطيات المقدمة في تقرير سنة 2022، لا تضم تفاصيل الجنسين في الموضوع.

اللائي حصلن على البطاقة المهنية في 2021، هو 953 صحافية، من أصل 3394 بطاقة صحافة، أي بنسبة 28٪، وهو المعطى يؤكد دقة العينة المستجوبة، ولا يعني انعدام التوازن في وصول الاستبيان إلى المشاركين.

الشكل 02: توزيع المبحوثين وفق متغير المستوى التعليمي:



يُظهر الرسم 2 توزيع الردود حسب المستوى التعليمي للصحافيين والصحافيات المغاربة، ويبين أن أعلى نسبة من المشاركين في الاستبيان هم الحاصلون على الإجازة بنسبة 44.4٪ (55 مشاركا). تليها نسبة الحاصلين على الماستر بنسبة 41٪ (48 مشاركا). أما الحاصلون على البكالوريا فيمثلون 10.3٪ فقط (12 مشاركا)، وتبلغ نسبة الحاصلين على الدكتوراه، وهي الأقل، 4.3٪ (5 مشاركين).

تكشف هذه المعطيات أن الوسط الصحافي المغربي يعرف تنوعا في المستويات التعليمية، وأن ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادتي الإجازة والماستر، يشير إلى أن الفئة المستهدفة تشمل بشكل رئيسي الأشخاص ذوي التعليم العالي، كما تفترض لغة الأرقام هنا أن هذه الفئة تمتلك مستويات معرفية تخول لهم المساهمة في توجيه المحتوى الإعلامي وتدقيقه ليكون هادفا وشاملا ويستم بالموضوعية والعلمية، مع أن تعاملهم مع القضايا المجتمعية المعقدة، من شأنه أن يساهم في توعية الجمهور عن طريق قدرتهم على تحليل الأخبار والمعلومات بشكل نقدي.

يفترض كذلك التعليم المتقدم لهذه الفئة اهتمامها بإعداد مضامين معرفية ونشرها وتبادلها على منصات التواصل الاجتماعي، مما يزيد من رفع مستوى وعي الجمهور وتثقيفه. علاوة على أن تملّك الصحافيين والصحافيات لمهارات علمية وأكاديمية، من شأنه أن ينعكس عل جودة التقارير المنجزة.

الشكل 03: توزيع المبحوثين وفق عدد سنوات الخبرة في مجال الإعلامي والصحافي:



يوضح الرسم 3 توزيع المستجوبين حسب متغير عدد سنوات العمل والخبرة في المجال. وجاءت النتائج على الآتي: 35٪ من الصحفيين لديهم أقل من 5 سنوات خبرة، و35٪ من الصحفيين لديهم بين 5 و10 سنوات خبرة، و29.9% من الصحفيين لديهم أكثر من 10 سنوات خبرة.

الشكل 04: اعتماد الصحفيين على المنصات الرقمية للحصول على الأخبار والمعلومات:



يُبين الرسم 4 أن 42.7٪ من المستجوبين يعتمدون بشكل متوسط على منصات التواصل الاجتماعي في عملية الوصول وتتبع الأخبار والحصول على المعلومات. وأقل بقليل، بنسبة 40.2٪ من يعتمدون عليها بشكل كبير. في حين أن 17.1٪ من الصحفيين والإعلاميين لا يعتمدون على منصات التواصل الاجتماعي إلا قليلا في عملية البحث وتتبع الأخبار.

ومنه يمكن القول إن منصات التواصل الاجتماعي، أضحت فضاء لاستقاء الأخبار والمعلومات والأفكار، والعمل عليها من طرف الصحفيين والإعلاميين المغاربة لإخراجها في قوالب صحفية مهنية، وعليه تكون خاصية التفاعلية كواحدة من أهم خصائص ومميزات الإعلام الجديد حاضرة بقوة في الإعلام المغربي.

الشكل 05: العلاقة بين متغير سنوات الخبرة ومتغير الاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي:

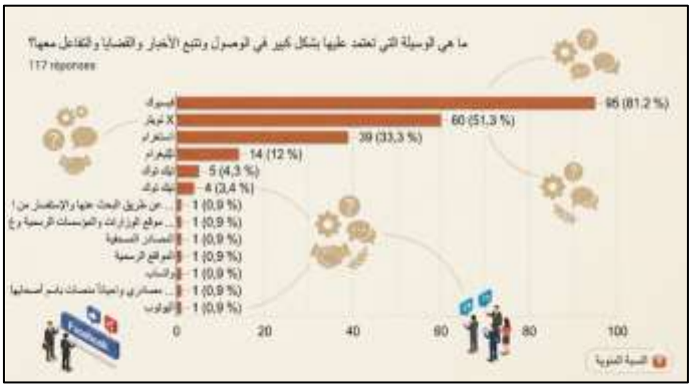
	مدى اعتماد الصحافيين على منصات التواصل الاجتماعي في البحث عن الأخبار ومتابعة القضايا				
المجموع	نعم	لا	أحيانا		
35	13	2	20	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات العمل في المجال الصحافي
41	14	5	22	بين 5 و10 سنوات	
41	18	10	13	أزيد من 10 سنوات	
117	45	17	55	المجموع	

(تم تحليل هذه المعطيات بالاعتماد على برنامج الإحصاء SPSS)

يُظهر الجدول 5 العلاقة بين متغيرين مُهمين. يتعلق بعلاقة سنوات الخبرة بالاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي في استقاء الأخبار وتتبعها، إذ يظهر بأن عدد سنوات الخبرة لا علاقة لها بالاعتماد على هذه المنصات، بحيث أن المستجوبين الذين يعتمدون على منصات التواصل الاجتماعي متقارب جدا (13 عند الممارسين أقل من 5 سنوات، 14 عند الممارسين بين 5 و10 سنوات، و18 لدى المشتغلين أزيد من 10 سنوات). بل تكشف النتائج عن كون أصحاب السنوات الطويلة في ممارسة مهن الصحافة والإعلام أكثر بقليل من الصحفيين الذين لم يتجاوزوا بعد 5 سنوات في العمل.

تؤكد المقارنة بين هذين المتغيرين أن منصات التواصل الاجتماعي أضحت جزءا أساسيا في الحياة المهنية للصحافيين والإعلاميين، وهي فضاء مهم للمعلومات والأخبار، وتعدد المصادر، والتفاعل مع حاجات الجمهور، علاوة على أنها محرك بحث مهم جدا في الوصول إلى عدد كبير من الأخبار والأحداث والتأكد من صحتها ووقوعها.

الشكل 06: مصادر الوصول إلى المعلومات والأخبار المعتمدة من طرف الصحفيين المغاربة:



يتضح من خلال الرسم 6 أن أزيد من 80٪ من الصحافيين والإعلاميين الذين شملتهم الدراسة يستخدمون منصة فيسبوك، بتكرار 95 مستجوبا من أصل 117، ومنصة X (تويتر) بنسبة 51٪، بتكرار 60 مستجوبا، فيما لم تتجاوز نسبة استخدام منصة إنستغرام 40٪، بتكرار 39 مستجوبا. ونود الإشارة هنا إلى أن عدد التكرارات فاق 117 تكرارا، وذلك راجع لطبيعة السؤال التي منحت للمستجوبين حق اختيار أكثر من جواب، أخذا بعين الاعتبار أن هناك من يستعمل أكثر من وسيلة ومنصة رقمية.

توضح هذه النتائج أن منصات فيسبوك وتويتر وإنستغرام، هي منصات التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما من طرف الصحافيين المغاربة في تتبع الأخبار والتفاعل معها، وهو ما يؤكد إلى حد ما، الإحصائيات التي وردت في إشكالية الدراسة، حول عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالمغرب. ومعنى ذلك، أن المنصات التي تتداول فيها المعلومات الخبرية بشكل أكبر وأكثر جماهيرية، هي تلك التي يعتمد عليها الصحافيون في تتبع الأخبار ومواكبتها، في حين تبقى المنصات الأخرى للتواصل والتفاعل بين مستخدميها، ويطغى على محتواها الترفيهي والتثقيفي أكثر من المحتوى الخبري. كما أن المعطيات التي أدلى بها المستجوبون، تكشف أن الصحفيين يعتمدون على مصادر أخرى متنوعة، خاصة بهم، وعلى مواقع المؤسسات العمومية والوزارات والمواقع الرسمية.

المحور الثاني: استخدامات النخب لمنصات التواصل الاجتماعي

الشكل 07: حضور النخب في منصات التواصل الاجتماعي:



أظهرت نتائج الاستطلاع، حسب الرسم 7 أن 13.7٪ من المشاركين يرون أن حضور النخب في منصات التواصل الاجتماعي قوي، بينما يرى 55.6٪ من المشاركين أن حضورهم متوسط، ويرى 30.8٪ أن حضورهم ضعيف. وبالتالي نجد أن آراء مجتمع الدراسة منقسمة حول حضور النخب على منصات التواصل الاجتماعي، إلا أن الأغلبية تحصر حضورهم بشكل عام يتراوح بين متوسط وضعيف.

الشكل 08: تفاعل النخب على المنصات الاجتماعية



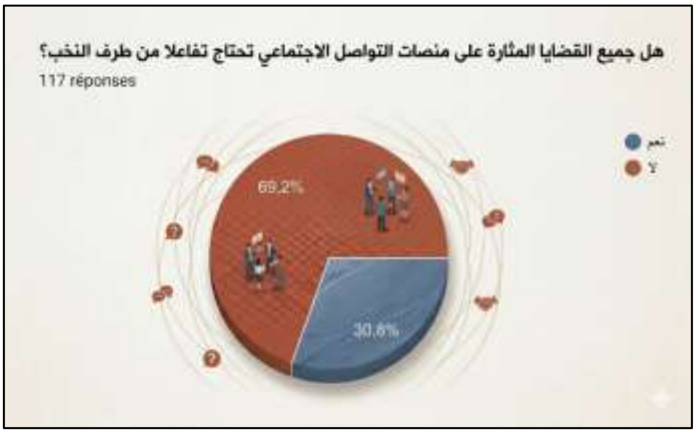
ذهب أزيد من 94% من الذين شملتهم الدراسة، حسب الرسم 8 إلى التأكيد على واجب تفاعل النخب المغربية باختلاف تخصصاتها وقطاعتها مع القضايا المجتمعية على منصات التواصل الاجتماعي. في حين رأى 5% فقط منهم أن النخب غير معنية بما يروج على هذه المنصات وغير مجبرة على التفاعل معه. ومعنى ذلك أن هناك إجماع كبير جدا لدى عينة الدراسة حول أهمية وضرورة حضور النخب على هذا المستوى.

لماذا؟ ذهب عدد من المستجوبين إلى القول إن استخدام النخب لوسائل التواصل الاجتماعي يدخل ضمن مسؤوليتها الأخلاقية، ولأنها أعلم وأدرى بدواليب القضايا ويملكون من المعرفة والمعلومات ما يمكنهم من قيادة الجماهير والتأثير فيها. ولأن هذه الوسائل تسمح بإيصال المعلومات بطرق سهلة، وعبرها سيتحقق هدف تنوير الرأي العام كأحد الأدوار المنوطة بالنخب، علاوة على أن رأي النخب في عدد من المواضيع الخلافية يكون مهما وحاسما.

وذهب فئة المدافعين على ضرورة تفاعل وحضور النخب في المنصات الرقمية إلى القول إن هذه الوسائل الجديدة فرضت نفسها وأصبحت مؤثرة بشكل كبير ومساهمة في صناعة الرأي العام، وأنها الوسيلة التي تجمع أكبر عدد من الأشخاص، وهو يستدعي حضور النخب لمحاصرة التفاهة، وعدم ترك الساحة للتافهين والباحثين عن الشهرة والربح لقيادة الرأي العام، لما لذلك من خطورة على جودة المجتمع.

في الجهة الأخرى، انقسم رأي المستجوبين الذين يروا أن حضور النخب في وسائل التواصل الاجتماعي غير ضروري، بين من قال بانعدام المصداقية لدى هذه النخب سواء في تحليلاتها وتعاطيها مع القضايا الرائجة، وبين من ربط عدم ضرورة حضورهم على منصات الرقمية حتى لا يختلط صوتهم مع صوت العامة والمؤثرين.

الشكل 09: تفاعل النخب مع جميع القضايا



يرى ثلثي المستجوبين حسب الرسم 9 أي حوالي 70%، أن جميع القضايا المثارة على منصات التواصل الاجتماعي تحتاج إلى تفاعل من طرف النخب. في المقابل 30% رأوا أن هناك قضايا لا تتطلب ولا تحتاج تفاعلا من طرف النخب.

لماذا؟ لقد عزى المستجوبين عدم الحاجة لتفاعل النخب مع كل المواضيع المثارة على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى أن مضمون القضايا قد لا يكون بتلك الأهمية التي ستجعلهم يتفاعلون معها،

بمعنى أن عدد من القضايا المتداولة لا تحتاج للنخب ولا تستحق لأن التفاعل معها يمنحها شرعية، ومن شأن ذلك المساهمة في تمييع النقاش وإضعاف مصداقية هذه النخب.

وبخصوص المستجوبين الذين اعتبروا تفاعل النخب على المنصات الرقمية ضروري ويدخل ضمن مسؤوليتهم الأخلاقية، فقد شددوا على أن هناك مواضيع من الضروري أن تنخرط فيها النخب، خاصة تلك المتعلقة بما هو اجتماعي وتربوي وقضايا الصحة، ومن تم نلمس من خلال هذه الأجوبة أن المجتمع في حاجة للمساهمة في النقاش المرتبط باليومي والمعاش، وليس التفكير في قضايا بعيدة عن هموم وحاجات المجتمع.

الشكل 10: القضايا التي لا تتحمل تواري النخب وسكوتها:



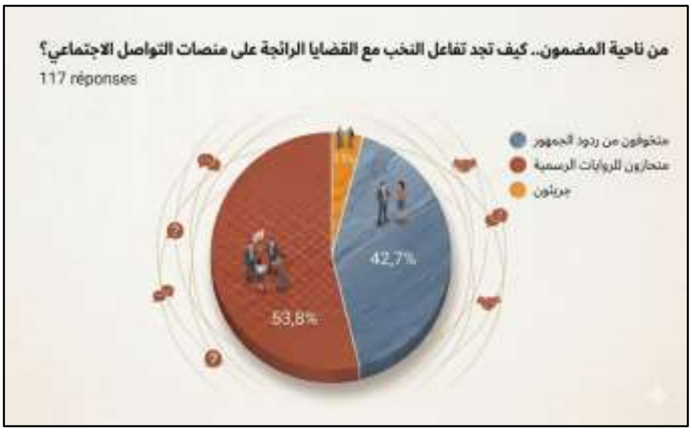
تصدرت القضايا السياسية والاجتماعية، نتائج الدراسة حول القضايا التي يراها الصحفيون والإعلاميون بأنها لا تتحمل تواري النخب أو سكوتها، 100 مستجوب من أصل 117، أي بنسبة 85.5%. تلتها في المرتبة الثانية المواضيع المتعلقة بالشأن الاقتصادي للدولة والمجتمع، بنسبة 70%. وثالثا، قضايا التربية والتعليم بنسبة 76%. ثم القضايا الصحية، رابعا، بنسبة 69%. وفي المرتبة الخامسة القضايا الديبلوماسية.

أظهر الاستطلاع أيضا أن القضايا ذات الصلة بالفكر والثقافة والهوية، والمتعلقة بالشأن الديني، ومواضيع الحقوق والحريات، والرياضة، ليست ذات أولوية كبيرة في المجتمع المغربي، بالقدر الذي يحتاج فيه آراء النخب في المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والديبلوماسية، مما يستدعي من نخب هذه المجالات الحضور والمشاركة على منصات التواصل الاجتماعي.

ورغم المحتوى الكثير حول الرياضة بكل أصنافها والإنجاز الكروي الذي قدمه المنتخب المغربي، ورغم جمهور الفن والمهرجانات، لا يشكل أولوية لدى مجتمع الدراسة، ومنه يمكن القول إن

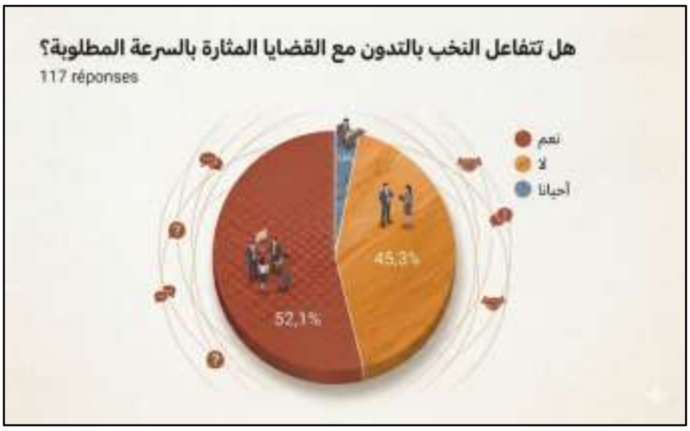
النقاشات حولها، رغم أنها بالشيء الكثيف جدا، فإنها تحدث في سياقات ومناسبات معينة مرتبطة بالحدث، وليست قضايا ذات أفضلية أو أسبقية.

الشكل 11: استخدام النخب وسائل التواصل الاجتماعي:



يجد أزيد من 58% من المستجوبين تفاعل النخب مع القضايا الرائجة على منصات التواصل الاجتماعي منحازة للروايات الرسمية، وهذا معناه أن النخب تميل إلى دعم مواقف الحكومة والمؤسسات. فيما يرى 42% من المستجوبين أن النخب تخشى ردود جمهور منصات التواصل الاجتماعي، وأنها دائما ما تضع في حسبانها ردود الفعل اتجاه مواقفها وآرائها. في حين ذهب 3% فقط من المستجوبين للقول إن تفاعل النخب مع القضايا الرائجة يتسم بالجرأة في الطرح والاستقلالية بعيدا عن أي نوع من الضغط والتوجيه. وهذا يعني أن النخب تميل إلى تجنب التعبير عن آرائها المخالفة للرأي العام أو للمواقف الرسمية.

الشكل 12: سرعة تفاعل النخب على منصات التواصل الاجتماعي:



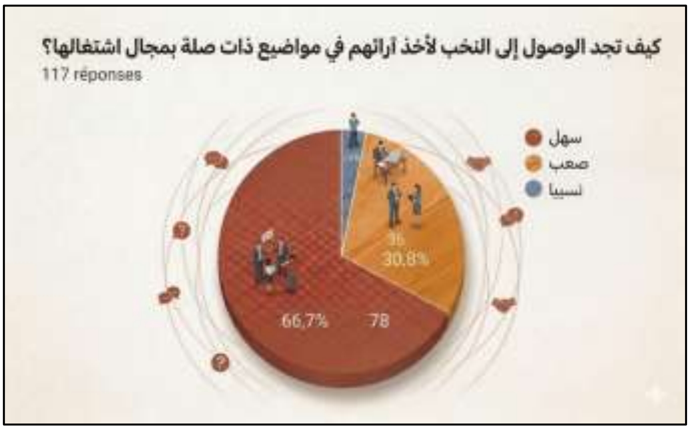
تُظهر نتائج الرسم 12 أن كثر من نصف المشاركين (52.1٪) يعتقدون أن النخب لا تتفاعل بالتدوين مع القضايا المثارة بالسرعة المطلوبة، وأن (45.3٪) يعتبرون أنها تتفاعل بالسرعة المطلوبة. بينما

يرى عدد قليل جدا من المشاركين (2.6٪) أن النخب تتفاعل بالتدوين بشكل مقبول وسريع، وهو المعطى يستدعي وعيا من طرف النخب والتدخل لمعالجته، من أجل، أولا، تعزيز الثقة بينها وبين الجمهور، وثانيا، عدم السماح بتغليط الرأي العام من طرف المتطفلين.

يمكن قراءة هذا التأخر على مستويين، الأول، مرده إلى التأني ومحاولة استيعاب المواضيع المثارة، وأسبابها وخلفياتها، قبل إطلاق أحكام وتعليقات من شأنها أن تكون غير دقيقة وغير موضوعية. والثاني، تتعلق بأن هذه النخبة تحتاج للإذن قبل الحديث في حالات معينة، أو تنتظر الروايات الرسمية من أجل الحذو عليها.

المحور الثالث: تفاعل النخب مع الصحافيين والصحفيات

الشكل 13: وصول الصحفيين للنخب لآخذ آرائهم في القضايا



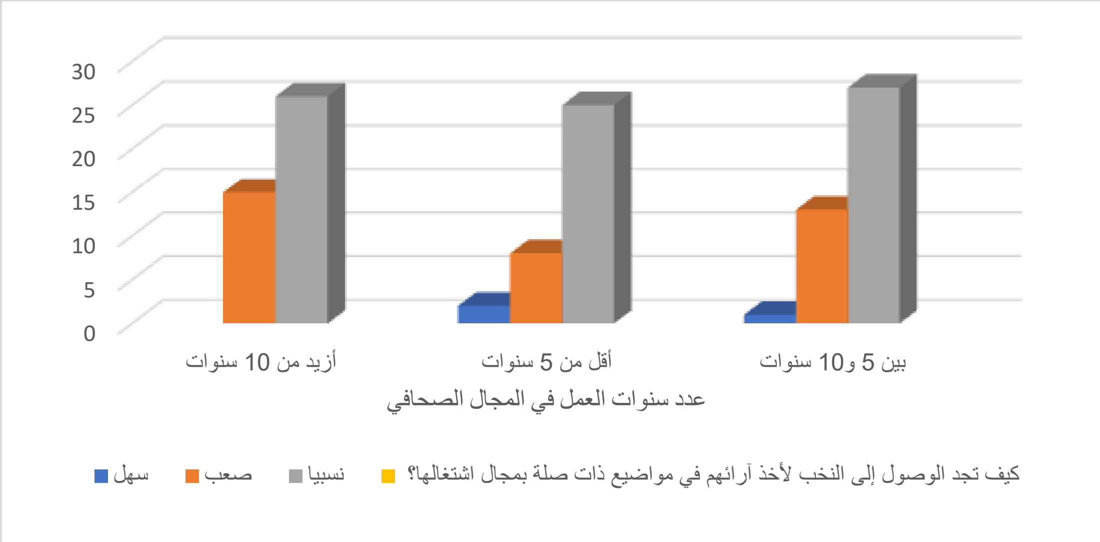
كشفت نتائج الرسم 13 أن 3 صحافيين فقط من أصل 117، أي ما يعادل 2.6٪ لا يجدون صعوبة في الوصول إلى النخب قصد استقصاء آرائها وتعليقاتها حول مواضيع ترتبط بمجال اشتغالها. في المقابل يرى أزيد من 30٪ من المبحوثين أن الوصول إلى النخب المغربية يعد أمرا صعبا جدا. فيما يجد أزيد من 66٪ أن الوصول متعذر نسبيا.

أسباب ذلك حسب أجوبة المبحوثين ترجع ل: ارتياب النخب من المواضيع التي يقترحها الصحافيون، وضعف قدرات النخب التواصلية، وللمزاج السياسي العام المشوب بالحذر، مما يجعلهم مترددين ومتخوفين من ردود الأفعال، من عدد من الجهات، بما فيها الجمهور، بمعنى أن النخب المغربية تفضل السكوت والتواري في حالة ما كان رأيها مخالفا للروايات الرسمية أو للجمهور.

أما فيما يتعلق بالنخب المهنية والإدارية، في القطاعين الخاص والعام، والنخب السياسية التي تتواجد في مراكز القرار، أرجع الصحافيون والإعلاميون، صعوبة الوصول إليهم إلى العراقيل البيروقراطية، الأمر الذي اعتبروه استهانة بالأدوار المنوطة بالصحافة وأحقيتها في الوصول إلى المعلومة،

وأن الصعوبة لا تكمن في الوصول، بل في عدم التفاعل مع طلباتهم، وأن التوجس يحكم العلاقة بينهم وبين والنخب.

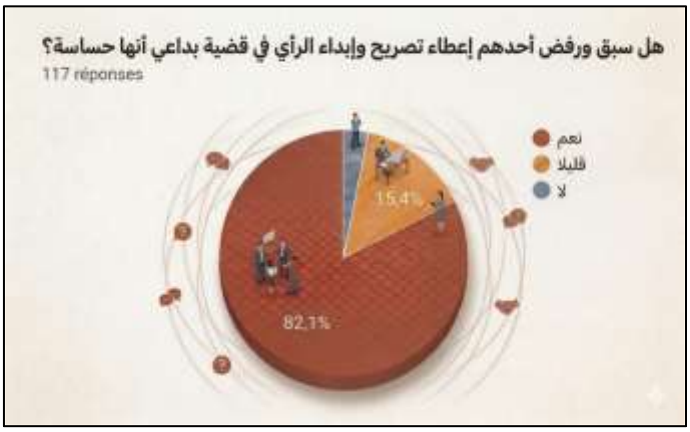
الشكل 14: وصول الصحافيين للنخب وفق متغير الخبرة:



(تم تحليل هذه المعطيات بالاعتماد على برنامج الإحصاء SPSS)

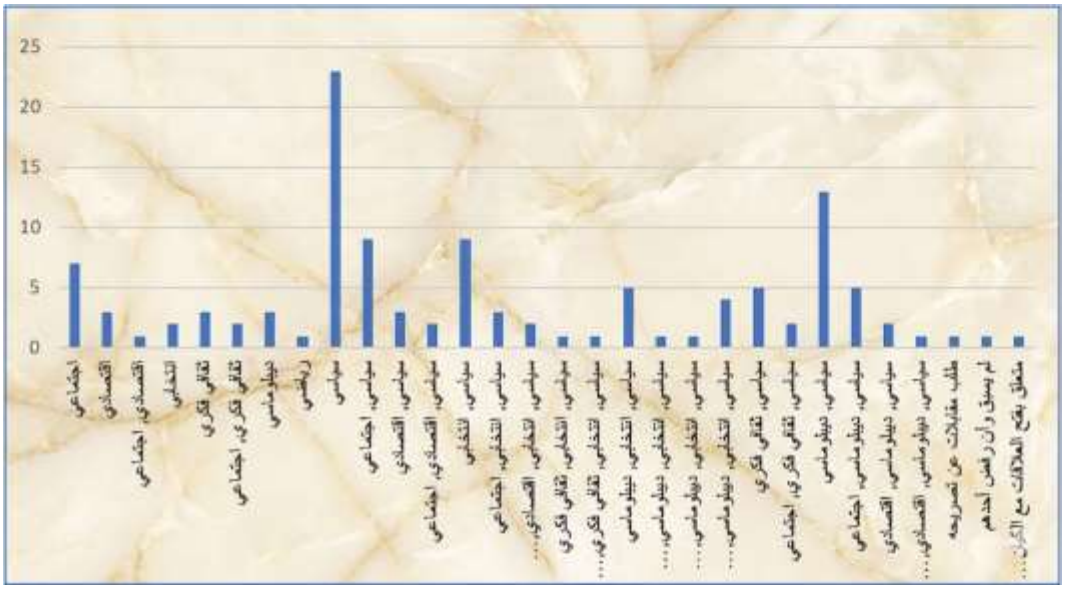
يظهر الرسم 14 أن الخبرة ليس بالضرورة عاملا حاسما في الوصول إلى النخب، على الرغم من أن الخبرة والتجربة تساهم في تطوير المهارات التواصلية وبناء علاقات مهنية، إلا أنها ليست الضمان الوحيد للصحافيين ورجال الإعلام للوصول إلى النخب والحصول على تعليقاتهم. ومن يمكن الاستنتاج أن تفاعل النخب باختلاف تخصصاتها ومجالات نشاطها مع الصحافيين يبقى من بين التحديات المرافقة للمهنيين طيلة مشوارهم.

الشكل 15: رفض تعليق النخب عن القضايا والمواضيع



يؤكد الرسم 15 ما عرض سابقا من كون المشكلة عند الصحافيين والإعلاميين لا تكمن في الوصول إلى النخب قصد استقاء آرائها في القضايا الشائكة والتعليق عليها، بل تكمن في تفاعل النخب مع طلباتها، خاصة في المواضيع والقضايا ذات طبيعة حساسة. يظهر الرسم أن 82٪ من المستجوبين صرحوا في أن طلباتهم لقيت الرفض، و15٪ قلّما رفضت طلباتهم، بينما 2٪ فقط من نفوا ذلك.

الشكل 16: المواضيع التي ترفض فيها النخب الكلام:



يُبين الرسم 16 تِكرارات ومقارنة بين المواضيع التي ترفض فيها النخب المغربية بشكل كبير تقديم تصريحات إعلامية بخصوصها، ونلاحظ أن القضايا السياسية تأتي في المقدمة كأعلى الأعمدة تكرارا، علاوة على أن القضايا السياسية موجودة في أغلب التكرارات.

الشكل 17: طرق رفض النخب التعليق على القضايا:



يوضح الرسم 17 كيفية تعامل النخب عند رفضها التعليق على المواضيع التي يقترحها عليهم الصحافيون. وتشير النتائج إلى أن 66٪ من الأشخاص يعتذرون بطريقة لبقة تفاديا للإحراج، و26٪ يرفضون التعليق بشكل مباشر، وما يقارب 7٪ يعترفون بأن المواضيع أكبر منهم.

تبين هذه النتائج أن النخب المغربية تتبنى استراتيجيات مختلفة فيما بينها عند رفض التعليق على المواضيع المقترحة من قبل الصحافيين، وهذه الاستراتيجيات تعكس في إحدى الجوانب مدى احترامهم للعلاقات المهنية، ووعيهم بحساسية المواضيع المطروحة، وحرصهم على الحفاظ على مصداقيتهم مع الصحافيين.

كما أن الاعتذار بطريقة لبقة وهو الأسلوب الأكثر شيوعا حسب نتائج الدراسة (66٪)، مما يشير إلى أن النخب تكون أكثر حرص للحفاظ على علاقات جيدة مع الصحافيين وتجنب الإحراج معهم. نفس الشيء مع الاعتراف بعدم القدرة على التعليق، قد تعكس تواضعا وإدراكا لحدود معرفتها، كما يمكن أن تعكس عدم رغبتها في الانخراط في الجدل.

الشكل 18: القضايا السهل الحصول فيها على آراء النخب:



يُبين الرسم 18 توزيع عينة الدراسة حول القضايا التي يسهل الحصول فيها على آراء النخب. وتشير النتائج إلى الحصول على آراء وتعاليق النخب في المواضيع المتعلقة بالفن جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 73.5٪، والرياضة في المرتبة الثانية بنسبة 7.7 ٪، ثم السياسية الاجتماعية بنسبة 12٪، في حين المواضيع الفكرية حلت رابعا بنسبة 4.3٪، وأخيرا الدينية بنسبة 2.6٪.

تعكس هذه النتائج أن سهولة الوصول إلى آراء النخب تتم بناء على بساطة الموضوع وعدم ارتباطه بالجدل حول السلط والفكر والإيديولوجيا. فالمواضيع التي تعتبر غير جدلية ولها طابع ترفيهي أو فني، توفر بيئة مفتوحة أكثر لأخذ الصحافيين والصحافيات الآراء حولها، عكس المواضيع ذات الطابع

الجدلي والمثيرة للنقاشات الحادة، مثل المواضيع السياسية، الاجتماعية، الفكرية، الدينية، تكن أقل سهولة في الوصول إلى آراء النخب بسبب الحساسيات المتعلقة بها.

المحور الرابع: تواري النخب التقليدية ببروز الجديدة.

الشكل 19: هل حلّ المؤثرون مكان النخب؟



يوضح الرسم 19 توزيع آراء الأشخاص الذين شملتهم الدراسة حول ما إذا كان المؤثرون قد أخذوا مكان النخب في التفاعل مع القضايا الرائجة وتناول الإشكالات التي يعيشها المجتمع المغربي. وقد ذهب أزيد من نصف المستجوبين بنسبة 51.3٪ إلى اعتبار أن المؤثرين حلوا مكان النخب في الحديث عن شؤون العامة، فيما رأى 41٪ أن الأمر نسبيي، بينما وجدت الدراسة أن 7.7٪ فقط من تقول عكس ذلك.

تؤكد هذه النتائج افتراض الدراسة بأن انتشار منصات التواصل الاجتماعي ساهم في إبراز المؤثرين ومنحهم صلاحية التواصل مع جمهور واسع، وبناء علاقة ثقة معهم عن طريق تقديم محتوى يتناول قضايا قريبة من اهتماماتهم. ومع ذلك، فإن النتائج تؤكد استمرار دور النخب على الرغم من صعود المؤثرين، خاصة في مجالات علمية وتخصصات معقدة، تحتاج معها أن يكون المتدخلون مرجعا واسعا ومتمكنا فيها.

على ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن انتشار مواقع التواصل الاجتماعي لم يستبدل بشكل تام النخب بالمؤثرين رغم الحضور العددي الكبير لهؤلاء. وبه نقول إذا كان المؤثرون قادرون على نشر الوعي حول قضايا معينة وجذب انتباه الجمهور إليها، فإن النخب تتمتع بالقدرة على تحليل هذه القضايا بعمق ودقة أكبر وتقديم حلول لها.

الشكل 20: هل يمكن أن يحل المؤثرون مكان النخب؟



يُظهر الرسم 20 توزيع آراء الأشخاص حول إمكانية أن يحل المؤثرون مكان النخب الكلاسيكية، ويقومون بتعويضهم في تأطير الرأي العام وتوجيهه. إذ ذهب 61٪ إلى إمكانية حدوث ذلك، مقابل حوالي 7٪ نفوا، في حين قرابة 32٪ محايدون.

الشكل 21: مسؤولية النخب في بروز المؤثرين وتسيدهم المشهد:



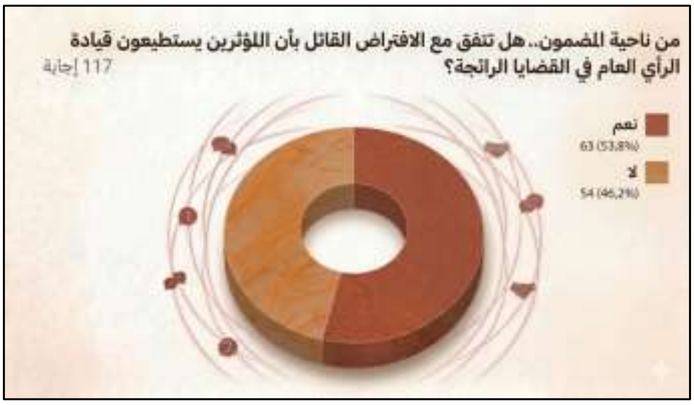
يُظهر الرسم 21 توزيع آراء عينة الدراسة حول ما إذا كانوا يتفقون مع الافتراض القائل بأن النخب والمثقفين هم من تركوا المجال أمام المؤثرين لتسيد المشهد الإعلامي والحضور القوي على منصات التواصل الاجتماعي. إذ نجد أن أكثر من نصف المستجوبين (52٪) ذهبوا إلى القول بأن النخب ساهمت بشكل مباشر في فسح المجال أمام المؤثرين. مقابل 10٪ من رفع مسؤولية ذلك عن النخب. أما باقي المستجوبين (37٪) اعتبروا الافتراض صحيحا إلى حد ما.

وأسباب ذلك وفق الأجوبة التي توصلت بها الدراسة، راجعة ل: تخلف النخب باختلاف ميادين نشاطها واشتغالها عن أدوارها المجتمعية وترك الساحة فارغة أمام المؤثرين، ولغياب ثقافة إعلامية ورقمية لدى أغلب هذه النخب جراء عدم مواكبتها التحولات التقنية والتكنولوجيا، ولانسياق النخب

وراء الإيديولوجيات والأنظمة، خوفا من خسارة الامتيازات والبحث عن المصالح الخاصة وتغليبها على المصلحة العامة، ولأن بعض النخب ترى في وسائل التواصل الاجتماعي فخ لا يستقيم أن تسقط فيه.

وفيما يخص المستجوبين (10٪) الذين لا يحملون النخب مسؤولية بروز المؤثرين، فيرون أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست الفضاء الطبيعي للنخب، لكون النخب محكومة بأخلاقيات وجب احترامها، بينما من يطلقون على أنفسهم مؤثرون لا تحكمهم أي أخلاقيات، وغايتهم هي جلب المشاهدات والتفاعل لصفحاتهم والركوب على القضايا والمواضيع. ورفض المستجوبون حصر تسيّد المؤثرين المشهد الرقمي بسبب غياب النخب فحسب، لأن المؤثرين يفهمون جيدا طبيعة هذه المنصات، ويسعون لفهم خوارزمياتها ويركزون على الترفيه ويسطحون المواضيع.

الشكل 22: قيادة المؤثرين للرأي العام



أظهرت نتائج الرسم 22 أن أكثر من نصف المشاركين (53.8٪) يعتقدون بأن المؤثرين قادرون بالفعل على قيادة الرأي العام، نظرا لقدرتهم على التأثير بشكل كبير على اتجاهات وتوجهات الجمهور من خلال المحتوى الذي يقدمونه، والنقاشات التي يشاركون فيها والحملات التي يقودونها. في حين يعتقد 46.2٪ من المشاركين أن المؤثرين غير قادرين على قيادة الرأي العام لمحدودية قدراتهم ولا يتعدى دائرة متابعيهم المباشرة.

الشكل 23: الثقة في محتوى المؤثرين

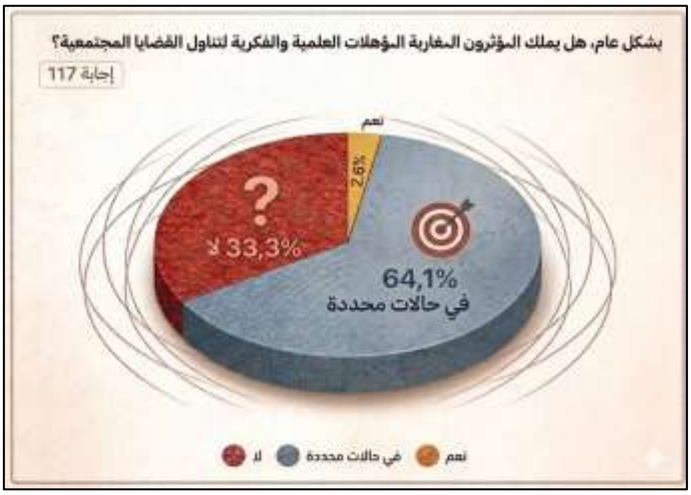


يوضح الرسم 23 أن نسبة كبيرة من مجتمع الدراسة (70٪) لا تثق إلا قليلا في المحتوى والمعلومات التي يقدمها مؤثرو مواقع التواصل الاجتماعي، و27.4٪ لا يثقون بها نهائيا، فيما أقل من 3٪ تثق بشكل كبير في هذه الفئة.

ويمكن أن نرجع انعدام الثقة في محتوى المؤثرين لأسباب عديدة، منها ما مرتبط بأهدافهم من التواجد على منصات التواصل الاجتماعي، أي الربح والانتشار والاعتماد عليهم في التسويق والدعاية كما يوضح الرسم 26، وهو المعطى الذي يبرز الغايات الأساسية التي تحكم المؤثرين في صناعتهم المحتوى الإعلامي، وتكشف أن الغرض منه دائما الحفاظ على الجمهور والتوسع بأي طريقة كانت، كما أن الدافع من صناعة المحتوى هو الإشهار الترويج لمنتوجات أو خدمات معينة.

المحور الخامس: المجتمع المغربي والاهتمام بالقضايا النخبوية

الشكل 24: المؤهلات العلمية للمؤثرين



بشكل عام، يظهر من خلال هذا الرسم 24 أن غالبية المستجوبين (64.1٪) يثقون في حالات محدودة بالمؤهلات العلمية والمعرفية لدى المؤثرين التي من شأنها أن تعزز تناولهم للقضايا المختلفة. في المقابل، 33٪ من المستجوبين لا تتفق هذا الطرح، وتعتبر أن غالبية المؤثرين لا يمتلكون القدرات العلمية والفكرية التي تخول لهم إنتاج محتويات رقمية في المستوى المطلوب. وفقط أقل من 3٪ من المستجوبين من رأوا أن المؤثرين المغاربة لديهم معارف علمية تسمح لهم بإنتاج محتويات رقمية ذات جودة وعمق من الناحية العلمية، الأمر الذي يبرز تحدي يرتبط بقدرة الجمهور على تقييم مصداقية وجودة المحتويات الرقمية التي يقدمها المؤثرون في مختلف المجالات.

الشكل 25: هدف المؤثرين من الحضور على منصات التواصل الاجتماعي



يُظهر الرسم 25 أن 97 مستجوبا من أصل 177 بنسبة 82.9٪ يعتقدون أن هدف المؤثرين من إنتاج محتوياتهم الرقمية هو تحقيق الربح المادي والانتشار الواسع بين الجمهور، وهذا الرأي يعكس وجهة نظر تختصر المحتويات الرقمية المعدة من طرف المؤثرين في تركيزها على جذب أكبر عدد من المشاهدين والمتابعين، وبالتالي زيادة فرص الربح من خلال الإعلانات وجلب الإشهار والشراكات التجارية. وشخصان فقط، بنسبة ضئيلة جدا تمثل 1.7٪ يعتقدون أن الهدف من تواجد المؤثرين هو التثقيف والتوعية. فيما 18 عشر مستجوبا (15.4٪) ذهب إلى اعتقاد أن المؤثرين يستحضرون الاعتبارين معها؛ الربح والانتشار من جهة، والتثقيف والتوعية، من جهة أخرى.

كما كشفت الدراسة أن غالبية المستجوبين (93٪) ترى أن الاعتماد على المؤثرين يكون بشكل أساسي لتقديم خدمات تتعلق بالتسويق والدعاية أكثر من غيرها. فيما 3.4٪ من المستجوبين تعتقد أن الاعتماد عليهم يكون في التأثير على الأفكار، وهي نفس النسبة التي من يعتقد بأن الاعتماد على المؤثرين يكون في الاتجاهين. تعكس هذه النتائج الواقع الحالي الذي يمثل فيه استخدام المؤثرين

كمسوقين فعالين للشركات والعلامات التجارية، إذ يعتمدون على قاعدة متابعيهم الواسعة وتفاعلهم المباشر مع الجمهور للترويج للمنتجات والخدمات.

الشكل 27: اهتمام المجتمع المغربي بالقضايا النخبوية



يبين الرسم 27 أن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع المغربي لا تولي اهتماما كبيرا بالقضايا النخبوية، وهو ما أكدته إجابات 53% من المستجوبين. في المقابل، يرى قرابة 40% من المستجوبين أن الاهتمام بالقضايا الجادة يظل متفاوتا، ويتعزي الأجوبة هذا التفاوت إلى أسباب ترتبط بتباين المستويات التعليمية لدى الجمهور، وأخرى تتعلق بتأثير المؤسسات الإعلامية والقائمين عليها وتوجيه اهتمامات الرأي العام نحو قضايا بعينها وصرفه عن أخرى. أما النسبة المتبقية، والبالغة 7.7%، فترى بأن المجتمع المغربي لا يهتم نهائيا بالمواضيع التي من شأنها أن تجعل منه مجتمعا نخبويا، وهذا ما يعزز فرضية استخدام منصات التواصل الاجتماعي بدافع الترفيه والتسلية.

الشكل 28: حجم التفاعل مقارنة مع الوعي والثقافة لدى المجتمع



يكشف الرسم 28 أن حضور مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وتفاعلهم مع القضايا الرائجة لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى وعيهم. تتشير النتائج إلى أن 47% من المبحوثين يروا أن حجم

التفاعل لا يجسد مستوى وعي مستخدمي هذه المنصات، وفي المقابل، يرى 23% أن ذلك ممكن، في حين تقف 35 % عند المنتصف وتلتزم موقف الحياد.

مخرجات الدراسة

تولد عن الدراسة الميدانية المستخلصة من الاستبيان الذي شاركت فيه عينة تمثل مجتمع الصحافيين والصحافيات والإعلاميين والإعلاميات المغاربة، خلاصات ومقترحات عملية تبحث عن سبل تحقيق مجتمع نخبوي، وهي كالآتي:

الخلاصات:

- منصات التواصل الاجتماعي المنبثقة عن التحولات العالمية الكبرى في وسائل الإعلام فرضت نفسها كبيئة وفضاء للتواصل والتفاعل، وقد أسهمت في بروز مؤثرين أضعفوا حضور النخب المغربية في مجالات عدة نظير الإتاحة للتدوين والتفاعل وإبداء الرأي أمام الجميع دونما الحاجة لتحقق شرطي الكفاءة أو الصفة.
- هناك اعتماد كبير من طرف رجال ونساء الصحافة والإعلام على منصات التواصل الاجتماعي في عملية استقاء الأفكار وجمع الأخبار وتتبعها والوصول إلى المصادر، وهذا يحيل إلى صعوبة تحديد حدود عملية التأثير والتأثر بين الجمهور والوسائل الإعلامية، ومن أين تبدأ وكيف تنتهي.
- غالبية النخب الحاضرة على المنصات ووسائل الإعلام الرقمية، إما منحازة أو متخوفة من الجمهور، أو مهادنة في أفضل الحالات.
- ما يزال استخدام النخب المغربية لوسائل التواصل الاجتماعي ضعيف بشكل ملحوظ، بل حتى الوصول إليهم ليس أمرا سهلا، وأن العلاقة التي تربطهم مع الصحافيين والصحافيات، تتسم بالتوجس والارتياب وعدم الثقة، وهو ما يصعب مهمّة البناء والوعي الثقافي والسياسي.
- هناك تخوف من تسيد المؤثرين المشهد الرقمي لقدرتهم على إنتاج محتويات رقمية تفاعلية واسعة الانتشار، وهي محتويات سطحية وتفتقر للدقة العلمية والمنهجية، من شأنها أن تعيق مسار بناء الرأي العام النوعي.
- إن المؤثرين يسعون للتفاعل مع القضايا التي تمنحهم انتشارا واسعا ويخوضون في المواضيع السهلة والبسيطة وغير الحساسة، ولا يهمهم بالضرورة المساهمة في بناء مجتمع نخبوي بقدر ما يهمهم الربح والانتشار لجلب مزيد من المتابعين، وتحقيق أهداف تجارية محضة.

- إن وجود مستخدمين كثر لوسائل التواصل الاجتماعي وتمكنهم تقنيا وأداتيا من هذه التطبيقات، لا يعبر بالضرورة عن الوعي والثقافة والمعرفة اللازمين لتحقيق مجتمع نخبوي، نظرا لنوعية المحتويات المتداولة ومنتجيها، والاهتمامات المختلفة والبحث عن التفاعل السريع عوض التعلم العميق والبناء الرصين للمعرفة.

مقترحات:

- على النخب السعي لتعزيز لحضورها في وسائل التواصل الاجتماعي، على الأقل في القضايا ذات الأولوية التي يتعطش لها الرأي العام النوعي، وأن تضع في حسبانها أن التفاعل الرقمي شأنه شأن التقليدي، وأن الحامل لا يقلل من قيمة النقاشات.
- في حاجة ماسة إلى تكثيف النخب حضورها إعلاميا وعلى منصات التواصل الاجتماعي لمزاحمة المؤثرين خاصة في المجالات الفكرية الثقافية والسياسية، من أجل تحسين جودة النقاشات البناءة وزيادة الوعي المجتمعي، من خلال قدرتها نحو التوجيه والتأثير.
- التعاون بين النخب والمؤثرين للعمل على قضايا مشتركة مما يعزز انتشار أفكار نخبوية نوعية لدى جمهور المؤثرين الواسع.
- يجدر بمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الانتباه والحذر الشديد والتعامل الفطن مع المعلومات المتدفقة وتجنب التعامل مع الشائعات والمعلومات المضللة، وما يحتاجه ذلك من تطوير مهارات رقمية وتفكير نقدي.

الإعلام الديني الرسمي في المغرب: قراءة في دور قناة السادسة في مكافحة التطرف

أسامة طايع

باحث بسلك الدكتوراه

جامعة محمد الخامس - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال[1]

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإعلام الديني الرسمي في المغرب، عبر التركيز على نشاط وعمل قناة السادسة، في مواجهة التطرف العنيف ضمن سياق التحول الرقمي.

وتنطلق من إشكالية تتعلق بمدى قدرة هذا الإعلام(السادسة) على أداء وظيفة وقائية فعالة في ظل بيئة اتصالية تنافسية وتغير أنماط الاستهلاك، خاصة لدى الشباب، فيما تعتمد الدراسة مقاربة متعددة تجمع بين التحليل النظري، وتحليل المحتوى البرامجي، وقراءة معطيات المشاهدة والبنية الديموغرافية للجمهور، مع توظيف نظريات إعلامية مثل الغرس الثقافي ووضع الأجندة.

تُظهر النتائج أن قناة السادسة تساهم في ترسيخ القيم الدينية الوسطية وتعزيز "المناعة المفاهيمية" لدى جمهورها، غير أن تأثيرها يظل محدوداً بسبب ضعف الجاذبية الاتصالية وقصور الحضور الرقمي، مما يقلل من قدرتها على الوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للتطرف، خصوصاً الشباب.

وتخلص الدراسة إلى أن فعالية الإعلام الديني رهينة بقدرته على التكيف مع منطق الاتصال الرقمي وإنتاج سرديات بديلة قادرة على المنافسة داخل الفضاءات الإعلامية الجديدة.

الكلمات المفتاحية:

قناة السادسة - الإعلام الديني - التطرف العنيف - الوقاية الفكرية - التحول الرقمي - المغرب- CVE

[1] oussama.taia@gmail.com

مقدمة

لم يعد التطرف العنيف، في السياقات المعاصرة، ظاهرةً يمكن اختزالها في بعدها الأمني أو الديني الضيق، بل أضحى بنيةً مركبة تتداخل فيها محددات عقائدية وسياسية واجتماعية وتكنولوجية واتصالية، إذ أبانت التحولات التي عرفها العالم خلال العقدين الأخيرين أن التنظيمات المتطرفة لم تعد تعتمد حصرياً على أنماط التجنيد التقليدية أو الشبكات المغلقة، بل انتقلت إلى توظيف منظومات إعلامية متطورة، قادرة على إنتاج سرديات مؤطِّرة للمعنى، وإعادة تشكيل مفاهيم المظلومية والبطولة، وبناء تمثلات رمزية تستهدف، على نحو خاص، الفئات الهشة الباحثة عن الانتماء والاعتراف والمعنى.[1]

ضمن هذا التحول، لم يعد الإعلام مجرد وسيط ناقل للخطاب المتطرف، بل غدا أحد الشروط البنيوية لإمكانه وانتشاره، ورافعةً أساسية في تحويله إلى قوة تعبئة واستقطاب عابرة للحدود. وفي المقابل، فرض هذا التحول على الدول والمؤسسات الدينية والإعلامية إعادة النظر في أدوارها الاتصالية، ليس فقط من خلال منطق الرد والتفنيد، بل عبر تطوير سرديات بديلة قادرة على المنافسة داخل الفضاء العمومي، خاصة في المجال الرقمي الذي بات يشكل الحاضنة الأساسية لتداول الخطابات المتطرفة.[2]

الإعلام الديني هنا، بوصفه مجالاً مؤسسياً وثقافياً يتجاوز الوظيفة التبليغية المباشرة، ليغدو فاعلاً محتملاً في الوقاية الفكرية وتعزيز المناعة المجتمعية ضد خطاب الكراهية والعنف.

غير أن فعاليته تظل رهينة بمدى قدرته على التجدد، واستيعاب تحولات البيئة الاتصالية، والانخراط في إنتاج خطاب ديني تواصلي قادر على التأثير والإقناع في مواجهة خطابات تتقن استثمار الوسائط الرقمية وتتفوق عليه بمراحل في الجاذبية البصرية والعاطفية.[3]

---

[1] انظر: John W. Creswell and J. David Creswell, Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches, 5th ed. (Thousand Oaks: SAGE Publications, 2018), 3–6. تُجمع الدراسات الرصينة في حقل العلوم الاجتماعية على أن غياب الضبط المفاهيمي المسبق يُضعف قدرة البحث على الاستنتاج والتعميم، بصرف النظر عن حجم البيانات المتوفرة.

[2] Mark Sedgwick, "The Concept of Radicalization as a Source of Confusion," Terrorism and Political Violence 22, no. 4 (2010): 479–480; Bruce Hoffman, Inside Terrorism, rev. ed. (New York: Columbia University Press, 2006), 2–3. يُنبّه هؤلاء إلى خطورة إسقاط التمييزات المفاهيمية في التحليل السياسي والإعلامي.

[3] Alex P. Schmid, "Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism," Expert Report (Warsaw: OSCE/ODIHR, 2014), 8–10; Rachel Briggs and Sebastien Feve, Review of Programs to Counter Narratives of Violent Extremism (London: ISD, 2013), 4–6.

في السياق المغربي، يتمثّل الإعلام الديني الرسمي في منظومة مؤسسية متعددة الأذرع تعمل في إطار مرجعية دينية موحّدة تضطلع بها مؤسسة إمارة المؤمنين. وتشمل هذه المنظومة قناة محمد السادس للقرآن الكريم التي تُبثّ على مدار الساعة، والبرامج الدينية في قناتَي الأولى ودوزيم، والإذاعات الدينية الرسمية، إلى جانب المنصات الرقمية لوزارة الأوقاف والمجالس العلمية الإقليمية والرابطة المحمدية للعلماء. وما يُميّز هذا النموذج عن غيره من النماذج العربية هو ارتباطه العضوي بمؤسسة إمارة المؤمنين التي تجعل من الملك أمير المؤمنين المرجعيةَ الدينية والسياسية العليا.[1][2]

تتناول هذه الدراسة، إشكالية العلاقة بين الإعلام الديني ومكافحة التطرف العنيف، من خلال مقاربة نظرية ومقارنة وميدانية تضع التجربة المغربية في قلب التحليل، فيما تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مؤداها أن الإعلام الديني المعتدل، رغم ما راكمه من شرعية مؤسساتية ورمزية، ما يزال يعاني محدودية في الجاذبية والتأثير، خاصة لدى الفئات الشابة، بسبب ضعف الابتكار في الأشكال الاتصالية، وتواضع التكيف مع البيئة الرقمية الجديدة، مقابل قدرة الخطاب المتطرف على بناء سرديات بسيطة، عاطفية، مشحونة بالمعنى والهوية والبطولة.

اعتمدت الدراسة، مقاربة متعددة المستويات تجمع بين التحليل المفاهيمي والنظري، وتحليل لاستقبال الجمهور المغربي للإعلام الديني، فيما تخلص الدراسة إلى أن فعالية الإعلام الديني في الوقاية الفكرية لا ترتبط فقط بسلامة المضمون العقدي، وإنما أيضاً بقدرته على إنتاج معنى اجتماعي وسياسي ووجداني قابل للتداول الرقمي، وعلى بناء علاقة تواصلية أفقية مع الجمهور، لا تكتفي بالخطاب التوجيهي العمودي.

أولاً: السياق التأسيسي والهوية المؤسسية

بادر الملك محمد السادس بصفته أمير المؤمنين، يوم الأربعاء 29 رمضان 1426هـ الموافق لـ 2 نونبر 2005م إلى إعطاء الانطلاقة لبثّ قناة محمد السادس للقرآن الكريم "السادسة"، وذلك في إطار اتفاقية مبرمة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الاتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.[3]

---

[1]وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الاستراتيجية الدينية، 25–31؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)، تقرير حول الشباب ومتطلبات التنمية البشرية (الرباط: منشورات CESE، 2017)، 34–38.

[2]أحمد التوفيق، الأمن الروحي والتدين المغربي، 22–28؛ عبد الإله بنعبد العزيز، الحركات الإسلامية والتحول الديني في المغرب (الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2016)، 45–52.

[3]وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، "برامج قناة محمد السادس للقرآن الكريم"، الرباط، 1 نوفمبر 2013. https://habous.gov.ma/حمل- القرآن/3863- برامج- قناة- محمد- السادس- للقرآن- الكريم.html

وقد سبقت الإذاعةُ قناةَ السادسة التلفزية بعام كامل، مما جعلها الركيزة الإعلامية الدينية الأولى في منظومة تأهيل الحقل الديني، قبل أن تتوسع المنظومة لاحقاً بالقناة التلفزية عام 2005، إذ جاء تأسيسها استجابةً مزدوجة:

استجابةً لضرورة التأطير الديني للمواطنين المغاربة في الداخل والخارج، واستجابةً لتنامي التأثير الإعلامي الديني القادم من القنوات الفضائية الخليجية التي كانت تحمل في الغالب توجهات دينية مغايرة للمرجعية المذهبية المغربية.[1]

تبثّ القناة برامجها بما يعكس التوجه المغربي في الشأن الديني القائم على وحدة العقيدة والمذهب وروح التسامح والانفتاح المستلهم من هدي القرآن الكريم والسنة النبوية، مع التعريف بالتراث الحضاري المتصل بالمساجد والزوايا والمدارس، وإبراز الشخصية المغربية القارئة العالمة.[2]

يشار هنا، إلى أن الإعلام الديني من أكثر الحقول الاتصالية تعقيدًا وحساسيةً في السياق المغربي المعاصر، إذ يتقاطع فيه الديني والسياسي والثقافي، بل حتى الأمني في نسيج متشابك من العلاقات والإشكاليات.

وإذا كانت الدراسات الإعلامية قد اعتنت تاريخيًا بمقاربة وسائل الإعلام من زاوية وظائفها السياسية والاقتصادية، فإنّ الاهتمام المتنامي بالبُعد الديني للاتصال العمومي فتح آفاقًا جديدةً لفهم الكيفية التي تُوظّف بها الدولة المغربية الإعلامَ أداةً لتدبير الحقل الديني وتعزيز ما بات يُعرف في الأدبيات الرسمية ب"الأمن الروحي" للمواطنين.[3]

ولفهم سياق الإعلام الديني بالمغرب، يمكن العودة جملة من المفاهيم النظرية التي توفّر أطرًا تحليلية لفهم الظاهرة، مثال مفهوم "الحكامة الدينية" (Religious Governance)، كما طوّره الباحث عبد الحميد حسّي[4]، حيث يُحيل على مجموع الآليات والمؤسسات التي تعتمدها الدولة للتأطير والتوجيه والرقابة في المجال الديني.

---

[1] عبد المجيد الطريبق، المنسق العام للإعلام الديني بالمغرب، تصريح مقتبس في: "الإعلام الديني بالمغرب.. تحديات وآفاق"، جريدة التجديد، الرباط، 5 ماي 2015.

[2] لمراني وصبري والداودي، "الإعلام الديني بالمغرب في عهد الملك محمد السادس"، ص 640.

[3] محمد الطوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 45.

[4] Abdelhamid Hussey, "Religious Governance and the State in the Maghreb," Journal of North African Studies 19, no. 4 (2014): 512–528.

وفي هذا الإطار، يغدو الإعلام الديني ليس مجرد ناقل للمحتوى الروحي، بل أداةً محوريةً في منظومة الحوكمة الدينية الشاملة، أمّا مفهوم "القوة الناعمة" (Soft Power) الذي صاغه جوزيف ناي[1]، فيجد تجليًا خاصًا في السياق المغربي من خلال توظيف الرسالة الدينية الوسطية منارةً للتأثير والانتشار، سواء على الصعيد الداخلي أم في الامتداد الأفريقي والدولي.

كما أنّ مفهوم "اقتصاد الانتباه" (Attention Economy) كما تناوله دافينبورت وبيك[2] يكتسب راهنيتَه الكاملة حين ندرس الإعلام الديني المغربي الرسمي في مواجهة فضاء إعلامي رقمي متشظٍّ ومتنافس.

يُضاف إلى ذلك مفهوم "الشرعية الرمزية" (Symbolic Legitimacy) المستمد من علم الاجتماع البورديوزي، الذي يفسّر كيف تُحوّل المؤسسةُ الدينية الإعلاميةُ المغربيةُ الرسالةَ الدينيةَ الرسميةَ رأسمالًا رمزيًا يُعزّز سلطة الدولة ومرجعيتَها[3].

وفي هذا الإطار، يتّسع مفهوم "الاتصال العمومي" (Public Communication) عند هابرماس[4] ليشمل الوظيفة التعبوية والتوجيهية والاجتماعية للإعلام الديني الرسمي.

إنّ الإشكالية المحورية لهذا الفصل تتمحور حول التساؤل الجوهري الآتي: كيف يُؤدّي الإعلام الديني الرسمي في المغرب وظائفه ضمن منظومة الحكامة الدينية للدولة، وما مدى قدرته على الاستجابة للتحديات الرقمية والتطرفية في ظل مشهد اتصالي متحوّل؟

ثانيًا: قناة السادسة... تحليل المحتوى البرامجي وأثره التواصلي

تعتمد القناة استراتيجية محتوى تُوازن بين ثلاثة محاور أساسية: المحور العلمي المتجلّي في الدروس الفقهية وتفسير القرآن، والمحور الهوياتي الذي يُبرز الخصوصية المغربية في المورث الحضاري والصوفي، والمحور المضادّ للتطرف الذي يُقدّم قراءةً معتدلة وسياقية للنصوص الدينية.

وتُجلّي قراءةٌ في جدول برامجها هذا التنوع: فبرنامج "القرآن والتفسير" للشيخ عبد الرحمان بن موسى والشيخ المكي الناصري (30 دقيقة، 241 حلقة) يُجمع بين تلاوة حصص قرآنية وتفسيرها، فيما

[1] Joseph S. Nye, Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Basic Books, 1990), 32.
[2] Thomas H. Davenport and John C. Beck, The Attention Economy: Understanding the New Currency of Business (Boston: Harvard Business School Press, 2001), 20.
[3] Pierre Bourdieu, Language and Symbolic Power (Cambridge: Harvard University Press, 1991), 166–170.
[4] Jürgen Habermas, The Theory of Communicative Action, vol. 1, trans. Thomas McCarthy (Boston: Beacon Press, 1984), 285.

تُقدّم "الكراسي العلمية" (52 دقيقة، 365 حلقة، يومي) دروسًا في العقيدة والفقه والتفسير والتصوف السني والنحو والقراءات.[1]

وتحضر في هذا الجدول البرامجي أيضًا برامج موجّهة خصيصًا لمخاطبة الشباب والأسرة، كبرنامج "تعلّق وتخلّق" الذي يتناول مكارم الأخلاق مستنبَطةً من مشكاة النبوة، وبرنامج "يسألونك" التفاعلي الذي يجيب العلماء فيه عن أسئلة المشاهدين في فقه المعاملات والعبادات وقضايا الأسرة.

كما تبرز برامج ك"مع القرآن" و"حكايات السور" و"مع الحافظات" التي تتوجّه إلى المرأة المغربية وتُبرز دورها في حفظ القرآن.[2]

غير أنّ المقاربة النقدية تكشف عن محدودية حقيقية في استراتيجية المحتوى[3]، فقد يلاحظ أنّ الإعلام الديني الرسمي " لا يقبل النقاش ولا المراجعة، الشيء الذي ينقص من مرونته وتوهجه وإشعاعه بين الجمهور المغربي".[4]

ويستلزم الخروج من هذه المحدودية "شيئًا من الجرأة في طرح مجموعة من الأفكار والمواضيع التي لها علاقة بهموم المواطن واهتمامه، والتطرق لملفات منبثقة من أسئلة الواقع".[5]

في إطار مقارن، يتميّز النموذج المغربي عن نظيراته العربية في أنّ وحدة المرجعية المذهبية (المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني) تمنح الخطاب الديني الإعلامي انسجامًا داخليًا يصعب أن تُحقّقه دول بنموذج تعددي.

أمّا على الصعيد الدولي، فإنّ النموذج المغربي لا يُقاس بمعيار الفصل اللائكي الفرنسي بين الدولة والدين في الإعلام، ولا بنموذج المنح الحكومي السعودي الضخم للإعلام الديني، يمكن

---

[1] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، "برامج قناة محمد السادس للقرآن الكريم"، الرباط، 1 نوفمبر 2013. https://habous.gov.ma/حمل-القرآن/3863-برامج-قناة-محمد-السادس-للقرآن-الكريم.html

[2] لمراني وصبري والداودي، "الإعلام الديني بالمغرب في عهد الملك محمد السادس"، ص 640–641.

[3] في سياق محاربة التطرف العنيف تحديداً، تلعب المؤسسات الإعلامية دوراً محورياً يتجاوز الترفيه والإخبار ليصل إلى مستوى التأثير الاجتماعي والأمني المباشر. الأدبيات الأكاديمية في مجال "التواصل من أجل مكافحة التطرف CVE) " (Communicationتؤكد على أن الإعلام قد يلعب دوراً في ثلاثة مستويات على الأقل: أولاً، نشر المعلومات والوعي بالمخاطر والتأثيرات السلبية للتطرف؛ ثانياً، تعزيز السرديات البديلة والمعتدلة التي تقاوم سرديات التطرف؛ ثالثاً، دعم العمليات الاجتماعية والثقافية التي تقوي المجتمعات من الداخل ضد التطرف. القناة السادسة، من حيث النموذج التنظيمي، يُفترض أن تساهم في هذه الأدوار الثلاثة من خلال برامجها التعليمية والثقافية والدينية.

[4] بوغوتة، "الإعلام الديني بالمغرب"، العربية، مرجع سابق.

[5] بوغوتة، "الإعلام الديني بالمغرب"، العربية، مرجع سابق.

إعتباره نموذج هجين ثالث يُمزج فيه بين مركزية الدولة والانفتاح النسبي على التعددية الثقافية المغربية بكل مكوناتها العربية والأمازيغية والأندلسية.[1]

تختلف قناة السادسة عن الإذاعة الدينية محمد السادس، في ثلاثة جوانب بنيوية جوهرية:

أولاً: البُعد البصري - تقوم القناة التلفزية على الصورة والشخصية والجلسة الحوارية، مما يُضفي حضوراً شخصياً للعلماء والدعاة ويُعزز التأثير العاطفي والمعرفي في المتلقي.

ثانياً: الاستهلاك المنزلي الثابت - بخلاف الإذاعة التي ترافق المستمع في تنقلاته، تستوجب مشاهدة التلفزيون التفرغ في المنزل، مما يُكرّس نمطاً أكثر تأملاً وتفاعلاً مع المحتوى.

ثالثاً: الجمهور - أظهرت الدراسات أن جمهور القناة التلفزية أكبر سناً في المتوسط من جمهور الإذاعة الدينية، نظراً لارتباط التلفزيون تاريخياً بالاستهلاك العائلي المستقر.

ثالثا : نسب المشاهدة والبنية الجغرافية والديموغرافية للجمهور

الفرع الأول: الموقع التنافسي في المشهد التلفزي

يتناول تحليل الدراسة التطور الكمي لنسب مشاهدة قناة السادسة على مدى فترة زمنية تمتد من عام 2014 إلى عام 2025، معتمداً على البيانات المنشورة في وسائل الإعلام الموثوقة والتقارير الدورية الصادرة عن مؤسسات قياس المشاهدة الرسمية.

تكتسب هذه الخطوة أهميتها من كونها تسلط الضوء على وضعية الأداء الجماهيري لقناة محمد السادس، وهي ظاهرة تعكس تحديات بنيوية واضحة في استراتيجية الإعلام العمومي المغربي.

ويُظهر التحليل الزمني للبيانات المتاحة أن القناة السادسة، رغم إطلاقها في عام 2005 وتطورها التقني المستمر (بما في ذلك انتقالها إلى البث المتواصل 24 ساعة يومياً في عام 2022)، لم تحقق نمواً ملحوظاً في حصتها من المشاهدة.[2]

يعود السبب الأساسي لهذا الاستقرار، وفقاً للتحليل المقارن للبيانات، إلى أن القناة موجهة نحو فئة محددة من الجمهور يتمتع بطلب محدود نسبياً على المحتوى الديني والثقافي في بيئة إعلامية متنوعة وتنافسية بشدة.

---

[1] هشام مدعشا، "السياسة الإعلامية في المغرب: السمعي البصري نموذجًا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2009- 2010، ص 337.

[2] *SNRT. (2022). Rapports d'activité. Organisation interne de la programmation et des heures de diffusion.*

الجدول 1: تطور ساعات البث اليومية للقناة السادسة (2005- 2022)

السنة	ساعات البث اليومي
2005	5 ساعات
2006	6 ساعات
2008	10 ساعات
2010	12 ساعة
2014	14 ساعة
2022	24 ساعة (بث متواصل)
2025	24 ساعة (بث متواصل)

تؤكد البيانات المنشورة من قبل وسائل الإعلام المتخصصة في المراقبة السمعية البصرية أن الحصة السوقية للقناة السادسة ظلت محدودة للغاية على مدى فترة الدراسة، إذ حققت القنوات التابعة ل SNRT مجتمعة (والتي تضم القناة السادسة إلى جانب قناة الرياضة والأمازيغية)[1]حصة قدرها 2.8٪ فقط من إجمالي المشاهدة الوطنية.

هذا الرقم يعني أن حصة القناة السادسة بشكل منفصل كانت أقل من 1٪ بشكل كبير، نظراً لتقاسمها هذه النسبة مع قناتين أخريين.

الجدول 2: تطور حصة القنوات SNRT الأخرى (تضم القناة السادسة إلى جانب قناة الرياضة والأمازيغية) من إجمالي المشاهدة 2014- 2025 [2]

السنة/الفترة	الحصة السوقية (٪)
2014	2.8%
2015- 2018	~3%
2020- 2022	3- 4%
أكتوبر 2023	3.5%
سبتمبر 2024	2.1%
مارس - أبريل 2025	3.4%

[1] *Medias24. (2014). "Medi1 TV, enfin mesurée par Marocmétrie." Consulté le 25 janvier 2014.*

من جانب أخر كشف مسؤول بمصلحة البث مكلف بمتابعة إحصائيات المشاهدة بأحد أفرع القطب العمومي، ان أسباب دمج القنوات الثلاثة يعود لضعف نسب المشاهدة.

[2] مصدر المعلومات .*CIAUMED*

بالنظر إلى البيانات المتاحة للفترة من 2014 إلى 2025، يتضح أن حصة مجموعة القنوات (التي تضم السادسة) ظلت مستقرة نسبياً بين نطاق 2.8٪ و4٪، مما يعكس استقراراً بنيوياً في الأداء الجماهيري دون نمو ملموس.[1]

هذا الاستقرار يعتبر مؤشراً على عدم نجاح الاستثمارات التقنية والبرمجية في تعزيز الجاذبية الجماهيرية للقناة، رغم أن هذه الأخيرة وسعت ساعات بثها من 5 ساعات يومياً في 2005 إلى 24 ساعة يومياً في 2022، إلا أن هذا التوسع لم ينعكس في زيادة نسب المشاهدة بشكل واضح.

يُقدّر أن نسبة مشاهدة القناة السادسة الفردية تتراوح بين 0.5٪ و1٪ من إجمالي المشاهدة الوطنية، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بالقنوات العامة مثل M2 القناة الثاني (التي تحقق 20- 30٪ من الحصة) والقناة الأولى (10- 15٪)[2].

الجدول 3: مقارنة حصص المشاهدة بين القنوات الرئيسية والمتخصصة (2025)[3]

القناة	الحصة السوقية (٪)
2M	20- 30%
القناة الأولى	10- 15%
قنوات SNRT الأخرى (تضم القناة السادسة إلى جانب قناة الرياضة والأمازيغية)	3- 4%
القناة السادسة بمفردها (تقدير)	0.5- 1%

من منظور تحليلي، يعكس هذا الأداء الضعيف للقناة السادسة مجموعة من التحديات الهيكلية التي تواجه الإعلام المتخصص في بيئة إعلامية يسيطر عليها المحتوى الترفيهي العام.[4]

أولاً، يعاني الإعلام الديني الممثل في السادسة من منافسة قوية من المنصات الرقمية والمحتوى على الإنترنت، حيث يفضل الجمهور الشاب خاصة المحتوى المتاح على الطلب والقابل للمشاركة.

ثانياً، قد يكون هناك انفصال بين المحتوى المقدم على القناة والاحتياجات والاهتمامات الفعلية للجمهور المستهدف.

[[1] ³ *CIAUMED. (2023- 2025). Rapports mensuels de mesure d'audience. Données compilées pour les périodes: octobre 2023, septembre 2024, et mars- avril 2025.*

[[2] *Données consolidées de Marocmétrie et CIAUMED pour la décennie 2014- 2025, montrant une stabilité structurelle sans croissance perceptible.*

[3]] مصدر المعطيات. *CIAUMED*

[[4] *Étude comparative des dynamiques d'audience: le contexte numérique et la fragmentation des publics traditionnels de télévision, 2020- 2025.*

ثالثاً، يواجه الإعلام العمومي المغربي بشكل عام تحديات في القدرة على المنافسة مع محطات خاصة تتمتع بميزانيات أعلى وحرية أكبر في اختيار المحتوى.

توضح البيانات المتاحة للفترة 2014- 2025 أن القناة السادسة ظلت في موقع هامشي من المشهد السمعي البصري المغربي، محافظة على حصة ضعيفة من المشاهدة لم تشهد نمواً ملحوظاً رغم التحسينات التقنية والبرمجية.

يشير هذا الاستقرار إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجية برمجة القناة والاستثمار في بحوث جماهير متخصصة لفهم احتياجات المشاهدين بشكل أعمق، وخاصة إذا كان الهدف هو تحسين دورها في المجالات الثقافية والدينية والتعليمية.

تكشف التحقيقات الميدانية التي أجراها الباحث مع المسؤولين الإداريين في قطاعي البث والتسويق بأحد الفروع التلفزية التابعة للقطب العمومي، أن دمج البيانات لا يكن معطى عشوائي، بل يشكل قراراً إدارياً واعياً ومقصوداً.

فقد أوضح مسؤول قسم التسويق بأن العاملين في مجال التسويق بالقطب العمومي، لا يوجهون اهتمامهم نحو الأرقام الإجمالية لجمهور القناة، بل تركّز بالأساس على تحليل أداء البرامج الأكثر متابعة وتحديد أوقات الذروة.

وهذا النهج يعكس منطقاً اقتصادياً عملياً موجهاً نحو أهداف تسويقية قصيرة المدى، أبرزها جذب الإعلانات والرعايات، لكنه في المقابل لا يخدم الغاية الأكبر المتمثلة في قياس الدور الاستراتيجي للقناة داخل المشروع الوطني.

من جهته، أدلى مسؤول قطاع البث بمعطى أكثر حدة وأهمية من الناحية التحليلية، إذ أقرّ بأن تجميع نسب مشاهدة ثلاث قنوات متخصصة في رقم واحد يُخفي، في الواقع، ضعفاً حقيقياً في الأداء الجماهيري للقناة السادسة.

بعبارة أخرى، تأتي استراتيجية الإدارة لإخفاء التراجع الفعلي في نسب المشاهدة تحت غطاء أرقام موحّدة لا تعكس الواقع، وتكتسب هذه الشهادة، الصادرة عن مصدر مسؤول داخل القطب العمومي، بُعداً حساساً في التحليل، فهي تشير إلى أن غياب البيانات التفصيلية ليس مجرد قصور إداري، بل قد يُقرأ كتعميم مقصود على الأداء الحقيقي.

ويترتب على هذا الغياب للبيانات الدقيقة تبعات أكاديمية وبحثية، خاصة في مجالات مثل دراسة التطرف العنيف والأمن الاجتماعي، حيث أن المجتمع البحثي المهتم بالعلاقة بين الخطاب الإعلامي

والتطرف يحتاج إلى معطيات دقيقة حول نسب الوصول والفئات التي تستهدفها البرامج التوعوية والدينية، إذ من دون هذه المعطيات، يصبح من المستحيل قياس "مؤشر التأثير الاجتماعي" (Social Impact Index) للقناة.

فكيف يمكن للباحث أن يؤكد، بثقة علمية، أن برنامجاً دينياً معيناً على القناة أو الإذاعة قد أثّر في تصورات الشباب تجاه التطرف، وهو لا يعرف عدد المشاهدين الفعليين للبرنامج، ولا خصائصهم الديموغرافية، ولا مدى استمراريتهم في المتابعة؟

تُضعِف هذه الفجوة المنهجية قدرة الأوساط الأكاديمية على بناء قاعدة معرفية متينة حول فعالية الإعلام الرسمي في مواجهة الظواهر الاجتماعية الخطيرة، وإذا كانت القناة السادسة تهدف أساساً إلى المساهمة في مكافحة التطرف العنيف من خلال تقديم روايات معتدلة وبديلة، فإن عدم توفير بيانات واضحة حول أداء هذا الدور يعد إخفاقاً إدارياً حقيقياً في الشفافية والمساءلة.

تنشط قناة السادسة ضمن منظومة القنوات الدينية المغربية الرسمية التابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (SNRT)، وتتوجه أساساً إلى الجمهور المحلي. وتتضح أهميتها النسبية حين تُقارَن ببقية القنوات الدينية العربية التي يستهلكها المغاربة:

القناة	نوع المحتوى	الدولة	تقييم المتقدمين في السن
Assadissa (السادسة)	برامج دينية متنوعة + تلاوة	المغرب (SNRT)	الأول - 200/163
Al Majd Qura'n	تلاوة قرآنية مستمرة	السعودية	الثاني - 200/177
Al Majd Sunna	أحاديث نبوية	السعودية	الثالث - 200/148
Al Nas	برامج دينية شعبية	مصر	65/200
Al Rahma	برامج دينية	مصر	18/200
Iqraa	محتوى ديني تعليمي	السعودية	13/200
Al Resalah	دعوي وتعليمي	السعودية/الكويت	4/200

تقييم القنوات الدينية لدى المتقدمين في السن بالمغرب

المصدر[1] : Skouri (2025) - عينة 200 مشارك في 10 مدن مغربية

[1] سكوري، حسن، *القنوات الفضائية الدينية الإسلامية والمسنون المغاربة*، مجلة *The International Journal of Cross-cultural Communication and Media Studies*، 2025، ص. 37–41.

تكشف هذه البيانات[1] عن ظاهرة لافتة: تصدّر قناة سعودية المجد للقرآن الكريم (Al Majd Qura'n) على قناة السادسة الوطنية في التقييم الكمي، وإن كان ذلك يُعزى إلى طبيعة محتواها (التلاوة المستمرة المُشغّلة في الخلفية) لا إلى هيمنتها المعرفية أو الأيديولوجية.

بينما تتقدم قناة السادسة بفارق ملحوظ حين يتعلق الأمر بمشاهدة البرامج الحوارية والتعليمية المتخصصة، إذ إنها الوحيدة التي ذكر المشاركون في دراسة السكوري برامجها بالاسم في الدراسة.

الفرع الثاني: خصائص الجمهور - البنية الديموغرافية

كشفت دراسة سكوري [2]المُجراة في مساجد عشر مدن مغربية بعد أوقات الصلاة عن جملة من الخصائص الديموغرافية التي تُرسم بدقة ملمح جمهور الإعلام الديني التلفزي:

الفئة العمرية	مستوى الحضور الأنثوي	مستوى الحضور الذكوري	ملاحظة
45–50 سنة	35 مشاركة	17 مشاركاً	الحضور الأنثوي أكبر
51–55 سنة	30 مشاركة	18 مشاركاً	-
56–60 سنة	9 مشاركات	7 مشاركين	تراجع الإناث
61–65 سنة	52 مشاركة	32 مشاركاً	ذروة حضور الذكور في المسجد

جدول (2): توزيع العينة حسب الجنس والفئة العمرية المصدر: Skouri (2025)

يتضح من هذه البيانات أن الجمهور الأساسي لوسائل الإعلام الديني يتركز في الفئات العمرية المتقدمة (45 سنة فما فوق)، وأن حضور الرجال في المساجد يزداد مع التقدم في السن، عكس النساء.

كما أن مستوى التعليم يرتبط عكسياً مع التردد على المساجد في أوقات الصلاة، وهو مؤشر يتسق مع ملاحظات متعددة حول الجمهور المحافظ للإعلام الديني التقليدي.

الفرع الثالث: البرامج الأكثر متابعة وأنماط الاستهلاك

(تشير الدراسة إلى أن قناة السادسة يشاهدها 163 من أصل 200 مشارك، أي حوالي 81.5٪ من العينة، مع تأثير مُصرّح به من طرف 84.5٪ من المبحوثين)

[1] حسن سكوري، *القنوات الفضائية الدينية الإسلامية والمسنون المغاربة*، مجلة **The International Journal of Cross-cultural Communication and Media Studies**، المجلد 2، العدد 1، 2025، ص. 24–47.

[2] سكوري، حسن، *القنوات الفضائية الدينية الإسلامية والمسنون المغاربة*، مجلة *The International Journal of Cross-cultural Communication and Media Studies*، 2025، ص. 37–41.

أبدى المشاركون في دراسة سكوري معرفةً تفصيلية ببرامج قناة السادسة، مما يُشير إلى متابعة واعية ومنتظمة. وتأتي البرامج المُفضّلة مرتبةً على النحو الآتي:

البرنامج	التوصيف	الجمهور المُفضِّل
أجوبة الدين	برنامج حواري للإجابة على أسئلة المشاهدين الدينية	الذكور والإناث
تواصنا الدين	برنامج ديني يُبث بالدارجة واللهجات المحلية	الذكور والإناث - ~50٪
اقرأ وأتعلم	برنامج تعليمي لتعلم القرآن الكريم	الإناث بصورة أكبر
مع الحافظات	برنامج تلاوة مع قارئات قرآن	الإناث بصورة أكبر
المرشد المعين على ضروري علوم الدين	برنامج في الأحكام الفقهية الأساسية	الذكور أكثر
الكراسي العلمية	منابر علمية مع علماء دين	الذكور أكثر

أبرز برامج قناة السادسة المُتابَعة لدى المتقدمين في السن المصدر: Skouri (2025)

ومن أبرز ما كشفته المعطيات أن غالبية المشاركين يُشغّلون القنوات الدينية في الخلفية خلال أنشطتهم اليومية، مما يُعني أن المحتوى يُستهلك في جزء كبير منه دون تركيز كامل، بينما تُخصّص فترات محددة للمتابعة الفعلية.

وتتصدر فترة ما بعد الظهر (14:00—17:00) أوقات المشاهدة الدينية الفعلية في معظم المدن.

رابعا: الأثر الوظيفي للقناة - قراءة في ضوء نظريات الإعلام

الفرع الأول: التأطير النظري

يندرج التحليل الوارد في هذا المطلب ضمن الامتداد النظري الذي تؤطره كبرى مقاربات دراسات الإعلام، كما وظّفتها دراسة السكوري في تفسير علاقة المسنين المغاربة بالمحتوى الديني التلفزي.

ويتعلق الأمر أساساً بكل من نظرية التعلم الاجتماعي (DeFleur & Dennis)، ونظرية وضع الأجندة (Maxwell McCombs)، ونظرية الغرس الثقافي (Gerbner)، فضلاً عن نظرية الاستخدامات والإشباعات (Rubin).

وعلى الرغم من اختلاف منطلقاتها، فإن هذه المقاربات تلتقي عند فرضية مركزية مفادها أن التلفزيون لا يقتصر على نقل المعرفة، بل يسهم في إعادة بناء الواقع المُدرَك لدى المتلقي، ويوجه انتباهه نحو قضايا بعينها، محدداً ليس فقط ما يفكر فيه، بل أيضاً الكيفية التي يفكر بها.

الفرع الثاني: دلالات الأثر في ضوء نتائج دراسة سكوري

أفصح 84.5٪ من المشاركين في الدراسة عن اعتقادهم بأن القنوات الدينية تؤثر بصورة ملموسة في حياتهم اليومية.

وقد صنّف المشاركون هذا الأثر في عدة مستويات متشابكة تستحق المعالجة التحليلية التفصيلية:

مستوى الأثر	الوصف	نسبة التأكيد (تقريبي)
معرفي - تعليمي	تحسين فهم أحكام الإسلام ومتطلباته ومحرماته	~100%
طقوسي - ممارساتي	تحسين أداء العبادات: الطهارة، الزكاة، الأضحية	~97%
أخلاقي - اجتماعي	تعزيز التضامن الاجتماعي ومساعدة الفقراء	~91%
وقائي - دفاعي	تجنب المحتوى المُضلِّل في القنوات الأخرى	~89%
تعبدي زيادي	الإقبال على نوافل: صيام الإثنين والخميس، الصدقة	~76%

مستويات الأثر الوظيفي للقنوات الدينية لدى المتقدمين في السن المصدر: مُستخلَص من Skouri (2025)

ما يستأهل الإشارة بصفة خاصة هو مستوى الأثر الوقائي- الدفاعي الذي أكده قرابة 89٪ من المشاركين:

فالمشاهدة الدينية تُشكّل في وعيهم حصناً يُبعدهم عن "المحتوى المُتقدِّم" أو غير المرغوب فيه في القنوات الأخرى. هذا ما يُسميه Rubin (1986) "التوجه الطقوسي" للإعلام الديني: استخدام متواتر يوفر الانتماء والطمأنينة والحماية الرمزية، في مقابل التوجه الأداتي الذي يُستخدم فيه الإعلام لأغراض نفعية محددة.

خامسا: قناة السادسة ومواجهة التطرف

الفرع الأول: عوامل الفاعلية الوقائية

يمكن إجمال أسباب الفاعلية الوقائية لقناة السادسة في مواجهة التطرف على ثلاثة مستويات:

على مستوى الشرعية الدينية: تُكرّس القناة المرجعية المالكية و على مستوى الشرعية الدينية: تُكرّس القناة المرجعية المالكية وهوية إمارة المؤمنين، مما يجعلها محصّنة بشكل فطري ضد خطاب الحركات الدينية الأجنبية الأصل (الوهابية، الإخوانية).

والمُلاحَظ أن المشاركين في دراسة السكوري، أحجموا عن ذكر قنوات ذات توجه متطرف أو طائفي، وهو في حد ذاته مؤشر على ملامح الفضاء الديني المرجعي المُستهلَك.

على مستوى الغرس الثقافي (Cultivation):

التعرض المتواصل والمتراكم عبر سنوات لقيم الإسلام الوسطي يُرسّخ تدريجياً خريطة مفاهيمية دينية معيارية لدى المشاهد، تجعل الاختراق الأيديولوجي المتطرف أمراً أكثر مقاومةً ورفضاً لا واعياً.

على مستوى البُعد الاجتماعي:

تُؤدي القناة وظيفة تنشيط الرابط الاجتماعي ودعم التضامن، وهو ما أشار إليه المشاركون من خلال التصريح بأنها تحثّهم على الصدقة ومساعدة الفقراء. والمعروف في أدبيات التطرف أن الوحدة الاجتماعية والقطيعة مع المجتمع من أبرز عوامل التهيؤ لخطاب التطرف.

الفرع الثاني: القيود والمحددات - الفجوات الحرجة

لتقييم قناة السادسة كظاهرة يستوجب رصد محددات هذا الأثر الوقائي بنفس الدقة:

أولاً: الفجوة الديموغرافية الحادة: يقتصر جمهور القناة في معظمه على الفئات فوق 45 سنة، وهذه الفئة ليست أولوية في خارطة التهديد التطرفي، التي تتركز أساساً في الشريحة العمرية 18–35 سنة.

ويكشف تصفح المشهد التاريخي للعمليات الإرهابية في المغرب أن تجنيد الخلايا المتطرفة يستهدف الشباب تحديداً في أحياء هامشية حضرية، وهي الفئة الأكثر غياباً في جمهور القناة.

ثانياً: المفارقة الجغرافية: تحظى القناة بحضور أقوى في المدن التقليدية والأوساط القروية، بينما يتمركز خطر التطرف الأكثر تنظيماً وتسييساً في أحياء هامشية بالمدن الكبرى، حيث يضعف تأثير الإعلام الديني الرسمي أمام منافسة المنصات الرقمية وشبكات التأطير الديني غير الرسمي.

ثالثاً: إشكالية قياس الأثر الفعلي: تبقى نتائج دراسة سكوري ذاتية في معظمها؛ إذ إن ما يُصرّح به المشاركون عن "تأثير القناة عليهم" لا يعكس بالضرورة تأثيراً حقيقياً موضوعياً قابلاً للقياس. يُشير علماء الإعلام إلى ظاهرة "التأثير بالتمني" (Wishful Thinking Effect) حيث يُبالغ المشاهدون في تقدير تأثير وسيلة إعلامية يثقون بها ويُحبّونها.

رابعاً: الفراغ الرقمي المُقلق: أشار سكوري (2025) في خاتمة دراسته إلى أن الخطاب الديني يتسرب بقوة عبر منصات التواصل الاجتماعي (يوتيوب، تيك توك)، وهي مساحة لا تستطيع قناة السادسة بصيغتها الحالية منافستها. الشيخ الناهري استقطب ملايين المتابعين على يوتيوب؛ والشاب ياسين العمري يبني حضوراً هائلاً على تيك توك. هذه المنافسة الرقمية تختطف الجيل الذي كان من المُفترض أن يُشكّل مستقبل جمهور الإعلام الديني المؤسسي.

الفرع الثالث: آليات الأثر الوقائي - كيف تعمل القناة دفاعياً؟

أولا: الغرس الثقافي (Cultivation) بوصفه درعاً دفاعياً

طورت نظرية في الغرس الثقافي[1] انطلاقاً من ملاحظة بسيطة: التلفزيون الذي يُشاهَد لساعات طويلة يُعيد تشكيل إدراك المشاهد للواقع تدريجياً حتى تتمحي الحدود بين ما هو تلفزيوني وما هو حقيقي[2].

وحين يُطبّق هذا المفهوم على قناة السادسة، يُنتج استنتاجاً ذا قيمة تحليلية عالية:

المشاهد الذي يتعرض يومياً لساعتين أو أكثر من البرامج الدينية الوسطية يُطوّر تدريجياً ما يمكن تسميته "المناعة المفاهيمية" ضد الخطاب الديني المتطرف.

[1] Gerbner, G., Morgan, M. & Signorielli, N. (1986). Growing up with television: The cultivation perspective. In Bryant & Zillmann (Eds.), Media effects: Advances in theory and research (pp. 17- 41). NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

[2] Gerbner, G., Morgan, M. & Signorielli, N. (1986). Growing up with television: The cultivation perspective. In Bryant & Zillmann (Eds.), Media effects: Advances in theory and research (pp. 17- 41). NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

هذه المناعة ليست واعية أو عقلانية بالضرورة، بل هي في جوهرها تراكم ضمني لأنماط الفهم الديني، فحين يُقدّم للمشاهد خطاب جهادي يستحضر آيات قرآنية خارج سياقها، لا يحتاج هو إلى قراءة ردٍّ علمي مفصّل، بل يُحسّ ببساطة أن "هذا ليس الإسلام الذي أعرفه".

هذه الحساسية الضمنية هي ما يُنتجه الغرس الثقافي المتراكم، وهو ما أثبتته دراسة سكوري (2025) حين أكد 89٪ من المشاركين أن المتابعة الدينية تُبعدهم عن الاستهلاك الديني "المضطرب" في القنوات الأخرى[1].

بالتالي "التعرض المتراكم للمحتوى التلفزيوني الديني المعتدل لا يُعلّم المشاهد ماذا يعتقد فحسب، بل يُشكّل الحدود الضمنية لما يرفض اعتقاده. وهو ما يُعادل وظيفياً ما كان يُؤدّيه الفقيه التقليدي في المجتمع المغربي: تحديد الحدود الدينية المقبولة في الوجدان الجمعي".

ثانيا : وضع الأجندة (Agenda- Setting) والسيطرة على الخطاب الديني

يُميّز ماكسويل بين مستويين من تحديد الأجندة: المستوى الأول يتعلق بما يُفكّر فيه الجمهور (saliency of issues)، والمستوى الثاني بكيفية التفكير في هذه القضايا (attribute agenda- setting).[2]

وكلا المستويين يحملان دلالة وقائية بالغة حين يُستحضران في سياق الإعلام الديني:

على المستوى الأول: قناة السادسة، بتركيزها على التفسير والفقه والسيرة النبوية والأخلاق، تُحدد بصورة ضمنية ما الذي يُشكّل "الاهتمام الديني المشروع"، وتُزيح إلى هامش الوعي الجمهوري موضوعات كالجهاد المسلح، والخلافة، والتكفير.

ليست القناة تفعل ذلك بالرفض الصريح دائماً، بل بالإغراق: حين يملأ الجدول البرامجي مواضيعُ التزكية والتربية والفقه العملي، تُصبح موضوعات التطرف هامشية في مخيلة المشاهد.

على المستوى الثاني: تُقدّم القناة الإسلامَ بوصفه ديناً للرحمة والبناء والتعايش، وتُقدّم العلماء الوسطيين بوصفهم المرجعية الطبيعية، هذا التأطير يُشكّل عدسةً يُنظر من خلالها إلى الأحداث والمواقف، وهي عدسة مضادة للتطرف حتى وإن لم تُصرّح بذلك.

---

[1] Skouri, H. (2025). Islamic Religion Satellite Stations and Elderly Moroccans. CMS Journal, Vol. 2, Issue 1, pp. 24-47. IMIST Morocco. - انظر تحليل سلوكيات المشاهدة ودوافعها، ص 40 -41.

[2] **(3)** McCombs, M., Shaw, D.L. & Weaver, D.H. (2014). New directions in agenda- setting theory and research. Mass Communication and Society, 17(6), 781- 802.

ثالثا : التعلم الاجتماعي وتشكيل النماذج الدينية المرجعية

تُؤكد نظرية التعلم الاجتماعي، أن الأفراد يُطوّرون سلوكياتهم ومعتقداتهم جزئياً عبر مراقبة النماذج المُقدّمة إعلامياً وتقليدها[1]، هنا تكتسب قناة السادسة بُعداً وقائياً إضافياً:

فهي تُقدّم العالِم الديني بمظهر هادئ ومتزن وعقلاني في جلسة علمية مؤدّبة، مما يُكرّس نموذجاً للديانة الإسلامية مغايراً تماماً للنموذج الذي يُروّج له الخطاب المتطرف: الحماسة، والقطعية، والتكفير.

الشاهد الميداني على ذلك ما أوردته دراسة سكوري من خلال شهادة الحاج أحمد، الذي يُبقي على قناة المجد للقران في الخلفية لأنه يعتقد أن ذلك "يطرد الشياطين ويكسب ثقة الزبائن"[2].

هذا التوظيف الاجتماعي للمحتوى الديني ليس مجرد خرافة شعبية، بل هو تعبير عن وظيفة عميقة: المحتوى الديني يُوفر "الغطاء الأخلاقي" الذي يُشعر المشاهد بالانتماء إلى عالم منظّم ومعنوي ومحاط بالحماية الإلهية، وهذا بالضبط ما يُقدّمه خطاب التطرف لمن يُجنّدهم: إجاباتٌ قاطعة، وهويةٌ جماعية قوية، وإحساسٌ بالغاية والحماية.

سادسا : بنية الجمهور في مرآة علم الاجتماع الديني المغربي

الفرع الأول: المسنّون بوصفهم جمهوراً وبوصفهم فاعلين اجتماعيين

قد يبدو للوهلة الأولى أن التركّز على المسنين يُقلّص أهمية القناة من منظور مكافحة التطرف، بيد أن قراءة أعمق تكشف عن وظيفة أخرى مكمّلة لا تُقدّر:

المسنون بوصفهم ناقلي المعايير الدينية داخل الأسرة والمجتمع المحلي. فالجد أو الجدة التي تُشغّل قناة السادسة في الصالة لا تستهلك محتوى دينياً بمعزل عن بقية الأسرة، بل تُشكّل في الواقع بيئةً دينية مرجعية لأبنائها وأحفادها.

هذا ما تُسميه أدبيات الاتصال الاجتماعي ب"التأثير ذي الخطوتين" (Two- step Flow)، إذ تُؤثّر قناة السادسة في المسنين أولاً بوصفهم مستهلكين مباشرين، ثم يُعيد هؤلاء المسنون إنتاج هذا التأثير في الجيل التالي بوصفهم قادة رأي دينيين داخل الأسرة والجوار وبذلك تمتد الدائرة الوقائية لتتجاوز الجمهور المباشر إلى محيطه الاجتماعي الأوسع.

---

[1] Bandura, A. (1977). Social Learning Theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall. - مُستشهَد به في: DeFleur, M.L. & Dennis, E.E. (2002). Understanding Mass Communication (7th ed.). Boston: Houghton Mifflin, p. 453.

[2] Skouri (2025), ص. 43 - شهادة الحاج أحمد حول توظيف تشغيل Al Majd Qura'n في مكتبه التجاري.

الفرع الثاني: المدن التقليدية - جغرافيا الحماية والهشاشة في آنٍ واحد

تحتل قناة السادسة مكانة متميزة في مدن ك فاس ومكناس وسلا ، وهي مدن تتسم بعمقٍ ديني راسخ وتقاليد علمية متوارثة.

ولكن اللافت أن هذه المدن عينها قد شهدت في تاريخ المغرب الحديث خروج عدد من الخلايا المتطرفة، يطرح هذا التناقض الظاهري سؤالاً جوهرياً: هل يكفي العمق الديني التقليدي حمايةً من التطرف؟

الإجابة المركّبة هي أن العمق الديني التقليدي يحمي من التطرف الخارجي الدخيل (الوهابية المُستوردة)، لكنه لا يحمي بالضرورة من التطرف المُولَّد محلياً من داخل السياق الاجتماعي المتأزّم: البطالة، الإقصاء، الإحساس بالظلم.

وهنا تبرز الحدود الحقيقية لقناة السادسة: هي تُرسّخ الهوية الدينية الوسطية، لكنها لا تُعالج الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للاستعداد نحو التطرف، وقد أثبتت مجموعة من الدراسات المتخصصة في فهم التطرف المغربي أن غالبية المُجنّدين في تنظيمات متطرفة لم يكونوا يفتقرون إلى الهوية الدينية، بل إلى الشعور بالانتماء الاجتماعي والكرامة الإنسانية.

الفرع الثالث: الأحياء الهامشية الحضرية - الغياب في المكان الأخطر

تُوفّر الحوادث الإرهابية الكبرى في المغرب مؤشراً جغرافياً واضحاً: تفجيرات الدار البيضاء في مايو 2003 كانت في حي سيدي مومن، وهو حي هامشي يفتقر إلى الخدمات الأساسية ويعاني من البطالة الهيكلية.

وتكشف الدراسات اللاحقة أن جميع منفذي التفجيرات كانوا شباباً بين 18 و30 سنة، من أسر ذات دخل منخفض، وعلاقة هشة بالمؤسسة الدينية الرسمية.

هذا بالضبط هو الجمهور الغائب من قناة السادسة، إذ هذه الاخيرة تحضر بقوة في الصالون المريح للأسرة المستقرة التي تملك تلفزاً ووقتاً للمشاهدة المنتظمة.

أما شاب سيدي مومن أو حي التضامن، فإعلامه الأكثر حضوراً هو ما يتداوله على هاتفه من مقاطع فيديو، ومجموعات واتساب وتلغرام، وتقطيعات يوتيوب، الفضاء الذي تُهيمن عليه القناة هو فضاء مختلف جغرافياً واجتماعياً عن الفضاء الذي يُستهدف بالتجنيد.

الجمهور الأولوي في مكافحة التطرف	جمهور قناة السادسة الفعلي	المتغير
18–35 سنة	45 سنة فما فوق (أغلبية)	الفئة العمرية
أحياء هامشية في مدن كبرى	تقليدي، شبه حضري، قروي	الوسط الجغرافي
متوسط لكن بدون توظيف	منخفض إلى متوسط (كبار السن)	المستوى التعليمي
هش، إحساس بالإقصاء	مستقر نسبياً (أصحاب أسرة)	الوضع الاجتماعي
هاتف ذكي + منصات رقمية	تلفزيون ثابت في المنزل	وسيلة الاستهلاك
غير رسمي، انتقائي، متعدد المصادر	مؤسسي، وسطي، روتيني	طبيعة الاستهلاك الديني
متوترة أو غائبة	إيجابية ومستقرة	علاقته بالمؤسسة الدينية الرسمية

جدول (1): مقارنة بين جمهور قناة السادسة الفعلي والجمهور الأولوي في سياسة مكافحة التطرفالمصدر: تركيب تحليلي بناءً على Skouri (2025) وأدبيات التطرف في المغرب

سابعا : مواجهة التطرف في السياق المغربي - المنظومة الكاملة

الفرع الأول : قناة السادسة في منظومة الاستراتيجية الدينية الشاملة

لا يمكن تقييم دور قناة السادسة في مواجهة التطرف بمعزل عن المنظومة الدينية- الأمنية الشاملة التي تُبنّاها المغرب بعد 2003، تُشكّل هذه المنظومة ما يمكن توصيفه ب"النهج المتكامل لإدارة الحقل الديني":

صلة قناة السادسة به	الوصف	المكوّن
تُضفي شرعيةً على مخرجاته وتُبثّ علماءه	مرجعية دينية عليا تُصدر الفتاوى وتُوجّه الخطاب الديني	المجلس العلمي الأعلى
تُقدّمهم بوصفهم وجوهاً مألوفة وموثوقة	شبكة علماء معتدلين تُغطي كل المدن والقرى	رابطة علماء المغرب
تُوفّر السياق الإعلامي لخطاب الوسطية	برنامج إعادة تأهيل المتطرفين وفق المنهج الديني الوسطي	برنامج مكافحة التطرف (IQRAM)

إمامة المساجد وخطبة الجمعة	توحيد الخطاب الديني عبر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	تُعزّز وتُوسّع نفس الرسائل إعلامياً
معهد محمد السادس لتكوين الأئمة	إعداد أئمة متخصصين من مختلف الدول الأفريقية والأوروبية	تُمثّل الواجهة الإعلامية لهذا الانتاج

جدول (2): قناة السادسة ضمن المنظومة المتكاملة لإدارة الحقل الديني في المغرب

يتضح من هذا الجدول أن قناة السادسة تُمثّل "الواجهة الإعلامية" للحقل الديني الرسمي، لا كل الحقل. فاعليتها الوقائية تُقاس إذن ليس باعتبارها أداةً منفردة، بل باعتبارها حلقةً في سلسلة.

والمشكلة أن بعض حلقات هذه السلسلة تُعاني من ضعف حضور في الفضاء الرقمي، وهو المجال الذي تتمدد فيه الأيديولوجيا المتطرفة اليوم بأسرع وتيرة[1].

والمفارقة الكبرى هي أن القنوات الدينية ذاتها، بما فيها قناة السادسة، خلقت جيلاً من كبار السن معتادين على استهلاك المحتوى الديني التلفزيوني لكن عاجزين عن توجيه أبنائهم نحو مصادر موثوقة في الفضاء الرقمي. وحين يبحث الشاب عن إجابة دينية لسؤال يشغله على يوتيوب، ليس مضموناً أن تكون النتيجة الأولى لقناة وسطية رسمية.

ثامنا : التقييم النقدي الشامل - الفاعلية والحدود والمآلات

الفرع الأول: مصفوفة الفاعلية الوقائية

يمكن تلخيص الحكم على قناة السادسة من منظور مواجهة التطرف وفق مصفوفة ثنائية الأبعاد تجمع بين قوة الأثر ونطاق الجمهور:

الجمهور / الأثر	أثر وقائي قوي	أثر وقائي ضعيف
جمهور واسع	✔ كبار السن في الوسط التقليدي والقروي(القوة الأساسية للقناة)	✘ الجمهور العام في المدن الكبرى(حضور محدود)

---

[1] تشتغل الرابطة في المجال الرقمي لكن تعاني من ضعف كبير في استراتيجيتها الرقمية، وسيتم إيضاح الأسباب في الأقسام المقبلة للدراسة الأطروحة

جمهور ضيق	✔ أسر المدن التقليدية عبر التأثير غير المباشر(Two- step Flow)	✘ شباب الأحياء الهامشية الحضرية(الغياب الأكثر خطورة)

مصفوفة تقييم الفاعلية الوقائية لقناة السادسة

الفرع الثاني: المسائل العالقة - أسئلة بلا إجابات كافية

ثمة جملة من الأسئلة الجوهرية التي لا تزال بلا إجابات علمية كافية في أدبيات الإعلام الديني المغربي، وهي تُشكّل أجندة بحث مستقبلية لا غنى عنها:

السؤال الأول: هل يُفرّق المشاهد المغربي المتقدم في السن بين المحتوى المالكي والمحتوى المتشدد حين يستهلكهما على التوالي؟ أم أن الوسط السمعي الديني يتشكّل في وعيه كتلاً متجانسة بصرف النظر عن المصدر؟

السؤال الثاني: ما الفارق الفعلي في الأثر الوقائي بين من يتابع قناة السادسة بانتظام ومن لا يُتابعها؟ هل يُمكن قياس هذا الفارق كمياً عبر مقياس للمناعة الأيديولوجية؟

السؤال الثالث: هل الأثر الوقائي للقناة نتاج المحتوى الديني بحد ذاته، أم نتاج الهوية الوطنية المُعزّزة (المرجعية الملكية وإمارة المؤمنين) التي يُكرّسها إطار القناة؟

السؤال الرابع: الأخطر أكاديمياً: هل استهلاك المحتوى الديني يُقلّل من التطرف بالتأثير المعرفي على الأفكار، أم يُخفّض خطر التطرف بالتشغيل الاجتماعي (إشغال الوقت، وتوفير الانتماء، وتقليص التعرض لخطاب التجنيد)؟

الفرع الثالث: سيناريوهات المستقبل - ثلاثة مسارات محتملة

في مواجهة التحديات المعقدة التي يفرضها الواقع الإعلامي المعاصر، ينفتح الأفق أمام ثلاثة سيناريوهات مستقبلية متباينة تتحدد بناءً على المتغيرات المحورية:

التحول الرقمي، وديناميكيات الجيل الجديد، ومدى قدرة المنظومة الإعلامية الدينية على التكيّف والتجدد.

السيناريو الأول، وهو سيناريو "الاستمرارية"، يفترض محافظة القناة السادسة على وضعها الراهن دون تطوير رقمي جوهري، معتمداً على استقرار عادات المشاهدة الكلاسيكية.

السيناريو	الوصف	شرط الحدوث	الأثر على مكافحة التطرف
سيناريو الاستمرارية(الأقل احتمالاً)	تُحافظ القناة على وضعها الراهن دون تطوير رقمي	استقرار عادات المشاهدة الكلاسيكية	تقلّص تدريجي للأثر الوقائي مع رحيل الجيل المستمع
سيناريو التحول الرقمي الناجح(المطلوب سياسياً)	تُطوّر الدولة منظومة إعلام ديني رقمي متكاملة تمتد من قناة السادسة	استثمار موارد وكفاءات رقمية + محتوى تفاعلي جذاب	توسيع الأثر ليشمل الشباب الحضري - أكبر قيمة مضافة
سيناريو الفراغ الرقمي(الأكثر تهديداً)	تظل قناة السادسة تقليدية بينما تنمو الأيديولوجيا المتطرفة رقمياً دون منافس وسطي كافٍ	التأخر في التحول الرقمي وانتشار تيكتوك والبودكاست المتطرف	تآكل تدريجي للمناعة الجماعية مع جيل رقمي غير مُؤطَّر

جدول (5): سيناريوهات مستقبل الإعلام الديني المغربي في بعده الوقائي

غير أن هذا السيناريو، وإن بدا منطقياً من زاوية تاريخية، يُعتبر الأقل احتمالاً في ظل التحولات السريعة للمشهد الإعلامي. تكمن خطورته في أنه سيؤدي إلى تقلّص تدريجي للأثر الوقائي للقناة مع رحيل الجيل المستمع التقليدي، تاركاً فراغاً إعلامياً متنامياً يعجز عن تأطير الأجيال الجديدة.

أما السيناريو الثاني، المطلوب سياسياً والأكثر واقعية استراتيجياً، فهو سيناريو "التحول الرقمي الناجح"، حيث تُطوّر الدولة منظومة إعلام ديني رقمي متكاملة تمتد من القناة السادسة وتتجاوزها نحو منصات رقمية متنوعة.

يتطلب حدوث هذا السيناريو استثماراً حقيقياً في الموارد والكفاءات الرقمية، إلى جانب محتوى تفاعلي جذاب يستجيب لتطلعات وأذواق الجمهور الشاب.

و يكمن سر نجاحه في قدرته على توسيع الأثر الوقائي ليشمل الشباب الحضري - الفئة التي تمثل أكبر قيمة مضافة من حيث المرونة الفكرية والقابلية للتأثر بالخطاب الموازن. على الضد من ذلك،

يأتي السيناريو الثالث، وهو "سيناريو الفراغ الرقمي"، الذي يُمثّل الحالة الأكثر تهديداً. في هذا السيناريو، تظل القناة السادسة حبيسة أساليبها التقليدية بينما تنمو الأيديولوجيا المتطرفة في الفضاء الرقمي دون منافس وسطي كافٍ.

يحدث هذا السيناريو نتيجة التأخر المستمر في التحول الرقمي وانتشار منصات مثل تيكتوك والبودكاست المتطرف بلا حسيب أو رقيب، مما يخلق بيئة معلومات مشوّهة. العاقبة ستكون تآكلاً تدريجياً للمناعة الجماعية مع جيل رقمي غير مُؤطّر دينياً بشكل صحيح، مما يزيد من قابليته للتأثر بالخطابات المتطرفة والأيديولوجيات العنيفة. وبناءً على هذا التحليل، يتضح أن الاختيار السياسي والاستراتيجي الحالي حاسم للغاية: فالتردد والمراهنة على استمرار الوضع الراهن سيؤول إلى نتائج وخيمة على الأمن الفكري والاجتماعي للمملكة.

إن السيناريو الثاني ليس مجرد خيار تقني أو إداري، بل هو ضرورة وطنية تحتم على صناع السياسات الاستثمار الجاد والعاجل في بناء منظومة إعلامية دينية رقمية قادرة على المنافسة والتأثير في بيئة معلومات سريعة التغير.

الخلاصة الكبرى

في المحصلة، قناة السادسة تؤدي وظيفة وقائية حقيقية من مستوى الوقاية الأولية (Primary Prevention)، وتُنجزها بكفاءة نسبية داخل نطاق جمهورها الفعلي، حيث تُرسّخ الهوية الدينية الوسطية المالكية، وتُنتج مناعةً مفاهيمية ضمنية ضد الاختراق الأيديولوجي الخارجي، وتُعزز الروابط الاجتماعية التي تُشكّل سداً دفاعياً نفسياً ضد الانجذاب نحو الجماعات المتطرفة.

غير أن هذه الوظيفة تظل موضوعياً محدودة الأثر في ثلاثة فضاءات حرجة تحتلّ الأولوية القصوى في خارطة التهديد التطرفي: فضاء الشباب الحضري الهامشي الذي لا يُشاهد القناة، وفضاء المنصات الرقمية حيث تجري معركة الأفكار الأشرس، وفضاء التحريض العابر للحدود الذي يجد جمهوره في من هم خارج دائرة تأثير الإعلام الوطني.

من جانب اخر، نجاح قناة السادسة في الصدارة الإعلامية الدينية لأكثر من عقدين هو بالفعل إنجاز يستحق التوثيق الأكاديمي، لكن هذا الإنجاز لن يُكتب له الاستدامة ما لم تُرفق المنظومة

الإعلامية الدينية الرسمية نفسها برؤية استراتيجية واضحة لاستيعاب الجيل الرقمي، واحتواء فضائه، وتقديم الإجابات الدينية الوسطية في المكان الذي يبحث فيه عن إجاباته.

لائحة المراجع

المراجع العربية

- بنعبد العزيز، عبد الإله. (2016). *الحركات الإسلامية والتحول الديني في المغرب*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- التوفيق، أحمد. *الأمن الروحي والتدين المغربي*. الرباط.
- الطريبق، عبد المجيد. (2015). "الإعلام الديني بالمغرب: تحديات وآفاق." *جريدة التجديد*.
- الطوزي، محمد. (1999). *الملكية والإسلام السياسي في المغرب*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- لمراني، وصبري، والداودي. "الإعلام الديني بالمغرب في عهد الملك محمد السادس."
- سكوري، حسن. (2025). "القنوات الفضائية الدينية الإسلامية والمسنون المغاربة." *The International Journal of Cross- cultural Communication and Media Studies.*

المراجع الأجنبية

- Bandura, Albert. (1977). *Social Learning Theory*. Englewood Cliffs: Prentice Hall.
- Bourdieu, Pierre. (1991). *Language and Symbolic Power*. Cambridge: Harvard University Press.
- Briggs, Rachel, & Feve, Sebastien. (2013). *Review of Programs to Counter Narratives of Violent Extremism*. London: Institute for Strategic Dialogue.
- Creswell, John W., & Creswell, J. David. (2018). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (5th ed.). Thousand Oaks: SAGE Publications.
- Davenport, Thomas H., & Beck, John C.. (2001). *The Attention Economy: Understanding the New Currency of Business*. Boston: Harvard Business School Press.
- Gerbner, George, Morgan, Michael, & Signorielli, Nancy. (1986). "Growing Up with Television: The Cultivation Perspective." In *Media Effects*.
- Habermas, Jürgen. (1984). *The Theory of Communicative Action* (Vol. 1). Boston: Beacon Press.
- Hoffman, Bruce. (2006). *Inside Terrorism* (Rev. ed.). New York: Columbia University Press.
- Hussey, Abdelhamid. (2014). "Religious Governance and the State in the Maghreb." *Journal of North African Studies*, 19(4), 512–528.
- McCombs, Maxwell. (2014). "New Directions in Agenda- Setting Theory." *Mass Communication and Society*, 17(6).

- Nye, Joseph S.. (1990). *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books.
- Schmid, Alex P.. (2014). *Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism*. Warsaw: OSCE/ODIHR.
- Sedgwick, Mark. (2010). "The Concept of Radicalization as a Source of Confusion." *Terrorism and Political Violence*, 22(4), 479–494.

التقارير والمؤسسات

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2017). *تقرير الشباب ومتطلبات التنمية البشرية*. الرباط.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. *الاستراتيجية الدينية*. الرباط.
- SNRT. (2022). *Rapports d’activité*.
- CIAUMED. (2023–2025). *Rapports de mesure d’audience*.

تآكل الوساطة الحزبية وصعود الاحتجاج الرقمي: دراسة في الخطاب السياسي المضاد للأحزاب في احتجاجات "جيل زيد"

أمين الري

باحث في القانون العام والعلوم السياسية بسلك الدكتوراه

الملخص التنفيذي:

عرفت العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية الوسيطة، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، تحولات عميقة خلال العقدين الأخيرين، خاصة مع اتساع الفضاء العمومي الرقمي وتنامي دور منصات التواصل الاجتماعي في إنتاج وتداول الخطاب السياسي. فقد أتاح هذا التحول الرقمي إمكانيات جديدة للتعبير السياسي خارج القنوات التقليدية للوساطة، مما أدى إلى بروز أشكال جديدة من المشاركة والاحتجاج يقودها أساسا الشباب المنتمون إلى ما يعرف ب"جيل زيد".

وفي هذا السياق، أصبحت المنصات الرقمية فضاء موازيا للفعل السياسي، حيث تتشكل فيه أنماط جديدة من الخطاب الاحتجاجي الذي يتسم غالبا بنبرة نقدية حادة تجاه الفاعلين السياسيين والمؤسسات الحزبية، كما ظهر في الاحتجاجات الأخيرة لما عرف ب"جيل زيد" التي انطلقت من منصة "ديسكورد". ويعكس هذا الخطاب، في كثير من الأحيان، مظاهر تراجع الثقة في الأحزاب السياسية وقدرتها على تمثيل تطلعات الشباب وتأطير مطالبهم داخل الأطر المؤسساتية التقليدية.

وبالموازاة مع ذلك، يتزايد حضور خطاب سياسي مضاد للأحزاب في المحتوى الرقمي الذي ينتجه أو يتداوله جيل زيد، سواء من خلال التعليقات والمنشورات، أو عبر السخرية السياسية والمحتويات التفاعلية التي تنتشر على المنصات الاجتماعية. ويثير هذا التحول عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقة التي باتت تربط الأجيال الجديدة بالفعل السياسي، وحول ما إذا كان هذا الخطاب الاحتجاجي الرقمي يعكس أزمة ثقة عابرة تجاه الأحزاب، أم أنه يشير إلى تحول أعمق في أنماط الوساطة السياسية وفي تمثلات الشباب للسياسة والعمل الحزبي.

انطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مضامين الخطاب السياسي المضاد للأحزاب في احتجاجات جيل زيد داخل الفضاء الرقمي، بهدف فهم خصائصه ودلالاته، والكشف عن التمثلات التي يبنيها الشباب حول الأحزاب السياسية.

الإشكالية: وتنطلق من السؤال "إلى أي حد يعكس الخطاب السياسي المضاد للأحزاب في الاحتجاجات الرقمية لجيل زيد مظاهر تآكل الوساطة الحزبية وتحول أنماط المشاركة السياسية في الفضاء العمومي الرقمي؟"

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري

1. مفهوم الوساطة الحزبية في الفكر السياسي المعاصر

تعد الأحزاب السياسية، وفق المقاربات الكلاسيكية في العلوم السياسية، مؤسسات وسيطة بامتياز بين المجتمع والدولة. وقد تعددت التعريفات التي قدمها المنظرون لهذه التنظيمات، إلا أنها تتفق جميعها على كونها تجمعات سياسية تسعى إلى ممارسة السلطة أو المشاركة فيها عبر تقديم مرشحين للانتخابات.

فقد عرفها موريس ديفرجيه، انطلاقا من تحليله البنيوي والتاريخي، أن الحزب السياسي ليس مجرد تجمّع عابر للأفراد أو النخب، بل هو تنظيم مؤسسي معقّد، يتكوّن من بنية هرمية تضم قادة محترفين وقاعدة من الأعضاء المنتسبين، وتتوزع وحداته في إطار أجهزة مركزية تعمل على تنسيق نشاطه. يتطوّر هذا التنظيم تاريخيًّا من أشكال أولية قائمة على اللجان المحلية والانتساب المباشر، إلى أشكال أكثر تعقيدًا تعتمد على مبادئ كالمركزية الديمقراطية أو على آليات الانتماء غير المباشر عبر هيئات وسيطة (كنقابات العمال). كما يتجاوز الحزب كونه مجرد إطار جامع لأعضائه، ليشمل شبكة من "الأجهزة الملحقة" (كالتنظيمات الشبابية والنسائية والنقابية) التي تعمل على توسيع قاعدته الجماهيرية. ويُعد هذا الهيكل التنظيمي، في منظور ديفرجيه، العامل الحاسم في تحديد آليات اختيار القادة، وسلطتهم، وفعالية الحزب في العمل السياسي[1].

غير أن هذه الوظائف الوسيطة باتت تواجه تحديات كبيرة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، إذ يشير أسامة الغزالي حرب في دراسته "الأحزاب السياسية في العالم الثالث" إلى أن المفهوم التقليدي للحزب السياسي القائم على التنافس البرلماني والانتخابي لا ينطبق على واقع العالم الثالث، حيث تتدرج

---

[1] موريس ديفيرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: (على مقلد، عبد المحسن سعد)، (القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011)، ص 35- 36، 129- 130 (بتصرف.)

الظاهرة الحزبية في إطار "الكيان شبه الحزبي" الذي ينشأ غالبا عن حركات التحرر الوطني أو التحولات الاجتماعية الطبقية أو الإرث الاستعماري[1]، ويعاني هذا النموذج من أزمات بنيوية متعددة تمثلت في هشاشة المؤسسية وضعف التكامل القومي وانعدام الشرعية السياسية والتبعية للخارج، وهي أزمات حصرها الكتاب في إطار أزمات التنمية السياسية المتمثلة في أزمة الهوية والمشاركة والتغلغل والتوزيع[2]، وإذا كانت التحولات الرقمية المعاصرة لم تكن مطروحة في سياق التحليل الأصلي فإنها اليوم تعيد إنتاج هذه الأزمات بصورة أكثر تعقيدا، إذ تتفكك التنظيمات الهرمية لتحل محلها شبكات افتراضية سائلة، وتتسع الفجوة بين النخب الحزبية والجماهير التي صارت تنخرط في فضاءات رقمية موازية، في حين تتضاعف أزمة الثقة نتيجة سرعة تداول المعلومات المضللة وتحول الحملات الانتخابية إلى سلعة باهظة تُعمق سيطرة النخب المالية والتكنوقراطية، مما يضع الأحزاب في العالم الثالث أمام اختبار وجودي يتجاوز قدرتها على التكيف وفق الأدوات التقليدية التي حللها الكتاب.

وفي السياق المغربي، تعرف المادة الثانية، من القانون التنظيمي رقم 29.11، المتعلق بالأحزاب السياسية، الحزب كونه "تنظيم سياسي دائم، يتمتع بالشخصية الاعتبارية، يؤسس طبقا للقانون بمقتضى اتفاق بين أشخاص ذاتيين، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية، يتقاسمون نفس المبادئ ويسعون إلى تحقيق نفس الأهداف، ويعمل الحزب السياسي، طبقا لأحكام الفصل 7 من الدستور، على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، كما يساهم في التعبير عن إرادة الناخبين ويشارك في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية"[3].

2. الاحتجاج الرقمي: المفهوم والخصائص

يشير مفهوم الاحتجاج الرقمي إلى استخدام المنصات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي كفضاءات للتعبير عن المطالب السياسية والاجتماعية، وتنظيم الفعل الاحتجاجي، وتداول الخطاب النقديوي، ويمكن تعريف الاحتجاج كونه " هو شكل من أشكال الفعل السياسي الجمعي، غير المؤسسي غالبا، يتجاوز القنوات التقليدية (كالانتخابات والضغط)، ويهدف إلى التعبير عن اعتراض أو

[1] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب - الكويت، 1978)، ص ص 13- 16، 78- 80، 115- 120، 161- 165.

[2] المرجع نفسه، ص ص 31- 34، 173- 181.

[3] القانون التنظيمي رقم 29.11 (معدل)، المادة الثانية.

مطالب تجاه سلطة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، من خلال استخدام وسائل متنوعة تتراوح بين السلمية والمواجهة، بهدف إحداث تغيير في السياسات أو الأعراف أو توزيع السلطة"[1]، أما الاحتجاج الرقمي، فيمكن تعريفه، كونه "هو شكل من أشكال الفعل الاحتجاجي غير الروتيني الذي يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خاصة الإنترنت) لتنظيم التعبئة، ونشر الرسائل، والتأثير في صنّاع القرار أو الرأي العام، وذلك عبر أدوات متنوعة تشمل التوقيع الإلكتروني على العرائض، والهجمات الرمزية على المواقع الإلكترونية مثل netstriking و mail- bombing، وإنشاء شبكات اتصال افتراضية تعوض عن غياب التنظيمات الرسمية، وتوفير منصات إعلامية بديلة مثل Indymedia لتحدي الخطاب السائد، بالإضافة للتنسيق والدعوات للاحتجاج[2]".

تميز الاحتجاج الرقمي عن أشكال الاحتجاج التقليدية بخمس خصائص أساسية : ويتعلق الأمر **بالسرعة القصوى والانتشار اللحظي**، حيث لا تحتاج المعلومات والصور ومقاطع الفيديو سوى ثوان قليلة لتجتاح منصات التواصل الاجتماعي وتصل إلى ملايين المستخدمين، على عكس الاحتجاجات التقليدية التي تتطلب أطرا تنظيمية مسبقة وجهوداً لوجستية كبيرة قبل أن يتشكل الحشد[3]. كما يتميز **الاحتجاج الرقمي بالقدرة على تجاوز الحدود الجغرافية والوصول إلى نطاق عالمي**، فيكسر القيود الجيوسياسية التقليدية، ويمنح أصوات المحتجين انتشارا كوكبيا يتجاوز احتكار وسائل الإعلام الرسمية، دون اشتراط التواجد المادي في موقع معين[4]. ومن السمات البنيوية الفارقة أيضا، ظاهرة اللامركزية وتعدد الفاعلين، إذ لا يستلزم الاحتجاج الرقمي بالضرورة وجود قيادة هرمية أو مركزية تنظيمية صارمة، بل ينشأ بشكل أفقي عبر شبكات افتراضية وحركات شبابية، وعلى وجه الخصوص جيل Z، حيث تتآزر المبادرات الفردية لتنتج ضغطا جماعيا يصعب احتواؤه أو تفكيكه مركزيا.

على صعيد آليات التعبير، يتسم الاحتجاج الرقمي بتنوع الوسائط والابتكار الرمزي، حيث يوظف المحتجون ترسانة متعددة الأبعاد تشمل الوسوم (الهاشتاجات)، والميمات، والفيديوهات الساخرة، والتسريبات، في تشكيل لغة احتجاجية جديدة تخترق الوعي الجمعي بأساليب يصعب على

[1] Della Porta, Donatella, and Mario Diani. Social Movements: An Introduction. 2nd ed. Malden, MA: Blackwell Publishing, 2006.

[2] Donatella della Porta and Mario Diani, *Social Movements: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell Publishing, 2006), 132–34, 155–56, 170, 172, 191, 221.

[3] Digital Media, "Identifying the Core Characteristics of Online Activism: From Public Sphere to Slacktivism," Journalism University, last updated on January 18, 2026, available at:
https://journalism.university/digital- media/core- characteristics- online- activism- slacktivism/

[4] المرجع السابق

الخطاب الرسمي استيعابها أو تحييدها. ويقابل هذه السعة التعبيرية انخفاض ملحوظ في التكلفة المادية والمخاطر الجسدية؛ فبينما تستنزف المسيرات التقليدية موارد بشرية ومالية ضخمة، يتيح الفضاء الرقمي تعبئة واسعة بتكلفة هامشية، مع درجة نسبية من الحماية في البيئات الخاضعة لرقابة أمنية مشددة، وإن ظل ذلك مقترنا بمخاطر التزييف والملاحقة الرقمية. ولعل ما يعمق هذا التمايز البنيوي أكثر من غيره هو تحول الاحتجاج الرقمي إلى ما يمكن وصفه ب"الاجتماع الدائم"، إذ على النقيض من التجمعات التقليدية المرتبطة بزمكان محدد، لا يتوقف النقاش الاحتجاجي في الفضاء الرقمي ولا ينطفئ الضغط الجماعي، مما يجعله حالة احتجاجية مفتوحة ومتجدددة التراكم، لا يُلزمها قانون الزوال الذي طالما حكم الفعل الاحتجاجي الكلاسيكي[1].

في حين يشير الحبيب إستاتي زين الدين إلى أن الممارسة الاحتجاجية في المغرب تحولت من فعل دوري إلى حركة دائمة متواترة، وانتقلت من الاحتجاج التحرري إلى الاحتجاج المسيس ثم إلى احتجاجات سوسيواقتصادية سلمية وسياسية شبابية طالبت بإصلاح سياسي ودستور حقيقي غير منفصل عن الملف الاجتماعي، ويؤكد أن الاعتماد على نظرية واحدة كالحرمان النسبي يحجب فهم تحولات هذه الممارسة، داعيا إلى التركيز على أهداف المحتجين كفاعلين عقلانيين والموارد التي يوظفونها مع مراعاة السياق العام، ومبرزا دور وسائل الاتصال الجديدة، ومشيرا إلى أن الفعل الاحتجاجي بات يعبر عن الكرامة والاحترام والمساواة في مقابل الحكرة، مما يستدعي تنويع المقاربات لتشمل تعبئة الموارد والفرصة السياسية والتأطير.

3. جيل زيد: الخصوصية الجيلية والتشكل الرقمي للوعي السياسي

يشير مفهوم "جيل زيد" إلى الفئة الشبابية الصاعدة في المغرب، والتي تماثل ما يعرف عالميا بجيل الألفية أو الجيل Z، والتي نشأت في ظل التحول الرقمي وتشكلت تمثلاتها السياسية في سياق اتساع الفضاء العمومي الإلكتروني. ويمكن تعريف جيل زيد (Z) في السياق المغربي، وفق ما تستخلصه المذكرة السياسية الصادرة عن مركز المؤشر للدراسات والأبحاث، بأنه فاعل اجتماعي وسياسي رقمي النشأة، ولد في زمن التحول الرقمي وتشكل وعيه داخل بيئة تكنولوجية جعلت من منصات التواصل الاجتماعي فضاء مركزيا للتنشئة والتعبير والمشاركة، وذلك بدلا من المؤسسات التقليدية كالأُسرة والمدرسة والأحزاب. فهذا الجيل لم يعد يتلقى المعرفة والقيم عبر قنوات عمودية وهرمية، بل بنى وعيه الذاتي والجماعي من خلال التفاعل اليومي مع محتوى رقمي مفتوح، سريع التداول، متعدد

[1] مركز الجزيرة للدراسات، "الحركات الاحتجاجية الرقمية في المنطقة العربية وتحولات المجال العام: دراسة ظاهراتية للحالة الأردنية"، أسماء حسين ملكاوي، العدد 0، نونبر 2018.

المصادر، ما منحه حساً نقدياً متزايداً وقدرة على صياغة مواقفه السياسية بعيداً عن المرجعيات الكلاسيكية.

وقد أسهمت منصات مثل فيسبوك، وتويتر (X)، وإنستغرام، ويوتيوب في إعادة تعريف السياسة بالنسبة لهذا الجيل، حيث لم تعد السياسة حكرا على العمل الحزبي أو المؤسسي، بل تحولت إلى ممارسة يومية تقوم على التفاعل مع القضايا، وإنتاج الرأي العام الرقمي، وتنظيم حملات المناصرة والضغط، بل والاحتجاج العفوي، كما تجلى في تحول العديد من التغريدات إلى احتجاجات فعلية. وهكذا، اكتسب جيل زيد وعيه السياسي من منطق المنصات ذاته: السرعة، والآنية، والشفافية، والمشاركة المباشرة، مما جعله جيلاً يؤسس شرعية المؤسسات على أدائها وقدرتها على الاستجابة السريعة، لا على الرمزية التاريخية أو الانتماء التقليدي، ويعيد بذلك تعريف العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة في المغرب[1].

أما الخطاب المضاد للأحزاب السياسية، فيمكن اعتباره تعبيرا مركب عن تفاعل بين تنظيرات النخب حول محدودية الوظيفة التمثيلية للأحزاب من جهة، واتجاهات الجمهور نحوها من جهة ثانية، وذلك في سياق يشير فيه الأدب السوسيولوجي والسياسي المتعلق "بأزمة الأحزاب" أو "تراجع دورها" إلى وفرة من الدراسات التي تحاول تفسير هذا التحول بالاستناد أساس إلى التحولات البنيوية في المجتمع، مثل تغير أنماط المشاركة السياسية، وتراجع الوسائط الحزبية التقليدية، وصعود الفردانية السياسية. غير أن هذا التراكم البحثي غالبا ما أغفل البعد المعياري المرتبط بالمواقف القيمية والنقدية تجاه الأحزاب السياسية، سواء على مستوى النخب الفكرية أو في تمثلات الرأي العام. ورغم صعوبة قياس المواقف المباشرة للرأي العام تجاه الأحزاب عبر الاستطلاعات بشكل شامل، فإن تحليل المؤشرات السلوكية والاتجاهية يتيح رصد ملامح هذا الخطاب بشكل غير مباشر. وقد أظهرت بيانات طولية تشمل ثلاثة عشر ديمقراطية غربية أن مؤشرات الرفض أو التحفظ تجاه الأحزاب السياسية بدأت في الظهور بشكل أوضح منذ ثمانينيات القرن الماضي، دون أن يعني ذلك إمكانية تعميم هذا الاتجاه بصورة مطلقة أو القول بتراجع شامل وموحد لدور الأحزاب في جميع السياقات السياسية[2].

---

[1] مركز المؤشر للدراسات والأبحاث، "من التغريدات إلى الاحتجاجات: جيل Z بالمغرب نحو فهم شامل لوعي جديد"، مذكرة سياسية، 2025، ص ص. 4- 6، 12- 14.

[2] Thomas Poguntke, "Anti-party Sentiment - Conceptual Thoughts and Empirical Evidence: Explorations into a Minefield," European Journal of Political Research, published online by Cambridge University Press, 01 January 2026. Available at: https://www.cambridge.org/core/journals/european- journal- of- political- research/article/abs/antiparty- sentiment- conceptual- thoughts- and- empirical- evidence- explorations- into- a- minefield/269080F9799F431705318F9FE43FBB8B

ثانيا: المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الذي يتيح تفكيك مكونات الخطاب السياسي المضاد للأحزاب واستكناه دلالاته وتمثلاته الكامنة.

كما تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال تحليل احتجاجات "جيل زيد" التي انطلقت من منصة "ديسكورد"، وذلك عبر تتبع النقاشات والمنشورات والبيانات الصادرة عن هذه الحركة الاحتجاجية. وقد تم اختيار هذا المنهج لما يتيحه من فهم معمق للظاهرة في سياقاتها الطبيعية، والكشف عن المعاني التي يضفيها الفاعلون على أفعالهم الخطابية.

تم تحليل المادة المجمعة عبر تقنية تحليل المضمون النوعي، والتي تتضمن ترميز النصوص واستخراج الموضوعات الرئيسة والمتكررة، وتصنيفها في فئات دالة، ثم تفسيرها في ضوء الإطار النظري للدراسة.

وقد ركز التحليل على خمس فئات رئيسة: تمثلات الشباب للأحزاب السياسية، أشكال النقد الموجهة لها، المواقف من الوساطة الحزبية، الدعوات البديلة للفعل السياسي، ودور المنصات الرقمية في تشكل هذه الاحتجاجات.

ثالثا: تحولات العلاقة بين الأحزاب والاحتجاج في المغرب: من التأطير والتنسيق إلى الرفض والقطيعة

قبل الخوض في تحليل خطاب جيل زيد تجاه الأحزاب السياسية، من الضروري وضع هذه الظاهرة في سياقها التاريخي، من خلال تتبع تطور علاقة الأحزاب المغربية بالاحتجاج. في هذا الصدد، تقدم دراسة متخصصة نمطين أساسيين يصفان هذه العلاقة، وهما نمط "الاتصال" الذي امتد من 1934 إلى أواخر التسعينات، ونمط "الانفصال" الذي بدأ مع أواخر التسعينات واستمر حتى 2022.

نمط "الاتصال" كعلاقة عضوية بين الأحزاب والاحتجاج

تميز نمط "الاتصال" بعلاقة عضوية وتنظيمية بين الأحزاب السياسية والفعل الاحتجاجي، حيث لعبت الأحزاب دورا محوريا في تأطير وتوجيه الحركات الاحتجاجية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، بدءا من الحركة الوطنية ضد سلطات الحماية (كاحتجاجات فاس 1934 و"ثورة الماء الحلو" 1937)، مرورا بفترة بناء الدولة الوطنية حيث وظّفت أحزاب المعارضة كالاتحاد الوطني للقوات الشعبية الاحتجاج والإضراب كأداة للضغط السياسي (انتفاضة 23 مارس 1965)، وصولا إلى السبعينات والثمانينات حيث عبّأت الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل الاحتجاجات (انتفاضتا 1981 و1990) وقدّمت الأحزاب

نفسها كحامٍ للمطالب الاجتماعية ووسيط بين المحتجين والسلطة. تجلّى هذا النمط أيضا في البعد النقابي، حيث ارتبطت النقابات العمالية (الاتحاد المغربي للشغل ثم الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل) بالأحزاب، فكانت النقابات تنظّم الإضرابات والتعبئة الاحتجاجية بينما يقوم الحزب بتسييس المطالب وتوجيهها نحو أهداف سياسية أوسع[1].

نمط "الانفصال" واستقلالية الاحتجاج عن الأحزاب

شهد أواخر التسعينات تحولا جوهريا نحو "الانفصال" مع تراجع دور الأحزاب كوسيط ومنظم للفعل الاحتجاجي، متزامنا مع بروز فاعلين جدد (الحركة الأمازيغية والإسلامية والحقوقية) تجاوزوا الإطار الحزبي التقليدي، كجماعة العدل والإحسان التي عملت خارج المؤسسة الحزبية. تجسّد هذا التحول في حركة 20 فبراير 2011 التي انطلقت بتجمعات شبابية مستقلة تجنّبت الاختلافات الأيديولوجية، قبل أن تنضم إليها التنظيمات السياسية لاحقا مما أثار جدلاً حول محاولة الأحزاب "خطف" الحركة، وأدى إلى انسحاب مكونات شبابية أضعف استمرارية الحركة[2]. بلغ نمط "الانفصال" ذروته في احتجاجات منطقة الريف الذي رفض قاطعا أي وساطة حزبية، ووصف الأحزاب بأنها "دكاكين سياسية" لا تمثل تطلعات المواطنين، كما في تصريح ناصر الزفزافي[3]. وقد ميّز خطاب الحراك بين السياسة كفعل والمؤسسات الحزبية كأطر تنظيمية، حيث أكد المحتجون ممارستهم للسياسة بمعناها الواسع مع رفضهم الانخراط في أحزاب اعتُبرت جزءا من النظام السياسي، مما أسس لنمط جديد من الاحتجاج المستقل عن الوساطة الحزبية التقليدية.

رابعا: علاقة جيل زيد بالأحزاب السياسية: تحليل المعطيات

تشير المعطيات المتوفرة حول احتجاجات جيل زيد إلى أن علاقة هذه الفئة بالأحزاب السياسية تتسم بالتباعد والانتقائية، مع ميل واضح إلى أشكال المشاركة غير الرسمية. ويمكن تفكيك هذه

---

[1] النجار عادل. (2024). الأحزاب السياسية والاحتجاج: من "الاتصال" إلى "الانفصال". الباب، (24). مركز الجزيرة للدراسات.

[2] نفس المرجع

[3] جاء في مقطع فيديو نُشر لكلمة ناصر الزفزافي في 8 يونيو 2017 بعنوان "رسالة ناصر الزفزافي: لا لدكاكين السياسية"، قوله صراحةً "لا مكان للأحزاب السياسية في الحراك وأقولها لا للدكاكين السياسية"، في إشارة إلى رفضه للأحزاب والتنظيمات السياسية التي وصفها بالدكاكين، أي الأماكن التي تسيّس الاحتجاجات كسلع للمتاجرة بدل أن تكون منابر حقيقية للتعبير عن هموم المواطنين.

رسالة ناصر الزفزافي: لا لدكاكين السياسية، تم الاطلاع عليه في 23 أبريل 2026، من https://www.youtube.com/watch?v=srxCBBvYTLg

العلاقة من خلال مجموعة من الخصائص الأساسية التي تم رصدها وتحليلها.

1. فجوة التمثيل الحزبي: بين الحضور الرمزي والغياب الفعلي

تغلب على قنوات التمثيل المتاحة لجيل زيد الصورةُ الشكلية على حساب الفاعلية الحقيقية؛ إذ يُمنح هذا الجيل حضورا رمزيا في اللوائح التنظيمية والهياكل الحزبية، غير أن هذا الحضور لا يقترن بصلاحيات تقريرية فعلية. وعلى الرغم من إقرار الأحزاب السياسية بضرورة تجديد نخبها، فإنها لم تتخلّ عن هياكلها التنظيمية التقليدية التي تُعيد إنتاج ذات آليات الانتقاء القائمة على معايير الولاء الداخلي، بدلاً من الاحتكام إلى معايير الكفاءة والقدرة على الابتكار، وهو ما يتمثّل في قيادات الأحزاب السياسية المغربية سواء الممثلة في البرلمان أو غير الممثلة، التي عمّرت بعضها لعقود، إما بالاستمرارية في نفس القيادة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[1]، التقدم والاشتراكية[2] أو تداول بين إسمين كما هو الشأن بالنسبة لنموذج حزب العدالة والتنمية[3]، أو (غير ممثلة في البرلمان كما هو الشأن بالنسبة لحزبي التجديد والإنصاف والأمل) .

وتُشكّل هذه الفجوة البنيوية القائمة بين الهياكل الحزبية الموروثة وتطلعات الشباب السياسية بيئةً مواتيةً لنشوء خطاب نقدي مضادٍّ للأحزاب وتنامي حدّته. ذلك أن الشباب المنخرطين في العمل الحزبي يجدون أنفسهم في موقع هامشي بامتياز، حيث تنفرد القيادات التاريخية باتخاذ القرارات المصيرية، في حين يُوظَّف الحضور الشبابي توظيفاً وظيفيا بوصفه أداةً لتحسين الصورة العامة للحزب، دون أن يتحول إلى رافعةٍ للتأثير الفعلي في صنع القرار[4].

---

[1] انتُخب إدريس لشكر كاتبا أول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لأول مرة في دجنبر 2012، خلال المؤتمر الوطني التاسع للحزب، خلفا لعبد الواحد الراضي، قبل أن يُعاد انتخابه لولايات متتالية سنوات 2017 و2022، ثم لولاية رابعة في أكتوبر 2025.

[2] انتُخب محمد نبيل بنعبد الله أمينا عاما لحزب التقدم والاشتراكية بتاريخ 31 ماي 2010، خلال المؤتمر الوطني الثامن المنعقد بمدينة بوزنيقة، خلفا لإسماعيل العلوي، واستمر في منصبه عبر تجديد الثقة فيه لولايات متتالية، كان آخرها انتخابه لولاية رابعة في نونبر 2022.

[3] انتُخب سعد الدين العثماني أمينا عاما لحزب العدالة والتنمية لأول مرة في يوليوز 2004، خلال المؤتمر الوطني الرابع للحزب، خلفا لعبد الكريم الخطيب، قبل أن يخلفه عبد الإله بنكيران في المؤتمر الوطني الخامس سنة 2008. أعيد انتخاب بنكيران لولايات متتالية سنوات 2012 و2016، غير أن التعديلات الداخلية للحزب منعته من الترشب لولاية جديدة سنة 2017، ليعود العثماني ويُنتخب أمينا عاما مجددا في دجنبر 2017، خلال المؤتمر الوطني الثامن، خلفا لبنكيران، وظل في المنصب إلى غاية أكتوبر 2021. ثم عاد بنكيران ليُنتخب أمينا عاما مرة ثانية في أكتوبر 2021، خلال مؤتمر استثنائي بعد استقالة الأمانة العامة، قبل أن يُعاد انتخابه لولاية جديدة في أبريل 2025، خلال المؤتمر الوطني التاسع، لتمتد ولايته حتى سنة 2029.

[4] رصمي كريم، (2025، يونيو)، الامتناع عن التصويت عند الشباب المغربي: الأسباب والنتائج. مجلة المعرفة، (28).

وتتجلى هذه الفجوة أيضا في غياب قنوات حقيقية للتأثير في البرامج الحزبية. فمعظم الأحزاب المغربية تضع برامجها السياسية في إطار تقليدي لا يعكس بالضروري اهتمامات الشباب الحقيقية. وكشف تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2021 (الملاحظة الموضوعاتية لانتخابات 2021: مقاربة جديدة مكنت من تسليط الضوء على تمفصلات العلاقة بين العمليات الانتخابية وحقوق الإنسان) عن تراجع كبير في إدماج الشباب المغربي في الحياة السياسية. فقد تم استبدال اللائحة الوطنية للانتخابات التشريعية، التي كانت تخصص ثلثيها للنساء وثلثها لفئة الشباب، بلوائح خاصة بالنساء فقط، مما أسقط الحصة المخصصة للشباب، وتمثيليتهم في مجلس النواب بعدما كان مخصصا لهم 30 مقعدا في إطار كوطا الشباب، وذلك بعد اتفاق بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية، وهو مؤشر مقلق، وعرف احتجاجا من التنظيمات الشبيبية[1] . أما في ما يخص الإهمال المتعلق بالشباب في البرامج الانتخابية المحلية والجهوية، حيث لم تلتزم الأحزاب بتعزيز مشاركة الشباب سوى في 45٪ من الحالات المشمولة بالرصد. كما خصصت الصحافة الوطنية 7.7٪ فقط من تغطيتها للمشاركة السياسية للشباب، وهو رقم متواضع يعكس هامشية الاهتمام الإعلامي بقضاياهم[2]. وحتى حين تُدرَج قضايا الشباب في البرامج، تبقى في مستوى العموميات دون ترجمتها إلى سياسات عملية. وأظهرت النقاشات على منصة "ديسكورد" أن الشباب يدركون هذا التناقض بين الخطاب الحزبي والممارسة الفعلية، مما يعزز لديهم الشعور بأن الأحزاب تتعامل معهم كورقة انتخابية لا كفاعلين حقيقيين.

2. الانخراط من خارج الهياكل الحزبية: نحو أشكال جديدة للفعل السياسي

يميل جيل زيد إلى المشاركة في الفعل العمومي عبر منصات رقمية أو مبادرات مدنية مستقلة، أو حملات موضوعاتية تتناول قضايا محددة[3]، بدلا من العمل التنظيمي الطويل الأمد داخل الأحزاب. وتؤكد المعطيات أن "جيل زيد يميل إلى المشاركة في الفعل العمومي من خارج الهياكل الحزبية، عبر

---

[1] نجدي عادل، (23 مارس 2023)، "إلغاء لائحة الشباب في انتخابات 2021 مؤشر مقلق"، المرصد المغربي للمشاركة السياسية.

[2] المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "الملاحظة الموضوعاتية لانتخابات 2021: مقاربة جديدة مكنت من تسليط الضوء على تمفصلات العلاقة بين العمليات الانتخابية وحقوق الإنسان"، 9 شتنبر 2021. متوفر على الرابط:
https://cndh.ma/ar/almlahzt- almwdwatyt- lantkhabat- 2021- mqarbt- jdydt- mknt- mn- tslyt- aldw- ly- tmfslat- allaqt- byn- almlyat

[3] مقال منشور على موقع BBC بعنوان Gen Z: How young people are changing activism:، بتاريخ 8 غشت 2022، متاح على الرابط:
https://www.bbc.com/worklife/article/20220803- gen- z- how- young- people- are- changing- activism

منصات رقمية أو مبادرات مدنية مستقلة، أو حملات موضوعاتية تتناول قضايا محددة". وهذا التحول أدى إلى "بروز نمط جديد من الفعل السياسي يقوم على الضغط الرأيي والإعلامي، لا على العمل التنظيمي الطويل المدى"[1].

ويمكن تفسير هذا التوجه بعدة عوامل: أولا، أن المنصات الرقمية توفر للشباب وسائل سريعة وفعالة للتعبير عن آرائهم وتنظيم تحركاتهم دون الحاجة إلى الانخراط في أطر تنظيمية بيروقراطية. ثانيا، أن العمل الحزبي التقليدي يتطلب التزاما زمنيا طويلا قد لا يتناسب مع ظروف الشباب الذين يواجهون تحديات اقتصادية ومهنية كبيرة. ثالثا، أن النمط الموضوعاتي للحملات يتيح للشباب المشاركة في قضايا يهتمون بها بشكل مباشر، دون الاضطرار إلى تبني برامج حزبية شاملة قد لا يتفقون مع بعض بنودها. وقد لوحظ في احتجاجات جيل زيد أن الشباب كانوا يتفقون على أهداف محددة دون الدخول في نقاشات أيديولوجية شاملة، مما يسهل عملية التعبئة ويوسع قاعدة المشاركين، وهو ما تبيّن في الشارع بخروج إديولوجيات متعددة بين يساريين ومقربين من حزب العدالة والتنمية، نفس الأمر بالنسبة لنقاشات "ديسكورد".

3. تحول مفهوم المشاركة السياسية: من الانخراط المؤسسي إلى الضغط الرأيي

يتحول مفهوم السياسة لدى جيل زيد من "الانخراط المؤسسي" إلى "الانخراط القائم على التفاعل مع القضايا وإنتاج رأي عام مستند إلى المعرفة الرقمية". وهذا التحول يعكس تغيرا في طبيعة الفعل السياسي لدى الأجيال الجديدة، حيث أصبحت المنصات الرقمية هي الفضاء الرئيسي لتشكل الوعي السياسي والتعبير عنه. فبدلا من الانخراط في الأحزاب أو النقابات التي تتطلب انضباطا تنظيميا وولاء طويل الأمد، يفضل الشباب المشاركة في الحملات الرقمية قصيرة المدى، واستخدام أدوات مثل الهاشتاجات والعرائض الإلكترونية والمقاطع المرئية للتأثير في الرأي العام[2].

ويتجلى هذا التحول بوضوح في الطريقة التي تم بها تنظيم احتجاجات جيل زيد. فبدلا من وجود هيكل تنظيمي مركزي، تشكلت مجموعة من التنسيقيات المحلية على منصة "ديسكورد"، حيث كان النقاش يدور حول أهداف محددة وآليات التحرك، دون وجود قيادة مركزية أو برنامج سياسي موحد. وكان القرار بالخروج إلى الشارع يتخذ عبر التصويت في الغرف المغلقة، مما يعكس شكلا من الديمقراطية المباشرة التي تتناسب مع ثقافة الشباب الرقمية. هذا النمط الجديد من التنظيم، رغم

---

[1] مرجع سابق

[2] WARA, Yusuf Abubakar, Influence of digitalization on political participation among young adults in contemporary Europe, Open Research Europe ،17الرابط متاح على ،2026 أبريل : https://open- research-europe.ec.europa.eu/articles/5- 360.

مزاياه في المرونة والسرعة، يطرح إشكاليات من حيث الاستمرارية والقدرة على التفاوض مع السلطة، حيث لا يوجد ممثلون معترف بهم يمكنهم نقل مطالب المحتجين إلى المؤسسات الرسمية، وهو ما أكد عليه عدد من المسؤولين الحكوميين[1].

4. الانتقال من الشرعية الرمزية إلى الشرعية الإنجازية: معيار جديد للحكم على المؤسسات

يمتلك جيل زيد تصورا مختلفا عن الشرعية، يقوم على المشروعية الإنجازية القائمة على الأداء والنتائج، لا على الشرعية الرمزية المرتبطة بالتاريخ أو الانتماء. وتؤكد المعطيات أن "الجيل يمتلك تصورا مختلفا عن الشرعية، يقوم على المشروعية الإنجازية، لا على الشرعية الرمزية المرتبطة بالتاريخ أو الانتماء. فالجيل لا يمنح شرعية مطلقة للمؤسسات دون مقابل يظهر في الأداء، وخطابه يقوم على محاسبة المؤسسة السياسية بناء على نتائجها وليس على تاريخها أو انتمائه الرمزي.

وهذا التحول في معايير الشرعية له دلالات عميقة على علاقة جيل زيد بالأحزاب. فالأحزاب التقليدية كانت تستند في شرعيتها إلى أدوارها التاريخية في النضال من أجل الاستقلال أو في الدفاع عن الثوابت الدينية، لكن هذا المبرر لم يعد مقنعا للشباب الذين يقيمون الأحزاب بناء على أدائها الحالي في معالجة قضايا التشغيل والخدمات العمومية والتنمية.وقد لوحظ في النقاشات على "ديسكورد" أن الشباب كانوا يستحضرون باستمرار الإنجازات الملموسة للأحزاب في المجالات التي تهمهم، متجاهلين الخطابات التاريخية أو الأيديولوجية. كما أنهم كانوا يقارنون أداء الأحزاب في البلدان الأخرى مع الوضع في المغرب، مما يزيد من شعورهم بالإحباط إزاء الأداء الحزبي المحلي[2].

خامسا: الخطاب المضاد للأحزاب في احتجاجات جيل زيد: تحليل المعطيات

1. رفض الوساطة التقليدية وليس السياسة: تمييز جوهري

يتمثل الخطاب المضاد للأحزاب في احتجاجات جيل زيد في مزيج من عدم الثقة والنقد المؤسسي والرفض للوساطة التقليدية، مع التمييز الواضح بين السياسة كفعل والأحزاب كأطر تنظيمية، وجيل زيد "لا يرفض السياسة، لكنه يرفض صيغتها الكلاسيكية القائمة على الوساطة الحزبية والتراتبية التنظيمية". وهذا ما أكدته النقاشات في غرف "ديسكورد"، حيث كان الشباب يؤكدون تمسكهم

---

[1] تصريح محمد المهدي بنسعيد، في حوار مع حمزة الفضيل ضمن بودكاست بصيغة أخرى، بعنوان: «المهدي بنسعيد.. هل تخشى الحكومة من احتجاجات جيل Z؟»، حيث أشار إلى صعوبة تواصل الحكومة مع جيل زيد لغياب تمثيلية واضحة له، منشور بتاريخ 1 أكتوبر 2025، متاح على الرابط.(https://www.youtube.com/watch?v=0p6cKOIx1cE&t=947s) :

[2] نقاشات مجموعة "GenZ212" على منصة ديسكورد

بالشأن العام والسياسي، لكنهم يرفضون الانخراط في العمل الحزبي التقليدي، وكانت هناك عدد من النقاشات مع فاعلين سياسيين يساريين وأيضا معارضين.

ويمكن فهم هذا التمييز من خلال مقاربة ثلاثة مستويات للفعل السياسي: المستوى الأول يتعلق بالاهتمام بالشأن العام ومتابعة القضايا السياسية والاجتماعية، وهو مستوى مرتفع لدى جيل زيد كما تؤكد المعطيات.المستوى الثاني يتعلق بالمشاركة في الأنشطة السياسية التقليدية مثل الانخراط في الأحزاب أو الترشح للانتخابات، وهو مستوى منخفض جدا.المستوى الثالث يتعلق بالمشاركة في الأنشطة البديلة مثل الاحتجاج الرقمي والحملات الموضوعاتية، وهو مستوى مرتفع. هذا التوزيع يعكس تحولا في بنية المشاركة السياسية أكثر من كونه تراجعا فيها، حيث يتم توجيه الطاقة السياسية نحو قنوات جديدة تتوافق مع ثقافة الجيل ووسائطه المفضلة.

2. التشكيك في شرعية الأحزاب كقنوات للتمثيل: أزمة ثقة بنيوية

تتأرجح علاقة جيل زيد بالفاعل الحزبي بين الاعتراف بأهميته الدستورية كقناة للحياة السياسية، وبين عدم الثقة في قدرته على ترجمة تطلعات الشباب بسبب استمرار الممارسات التقليدية في التسيير وفي اختيار المرشحين. وتشير المعطيات إلى أن العلاقة مع الفاعل الحزبي "تتأرجح بين الاعتراف بأهمية الأحزاب كقناة دستورية للحياة السياسية، وبين عدم الثقة في قدرتها على ترجمة تطلعات الشباب بسبب استمرار ممارسات تقليدية في التسيير وفي اختيار المرشحين". وقد تجلى هذا التشكيك بوضوح في النقاشات التي جرت على منصة "ديسكورد"، حيث عبر المشاركون عن شعورهم بأن "الأطر الحزبية لا تعكس مستوى التوقعات المتعلقة بالفعالية والشفافية"[1].

وتتجلى أزمة الثقة في عدة مظاهر: أولا، انعدام الثقة في قدرة الأحزاب على محاربة الفساد، حيث يعتبر الشباب أن الفساد أصبح ظاهرة بنيوية في النظام السياسي وأن الأحزاب جزء منه. ثانيا، عدم الثقة في النزاهة الانتخابية، حيث يرى الشباب أن الانتخابات لا تعكس الإرادة الشعبية بسبب الممارسات المالية والضغوط الإدارية. ثالثا، الشك في قدرة الأحزاب على تمثيل الفئات المهمشة، حيث تركز الأحزاب في نشاطها على المدن الكبرى وتهمل المناطق القروية والنائية.وقد تجلى هذا البعد بوضوح في احتجاجات جيل زيد، حيث كان المحتجون يشيرون إلى أن الأحزاب السياسية فقدت أي صلة بالواقع الاجتماعي للمواطنين العاديين.

---

[1] الحوارات التي كانت تدار في المنصة، بشكل مستمر بحضور فاعلين سياسيين معارضين وصحفيين

3. وضع الأحزاب في "كفة واحدة": تجاوز التقسيمات التقليدية

أظهرت النقاشات في غرفة "GenZ212" وغرف المحادثات أن فئة كبيرة من الشباب المشاركين في احتجاجات جيل زيد لا تفرق بين الأحزاب السياسية، سواء كانت معارضة داخل البرلمان أو من الأغلبية الحكومية. فقد وضعوا جميع الأحزاب في كفة واحدة، معتبرين أنها جزء من المشكل وليس جزءا من الحل. وهذا الموقف يعكس قطيعة شبه شاملة مع المؤسسة الحزبية بمختلف توجهاتها، تتجاوز النقد الموضوعي إلى رفض مبدأ الوساطة الحزبية بشكل كلي، وهو ما ظهر عندما وجهت الحركة نداء للبرلمانية الحالية نبيلة منيب بالخروج من الاحتجاجات، ورفضهم مشاركتها في الاحتجاج، رافضين "الركوب على الاحتجاج" حسب تعبيرهم[1].

ويمكن تفسير هذا الموقف المتطرف بعدة عوامل: أولا، أن التجارب السياسية السابقة أظهرت تقاربا كبيرا بين خطاب الأحزاب المعارضة عندما كانت في المعارضة وسلوكها عندما أصبحت في الحكومة (الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال)، مما ولد شعورا بخيانة الناخبين وتشابه الأداء بغض النظر عن التوجه الأيديولوجي. ثانيا، أن التحالفات الحكومية المتعاقبة جمعت أحزابا من أيديولوجيات متباينة مما جعل الحدود الأيديولوجية غير واضحة وقلل من مصداقية الخطاب الحزبي. ثالثا، أن المنصات الرقمية ساهمت في خلق فضاءات نقاش تتجاوز الانقسامات الحزبية التقليدية، حيث يلتقي الشباب من مختلف التوجهات حول قضايا مشتركة، مما يضعف ارتباطهم بالهويات الحزبية الضيقة.

4. رفض تسيس الاحتجاجات: استقلالية الحراك

على الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية، مثل فيدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحد وحزب التقدم والاشتراكية وحزب النهج الديمقراطي العمالي، دعمت احتجاجات جيل زيد من خلال شبيباتها وإصدار بلاغات وبيانات داعمة، إلا أن معظم الشباب أبدوا رفضا قاطعا لتسيس الاحتجاجات. وقد تجلى هذا الموقف بوضوح في رفض خروج البرلمانية عن حزب الاشتراكي الموحد، نبيلة منيب، مما

---

[1]: مقال بعنوان «حركة GENZ212 ترفض الاستغلال السياسي لمطالب الشباب وتتبرأ من نبيلة منيب»، منشور على موقع 24 ساعة، متاح على الرابط [https://24saa.com/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9- genz212- %D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8/](https://24saa.com/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9 - genz212- %D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8/).

يعكس رغبة الشباب في الحفاظ على استقلالية حركتهم الاحتجاجية وعدم إخضاعها للأجندات الحزبية.

ويمكن تفسير هذا الرفض بخوف الشباب من تكرار سيناريو حركة 20 فبراير، حيث ساهمت الأحزاب في توجيه الحركة ثم تخلي عنها بعد تحقيق مكاسب سياسية محدودة[1]. كما أن استقلالية الحراك تعتبر، في نظر المحتجين، ضمانة لنقاء مطالبهم وعدم اختزالها في صراعات حزبية ضيقة. وقد تجلى هذا المنطق في النقاشات على "ديسكورد"، حيث كان المشاركون يشددون على أن مطالبهم اجتماعية واقتصادية بالأساس، وأن أي تدخل حزبي سيحولها إلى مطالب سياسية جزئية تخدم أجندات ضيقة. كما أنهم كانوا يرفضون استضافة أي قيادي حزبي في غرف النقاش إلا إذا كان ذلك بصفته الشخصية وليس ممثلا لحزبه، مع ضرورة أن يكون النقاش حول المطالب الاحتجاجية وليس حول البرامج الحزبية، كما هو الشأن بالنسبة لعمر بلافريج، البرلماني السابق، وغيرهم من الفاعلين السياسيين المعارضين.

5. الدعوة إلى حل الأحزاب السياسية: ذروة الخطاب المضاد

بلغ الخطاب المضاد للأحزاب ذروته في البيان الذي أصدره المحتجون، والذي تضمن دعوة موجهة بشكل مباشر إلى الملك لحل الأحزاب السياسية الموصوفة ب"الفاسدة". كما أكد المحتجون في خطابهم أنهم لم يعودوا يثقون في الحكومة المشكلة من الأحزاب السياسية، ولا في البرلمان والأحزاب السياسية بشكل عام، مما دفعهم إلى توجيه خطابهم مباشرة إلى المؤسسة الملكية. هذا الموقف يعكس، وفقا لتحليل متخصص، "تحولا في بنية الخطاب الاحتجاجي من المطالبة بالإصلاح داخل النظام إلى التشكيك في قدرة المؤسسات القائمة على تحقيق الإصلاح."[2]

وتثير هذه الدعوة إشكاليات كبيرة من الناحية الدستورية والسياسية، حيث أن الأحزاب السياسية هي مؤسسات دستورية أساسية في النظام السياسي المغربي، ولا يمكن حلها بقرار إداري بسيط. لكنها تعكس، في العمق، حالة من الإحباط الشديد من الأداء الحزبي، واعتقادا بأن المؤسسة الملكية هي الملاذ الأخير لحل الأزمات السياسية والاجتماعية. وهذا التوجه ليس جديدا في التاريخ السياسي المغربي، حيث لجأت العديد من الحركات الاحتجاجية السابقة إلى مخاطبة الملك

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، توفيق عبد الصادق، «حركة 20 فبراير بالمغرب: دراسة في سياقات التحرك وبنية الحركة»، منشور بتاريخ 23 غشت 2021.

[2] نداء مطلبي موجه للملك نُشر في مجموعة (GENZ212) بتاريخ 3 أكتوبر 2025، يطالب فيه بحل الأحزاب "الفاسدة" إلى جانب إقالة الحكومة الحالية.

مباشرة، متجاوزة بذلك الحكومة والبرلمان والأحزاب. غير أن جديد احتجاجات جيل زيد هو الجرأة في المطالبة بحل الأحزاب، وهو ما يعكس تدهورا غير مسبوق في صورة الأحزاب لدى الرأي العام الشبابي.

سادسا: منصة "ديسكورد" كفضاء لتشكل الخطاب الاحتجاجي: تحليل البنية والديناميات

1. الخصائص التقنية والتنظيمية لمنصة ديسكورد

تميزت منصة "ديسكورد" عن غيرها من منصات التواصل الاجتماعي بخصائص تقنية وتنظيمية جعلتها فضاء مناسبا لتشكل احتجاجات جيل زيد. فقد أتاحت إمكانية إنشاء غرف مغلقة للمناقشة، وتنظيم النقاشات في قنوات متخصصة، وخلق مجتمعات افتراضية قائمة على الاشتراك والاهتمامات المشتركة. وقد استغل شباب جيل زيد هذه الخصائص لتنظيم أنفسهم خارج أي إطار حزبي أو جمعوي، ولتبادل الآراء حول مطالبهم وتصوراتهم السياسية.

وتتميز ديسكورد عن منصات مثل فيسبوك أو تويتر بأنها تسمح بإنشاء خوادم خاصة تضم قنوات نصية وصوتية متعددة، مما يسهل تنظيم النقاشات وتقسيمها حسب الموضوعات. كما أن النظام القائم على الدعوات يسمح بانتقائية في العضوية، مما يوفر درجة من الأمان والخصوصية للمشاركين، بالإضافة إلى كونها كانت فضاء للعب وألعاب الفيديو. وقد مكنت هذه الخصائص شباب جيل زيد من إنشاء فضاءات نقاشية مستقرة نسبيا بعيدا عن تدخل السلطات أو اختراق المتسللين.وتشير المعطيات إلى أن هذه المنصة وفرت "فضاء آمنا للنقاش بعيدا عن الرقابة الذاتية والمؤسساتية، مما أتاح للشباب فرصة التعبير عن آرائهم بحرية وتنظيم تحركاتهم خارج الإطار الحزبي التقليدي".

2. ديناميات النقاش حول الأحزاب السياسية

كشفت النقاشات التي جرت في غرف "ديسكورد" عن ديناميات معقدة في علاقة الشباب بالأحزاب السياسية. فإلى جانب الخطاب الناقد والحاد في بعض الأحيان، ظهر تباين في المواقف بخصوص استقبال الفاعلين السياسيين في هذه الغرف. فقد كان مدراء مجموعة "جيل زيد" في ديسكورد يستقبلون بعض الفاعلين السياسيين، لكن دون أن يكون هناك استفتاء بخصوص الضيوف، بل كان القرار يتخذ فقط بخصوص الخروج للشارع والموعد. وهذا يعكس هشاشة التنظيم وآليات اتخاذ القرار داخل هذه الحركات الاحتجاجية الرقمية، والتي تعتمد على أشكال من التنظيم الأفقي والعفوي.

ويمكن تصنيف المشاركين في هذه النقاشات إلى ثلاث فئات رئيسة: فئة "الراديكاليين" الذين يرفضون أي تواصل مع الأحزاب ويعتبرونها كلها جزءا من النظام الفاسد، وفئة "التكتيكيين" الذين يقبلون التواصل مع بعض الأحزاب بشكل محدود وبشروط، وفئة "المترددين" الذين لم يحسموا موقفهم بعد ويبحثون عن صيغ جديدة للعمل السياسي. وقد تباينت مواقف هذه الفئات في قضايا مثل قبول دعم الأحزاب للاحتجاجات، ومشاركة قياديين حزبيين في التظاهرات، واستخدام شعارات حزبية في المسيرات.

3. الدور الوسيط للمنصات الرقمية: بين التعبئة والتنظيم

ساهمت منصة "ديسكورد" في خلق فضاء وسيط بين الفضاء الخاص والفضاء العام، حيث تمكن الشباب من مناقشة قضاياهم بحرية نسبية، وتجاوز الرقابة الذاتية التي قد تفرضها الفضاءات التقليدية. كما أتاحت هذه المنصة إمكانية تشكيل هوية جماعية جديدة قائمة على الرفض المشترك للوساطة الحزبية التقليدية، وعلى التمسك بأشكال جديدة من الفعل السياسي المباشر.

وتتجلى أهمية الدور الوسيط للمنصات الرقمية في قدرتها على تحويل النقاش الخاص إلى فعل جماعي منظم. ففي احتجاجات جيل زيد، كانت الغرف المغلقة على ديسكورد بمثابة فضاءات للتحضير والتنظيم، حيث يتم الاتفاق على شعارات المسيرات، وتوزيع المهام، وتحديد نقاط التجمع. كما كانت تستخدم لنقل المعلومات الميدانية أثناء التظاهرات، وتنسيق التحركات في حال وقوع مواجهات مع قوات الأمن. هذا الاستخدام المزدوج للمنصة يجعلها أداة فعالة لكنها أيضا عرضة للمراقبة والتسريبات الأمنية.

سابعا: تآكل الوساطة الحزبية وتحول أنماط المشاركة: مقاربة تحليلية

1. أزمة الثقة في الأحزاب السياسية: من أزمة أداء إلى أزمة شرعية

تعكس احتجاجات جيل زيد، في جوهرها، أزمة ثقة عميقة في الأحزاب السياسية وقدرتها على تمثيل تطلعات الشباب. وهذه الأزمة، ليست ظرفية أو عابرة، بل تعكس تحولا بنيويا في علاقة الأجيال الجديدة بالمؤسسات السياسية التقليدية. فالشباب لم يعودوا يجدون في الأحزاب السياسية القنوات المناسبة للتعبير عن مطالبهم أو لتحقيق تطلعاتهم، مما يدفعهم إلى البحث عن أشكال بديلة للفعل السياسي.

ويمكن القول إن الأزمة تجاوزت مستوى "أزمة الأداء" إلى مستوى "أزمة الشرعية". فالشباب لا ينتقدون فقط فشل الأحزاب في تحقيق مطالبهم، بل يشككون في شرعيتها الأساسية كقنوات

للتمثيل السياسي، وهذا ما تجلى في الدعوات إلى حل الأحزاب السياسية، وفي رفض أي شكل من أشكال الوساطة الحزبية، حتى من طرف بعض أحزاب المعارضة التي كانت تقدم نفسها كحليف للحركات الاحتجاجية. وتتجلى أزمة الشرعية أيضا في انخفاض نسب المشاركة الانتخابية بين الشباب، حيث تظهر الإحصاءات وتشير تقديرات أخرى إلى أن أكثر من نصف الشباب (18- 29 سنة) يعبرون عن عدم اهتمامهم أو يميلون إلى مقاطعة الانتخابات. [1]

2. التحول من المشاركة المؤسساتية إلى المشاركة الرقمية: قراءة في الدلالات

يشهد الفضاء العمومي المغربي تحولا في أنماط المشاركة السياسية، من المشاركة المؤسساتية القائمة على الانخراط في التنظيمات الحزبية والنقابية، إلى المشاركة الرقمية القائمة على التفاعل مع القضايا عبر المنصات الإلكترونية، والمشاركة في الاحتجاجات اللحظية والموضوعاتية. وهذا التحول لا يعني بالضرورة تراجع الاهتمام بالشأن العام، بل يشير إلى تغير في أشكال التعبير عنه.

وتشير المعطيات إلى أن "هذا التحول أدى إلى بروز نمط جديد من الفعل السياسي يقوم على الضغط الرأيي والإعلامي، لا على العمل التنظيمي الطويل المدى". وهذا النمط الجديد يتميز بالمرونة والسرعة، لكنه في المقابل يفتقر إلى الاستمرارية والقدرة على تحقيق التحولات المؤسساتية العميقة. فالحملات الرقمية يمكنها أن تحقق حضورا واسعا في وقت قصير، لكنها غالبا ما تتبدد بعد فترة وجيزة، ولا تترك تأثيرا دائما على السياسات العمومية. كما أن غياب الهياكل التنظيمية المستقرة يجعل من الصعب التفاوض مع السلطة أو تحويل المطالب إلى برامج سياسية قابلة للتنفيذ.

3. نشوء فضاء عمومي رقمي مواز: بين التحرر والإقصاء

تساهم المنصات الرقمية، وخاصة منصات التواصل الاجتماعي مثل "ديسكورد"، في نشوء فضاء عمومي رقمي مواز للفضاء العمومي التقليدي، حيث تتشكل فيه آراء ومواقف جديدة، وتتج خطابات نقدية لا تجد طريقها إلى الوسائل التقليدية للتعبير. ووفقا ليورغن هابرماس، فإن الفضاء العمومي هو "مجال الحياة الاجتماعية حيث يمكن للأفراد أن يجتمعوا لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك والتأثير في العمل السياسي". غير أن الفضاء الرقمي، كما يلاحظ العديد من الباحثين، يطرح إشكاليات جديدة تتعلق بجودة النقاش، ومصداقية المعلومات، وقدرته على ترجمة النقاش إلى فعل سياسي مؤثر.

---

[1] Friedrich Naumann Foundation for Freedom ،Kaan Gümüs ،«Between hope and distance - Morocco's youth and their role in politics»، منشور بتاريخ 10 شتنبر 2025، متاح على الرابط: (https://www.freiheit.org/morocco/betweeen-hope- and- distance- moroccos- youth- and- their- role- politics).

وفي حالة احتجاجات جيل زيد، نجحت المنصات الرقمية في التعبئة والتنظيم، لكنها فشلت في تحقيق تحولات سياسية ملموسة على مستوى المؤسسات. ويعود ذلك إلى عدة عوامل: أولا، أن الفضاء الرقمي يظل نخبويا نسبيا، حيث يستبعد الفئات المحرومة من الولوج إلى الإنترنت أو المهارات الرقمية. ثانيا، أن المنصات الرقمية تخضع للمراقبة والرقابة، مما يحد من قدرتها على تشكيل فضاء عمومي حر تماما.ثالثا، أن التحول من النقاش الرقمي إلى الفعل السياسي المؤثر يتطلب وجود قنوات للضغط المؤسسي، وهو ما تفتقر إليه الحركات الرقمية العفوية.

ثامنا: استغلال الأحزاب لآليات الدعم المالي التحفيزي للشباب: بين الهدف التشريعي والالتفاف السياسي

1. الإطار القانوني للدعم المالي التحفيزي للشباب

في سياق محاولة المؤسسات الرسمية الاستجابة لضغوط الاحتجاجات الشبابية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، لجأ المشرع المغربي إلى إدخال تعديلات على القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب تهدف إلى تشجيع ترشيح الشباب بشكل مستقل. فقد نصت المادة 23 من من القانون التنظيمي رقم 53.25 المتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 الخاص بمجلس النواب في قرارها رقم 259.25 م.د على تخصيص دعم مالي عمومي تحفيزي للوائح الترشيح المحلية والجهوية التي تتضمن تناوبا بين الجنسين، وتضم مترشحين لا تزيد أعمارهم عن 35 سنة. وقد أكدت المحكمة الدستورية أن هذا الدعم يشمل "سواء من ذوي الانتماء الحزبي أو بدونه"، مما يعني أن المشرع تعمد عدم اشتراط الاستقلالية الحزبية كشرط للاستفادة[1].

يعكس هذا التعديل التشريعي اعترافا ضمنيا من السلطات العمومية بوجود أزمة ثقة بين الشباب والمؤسسات الحزبية التقليدية، وبحاجة هذه الفئة إلى آليات تحفيزية خاصة لتشجيع مشاركتها الانتخابية خارج الأطر الحزبية. وقد استند هذا التوجه إلى الفصل 33 من الدستور المغربي الذي يوجب على "السلطات العمومية إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك الشباب في العمل التنموي... وتعمل على تحقيق... توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد » غير أن الصياغة القانونية لهذا الدعم حملت في طياتها تناقضات جوهرية بين الهدف المعلن والإمكانات العملية للتنفيذ.

---

[1] الظهير الشريف رقم 1.25.70، الصادر في 26 من رجب 1447 (16 يناير 2026)، القاضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 53.25 المتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 الخاص بمجلس النواب، المنشور بالجريدة الرسمية.

2. آلية استغلال الأحزاب للدعم المالي التحفيزي

أمام غياب شرط الاستقلالية الحزبية في الاستفادة من الدعم المالي التحفيزي، وجدت الأحزاب السياسية نفسها أمام فرصة جديدة لتعزيز حضورها الانتخابي باستخدام موارد عمومية. إذ يمكن للأحزاب توظيف هذه الآلية من خلال ثلاث طرق رئيسة: أولا، ترشيح أعضاء من شبيبتها ضمن الفئة العمرية المؤهلة في لوائحها الانتخابية، والاستفادة من الدعم المالي العام الذي تخصصه الدولة لهذه اللوائح. ثانيا، تحويل هذا الدعم إلى مورد مالي إضافي للحزب، حيث سيصرف المبلغ للائحة الحزبية ذاتها وليس للمترشح المستقل بصفة فردية، مما يعزز موارد الحزب على حساب الغاية الأصلية من الدعم المتمثلة في تمكين الشباب المستقلين ثالثا، الالتفاف على روح النص التشريعي، إذ أن الهدف الدستوري الذي استندت إليه المحكمة يتحقق شكلا من خلال إدراج شباب الحزب في اللوائح، لكن دون أن يؤدي بالضرورة إلى تمكين الفئات الشبابية المستقلة التي تعاني من ضعف التنظيم والإمكانات المادية.

وتتجلى خطورة هذه الآلية في قدرة الأحزاب على تحقيق مكاسب مزدوجة: فهي من جهة تستفيد من التمويل العمومي لتمويل حملاتها الانتخابية عبر مرشحيها الشباب، ومن جهة أخرى تعزز حضورها الانتخابي من خلال استقطاب الأصوات الشبابية التي قد تميل أصلا إلى المرشحين المستقلين. كما أن القانون لا يمنع المرشحين الشباب الذين ينجحون في الانتخابات من الانضمام إلى الفرق النيابية للأحزاب بعد فوزهم، مما يسمح للأحزاب بتحقيق مكاسب نيابية إضافية دون تحمل الأعباء المالية الكاملة للحملات الانتخابية.

3. مفارقة الهدف التشريعي والنتائج الفعلية

يكشف تحليل هذه الآلية عن مفارقة جوهرية بين الهدف المعلن للتعديل التشريعي والنتائج الفعلية المتوقعة على أرض الواقع. فالمشرع استهدف من خلال هذا الدعم المالي التحفيزي توسيع مشاركة الشباب في الانتخابات وتشجيعهم على خوض غمار العمل السياسي خارج الأطر الحزبية التقليدية، خاصة في ظل تزايد الخطاب المضاد للأحزاب بين أوساط الشباب. غير أن الصياغة القانونية التي لم تفرق بين الشباب المنتمين إلى أحزاب قوية تملك آليات التمويل الذاتي والشباب المستقلين الذين هم في أمس الحاجة إلى هذا الدعم، جعلت الآلية تتحول عمليا إلى دعم غير مباشر للأحزاب السياسية الكبرى.

وتتفاقم هذه المفارقة في سياق التحليل السابق لخطاب جيل زيد المضاد للأحزاب، حيث أن هذه الآلية قد تؤدي إلى تعزيز هيمنة الأحزاب على المشهد السياسي بدلا من فتح المجال أمام بدائل مستقلة. فالشباب المستقلون، الذين يعانون من ضعف القدرات التنظيمية واللوجستية، يجدون أنفسهم في موقع غير متكافئ مع مرشحي الأحزاب الذين يستفيدون من دعم مالي عمومي إضافة إلى البنى الحزبية القوية. كما أن هذه الآلية قد تساهم في تعميق أزمة الثقة بين الشباب والمؤسسات السياسية، إذ قد ينظر الشباب إلى الدعم المالي التحفيزي باعتباره مجرد أداة جديدة في يد الأحزاب لاستمرار هيمنتها، وليس كخطوة جادة نحو تمكين المشاركة المستقلة.

4. إشكالية الرقابة والضبط القانوني

يثير هذا الاستغلال المحتمل للأحزاب للدعم المالي التحفيزي إشكالية جوهرية تتعلق بآليات الرقابة والضبط القانوني التي يمكن أن تحد من هذه الممارسات.فالقانون التنظيمي الحالي لم يضع ضوابط صارمة تمنع الأحزاب من توظيف الدعم لصالح مرشحيها، كما لم يفرض آليات رقابية فعالة للتأكد من أن الدعم يصل فعلا إلى الفئات المستهدفة. وقد اكتفت المحكمة الدستورية في قرارها بالقول إن "اختيار تدبير تشريعي معين والمفاضلة بين تدابير عدة ممكنة... أمر يستقل المشرع بتقديره"، دون أن تناقش إمكانية أن يؤدي هذا التدبير إلى نتائج عكسية.

ويضاف إلى ذلك غياب أي نص قانوني يمنع المرشحين الشباب الذين ينجحون في الانتخابات كمستقلين من الانضمام إلى الفرق النيابية للأحزاب بعد الفوز. وهذا الفراغ القانوني يسمح للأحزاب بتوظيف آليات التمويل العمومي لكسب مقاعد نيابية إضافية دون تحمل الأعباء المالية الكاملة، مما يشكل التفافا على روح النص التشريعي الذي كان يهدف إلى تمكين المستقلين وتوسيع المشاركة. كما أن هذا الوضع يعكس استمرار الهيمنة الحزبية على المشهد السياسي رغم التحولات العميقة في علاقة الشباب بالفاعلين السياسيين التقليديين.

5. تداعيات الآلية على مستقبل المشاركة السياسية للشباب

في ضوء التحليل السابق لخطاب جيل زيد المضاد للأحزاب، يمكن القول إن هذه الآلية القانونية قد تساهم في تعميق الفجوة بين الشباب والمؤسسات السياسية بدلا من تقليصها. فالشباب الذين يعبرون عن رفضهم للوساطة الحزبية في احتجاجاتهم الرقمية، قد يجدون في هذه الآلية تأكيدا على أن الدولة لا تزال تتعامل مع الأحزاب كوسيط حصري في العملية السياسية، وأن أي محاولة لتمكين المشاركة المستقلة تبقى محدودة وغير فعالة. وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من الانسحاب من المشاركة الانتخابية

التقليدية، والاتجاه بدلا من ذلك نحو الأشكال البديلة للفعل السياسي مثل الاحتجاج الرقمي والحملات الموضوعاتية.

كما أن استمرار هيمنة الأحزاب على آليات التمويل العمومي للانتخابات، حتى في النصوص التي صممت ظاهريا لتمكين المستقلين، قد يعزز لدى جيل زيد الشعور بأن النظام السياسي برمته يكرس احتكار الأحزاب للمشهد السياسي، وأن البدائل الحقيقية للمشاركة لا يمكن أن تنشأ إلا خارج هذا النظام.وهذا ما قد يفسر استمرار ظاهرة الاحتجاج الرقمي وتناميها رغم الإصلاحات القانونية التي تهدف ظاهريا إلى توسيع المشاركة، حيث يرى الشباب أن هذه الإصلاحات لا تمس جوهر الإشكالية المتمثلة في تآكل الوساطة الحزبية وهيمنة الأحزاب على الفضاء السياسي.

خاتمة: نحو فهم التحولات في أنماط الوساطة السياسية

تخلص هذه الدراسة إلى أن الخطاب السياسي المضاد للأحزاب في احتجاجات جيل زيد يعكس مظاهر عميقة لتآكل الوساطة الحزبية وتحول أنماط المشاركة السياسية في الفضاء العمومي الرقمي.فجيل زيد لا يكتفي فقط بالابتعاد عن الأحزاب السياسية، بل يتبنى خطابا نقديا حادا يصل في بعض الأحيان إلى رفض مبدأ الوساطة الحزبية بشكل كلي، والدعوة إلى حل الأحزاب السياسية.

ويعود هذا الموقف إلى مجموعة من العوامل المترابطة: أولا، عوامل بنيوية تتعلق بفشل الأحزاب السياسية في تجديد نخبها وهياكلها التنظيمية، واستمرارها في العمل بمنطق الولاء الداخلي على حساب الكفاءة والابتكار. ثانيا، عوامل ثقافية تتعلق بتحول أنماط المشاركة السياسية من العمل التنظيمي الطويل الأمد إلى المشاركة اللحظية القائمة على التفاعل مع القضايا عبر المنصات الرقمية. ثالثا، عوامل جيلية تتعلق بخصائص جيل زيد الذي تشكل وعيه السياسي في ظل التحول الرقمي، ويمتلك تصورا مختلفا عن الشرعية يقوم على المشروعية الإنجازية لا الرمزية.

كما تؤكد هذه الدراسة استمرار وتعمق نمط "الانفصال" في علاقة الأحزاب السياسية بالاحتجاج، الذي بدأ مع نهاية التسعينات وازداد حدة مع حركة 20 فبراير وحراك الريف، ليصل إلى ذروته مع احتجاجات جيل زيد التي انطلقت من منصة "ديسكورد". وهذا التحول يطرح إشكاليات كبرى حول مستقبل الوساطة الحزبية في المغرب، وحول قدرة الأحزاب السياسية على استعادة الثقة مع الأجيال الجديدة.

وتقدم هذه الدراسة إسهاما نظريا في فهم التحولات الراهنة للفعل السياسي في المغرب، من خلال تقديم نموذج تحليلي يربط بين تطور الخطاب المضاد للأحزاب وتنامي الفضاء العمومي الرقمي. غير

أنها تواجه بعض المحددات المنهجية، خاصة فيما يتعلق بصعوبة الوصول إلى النقاشات المغلقة على منصة "ديسكورد"، لذلك، توصي الدراسة بإجراء بحوث ميدانية معمقة تشمل مقابلات مع شباب جيل زيد المشاركين في هذه الاحتجاجات، وتحليلا أكثر تفصيلا للمحتوى الرقمي المنتج في الفضاءات المغلقة.

وفي ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن تحول أنماط المشاركة السياسية نحو الفضاءات الرقمية لا يعني بالضرورة تراجع الاهتمام بالشأن العام، بل يشير إلى تغير في أشكال التعبير عنه، وإلى بحث الأجيال الجديدة عن بدائل للفعل السياسي خارج القنوات التقليدية. غير أن هذه البدائل تظل محدودة في قدرتها على تحقيق التحولات السياسية المؤسساتية، مما يطرح تحديات جديدة أمام بناء علاقة مستدامة بين الشباب والمؤسسات السياسية في المغرب. ويمكن القول، في الختام، إن احتجاجات جيل زيد تمثل لحظة مفصلية في تطور الفعل السياسي في المغرب، حيث تعكس قطيعة مع النمط التقليدي للعمل السياسي القائم على الوساطة الحزبية، وتفتح الباب أمام التساؤل حول إمكانية ظهور أنماط جديدة من الوساطة السياسية تتلاءم مع خصائص العصر الرقمي وتطلعات الأجيال الجديدة.

توظيف المقدّس في الخطاب الإعلامي المغربي: تأطير جائحة كوفيد- 19 ومرحلة التلقيح

يوسف الصابيح

كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

الدكتور منير السرحاني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة كيفية توظيف الخطاب الإعلامي المغربي للمرجعيات الدينية والرمزية المرتبطة بالمقدّس في تأطير جائحة كوفيد- 19، خلال الفترة الممتدة من مارس 2020 إلى يوليوز 2021، مع تركيز خاص على مرحلة الحملة الوطنية للتلقيح. وتنطلق من فرضية مفادها أن الخطاب الرسمي لم يتعامل مع الجائحة بوصفها أزمة صحية تقنية فحسب، بل أعاد إدراجها ضمن أطر دلالية وأخلاقية وروحية ساهمت في إنتاج المعنى الجماعي وتهدئة القلق ودعم الامتثال الاجتماعي. وتعتمد الدراسة إطاراً نظرياً تقاطعياً يجمع بين نظرية التأطير الإعلامي ومفهوم المقدّس كما صاغته الأنثروبولوجيا الدينية والسوسيولوجيا، مع تطبيق نموذج نورمان فيركلو الثلاثي الأبعاد في تحليل الخطاب النقدي. وقد كشف التحليل أن المقدّس اشتغل بوصفه مورداً رمزياً مرناً جرى تكييفه تبعاً لمراحل الأزمة، عبر أربع آليات خطابية متدرجة هي: التقديس والتطهير والتضامن المقدّس وتأطير نعمة اللقاح. وتخلص الدراسة إلى أن هذا التوظيف أدّى وظيفتين متداخلتين: وظيفة اجتماعية في إنتاج التماسك وإدارة الخوف الجمعي، ووظيفة سياسية في إعادة ترتيب مساحة المساءلة العمومية وفق ما سمّيناه بالمساءلة المعكوسة.

الكلمات المفتاحية: المقدّس، الخطاب الإعلامي، التأطير الإعلامي، جائحة كوفيد- 19، تحليل الخطاب النقدي، المساءلة المعكوسة، السياق المغربي.

Abstract

This study examines how Moroccan media discourse mobilized sacred and religious references in framing the COVID- 19 pandemic between March 2020 and July 2021, with particular attention to the national vaccination campaign. It posits that official discourse did not treat the pandemic as a mere technical health crisis but reinscribed it within semantic, moral, and spiritual frameworks that produced collective meaning, alleviated anxiety, and reinforced social compliance. Drawing on an intersectional theoretical framework that combines Media Framing Theory with the anthropological concept of the sacred, and operationalizing Norman Fairclough's three-dimensional Critical Discourse Analysis, the analysis identifies four graduated discursive mechanisms: sanctification, purification, sacred solidarity, and the framing of vaccination as divine deliverance. The study concludes that this mobilization performed two intertwined functions: a social function of producing cohesion and managing collective fear, and a political function of restructuring public accountability through what we term "inverted accountability". a discursive operation that redirects critical scrutiny away from institutional performance toward individual moral conduct.

Keywords: The Sacred ; Media Discourse; Media Framing; COVID- 19 Pandemic; Critical Discourse Analysis; Inverted Accountability; Moroccan Context.

تقديم:

شكّلت جائحة فيروس كورونا المستجد، التي اجتاحت العالم مطلع عام 2020، واحدة من أكثر الأزمات كثافة وتعقيدا في العصر الحديث، ليس باعتبارها أزمة صحية وبيولوجية طارئة وذات امتداد عالمي فقط، بل لأنها أيضا لحظة كشفت حدود الأنظمة التحليلية والتفسيرية التي اعتادت المجتمعات ان تستند إليها لفهم المخاطر الكبرى التي تهدّدها. فقد أجبرت الجائحة الفاعلين العموميين على إعادة النظر في وسائطهم الخطابية والتدبيرية، وعلى البحث عن طرق تواصلية تتجاوز اللغة الجافّة والتقنية المحضة التي اعتادوا استعمالها، نحو طرق أوسع وأكثر قدرة على طمأنة المواطنين وإنتاجا للمعنى العام، والتنظيم الاجتماعي. وفي هذا السياق برز الإعلام بوصفه فاعلا أساسيا في بناء المعنى العام لهذه الأزمة الطارئة، لا مجرد وسيط تتلخّص مهمته في إذاعة المعلومات الطبية والرسمية ونقلها.

وفي السياق المغربي، ومع إعلان حالة الطوارئ الصحية، وجدت المؤسسات العمومية نفسها أمام تحدّ مركّب، إذ لا يقتصر دورها على إدارة الأزمة طبيا ولوجستيا، بل يتعدّاه إلى إدارة السّلوك العام وضمان الامتثال الصارم للتدابير الوقائية وإجراءات الحجر الصحّي الشامل. وفي هذه اللحظة المفصلية أدرك الفاعلون الرسميون أن الخطاب التقني الجاف، الذي يعتمد لغة الفيروسات وعدد الإصابات ومعدّل الانتشار، غير كافٍ وحده لتعبئة مجتمع يتميز بتجذّر المرجعيات الدينية والتقليدية في بنيته الثقافية العميقة. وهنا ظهر خطاب إعلامي قادر على هندسة التمثلات الجماعية، باستدعائه للمقدّس كمخزونٍ رمزي بالغ الفعّالية.

إن استدعاء المرجعية الدينية والرموز المقدّسة في الخطاب الإعلامي، لم يكن مجرّد توظيف لغوي عابر أو زخرفة بلاغية، بل كان استراتيجية تأطيرية متكاملة. وذلك من خلال العمل على تحويل الجائحة من معطى ماديّ صرف إلى حدث مشبع بالدلالات الروحية والأخلاقية. فصُوِّر الفيروس تارة ابتلاءً إلهيا وتارة أخرى عقابا مطهّرا، يختبر إيمان الأمة ويستوجب مراجعة ذاتية. كما وظّفت الرموز الدينية والسياسية لإنتاج حالة من التضامن المقدّس. ومباشرة بعد الانتقال من مرحلة الحجر الصحي والتدابير الوقائية إلى مرحلة التلقيح، أعاد هذا الخطاب تكييف ذاته ليقدّم اللقاح ضمن أفق الإنقاذ والتفاؤل والانتقال إلى مستقبل آمن، مستعملا لغة تتقاطع فيها مفردات الرجاء والنجاة والفرج مع المصطلحات الطبية. ومن هنا تتأسس إشكالية هذه الورقة على التساؤل التالي: كيف وظف الخطاب الإعلامي المغربي المرجعيات ذات الارتباط بالمقدّس في تأطير جائحة كوفيد 19، وما الوظائف الاجتماعية والرمزية التي أدّاها هذا التوظيف خلال مرحلتي الأزمة والتلقيح؟ وتتفرّع عنها أسئلة أخرى: ما الحقول المعجمية والدلالية التي استخدمت في كلّ مرحلة؟ كيف جرى الانتقال من لغة الخطر الصحي إلى لغة الابتلاء والرجاء والتضامن؟ وهل أسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، أم أنه ساهم في تقليص مساحة المساءلة العمومية المباشرة؟

تكمن أهمية هذه الدراسة في تجسير الهوة بين بين سوسيولوجيا الإعلام والاتصال من جهة، وانثروبولوجيا المقدّس من جهة ثانية، بما يتيح فهما أوسع للعلاقة بين الخطاب الإعلامي وإنتاج الشرعية الرمزية في فترة الأزمات. كما تكشف هذه المقاربة عن خصوصيات السياق المغربي، حيث يعتبر الدين مكوناً حاضراً في البنية السياسية وفي تمثلات المجال العام.

المقدّس ونظرية التأطير وتحليل الخطاب النقدي: مقاربة تقاطعية

1- المقدّس بوصفه بناء اجتماعيا ورمزيا:

لا يتناول هذا المقال المقدّس من زاوية دينية صرفة، بل باعتباره بناءً اجتماعياً ورمزياً يستمدّ قوته من الاعتراف الجماعي به والإجماع حوله. وتتأسّس قراءتنا له على ثلاثة إسهامات تتكامل في ما بينها لتشكّل أرضية نظرية متماسكة.

أ. التمييز الاجتماعي: يمثل إسهام إميل دوركايم نقطة الانطلاق الضرورية، فهو يعرّف الظاهرة الدينية انطلاقا من الفصل بين المقدّس والمدنّس ف«السمة المميزة للفكر الديني هي تقسيم العالم

مجالين، يتضمن أحدهما كل ما هو مقدّس والآخر كل ما هو دنيوي»[1] فالمقدّس ليس جوهراً مفارقاً يقع خارج العالم، بل هو نتاج لوعي المجتمع بذاته، وأن «الدين أمر اجتماعي جدا»[2]، والتصورات الدينية ما هي إلا «تصورات جمعية تعبر عن وقائع جمعية»[3]. ورغم أن هذه التصورات تبدو للأفراد كقوى خارجية طبيعية إلا أنها في الحقيقة «مبنية من عناصر اجتماعية» [4] وأن أصلها الاجتماعي هو ما يمنحها قيمتها وهيبتها. فالقداسة ليست صفة ذاتية في الأشياء، بل هي نتاج لقرار الجماعة عزلها عن الدنيوي المباح عبر نظام صارم من المحرّمات، ف «الأشياء المقدّسة هي تلك التي تحميها المحظورات وتعزلها»[5]، وظيفتها الأساسية أنها «توحد، في جماعة معنوية تسمى الكنيسة جميع من ينضمون إليها» [6]. ونحن إذ نستعير مصطلح الكنيسة في هذه الورقة، فأننا نستخدمه بمعناه الوظيفي السوسيولوجي لا كطائفة دينية مسيحية، أي بوصفه اسما لجماعة توحّدها عقيدة وممارسة مشتركتين؛ أي الوظيفة التوحيدية بغض النظر عن كل إطار طائفي. وما يجعلنا نستند إلى هذا التعريف في تحليلنا هو تحريره للمقدّس من احتكار الدين وجعله قابلا للتحليل السوسيولوجي. فالمقدّس بهذا المعنى يصبح أداة اجتماعية قابلة للتعبئة السياسية والتخاطبية في أي وقت تجد فيه جماعةٌ ما نفسها أمام أي تهديد يمسّ مصيرها وهو ما ينطبق تماما على لحظة الوباء. وبهذا المعنى فالمقدّس هو بناء اجتماعي تنتجه الجماعة بإرادتها عبر عزل بعض الأشياء ومنحها هبة وقداسة عن طريق منظومة من المحرّمات وتوظيفها لتوحيد أفرادها وتعزيز تماسكهم.

ب- **البنية الانفعالية للمقدّس من الرهبة إلى الانجذاب:** يصف رودولف أوتو المقدّس ب"السر الرهيب والجذاب" (mysterium tremendum et fascinans) [7] وهو مفهوم محوري في كتابه "فكرة القدسي" الصادر عام 1917. وفيه يؤكد على أن جوهر التجربة الدينية لا يرجع إلى مقولات عقلية أو أخلاقية، بل ينتج من مواجهة ما سمّاه ب "الكلي الآخر" (das Ganz Andere)، أي ما يقع خارج حدود الفهم البشري

---

[1] إيميل دوركايم، الأشكال الأولية للحياة الدينية، ترجمة رندة بعث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى 2019، ص 60.

[2] المرجع السابق ص 29.

[3] نفسه

[4] المرجع السابق ص 39

[5] المرجع السابق ص 65

[6] المرجع السابق ص 73

[7] رودولف أوتو، فكرة القدسي، دار المعارف الحكمية، الطبعة الأولى 2010، ص 49.

المألوف ويستعصي على الاستيعاب العقلي. و«من ناحية أخرى، السري هو ما يقيم بجملته خارج ما يمكن التفكير به؛ وهو، من ناحية الشكل والنوع والجوهر، (ذو الغيرية التامة)» [1].

غير أن أعظم إسهامات رودولف أوتو تكمن في قدرته على تشريح البنية الداخلية لهذه التجربة الدينية العميقة، وكشفه عن مكوناتها المتمايزة ببراعة ظاهرية نادرة. ف"السر الرهيب" ليس مجرد شعور بسيط أو عابر، بل هو مركب معقد يتكون من ثلاثة عناصر متشابكة.

أولها عنصر "الرهبة والفزع " (*Schauder*)، ذلك الارتعاش الوجودي الذي يجتاح الإنسان أمام ما يسميه أوتو "الغضب الإلهي". وثانيها عنصر "الجلال والسيادة" (*majestas*)، الذي يولّد ما عبّر عنه أوتو ب"الشعور بالمخلوقية" (*Kreaturgefühl*) ذلك الإحساس بالتلاشي والانزياح الكامل أمام قوة متعالية لا تُقاس، حيث يشعر الإنسان بأنه تراب ورماديس إلا، مقابل السيادة الساحقة. أما العنصر الثالث فهو "الطاقة والحيوية" (*Energie*)، تلك القوة الكاسحة التي تجعل المقدس حاضراً بجبروت مطلق لا يمكن تجاهله، وهو "عنصر القدرة والقوة، عنصر الجبروت المطلق" [2]

ويوازي هذا كله "عنصر الانجذاب "(*fascinans*)، الذي يشد الإنسان نحو ما يرعبه في الوقت نفسه. هكذا تتحول التجربة إلى تناقض حيّ ومدهش، يجمع بين التنافر والتجاذب في تناغم غريب: «هاتين السمتين، المخيف والخلاب، تتداخلان في تناغم غريب من التناقض» [3].

وهذا بالضبط ما يجعل "التجربة النومينية" (*das Numinose*)، المصطلح الذي صاغه أوتو للدلالة على الطاقة المقدسة ما قبل العقلانية، فئة مستقلة تمامًا، لا تُختزل إلى مجرد معرفة عقلية ولا إلى شعور أخلاقي بحت. إنها شيء أوليّ بذاته، لا يُشتق من أي مصدر آخر. ومن هنا جاء رفض أوتو القاطع لكل محاولة تختزل المقدّس إلى مجرّد منفعة اجتماعية أو حاجة نفسية. لذلك لا يُعد إسهامه نقيضاً لدوركايم، بل مكملاً له: فبينما يكشف دوركايم عن الأصل الاجتماعي للمقدس، يفتح أوتو لنا أبواب البنية الانفعالية التي تجعل هذا الأصل حيّا ومؤثراً إلى هذا الحد.

وهذه الطاقة الانفعالية الهائلة هي سرّ قوة الخطاب الديني في أوقات الأزمات. فحين يهتز الإنسان نتيجة شعوره بالخوف والضياع، لا يكفيه تلقّي معلومة باردة؛ إنه يحتاج إلى ما يخاطب روحه ينفذ إلى وجدانه مباشرة. فإذا قُدّم الوباء ابتلاءً إلهياً مثلا، فإن ذلك لا ينقل مجرّد خبر عابر فحسب، بل يستدعي تلك الطاقة النومينية التي وصفها أوتو. عندئذ ينتقل الإنسان من موقع المتلقي السلبي إلى موقع

---

[1] المرجع السابق ص 188

[2] المرجع السابق ص 43

[3] المرجع السابق ص 55.

مخلوقٍ ضعيفٍ يقف أمام ما يفوق وجوده. لأن المقدّس، لا يحتاج إلى برهان عقلي، بل إلى استحضار يهزّ أعماق النفس.

ج- الهيروفانيا وإمكانية تجلّي المقدّس في الدنيوي: ولعل الإسهام الأكثر إجرائية وخصوبة لهذا البحث في نظرنا هو ما قدّمه ميرسيا إلياد حين أدخل مفهوم "الهيروفانيا" (hiérophanie) ليصف به تلك اللحظات الاستثنائية التي يتجلى فيها المقدّس، كحقيقة لا تنتمي إلى عالمنا، في موضوعات تشكل جزءاً لا يتجزّأ من عالمنا الدنيوي [1]، وبالتالي فالهيروفانيا هي تجلٍّ للمقدّس في موضوع ما في مكان ما وزمان ما. حيث يكتسب الشيء المدنّس قداسته بفعل هذا التجلّي نفسه. ويؤكد إلياد أن الإنسان المتدين لا يعيش في زمن متجانس ومستمر، بل في زمن متقطع تخترقه لحظات مقدّسة تجدّد المعنى وتعيد ترتيب الوجود من جديد. إن الزمن المقدّس هو زمن قابل للاسترجاع والتكرار [2].

وما يجعل هذا المفهوم ذا صلة مباشرة بموضوعنا، هو أن الهيروفانيا لا تقتصر على المعابد والطقوس، بل يمكنها أن تنفجر في قلب الواقع اليومي نفسه. وفي هذا السياق، مارس الخطاب الإعلامي في المغرب نوعاً من «الهيروفانيا» على فيروس كورونا المستجد حين حوّله من مجرد حدث بيولوجي عادي إلى لحظة أسطورية استثنائية تتجلى فيها قوة عليا أو إرادة إلهية. وبهذا التحوّل، اكتسب فعل البقاء في المنازل، أو الالتزام بالتدابير الصحية، طابعًا تعبدياً عميقاً، وليس مجرّد طاعة إدارية أو إجراء احترازي. صار البقاء في البيت نوعا من الانسحاب المقدّس، وأصبح الامتثال للإجراءات يشبه طقسا دينيا يحمي الجماعة ويجدد ارتباطها بقوة أعلى.

د- الحقل الديني والسلطة الرمزية: يكتسب توظيف المقدّس في السياق المغربي تحديدا، أهمية مضاعفة لأن المجال الديني ارتبط تاريخيا وسياسيا ببنية شرعية الدّولة، عبر إمارة المؤمنين التي يُكرّسها الفصل 41 من الدستور المغربي، والتي تمنح ملك البلاد سلطة دينية دستورية صريحة. لذلك فاستحضار المقدّس في الخطاب الإعلامي خلال هذه الفترة، لا يعبّر فقط عن ثقافة التدين فقط، بل على قدرة الدولة على توظيف رأسمالها الرمزي المتاح من أجل إنتاج الامتثال والتماسك. يرى بيير بورديو أن الحقل الديني يسعى إلى احتكار «رأس المال الرمزي» لشرعنة النظام الاجتماعي، مقدّماً قرارات السلطة في صورة مقدّسة تجعلها أكثر قبولاً وأقل قابلية للمساءلة. وهذا ما يُسمّيه بورديو بالعنف الرمزي: إكراه ناعم لا يشعر به المُكرَه لأنه اكتسب شكل القناعة الطوعية والامتثال الداخلي. فالدين، في نظر بورديو، يساهم في فرض، بطريقة خفية، مبادئ تشكيل الإدراك والتفكير في

[1] مرسيا الياد، المقدس والمدنس، ترجمة عبد الهادي عباس، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1988، ص 17

[2] المرجع نفسه ص 57.

العالم الاجتماعي، من خلال فرض نظام من الممارسات والتمثلات التي تكون بنيتها، وإن كانت موضوعياً قائمة على مبدأ تقسيم سياسي، تظهر كبنية طبيعية خارقة للكون [1].

بهذا المعنى، تتحول الشرعية الرمزية إلى أداة فعالة لتحويل النسبي إلى مطلق وشرعنة للتعسف، مما يجعل الدولة تمتلك شرعية رمزية تجعل خطابها يبدو طبيعياً ومألوفاً، لا يستدعي المساءلة، ويحوّل الإكراه إلى قناعة داخلية يتقبلها المواطنون كأمر مفروغ منه.

هـ- **نظرية التأطير الإعلامي:** إذا كان المقدّس هو المحتوى الرمزي الذي اشتغل عليه الخطاب الإعلامي فإن التأطير (framing) هو الهندسة الإجرائية التي يرتكز عليها تقديم ذلك المحتوى للجمهور وتوجيه طريقة تلقّيه. والتأطير كما عرّفه روبرت إنتمان هو انتقاء بعض جوانب الواقع المدرَك وجعلها أكثر وضوحا في أي نص تواصلي بهدف الترويج لتعريف محدّد للمشكلة وتفسير أسبابها وتقييمها أخلاقيا واقتراح حلول لها [2]. وقد وسع إيرفينغ غوفمان الأساس النظري لهذا المفهوم حين ميّز بين الأطر الأولية التي تسمح للأفراد بفهم ما يجري في واقعهم اليومي، وبين إطار التحويل أو المفاتيح التي تعيد صياغة الحدث ليُقرأ في سياق مغاير تماما [3]. وهذا بالضبط ما يقوم به الخطاب الإعلامي يحول الإطار الأولي للأزمة من إطار صحي وطبي إلى إطار ديني وأخلاقي يعيد تنظيم تجربة المواطنين ويوجه استجابتهم العاطفية والسلوكية. وبذلك يصبح التأطير عملية مرتبة لتنظيم التجربة الاجتماعية، وليس مجرّد اختيار للكلمات، كما يؤكد غوفمان حين يعرف الإطار بأنه تلك العناصر الأساسية التي تنظم تجربتنا. وبهذا المعنى يصبح التأطير أداة فعّالة للسيطرة على تعريف الواقع الذي يشكل أساس الاستجابة على المستوى الاجتماعي والسياسي.

و- **تحليل الخطاب النقدي:** تعتمد هذه الدراسة منهج تحليل الخطاب النقدي بوصفه أداة فعّالة لتفكيك العلاقة العميقة بين اللغة، السلطة، والتمثلات الاجتماعية. واستناداً إلى رؤية نورمان فيركلو، يتطلب الفهم الدقيق للأيديولوجيا الكامنة في الخطاب الانتقال من التحليل النصي السطحي إلى تحليل الممارستين الخطابية والاجتماعية [4]. يشكّل هذا النموذج الثلاثي الأبعاد الإطار التطبيقي المعتمد هنا لمقاربة كل آلية خطابية؛ إذ يتم على المستوى اللساني- الدلالي رصد الحقول

[1] Pierre Bourdieu, « Genèse et structure du champ religieux », Revue française de sociologie, vol. 12, n° 3, 1971, p. 300

[2] Robert M. Entman, "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm," Journal of Communication 43, no. 4 (1993):p 52.

[3] Goffman, Erving. Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience. Northeastern University Press, 1986, pp 21,40.

[4] Norman Fairclough, Critical Discourse Analysis (London: Longman, 1995), p 2- 10

المعجمية والمتقابلات الضدية والاستعارات. وعلى مستوى الممارسة الخطابية، يُحلّل سياق انتقاء المعجم الديني وصياغته لتشكيل إطار إعلامي موجّه. وأخيراً، يتجه التحليل على مستوى الممارسة الاجتماعية نحو استنطاق الأبعاد السياسية والأيديولوجية لهذا البناء الخطابي.

تتقاطع هذه المفاهيم الثلاثة عند بؤرة تحليلية جوهرية، تتمثل في مساءلة آليات إنتاج المعنى الجمعي وترسيخه. ففي الوقت الذي يحدد التأطير الإعلامي القوالب الناظمة لهذا الإنتاج، ينهض مفهوم المقدّس بالكشف عن طبيعة المادّة الرمزية العميقة التي يشتغل عليها الخطاب. في ما يتكفل تحليل الخطاب النقدي بتعرية الوظائف السلطوية والأيديولوجية المُوجِّهة لهذه العملية. إن تضافر هذه المقاربات يمدّنا بزاوية نظر مركّبة، تتيح استيعاب الكيفية التي أفلح بها الخطاب الإعلامي المغربي في تحويل الأزمة الصحية إلى "لحظة طقسية" تتشابك فيها الأبعاد الروحية والأخلاقية والسياسية. كما يمكّننا هذا التقاطع المنهجي من الإمساك بالتوتر الكامن في استدعاء المقدّس، بين قدرته الفائقة على توليد التماسك الجماعي، وتوظيفه المضاد كأداة لتضييق أفق المساءلة النقدية.

2- الدراسات السابقة، مقاربة نقدية

لا يعتبر تقاطع المقدس مع الخطاب الإعلامي في سياق الأزمات الطارئة موضوعا بكراً في الدراسات الأكاديمية، وإن ظل يفتقر إلى الدراسات المتخصصة الكافية في السياق المغربي، وسنحاول في هذا المقال عرض جرد نقدي لبعض الأعمال ذات الصلة بموضوع البحث.

في سياق توظيف المقدّس الديني خلال فترة الجائحة على الصعيد الدولي، لا يمكن إغفال دراسة تودور وزملاؤها في السياق الأوروبي حيث تحولت المنصّات الإعلامية إلى كنائس بديلة للتكيف النفسي الفردي، حيث تجلّت ظاهرة الوساطة الإعلامية الدينية خلال جائحة كوفيد- 19 في انتقال المنصات الرقمية والسمعية البصرية إلى أداء وظيفة بديلة عوّضت جزئياً غياب الفضاءات الدينية المادية، حيث تحوّل مركز الثقل في الخطاب الديني من الطقوس الجماعية إلى أشكال من التكيّف النفسي الفردي. وفي هذا السياق، اضطلعت هذه المنصات بدور فعّال في تعزيز الاستدامة الجماعية، من خلال تركيزها على التجارب الذاتية للمؤمنين، ولا سيما ما يتصل بالمعاناة الصحية الفردية والقلق الناتج عن نقص المعلومات. وهو ما أفضى إلى اضطلاع الوسيط الإعلامي بوظيفة رمزية موازية لوظيفة الكنيسة، من حيث تقديم الدعم الروحي المباشر. كما تُظهر المعطيات الإحصائية أن هذا الدور البديل تمحور بشكل لافت حول مؤشري التواصل والمشاركة وقضايا الصحة، بما يعكس استجابة المؤسسات الدينية للاحتياجات النفسية الملحّة للأفراد في سياق العزلة. ويكشف هذا التحول، في نفس الوقت، عن تبنّي الكنائس لمنطق إعلامي يتجاوز مجرد نقل المضامين الروحية، ليتحول إلى أداة لإعادة

تشكيل الواقع الاجتماعي وتحسين جودة الحياة الفردية، ضمن تصور موسّع لمسؤوليتها المجتمعية في أزمنة الأزمات [1].

وعلى صعيد التأطير الإعلامي لجائحة كوفيد- 19 محليا، برزت ثلاث دراسات لها علاقة مباشرة بموضوعنا أولاً، دراسة محمد المودن التي تبحث في «وساطة الخطاب الديني»، موضحةً كيف أصبحت الوسائط الإعلامية، وفي مقدّمتها التلفزيون، المصدر الأول للمعلومات الدينية في المغرب، متجاوزةً دور المسجد التقليدي، ومساهمةً في إعادة صياغة الرموز الدينية وبناء سياقات جديدة للإدراك [2]. والدراسة الثانية تعود لهشام زاغ ومحمد مفضال حول «التأطير المستقطَب لليقين العلمي»، التي تشترك معنا في هذا البحث في اتخاذ القناتين الرسميتين، الأولى والقناة الثانية 2M، مرجعاً أساسياً، وقد كشفت كيف وظّف الإعلام أطراً إدارية وسياسية لتبسيط اليقين العلمي وتقليل شأن الغموض المرتبط بالفيروس بما يدعم التوجهات الحكومية [3]. وأما الدراسة الثالثة فهي التي أنجزها أسامة الراقي ومحمد مفضال حول «الروح الثقافية للجائحة»، التي تُحلّل البعد الرمزي للأزمة عبر تحليل الخطاب النقدي متعدد الوسائط، راصدةً صراعاً في الفضاء العام بين خطابٍ علمي تتجه وزارة الصحة وخطابٍ محافظٍ لمستعملي الطب النبوي الذي استثمر في الهوية الدينية الرقمية للمغاربة لمواجهة سرديات المؤسسة الرسمية [4].

ورغم غنى هذه الأدبيات، إلا أنها تفتقر في مجملها إلى تفكيك لغوي نقدي مجهري يركّز حصراً على بنية الخطاب الإعلامي المغربي، ولا تتتبع بشكلٍ مقارن التحولات الخطابية الاستراتيجية عبر مرحلتين زمنيتين فارقتين. ومن هنا تتضح الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى سدّها عبر دراسة تقاطعية تدمج الأنثروبولوجيا الدينية بنظرية التأطير، مُطبّقةً تحليل الخطاب النقدي على جزء من الإعلام المغربي لرصد كيفية انتقال السردية من «مرحلة الأزمة الحادة» (2020) القائمة على أطر التخويف والامتثال، إلى «مرحلة التلقيح» (2021) القائمة على أطر الربح والخسارة والمقايضة الاجتماعية.

---

[1] Mihaela Alexandra Tudor, "COVID- 19 Pandemic Lockdown and Religious Mediatization," International Journal of Environmental Research and Public Health 18, no. 5 (2021): 2287.

[2] Mohamed El Mouden, "The media and the mediation of religious discourse in the Moroccan public space," Baçini Sanat Dergisi 1, no. 1 (2023) 44- 67.

[3] Hicham Zag and Mohamed Mifdal, "Polarized framing," Atlantic Journal of Communication 33, no. 1 (2024): 5.

[4] Oussama Raqui and Mohamed Mifdal, "The cultural spirit of the COVID- 19 pandemic in Morocco," *International Journal of Cultural Studies* (2025): 211, 215, 224.

3- المنهجية ومادة البحث:

3.1- مادة البحث:

اعتمد البحث عينة عمدية مقصودة لتمثيل الخطاب الإعلامي خلال الفترة الممتدة من مارس 2020 إلى يوليوز 2021، وقد روعي في الاختيار تنوع الأنواع النصية بما يُتيح تتبع التباين بين الخبر والتعليق والبلاغ الرسمي. وتتألف المادة من ثلاثة أصناف: 45 نشرة إخبارية رئيسية في القناة الأولى والقناة الثانية 2M، و20 مقالاً وافتتاحيةً من الصحافة المكتوبة، وفتوى من المجلس العلمي الأعلى منشورة على موقع ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ويُبرّر اختيار هذه العيّنة كونها تُمثّل الخطاب الإعلامي المؤسّسي الرسمي الخاضع للتوجيه العام للدولة، وكذلك الخطاب المستقل أو الرقمي الذي يدعم هذا التوجه.

3.2- أداة التحليل:

سنحاول تطبيق نموذج فيركلو الثلاثي الأبعاد على كل آلية خطابية عبر ثلاثة مستويات متكاملة: المستوى اللساني الدلالي الذي يرصد الحقول المعجمية والاستعارات والثنائيات الضدية، التي تُشكّل البنية الدلالية للنص. ومستوى الممارسة الخطابية الذي يحلل كيفية انتقاء المعجم الديني وتركيبه لبناء إطار إعلامي معيّن. ومستوى الممارسة الاجتماعية الذي يستنطق الوظيفة الأيديولوجية والسياسية لهذا البناء.

3.3- حدود المنهج:

تمتلك هذه المقاربة الكيفية ميزة الفهم العميق، لكنها لا تسمح بالتعميم الكمي. كما أنها تعتمد على تأويل الباحث للنصوص، مما يستلزم الضبط المنهجي الدقيق. لذلك فإن الاستنتاجات تُصاغ باعتبارها قراءات تحليلية مدعومة بمجموعة من النصوص، لا أحكاماً مطلقة على مجمل الخطاب المغربي.

4- تحليل آليات المقدّس في خطاب الأزمة:

الجدول 1: الخرائطية الخطابية لتوظيف المقدّس إبان الجائحة

الآلية	التأطير الرئيسي	شاهد نصي موثّق	الوظيفة الاجتماعية-السياسية	الربط النظري
التقديس	ابتلاء إلهي	فتوى المجلس العلمي الأعلى بشأن إغلاق المساجد (16 مارس 2020)	شرعنة الإجراءات الاستثنائية	هيروفانيا (إيلياد) + بورديو
التطهير	منعطف أخلاقي	جريدة المساء، أعداد أبريل 2020 (4163، 4170)	المساءلة المعكوسة	جيرار + إنتمان
التضامن	مصير مشترك مقدّس	تغطية نشرات SNRT لإطلاق صندوق الجائحة (مارس 2020)	إنتاج «نحن» جماعية	دوركايم
نعمة اللقاح	خلاص وفرج	التغطيات الرسمية لانطلاق حملة التلقيح (يناير 2021)	شرعنة الإنجاز	بورديو + إيلياد

4.1- آلية التقديس: تجلي الوباء والابتلاء الإلهي

تمثّلت الاستجابة الأولى في تجريد الفيروس من طبيعته المادّية وتحويله إلى ابتلاء إلهي. ففي 16 مارس 2020، أصدر المجلس العلمي الأعلى بتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الفتوى المتعلّقة بتعليق صلاة الجماعة وإغلاق المساجد. وقد استلهمت هذه الفتوى «من نصوص الشرع التي تؤكد على ضرورة حفظ الأبدان، وعلى تقديم دفع المضرة على جلب المصلحة» [1]، وأطّرت الوباءَ بوصفه ابتلاءً من اللّه يستدعي من المؤمن الصبرَ والاحتساب والالتزام بتوجيهات أولي الأمر.

على المستوى اللساني الدلالي، هيمن المعجم الفقهي الكلاسيكي وبُنيت ثنائيات ضدّية صارمة (الأبدان/الأديان، دفع المضرّة/جلب المصلحة) لتخيير المواطن/المتلقي بين خيارين مع إقصاء كل موقف

---

[1] المجلس العلمي الأعلى، فتوى بشأن تعليق صلاة الجماعة وإغلاق المساجد، الرباط، 16 مارس 2020 (منشورة عبر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ma.gov.habous).

وسطي. وتتمركز الدلالة حول قطبين: قطب الابتلاء (وباء، بلاء، محنة، قدر) وقطب الاستجابة الإيمانية (صبر، احتساب، توكل، التزام بقرارات أولي الأمر). وعلى مستوى الممارسة الخطابية، أُعيدت صياغة قرار سياسي أمني استثنائي في صورة اجتهاد فقهي نابع من منطق ديني داخلي. وهذا ما يُجسّد مفهوم الهيروفانيا أو التجلي كما تطرّق إليها إلياد: فعل البقاء في المنزل تحوّل من إجراء وقائي إلى فعلٍ تعبدّي. أما على مستوى الممارسة الاجتماعية، فقد مارس هذا الخطاب «عنفاً رمزياً ناعماً» بالمعنى البورديوزي: إذ لم يعد المواطن يمتثل لقرار أمني قابل للمعارضة، بل لقاعدة شرعية دينية تقع خارج دائرة النقاش العقلاني المشروع.

4.2- آلية التطهير: الجائحة كمنعطف أخلاقي والمساءلة المعكوسة

في مرحلة ثانية، انتقل الخطاب من تأطير الجائحة، وذلك بوصفها ابتلاءً إلى تأطيرها كفرصةٍ للتطهّر الجماعي. فقد هيمنت في التغطيات الصحفية المغربية خلال أبريل 2020 استعارات التطهير الأخلاقي ومراجعة القيم؛ ومن أبرز شواهد هذا التأطير ما نشرته جريدة «المساء» في عددها 4163 بتاريخ 14 أبريل 2020 تحت عنوان «كورونا يحيي التفسيرات القيامية ويفتك بوحش الافتراس الاستهلاكي»، وما نشرته في عددها 4170 بتاريخ 22 أبريل 2020 تحت عنوان «كورونا تسائل رأسمالنا الأخلاقي لإعادة التفكير في منظومة القيم». فصار الحجر الصحي يُقدّم لا بوصفه إجراءً وقائياً صرفاً، بل خلوةً روحية مُجدِّدة، في حقل معجمي يجمع بين نقد الحداثة المادية والدعوة إلى استعادة قيم الأسرة والتضامن.

وعلى المستوى اللساني الدلالي، استُبدلت المفردات الطبية بمفردات الانبعاث الروحي (خلوة، تطهّر، مراجعة، عودة)، وتُهيمن استعارة المرآة الكاشفة: الجائحة تكشف انحرافات الحياة المادية وتُتيح إعادة ضبطها. على مستوى الممارسة الخطابية، تكشف هذه الآلية عن توظيف ما أسماه روني جيرار منطق "كبش الفداء" (le bouc émissaire) [1]؛ إذ تغدو الجائحة قرباناً رمزياً تُوجّه إليه الذنوب الجماعية لإعادة توحيد الجماعة. أما على مستوى الممارسة الاجتماعية، فتتجلى وظيفة المساءلة المعكوسة: بدلاً من توجيه التساؤلات المشروعة نحو هشاشة البنية الصحية وجاهزية المؤسسات، يُوجّه الخطاب قلق المواطن نحو ذاته وأنماط حياته، محوّلاً التقصير المؤسّسي المحتمل إلى عبء أخلاقي وجودي يتحمله المجتمع بأسره.

وحينما نتحدث عن المساءلة المعكوسة فإنما نعني بها تلك العملية الخطابية التي التي يعيد بها الإعلام توجيه مسار المساءلة النقدية: فبدل أن يتّجه القلق الجماعي للمواطنين نحو أداء المؤسسات

[1] René Girard, La violence et le sacré (Paris: Bernard Grasset, 1972), 37- 45

المعنية بإدارة الأزمة، الجاهزية الصحية وتوزيع الموارد وشفافية اتخاذ القرارات، يتم تركيزه نحو سلوكات المواطنين الفردية وأنماط حياتهم وقيمهم الأخلاقية. يتمّ هذا التوجيه أو الانقلاب عبر إطار ديني وأخلاقي يحول الأزمة من موضوع تدبيري له علاقة بالمجال السياسي، إلى موضوع قيمي يصبح معه تقصير المواطن هو الفرضية التفسيرية المهيمنة. ويتم التغاضي عن تقصير المؤسسات، بل وإخراجه من دائرة الخطاب الإعلامي. ولا يعني هذا بالضرورة أن هناك نية مسبقة من جانب الفاعل الإعلامي، بل هو أثر مباشر للتأطير الديني نفسه بغض النظر عن نوايا منتجيه. ويمكن الإشارة أيضا أن هذا المفهوم يلتقي مع ما رصده بورديو من عنفٍ رمزي دون أن يصل إلى المطابقة. فالعنف الرمزي كما رصده بورديو يتعلّق بقبول الطرف المكرَه، في حين تتعلّق المسألة المعكوسة بإعادة توزيع المسؤوليات إبّان فترة الأزمة خطابياً.

4.3- آلية التضامن المقدّس وإنتاج الجماعة/الأمة

احتاجت الدولة إلى تدبير إجماع وطني لتعبئة كل مواردها الممكنة لمواجهة هذه الأزمة الطارئة. ومع إطلاق «الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا» في 15 مارس 2020 حيث «أعطى الملك محمد السادس، مساء اليوم، تعليماته السامية للحكومة قصد الإحداث الفوري لصندوق خاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا، وفق ما ذكره بلاغ للديوان الملكي» [1]. وقد واكبت مختلف وسائل الإعلام العمومية، وفي مقدّمتها نشرات القناة الأولى والقناة الثانية 2M، هذا الحدث بلغة تُبرز أربعة محاور متماسكة: استحضار قيم التكافل والتآزر بوصفها قيماً دينية، والإحالة على نداء أمير المؤمنين لا على الحكومة، وتصوير المساهمات بوصفها هبة وطنية، وصياغة العلاقة بين العرش والشعب في قالب الوحدة الرمزية التي تستدعي حقل المقدّس الوطني [2].

على المستوى اللساني الدلالي، اختفت المصطلحات الاقتصادية والقانونية وبرز معجم ديني-اجتماعي مُركَّب يجمع الديني (التكافل، التآزر، ديننا الحنيف) بالسياسي (نداء أمير المؤمنين) وبالوطني (التلاحم المقدّس بين العرش والشعب)، مُنتجاً ما يمكن أن نُسمّيه "المقدّس الوطني/الديني المُدمَج". على مستوى الممارسة الخطابية، ارتبط فعل التبرع بأمير المؤمنين لا بملك البلاد، محوّلاً إياه من واجب وطني إلى استجابة دينية لولي الأمر. وعلى مستوى الممارسة الاجتماعية، ولّدت هذه الآلية ما

---

[1] جريدة هسبريس، الأحد 15 مارس 2020، https://www.hespress.com/548695- 548695.html

[2] الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (SNRT)، نشرات الأخبار الرئيسية خلال مرحلة إطلاق الصندوق الخاص بتدبير الجائحة.

يصفه دوركايم بالتماسك العضوي، لكنها أعفت في الوقت ذاته المؤسسات المعنية بالأزمة المحاسبة السياسية المشروعة حول أولويات الإنفاق وإدارة الموارد.

4.4- التحول الكرونولوجي من طقس الابتلاء إلى نعمة اللقاح

إن تتبّع المواد الإعلامية سواء المرئي منها أو المقروء أو الرقمي حتى منتصف سنة 2021 يكشف القدرة الاستثنائية للمقدّس على إعادة تكييف نفسه. حين انطلقت الحملة الوطنية للتلقيح، التي أعطى انطلاقتها الملك محمد السادس بالقصر الملكي في فاس يوم الخميس 28 يناير 2021، دأبت التغطيات الصحفية على تأطير هذا الحدث بلغة تُبرز قيم العناية والرعاية والفرج الجماعي [1].

على المستوى اللساني الدلالي، شهد المعجم تحولاً جذرياً: اختفت مفردات (الصبر، الابتلاء، الاحتساب) وحلّت محلها (العناية، الفرج، النجاة، الرؤية السديدة). وهنا يستلزم الأمانة المنهجية التحفّظ: لا يمكن الجزم بأن اللقاح قُدِّم دائماً وعلى الإطلاق نعمةً إلهية إلا إذا كان ذلك ثابتاً في نصوص موثّقة بدقة؛ ما يمكن قوله بحذر منهجي هو أن الخطاب الإعلامي أحيط بلغة إيجابية تبرز قيم الأمل والإنقاذ وتضع التلقيح ضمن أفق رمزي يتجاوز وظيفته الطبية المباشرة. على مستوى الممارسة الاجتماعية، خضع اللقاح لعملية شحن رمزي أفقدته طابعه الدنيوي، مما يمنع تحوّله إلى خدمة عمومية قابلة للمساءلة عن جودتها وعدالة توزيعها.

هذا التحول يُثبت الأطروحة المركزية للبحث: المقدّس آلية مرنة تنتقل من تبرير الحرمان إلى شرعنة الإنجاز، محتفظةً دائماً بوظيفتها البنيوية في تعزيز شرعية الدولة وإزاحة المساءلة.

5- مناقشة النتائج:

على مستوى سوسيولوجيا الحقل الديني المغربي، تلتقي هذه الدراسة مع ما أسّسته مجموعة من الدراسات السابقة من كشف عن الحضور المؤسّسي للدين في المجتمع المغربي، لكنها تضيف إليها ما يفتقده هذا التيار: التفكيك المجهري للخطاب الآني عبر أدوات تحليل الخطاب النقدي. فبينما تكتفي تلك الدراسات بالحديث عن احتكار الدولة للحقل الديني بوصفه بنيةً عامة، تُظهر هذه الدراسة كيف يشتغل هذا الاحتكار على المستوى اللساني والمجازي في الخطاب الإعلامي اليومي.

وعلى مستوى الدراسات الدولية لتوظيف الدين إبان جائحة كوفيد- 19، تتقاطع هذه الدراسة مع ما رصدته تودور وزملاؤها من تحول الإعلام إلى منصة دينية بديلة في السياق الأوروبي، لكنها

[1] القناة الثانية 2M، نشرة المسائية 18 مارس 2021.

تُقدّم تمايزاً سوسيولوجياً حاسماً: فإذا كان الدين في السياق الأوروبي قد أدّى وظيفة الملاذ الفردي أمام تلاشي الطقوس الجماعية، فإنه في السياق المغربي أدّى وظيفة الجهاز السيادي الذي توظّفه الدولة بنفسها لإنتاج الامتثال الجمعي. وهذا الفرق ليس فرقاً في الدرجة، بل في الطبيعة.

وعلى مستوى الدراسات المحلية لتأطير الجائحة، تُكمّل نتائجنا ما قدّمته الدراسات السابقة التي أشرنا إليها في بداية هذا المقال، لكنها تُضيف البعد المفقود عندهم، وهو الرصد التزامني للتحولات الخطابية عبر مرحلتين مختلفتين هما مرحلة الأزمة ومرحلة التلقيح، وهو ما يكشف عن مرونة المقدّس بوصفه مورداً رمزياً يتكيّف مع متطلبات كل مرحلة.

وتظل هناك أسئلة أخرى مشروعة ومفتوحة أمام أبحاث لاحقة: كيف استقبل الجمهور الرقمي هذا الخطاب؟ هل أُعيد إنتاجه أم جرى تفكيكه في الفضاءات الشبكية؟ وهل اختلف التلقّي بين الفئات العمرية والاجتماعية والجغرافية؟ إن الانتقال من دراسة الخطاب المنتج إلى دراسة الخطاب المتداول هو الخطوة المنطقية التالية في هذا المسار البحثي.

6- خاتمة

انطلق هذا البحث من تفكيك الوظائف الاجتماعية والسياسية لتوظيف الخطاب الإعلامي المغربي للمقدّس إبان جائحة كوفيد- 19، وقد أفضى التحليل إلى ثلاث خلاصات جوهرية.

أ- أثبت البحث هندسةَ الإعلام لأربع آليات خطابية متكاملة ومتدرجة وهي: التقديس والتطهير والتضامن ونعمة اللقاح. وقد أعادت بناء المعنى الجماعي للأزمة في كل مرحلة من مراحلها، مع قدرة مذهلة على إعادة توجيه المقدّس حسب متطلبات كل لحظة.

ب- تجلّت الوظيفة السوسيولوجية لهذا التأطير في ضمان التماسك الاجتماعي وإدارة الخوف الجماعي. وهذه وظيفة مشروعة لا يمكن التقليل من شأنها، لأن المجتمعات في خضم الأزمات التي تعترضها تحتاج فعلاً إلى خطاب يُقلّص الذعر ويُقدّم أفقاً للعمل المشترك.

ج- يُسجّل البحث مفارقةً بنيوية جوهرية: فبقدر ما نجح المقدّس في كبح الخوف وأجوائه وتوليد التضامن، أدّى في الوقت ذاته وظيفةً في إعادة ترتيب مساحة المساءلة العمومية. لقد حوّل الخطاب النقاش من ساحة السياسة والمحاسبة إلى ساحة الروحانية والامتثال، مُنتجاً ما أطلقنا عليه المساءلة المعكوسة. وهذا لا يستلزم الجزم بأن الخطاب كان معادياً للمساءلة بوعي، بل يُبيّن أن بنيته الرمزية تُنتج هذا الأثر بصرف النظر عن النوايا. غير أنّ توحيد هاتين الحالتين تحت مفهوم المرونة الرمزية للمقدّس لا يُلغي اختلاف منطقهما العميق: ففي تأطير الابتلاء يتحمّل المواطن العبء الرمزي بوصفه

مسؤولاً أخلاقياً عن المحنة، بينما في تأطير نعمة اللقاح تستعيد الدولة الفضل الرمزي بوصفها وسيطاً للنجاة الجماعية. وبهذا المعنى، فالمقدّس لا يكتفي بالتكيّف مع تطور الأزمة، بل يُعيد كذلك توزيع الأدوار الرمزية بين الفاعلَين الأساسيّين فيها: المواطن والدولة.

لا يُعتبر هذا التوظيف رد فعل ظرفي عابر، بل تمريناً راسخاً لعقل الدولة يؤكد قدرتها على تعبئة مخزونها الديني والروحي لامتصاص الصدمات الآنية والمستجدّة وإعادة إنتاج شرعيتها. وتفتح هذه النتائج آفاقاً لدراسة التلقّي الرقمي وآليات المقاومة والخطاب المضاد، فضلاً عن إمكانية المقارنة مع سياقات مجاورة تتشارك نفس الحضور المؤسساتي للدين في منظومة الحكم.

لائحة المصادر والمراجع

أ. المصادر الأولية

- جريدة هسبريس. عدد الأحد 15 مارس 2020https://www.hespress.com/548695- 548695.html .
- الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة .(SNRT) نشرات الأخبار الرئيسية خلال مرحلة إطلاق الصندوق الخاص بتدبير الجائحة. مارس–أبريل 2020. أرشيف سمعي – بصري.
- القناة الثانية .(2M) النشرة المسائية. 18 مارس 2021. أرشيف سمعي – بصري.
- المجلس العلمي الأعلى. فتوى بشأن تعليق صلاة الجماعة وإغلاق المساجد. الرباط، 16 مارس 2020. منشورة عبر موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. habous.gov.ma

ب. المراجع باللغة العربية

- أوتو، رودولف. فكرة القدسي. بيروت: دار المعارف الحكمية، الطبعة الأولى، 2010.
- إلياد، مرسيا. المقدس والمدنس. ترجمة عبد الهادي عباس. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.
- دوركايم، إميل. الأشكال الأولية للحياة الدينية. ترجمة رندة بعث. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2019.

ج. المراجع باللغات الأجنبية

- Bourdieu, Pierre. "Genèse et structure du champ religieux." Revue française de sociologie 12, no. 3 (1971): 295–334.
- El Mouden, Mohamed. "The media and the mediation of religious discourse in the Moroccan public space." Baçini Sanat Dergisi 1, no. 1 (2023): 44–67.
- Entman, Robert M. "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm." Journal of Communication 43, no. 4 (1993): 51–58.
- Fairclough, Norman. Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language. London: Longman, 1995.
- Girard, René. La violence et le sacré. Paris: Bernard Grasset, 1972.
- Goffman, Erving. Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience. Boston: Northeastern University Press, 1986.
- Raqui, Oussama, and Mohamed Mifdal. "The cultural spirit of the COVID- 19 pandemic in Morocco." International Journal of Cultural Studies (2025). https://doi.org/10.1177/20966083251331238
- Tudor, Mihaela Alexandra. "COVID- 19 Pandemic Lockdown and Religious Mediatization." International Journal of Environmental Research and Public Health 18, no. 5 (2021): 2287. https://doi.org/10.3390/ijerph18052287

- Zag, Hicham, and Mohamed Mifdal. "Polarized framing of scientific uncertainty during COVID- 19 pandemic in Morocco." Atlantic Journal of Communication 33, no. 1 (2024): 1–21. https://doi.org/10.1080/15456870.2024.2370274

إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريس المسرح بالثانوي التأهيلي المغربي : دراسة ميدانية مع تصور بيداغوجي قائم على الذكاء الاصطناعي

Integrating Information and Communication Technology into Theatre Education at Moroccan Qualifying Secondary Schools : Realities and Prospects

A Field Study and Proposed AI- Based Pedagogical Framework

سميرة بكري

باحثة في سلك الدكتوراة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، المغرب

إشراف: الدكتور عبد الجبار حمومي

ملخص

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل البحث في ديداكتيك التربية الفنية، وتتخذ من مكون المسرح بالثانوي التأهيلي المغربي ميداناً للتقصي، منطلقة من إشكالية محورية مفادها: كيف يمكن الحديث عن تربية فنية ومسرحية ناجعة في ظل التحولات التي طالت الأنظمة التعليمية تبعاً لمستجدات العامل الرقمي؟ اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ووظفت أدوات بحثية متنوعة شملت الاستمارة والمقابلة، وطبقت على عينة من أساتذة مادة اللغة العربية وتلاميذ الثانوي التأهيلي بالمحمدية. كشفت النتائج عن هوة واسعة بين التأطير البيداغوجي الرسمي الداعي إلى الرقمنة وبين الممارسة الفعلية داخل الفصل الدراسي التي تظل رهينة الطرق التقليدية. وأبانت البيانات الكمية أن ما يناهز 80٪ من عينة الأساتذة يقرون بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر فرصا متعددة للتفاعل التعليمي، غير أنهم يعجزون عن استثمارها لأسباب بنيوية وتكوينية. وتقدم الدراسة في بعدها التطبيقي سيناريو بيداغوجيا مقترحا لإدماج برنامج الذكاء الاصطناعي adobe- firefly في درس مكون المسرح بالجذع المشترك العلوم والتكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: التربية الفنية - المسرح المدرسي - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - السيناريو البيداغوجي - الثانوي التأهيلي- المغرب.

Abstract

This study investigates the integration of Information and Communication Technologies (ICT) into the teaching of theatre within Moroccan qualifying secondary, education, with a particular focus on the gap between institutional orientations and classroom practices. It is grounded in a central research question to what extent can effective theatre education, be achieved in the context of ongoing digital transformations in education systems?

Adopting a descriptive- analytical approach, the study employs a mixed- method design combining questionnaires and semi- structured interviews administered to a sample of secondary school teachers and students in Mohammedia. The findings, reveal a significant discrepancy between official pedagogical frameworks promoting ICT integration and actual teaching practices, which remain largely dominated by traditional methods

While approximately, 80% of teachers acknowledge the pedagogical potential of ICT in enhancing interaction and learner, engagement, their effective use is hindered by structural constraints, insufficient training, and limited access to digital resources

In response to these challenges, the study proposes an innovative pedagogical scenario based on artificial intelligence tools, specifically Adobe Firefly, aimed at enhancing students' creative and interpretive engagement with theatrical texts.

The study concludes by emphasizing the need for a systemic reform that combines curriculum development, teacher training, and digital infrastructure enhancement in order to foster meaningful ICT integration in theatre education.

Keywords : ICT integration. Theatre education, Secondary education. Pedagogical innovation, Artificial intelligence, Morocco.

مقدمة

تشهد المنظومات التعليمية المعاصرة تحولات عميقة في ظل الثورة الرقمية المتسارعة، التي أعادت تشكيل أنماط إنتاج المعرفة وتداولها، وفرضت على المدرسة إعادة النظر في وظائفها وأدوارها البيداغوجية. ولم يعد التعلم مقتصرا على نقل المعارف، بل أضحى رهانه الأساسي تنمية الكفايات الرقمية، والإبداعية، والتواصلية القادرة على التفاعل مع متطلبات مجتمع المعرفة.

وفي هذا السياق، برزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كرافعة استراتيجية لإصلاح التعليم، لما توفره من إمكانات هائلة في تنويع طرائق التدريس، وتحفيز المتعلمين، وتعزيز التعلم التفاعلي. غير أن إدماج هذه التكنولوجيات في الممارسات الصفية لا يزال يواجه تحديات بنيوية وتكوينية، خاصة في المجالات الفنية، التي تتطلب مقاربات ديداكتيكية نوعية.

ويعد المسرح المدرسي من بين المكونات الأساسية للتربية الفنية، لما يتيحه من إمكانات تربوية وجمالية تسهم في تنمية الحس الإبداعي والوجداني لدى المتعلمين. غير أن تدريس هذا المكون في السياق المغربي غالبا ما يظل حبيس المقاربة الأدبية التقليدية، مع غياب واضح لتوظيف الإمكانات الرقمية والفرجوية التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة.

انطلاقا من هذا الوضع الإشكالي، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف واقع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تدريس المسرح بالثانوي التأهيلي المغربي، ورصد الفجوة القائمة بين التوجيهات الرسمية والممارسات الفعلية، مع اقتراح تصور بيداغوجي مبتكر قائم على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بناء تعلم تفاعلي وإبداعي.

إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يعرفها الحقل التربوي، وسعي المنظومة التعليمية المغربية إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الممارسات الصفية، يطرح تدريس مكون المسرح بالسلك الثانوي التأهيلي إشكالا مزدوجًا، يتمثل في استمرار هيمنة المقاربة الأدبية التقليدية من جهة، ومحدودية توظيف الإمكانات الرقمية والفرجوية التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى.

ومن ثم، تتحدد إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي حد يمكن لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وخاصة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، أن يسهم في تجديد تدريس المسرح بالسلك الثانوي التأهيلي بالمغرب، والانتقال به من مقاربة نصية تقليدية إلى مقاربة تفاعلية إبداعية؟

وقد تفرع عن هذا التساؤل جملة من التساؤلات الجزئية هي:

- هل المرجعيات البيداغوجية والتوجيهات التربوية لتدريس التربية الفنية- المسرح اعتمدت دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسلك الثانوي التأهيلي؟
- هل تدريس التربية الفنية والمسرح بالتعليم الثانوي التأهيلي بالمغرب يستفيد بشكل كافٍ من إمكانيات دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أم لاتزال المدرسة المغربية تعتمد الطرق التقليدية؟
- هل تُوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصًا متعددة لخلق التفاعل بين أطراف العملية التعليمية التعلمية، وإثراء المحتوى التعليمي، وتحفيز المتعلمين على التعلم، من خلال تدريس التربية الفنية-المسرح بالتعليم الثانوي التأهيلي؟

منطلقات الدراسة وفرضياتها:

تتضمن معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه الفرضيات الآتية:

- أن المرجعيات البيداغوجية والتنظيمية لتدريس التربية الفنية - المسرح لم تسعف في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دمجا فعليا بالسلك الثانوي التأهيلي.
- أن تدريس التربية الفنية والمسرح بالتعليم الثانوي التأهيلي المغربي لا يستفيد بشكل كاف من إمكانيات دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأن المدرسة المغربية لا تزال تعتمد الطرق التقليدية القديمة.

أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر فرصا متعددة لخلق التفاعل بين أطراف العملية التعليمية التعلمية، وتحفيز المتعلمين على التعلم من خلال تدريس التربية الفنية - المسرح بالتعليم الثانوي التأهيلي.

مبررات الدراسة أهميتها:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من:

- كونها تتناول موضوعا من الموضوعات الحديثة وعلاقته بمجال التربية والتكوين.
- تقديم دراسة نظرية تطبيقية في مجال التربية والتكوين، في ارتباط بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، يستهدف توظيف التكنولوجيا في عملية تدريس التربية الفنية - المسرح نموذجا، وهو ما شجعت عليه الرؤية الاستراتيجية) 2015 2030.)
- تواكب هذه الدراسة التوجه العالمي في التحول الرقمي للمؤسسات التعليمية، والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ما الذي تسعى إليه الدراسة؟

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المرجعيات البيداغوجية والتنظيمية لتدريس المسرح والتربية الفنية باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسلك الثانوي التأهيلي.
- رصد واقع تدريس التربية الفنية والمسرح بالتعليم الثانوي التأهيلي بالمغرب.
- تحديد الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدريس المسرح والتربية الفنية بالتعليم الثانوي التأهيلي.
- نتائج البحث العلمي ستساعد بدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تدريس التربية الفنية - المسرح بالتعليم الثانوي التأهيلي على تعزيز المهارات الإبداعية والتواصلية للمتعلمين مما يسهم في مشاركتهم الفاعلة في العملية التعليمية التعلمية.
- مسايرة الجهود الوطنية لتطوير نظم المعلومات والاتصال في المنظومة التعليمية بالمغرب.
- تفيد متخذي القرار بتوجيههم إلى أهمية التحول الرقمي ومتطلباته لتطوير مناهج تدريس التربية الفنية والمسرح بالمدرسة المغربية.

المحور الأول: التربية الفنية والمسرح والتكنولوجيا- بناء أرضية مفاهيمية لدراسة متعددة الأبعاد

أولا: التربية الفنية - من الرسم الهندسي إلى صميم التكوين الإنساني

1- نشأة المفهوم وتحولاته: متى أصبح الفن تربية؟

لم يظهر مصطلح التربية الفنية حتى الربع الأول من القرن العشرين، بحيث كان تعليم الفن في السابق مقتصرا في المهارات اليدوية وتعليم الرسم فقط، وبعد ذلك تطور مع الاستفادة من العلوم الإنسانية الحديثة ليشمل جميع مجالات الفنون.

مر مفهوم التربية الفنية بمراحل كثيرة حتى وصل إلى المفهوم الحالي، إذ تعد مادة الفن والتربية جوهره الأول. «فكان أولها "الفن وتربية" ... ثم "الفن كتربية"... ثم "الفن من خلال التربية "»[1] وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم تطور عبر أربع مراحل تاريخية كبرى:

- الفترة الأولى (1843 - 1916): كانت تسمى فترة الرسوم الهندسية أو الرسوم الأمشق.
- الفترة الثانية (1916) - (1947): محاكاة الطبيعة والنماذج المصنوعة.

[1] محمد محمود الحيلة، التربية الفنية وأساليب تدريسها، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008، ص20.

- الفترة الثالثة (1947 - 1967): الاعتراف بفن الطفل ومحاولة توجيهه.
- الفترة الرابعة (1967) - حتى الآن): وتسمى التعبير الفني.

وقد تعددت التعريفات العلمية لمفهوم التربية الفنية إذ عرفها لانجر (1984) على أنها: «أداة التقدم الحضاري والقوة المحركة للإبداع الفني، أنها تربية البصيرة التي نستقبلها في النظر والسمع والقراءة والأعمال الفنية، أنها تطوير عين الفنان واستيعاب المشاهد الاعتيادية للرؤية الباطنية وإضفاء التعبيرية على العالم.» [1]

أما زكي (1972) فعرفها بأنها «عملية تربوية تساعد النشيء والشباب على اختلاف أنواعهم في فهم لغة الفن ووظيفته في المجتمع، ومعرفة مدى أثر الفن في البيئة التي صنعها الإنسان، وكذلك نمو اللغة والسلوك للإنتاج الخلاق والاستجابة إلى الفن والتقويم الناقد له من خلال الحكم الجمالي».[2]

وقد وفر الدكتور أحمد جميل عياش (2008) تعريفا إجرائيا شاملا إذ يرى بأن «مفهوم التربية الفنية اصطلاحا هو ضمان نمو من نوع مميز عند التلميذ من خلال الفن بمظاهره المتعددة كالنمو في الرؤية الفنية وفي الإبداع الفني وفي تمييز الجمال وتذوقه وفي التعبير عن الأشياء بلغة الخطوط والأحجام والمساحات والألوان».[3]

2- أهداف للتربية الفنية: بين الوعي الحسي والقيم الاجتماعية والتذوق الجمالي:

تسعى التربية الفنية إلى تحقيق العديد من الأهداف يوضح ذلك(شوقي، 2002). «تصنف أهداف التربية الفنية إلى صنفين: أهداف أساسية: هي التي تحدد الدور الخاص بالتربية الفنية، وهي ثلاثة أهداف: تتمثل في تقديم المفاهيم التي تنشط الوعي والإحساس، المساعدة على التعبير عن الإحساس والمشاعر، بالإضافة إلى الإدراك الشامل للعالم المحيط، وأهداف ثانوية وهي: التي تحدد دور التربية الفنية كوسيط لتحقيق أهداف أخرى، ومنها تنمية المهارات والقدرات الابتكارية، وتأكيد القيم الاجتماعية، والأخلاقية والدينية»[4].

---

[1] لانجر، سوزان، الإدراك الفني والضوء الطبيعي، ترجمة: راضي حكيم، مجلة الثقافة الأجنبية، العدد الثاني، السنة الرابعة، (1984)، ص20.

[2] زكي، لطيف محمد. نظرية العمل في تدريس الفنون، القاهرة: دار المعارف، (1972)، ص22.

[3] أحمد جميل عايش، تدريس التربية الفنية والمهنية والرياضية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط، 1 عمان، الأردن، 2008م-1428ه، ص24.

[4] شوقي إسماعيل، مدخل إلى التربية الفنية، زهراء الشرق، القاهرة، 2002.

ويضيف العتوم (2006) بقوله «تهدف التربية الفنية إلى التربية المتكاملة للفرد، ليستطيع أن يتكيف مع بيئته ومجتمعة، وإيجاد نوع من الخبرة المتكاملة في مراحل التعليم المختلفة، ولا ينحصر هدفها فقط في تكوين المهارة اليدوية فقط، بل في التنفيس عن الانفعالات والأحاسيس، وتدريب الحواس على الاستخدام اللامحدود وتأكيد الذات، والشعور بالثقة، بالإضافة إلى تنمية المهارات العضلية، واحترام العمل اليدوي، وتأكيد القيم الاجتماعية والدينية والقومية؛ وأخيرا تنمية التذوق الفني لدى التلاميذ». [1]

تروم التربية الفنية لتحقيق مختلف أهدافها، سواء كانت الأهداف التربوية والمهارية والجمالية والسلوكية التي اتفق عليها الفلاسفة والمنظرون جميعاً في هذا المجال وفي العالم أجمع على نحو عام. فنجد أهدافا تشترك فيها أغلب مراحل التعليم العام، على الرغم من تخصص البعض منها في مرحلة معينة دون الأخرى،

ثانيا: المسرح المدرسي - فضاء للتعلم الحي لا مجرد نشاط ترفيهي مواز

1- المسرح- تشعب المفهوم وثراؤه الدلالي:

1- 1 المسرح لغة:

جاء في) لسان العرب (لمؤلفه ابن منظور في مادة) سرح («المسرح بفتح الميم مرعى السرح وجمعه المسارح»[2]سرح (هي أصل كلمة) المسرح (سرحت - سرحا - سروحا - السيل. جرى جريا سهلا _سرحا المواشي: أرسلها ترعى «وتعني المرعى والفناء أي_فناء الدار _ وكلا التعريفين يتفقان على أنه مكان للترويح عن النفس. وأمّا عن مصدر الكلمة؛ فقد أخذت كلمة **المسرح tâter**)) من الكلمة اليونانية **théâtraux**) (وتعني مكان للرؤية والمشاهدة العينية»[3].

1- 2 تعدد تعريفات المسرح المدرسي اصطلاحا بتعدد زوايا النظر إليه

اختلف مفهوم المسرح المدرسي اصطلاحا وتعدد بتعدد المعاجم، وبحسب اهتمامات الباحثين والدارسين، نجد) **إبراهيم حمادة** (يعرف المسرح المدرسي في معجمه المصطلحات الدرامية والمسرحية

---

[1] العتوم، منذر سامح، المدخل إلى التربية الفنية، الرياض، الصميعي للنشر والتوزيع2006. / انظر: واقع استخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس مادة التربية الفنية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات إعداد: الباحثة: شروق محمد عبد الله السميري، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي الإصدار السابع والأربعون | تأريخ الإصدار: 2023- 3- 5 م، ص103.

[2] ابن منضور، لسان العرب، المحيط، تصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب بيروت مج2، ص182.

[3] شكري عبد الوهاب، النص المسرحي دارفور للنشر ط 2، 2001 ص. 09

على أنه مسرح تعليمي» وهو فرقة أو دار مسرحية تتألف من هواة مسرحيين، وقد تشرف عليها مدرسة، أو مؤسسة تربوية، استهدافا لتسلية الطلبة وتثقيفهم وتدريبهم على ممارسة فنون المسرح بأنفسهم».[1]

وقد وضعت «منظمة مسرح الطفل الأمريكي» تعريفا شاملا للمسرح المدرسي بعد مداولات استمرت زهاء السنتين، «على أنه شكل درامي ارتجالي لا يهدف الى الاستعراض، يؤديه الأطفال تحت إشراف المدرس(...)، وهو نشاط يقوم به المدرس بمساعدة التلاميذ في الكشف عن المواقف والتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم من خلال التمثيل.«[2]

ومن ثمة نخلص من خلال هذه التعاريف للمسرح والمسرح المدرسي، أنها تشترك في فكرة أن المسرح المدرسي يقام داخل فضاء المؤسسة التربوية، سواء كانت خصوصية أو عمومية. أي أنه يعرض في الفصل الدراسي وقاعة خاصة والساحة. فهو يسهم، من خلال العروض الهادفة التي يقدمها طيلة السنة الدراسية، في تنمية المفاهيم التربوية والاجتماعية والأخلاقية لدى المتعلمين، باعتباره وسيلة للتعليم والتعلم وأسلوب لعرض المناهج الدراسية وتجسيد غاياتها. كما يكمل عملية التربية الفكرية والنفسية والوجدانية لدى المتعلمين، إضافة إلى رفع مستوى التذوق الفني لديهم، وتعليمهم فن التمثيل في شكل مسرحي يخدم الأهداف القريبة والبعيدة.

2- الأبعاد التربوية والتعليمية والوجدانية للمسرح المدرسي :

باعتبار المسرح المدرسي، كوسيلة تربوية وتعليمية، يسعى إلى تحقيق مقاصد تربوية وغايات تعليمية أو وظيفية شأنه شأن بقية المواد الدراسية المكونة للمنهاج الدراسي. كما يهدف إلى تهذيب المتعلمين وترفيههم، ويخاطب فيهم مداركهم الذهنية ومشاعرهم الوجدانية ويقوي فيهم جوانبهم الحسية/ الحركية، من خلال الأنشطة المسرحية.

وتتحصر أهداف المسرح المدرسي في العديد من المجالات منها ما كان لأغراض تربوية، بحيث يهدف هذا النوع من المسرحيات ذات البعد التربوي إلى تجسيد القيم التعليمية والتربوية بصورة مليئة بالمتعة، كما يقوم على غرس المبادئ والقيم الأخلاقية في نفوس المتعلمين، بالإضافة إلى «بث قيم خلقية معينة في نفوس الأطفال، مثل وجوب إتباع الحق وقول الصدق، والفصل بين العاطفة والواجب»[3].

---

[1] إبراهيم حمادة، معجم المصطلحات الدرامية والمسرحية، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص. 219

[2] سالم أكويندي، ديداكتيك المسرح المدرسي، من البيداغوجيا إلى الديالكتيك، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط 2004، 1، ص65.

[3] فوزي عيسى، أدب الأطفال، الشعر، مسرح الطفل، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ط 1، 1991، ص 243.

تختلف أهداف المسرحيات ذات الوظائف التعليمية عن سابقتها، فلا يمكن إنكار الدور التعليمي للمسرح المدرسي، فهي «تقتصر على الغايات التعليمية أو الوظيفية وتقترب إلى حد كبير من وظيفة الشعر التعليمي الذي يهتم بتنظيم العلوم في قوالب شعرية ليسهل على الطلاب حفظها أو استيعابها، وكذلك الحال في المسرحيات التعليمية فهي تكتب لتقديم المادة العلمية للأطفال في شكل مسرحي بسيط يستطيعون من خلاله فهم الأحداث التاريخية أو المعالم الجغرافية أو العلوم الطبيعية أو غيرها»[1].

بمعنى أن المسرح يستخدم في المناهج الدراسية، عن طريق ما يسمى بمسرحة المناهج، فهذا الأسلوب يعتبر طريقة جيدة وحديثة في التدريس، حيث تعمل على تبسيط المعارف وتقديمها وتشكيلها في قصص مسرحية، وبذلك فهي تساعد المتعلم في عملية الفهم. من خلال استثارته عن طريق الإبداع الفني والجمالي في تجسيدها بما يتناسب والفئة المستهدفة، حيث أن «المسرح يحول المجردات إلى أشكال محسوسة، ويخاطب الحواس؛ لهذا يكون وسيلة مهمة في إفهام التلميذ للمواد الدراسية»[2].

ينمي استخدام المسرح في العملية التعليمية التعلمية قدرات التذوق الفني للمتعلم في مجال المسرح، مما يؤدي إلى ترسيخ هذا الفن في وجدان الطفل/الناشئ. المسرح باعتباره عنصرا فعالا في التربية الفنية وذا وظيفة تعليمية، فهو في الحقيقة» ثقافة في حد ذاته، إذ يفتح عيون الأطفال على هذا الفن، ويوجه أنظارهم إلى الأدب المسرحي»[3].

وقد اتفق العديد من الباحثين على أهمية المسرح التعليمي ودوره الفعال في التربية النفسية و التعليمية والعملية، فيؤكد **مارك تاكوين** بدوره على أهمية المسرح التعليمي في التكوين النفسي و العقلي، حيث يقول: « ... إن الكتب المدرسية لا يتعدى تأثيرها العقل، و قلما تصل إليه بعد رحلتها الطويلة ... و لكن حين تبدأ الدروس رحلتها من مسرح الأطفال، فإنها لا تتوقف في منتصف الطريق بل تمضي إلى غايتها »[4]، وهنا تكمن أهمية المسرح المدرسي في التكوين العلمي والتربوي والنفسي للمتعلم، إذا ما قارناه بالأساليب التعليمية الأخرى التي يمكن أن يكون دورها ناقصا مقارنة بالفن المسرحي.

---

[1] فوزي عيسى، أدب الأطفال، الشعر، مسرح الطفل، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ط 1، 1991، ص 256.

[2] أسعد عبد الرزاق د. عزني كرومي طرق تدريس التمثيل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، جامعة الموصل، دط، 1980، ص 56.

[3] حنان عبد الحميد، الد ا رما والمسرح في تعليم الطفل، دار الفكر للنشر، الأردن، ط 2، 1993، ص 24.

[4] حسن مرعي - المسرح التعليمي. الموضوعات والنماذج، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2000 ص 24.

3- مسار المسرح المدرسي بالمغرب : من صرخة المقاومة إلى منهاج الدراسة

3- 1 محطات المسرح المدرسي بالمغرب في سبعة عقود :

بدأت بذرة المسرح المدرسي تتشكل في المغرب منذ عشرينيات القرن الماضي، حين انطلق العمل المسرحي من داخل المدارس والمعاهد محمولاً بنفس وطني رافض للاستعمار. وتواصل هذا الحضور عبر عقود متعاقبة، عبر جمعيات ثقافية ومسرح العرائس الذي أطل برأسه سنة 1959، تم جاءت ندوة الرباط 1964 لتمنح الفرق المسرحية زخماً تنظيمياً. ظل المسرح طويلاً في هامش الأنشطة المدرسية «الموازية» لا في صلبها، حتى أخذت جمعية التعاون المدرسي تتوسع وتكتسب طابعاً قانونياً رسمياً بين 1967 و1986[1]. الانعطافة الحقيقية جاءت سنة 1987، حين قرر المصلحون التربويون إدراج المسرح ضمن منهاج التعليم الابتدائي. لم يعد نشاطاً بعد الدرس، بل مادة تدرس. وبحلول 1991، تأسست اللجنة الوطنية للمسرح المدرسي بآسفي، لترسي قواعد هذا الحقل وتفتح باب المهرجانات والفرق الطلابية. سبعة مراحل في نحو سبعة عقود - مسار يحكى كيف تحول الفن من صرخة مقاومة إلى أداة تربية.

3- 2 المسرح المدرسي وإشكالية التصنيف:

نجد أن هناك لبس فيما يخص التسميات المتباينة للمسرح المدرسي، حيث يصعب إيجاد الحد الفاصل بين أنواع المسرح الموجه للمتعلم. وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتباطه بهذا الأخير وبالمدرسة ووظائفها. وبالتالي قسم المسرح المدرسي ومسرح الطفل إلى عدة تقسيمات نذكر منها:

تقسيم حسن إبراهيم حسن: حيث قسم مسرح الأطفال إلى ثلاثة أقسام: «

1- المسرح المدرسي «على أساس أن جزء من حياة الأطفال نقع في المدرسة الابتدائية».

2- المسرح المحترف للأطفال «ويعرف عادة باسم مسرح الطفل البشري».

3- مسرح العرائس.

وقسم المسرح المدرسي إلى أربعة أقسام كانت كالتالي:

---

[1] جمعية تنمية التعاون المدرسي اللجنة الوطنية للمسرح المدرسي، الدليل المرجعي في المسرح المدرسي، المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، الكتابة العامة، مديرية الدعم التربوي، قسم الأنشطة الاجتماعية التربوية والثقافية مصلحة الأنشطة الاجتماعية التربوية، 2002، مطبعة دار النشر المغربية، عين السبع الدار البيضاء، ص 50.

1- المسرح التعليمي. 2- المسرح التربوي. 3- المسرح التلقائي. 4- مسرح العرائس» [1].

وقد ميز يعقوب الشاروني في دراسته التي قدمها عن مسرح الأطفال بين نوعين هما:»

النوع الأول: وهو المسرح الذي يقدمه الطفل ويقوم به الطفل وقد قسمه إلى ثلاثة أنواع كانت على النحو التالي: أ- المسرح التلقائي. ب- المسرح التعليمي. ج- مسرح العرائس

النوع الثاني: وهو المسرح الذي نقدمه نحن للأطفال ويشمل نوعين أيضا:

أ- المسرح البشري المقدم للأطفال بواسطة الممثلين الكبار

ب- مسرح العرائس والمقدم أيضا للأطفال» [2].

ثالثا: تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC - من تخزين المعلومة إلى بناء التعلم التفاعلي:

لم يحظ أي تعريف بإجماع كامل، رغم استمرار مجهودات الباحثين في تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم عبر سنوات طويلة. ومع ذلك، نستعرض بعض التعريفات التي قاربت مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، من زوايا متعددة:

- **تعريف وزارة التربية الوطنية بالمغرب:** «هو العلم الذي يهتم بتخزين واسترجاع ومعالجة وبث المعلومات باستخدام أجهزة الحاسوب، كما أنها الأدوات المادية والموارد الرقمية التي يمكن توظيفها لغايات تعليمية تعلمية». [3]
- **تعريف منظمة اليونسكو:** «هو مزيج من التقنيات المشتقة من المعلوميات والحاسوب مع تقنيات أخرى مشابهة ولاسيما تقنيات الاتصال، للاستخدام والإدماج في عملية التعلم». [4]
- **تعريف الموسوعة الأمريكية:** تكنولوجيا التعليم هو ذلك «العلم الذي يهدف إلى إدماج المواد والآلات التعليمية ويقدمها بغرض القيام بالتدريس وتعزيزه، وتقوم في الوقت الراهن على نظامين: الأول هو الأدوات التعليمية Hardware، والثاني هو التطبيقات والبرامج التعليمية Software». [1]

---

[1] حسن إبراهيم حسن، مسرح الطفل في الوطن العربي نحو مستقبل أفضل "، مجلة التربية، العدد 90، قطر يوليو 1989، ص 93.

[2] يعقوب الشاروني، " الدور التربوي لمسرح الطفل والممثل في مسرح الطفل "، الحلقة الدراسية حول مسرح الطفل من 17 - 20 ديسمبر 1977م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص 169.

[3] الدليل البيداغوجي لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، م س. ص 12.

[4] Unesco, technologies de l'information et de la communication en éducation, un programme d'enseignement et un cadre pour la formation continue des enseignants, France 2004, P13.

تشمل التكنولوجيات التربوية مجموع الموارد الرقمية والبرامج التفاعلية والمعلوماتية، والأجهزة الإلكترونية والأدوات التكنولوجية المختلفة... فهي مصطلح يطلق على "تقنيات المعلومات والاتصال التي دخلت مجال التربية والتكوين"، في مجالات التأطير والتكوينات والتعلمات، أو التنظيم والتدبير التخطيط والتقييم.

فيما يتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين، فقد دعا النموذج التنموي الجديد - على المدى القصير- إلى «الشروع في تنفيذ مبادرات استغلال الإمكانات التي تتيحها الحلول الرقمية، سيما فيما يتعلق بالتدريس عن بعد وتعلم اللغات.» [2].

وبالتالي تكمن الوظيفة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بمنظومة التربية والتعليم والتكوين، في الجمع بين كل ما هو كفاية ومهارة وفن، وبين استعمال كل التطبيقات التكنولوجية والاستفادة منها قدر الإمكان في إدارة وتنظيم العملية التعليمية التعلمية في المؤسسة التعليمية. فتكنولوجيا الإعلام والاتصال هي جانب إجرائي وتطبيقي بالدرجة الأولى. وهذا ما سعت إليه مختلف الإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتعليم بدءا من الكتاب الأبيض وصولا إلى خارطة الطريق 2026/2022.

المحور الثاني: المرجعيات البيداغوجية والتنظيمية بين الدستور وخارطة الطريق 2026.

أولا: حين يتجاوز الفن المهارة اليدوية ويصبح بناء للعقل والتذوق والنقد- نظرية DBAE وما بعدها

نظرا لما يعرفه العالم من التقدم العلمي والتطور المتزايد في المعرفة والمعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، التي من الصعب على المدرسة مسايرتها. وبالتالي أصبح من اللازم أن تتجه المناهج الدراسية نحو تجاوز التحصيل الدراسي والأساليب التقليدية والتركيز على استراتيجيات جديدة تهدف بناء المهارات وتنميتها، كالقدرة على التحليل والتفسير والاستنتاج والتقويم والنقد وإصدار الأحكام حتى يتمكن المتعلم من ملاحقة هذا التطور والتغير السريعين في المعرفة. «ومن ثم تهتم دول العالم حاليا

---

[1] خنيش السعيد، تكنولوجيا تعليم اللغة العربية في الجامعة الجزائرية، دراسة وصفية تحليلية في الوسائل والتقنيات المعتمدة في التعليم، أطروحة دكتوراه تحت اشراف د. صحراوي عز الدين، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2017/2016، منشورة بالمواقع الإلكترونية. ص 23.

[2] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد: التقرير العام. (2021). ص97.

بتمية العقول المفكرة القادرة على حل مختلف نوعيات المشكلات والقدرة على الحوار واتخاد القرار»[1].

ومن هذا المنطلق ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة وتجاوز مشكلات تدريس المواد المختلفة بشكل عام، ومادة التربية الفنية بشكل خاص «التي أدى تطورها وتغير مفهومها، وميلها إلى النهج التربوي، إلى الاهتمام بشخصية المتعلم وتكاملها أكثر من المهارة والدقة وإتقان الصنعة، وأصبح هدفها تنمية المتعلم ككل عن طريق الفن»[2].

فكان من الضروري وضع النظريات والخطط والبرامج الدراسية الجديدة والاستراتيجيات الشاملة. هذا وقد ظهرت العديد من النظريات الفنية التي تنادي بأهمية التربية الفنية، ولعل أحدثها وأكثرها انتشارا نظرية التربية الفنية النظامية أو التربية الفنية المبنية على الفن بوصفه مادة دراسية (DBAE)، نشأت هذه النظرية نتيجة المحاولات الجادة للولايات المتحدة الأمريكية لإصلاح وتطوير التعليم، في الثمانينات من القرن العشرين.

ويشير كل من Smith [3]وBATES[4]: أن معهد غيتي Getty للفنون كان له عظيم الأثر عام 1982 في المساهمة في الخطوات الإيجابية نحو تحسين نوعية برامج التربية الفنية، وجعلها أكثر شمولا، لقيامه بتنفيذ نظرية التربية الفنية (DBAE)، وهو برنامج شامل يتضمن علم الجمال، والنقد الفني، والتاريخ الفني، والإنتاج الفني.

ولقد حدد جلبرت كلارك Gelbart Clark ومايكل داي Michel day ودوين جرير Dwaine Greer عشر خصائص تتعلق بمنهج التربية الفنية وفقا للاتجاه التنظيمي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- «لكي يكون الطلاب مؤهلين للإدراك والتقدير الفني فإن الهدف الأساسي هو العمل على تطوير قدراتهم الفنية.
- تدريس الفن على أساس أنه عنصر أساسي ضمن منظومة المناهج الأخرى في التعليم.

---

[1] صلاح الدين خضر ومحمد حسنى الأشقر، فاعلية تخطيط بعض وحدات التربية الفنيةوتدريسها بطريقتي الاستقصاء والاكتشاف الموجه وفقا لنظام المشروع في تنمية التفكير الناقد للطالب/المعلم، والتفكير الاستنتاجي والاستدلالي لدى طلبة المرحلة الثانوية، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، العدد الأول، 2003.

[2] عبد الله المهنا وعبد الله الحداد، الأساليب الحديثة في تدريس التربية الفنية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2000، ص35.

[3] Bates, J. K, *Becoming and art teacher*, United States: Wadsworth, a division of Thomson Learning, 2000, P23.

[4] smith, Ralph A, The DBAE Literature Project, Urbana- Champain: University of Illinois, 2004, P10.

- من الضروري أن يحتوي المنهج على أربعة جوانب رئيسة هي (الرؤية الجمالية، النقد الفني، تاريخ الفن، الإنتاج الفني) وذلك بشكل متسلسل ومنظم.
- لمحتوي المنهج مجال عريض يحتوي على الفنون الشعبية، والتطبيقية، والفنون الجميلة من الثقافات المختلفة على مر العصور حتى الوقت الراهن.
- يجب على المنهج أن يكون مرتبا ومنظما ومتسلسلا ومترابطا، ومناسبا للمراحل الدراسية المختلفة.
- يجب أن تكون الأعمال الفنية محورا رئيسنا يوضع على أساسها مناهج التربية الفنية.
- أن تعكس المناهج مدي الاهتمام بالمجالات الأربعة.
- أن يكون ترتيب المنهج وتنظيمه بشكل يساعد على استمرارية الزيادة المعرفية والوعي للطلاب الدارسين له.
- تكامل وتعاون المسئولين والمعلمين والمشرفين والقائمين على تفيذ مناهج التربية الفنية، وتوفير المصادر الفنية المختلفة.
- تشجيع الطلاب على الإنتاج الفني، ووضع مقاييس مناسبة للتقييم.» [1]

ثانيا: واقع المسرح بسلك التعليم الثانوي التأهيلي - بين الواقع والمأمول:

تمكّن مرحلة التعليم الثانوي التأهيلي المتعلم من اكتشاف نماذج مختلفة للكتابة الدرامية تتوزع بين نماذج عربية ومغربية ونماذج فرنسية معاصرة وأخرى كلاسيكية، غير أن منهجية تدريسها تساويها بباقي النصوص الإبداعية الأخرى. ويتضح جليا لنا عند مقارنتنا بين المادتين أن هناك فرق في تنزيل مكون مادة المسرح، بين مدرك لعمق المسرح وحقيقته وبين جاهل له أو متجاهل له. فنجد أن مادة اللغة الفرنسية تقدم نفس الأعمال الدرامية الفرنسية ونفس الأسماء المسرحية في كلتا الشعبتين وساوت بينهما. «فإذا كان حضور الدرس المسرحي الفرنسي متدرجا بين السنوات الثلاث حيث تتطور المضامين المسرحية، وأشكالها من البسيط إلى المركب، ومن السهل إلى الصعب، ومن أكثر النصوص اجتذابا للتلميذ مثل تلك التي يحضر فيها الكوميك والسخرية، إلى أكثرها «درامية» وأبعدها عمقا دلاليا. بل إن تلك النصوص تتطور من نصوص نثرية تميل إلى البساطة، وسهولة الإدراك مرورا بالنثر الشعري مع جون أنوي، وصولا إلى الشعر الراسيني حيث العمق الدلالي، والانزياح

---

[1] سهيل سالم الحربي، فاعلية نموذج للتدريب الإلكتروني لإكساب معلمي ومعلمات التربية الفنية الكفايات اللازمة في ضوء الاتجاه التنظيمي D.B.A.E، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، 2007، ص.

الشعري البعيد الفهم، والمحتاج إلى سبر أغوار النص للامساك بدلالاته»[1]. على عكس النصوص المسرحية المختارة في مادة اللغة العربية، والتي يتضح أنه يغلب على واضعيها الارتجالية في الانتقاء وغياب الاستراتيجية المناسبة لإدراج هذا الجنس الأدبي في المقررات الدراسية، وانعدام تمحيص دراستها مسبقا على المستويين الدراماتورجي والديداكتيكي.. وتحضر بشكل غير متساوي ومتقطع بين الشعبتين. إن النصوص المسرحية المقترحة في الكتب المدرسية تمثل أنماطاً متوعة للكتابة الدرامية تتراوح بين نماذج عربية ومغربية. والملاحظ عموما أنها نصوص مسرحية يهيمن فيها الجانب الأدبي على حساب الفرجوي، بتغييب الجانب الفني والفرجوي في سياق التدبير الديداكتيكي، والفرجوي في سياق التدبير الديداكتيكي. لا من خلال إشارات نادرة تمثلت أساسا في الإرشادات المسرحية. كما تمثل هذه النصوص الإبداع المسرحي في شكله النثري فقط دون أية إشارة إلى نموذج النص المسرحي الشعري.

المحور الثالث: تدريس المسرح والتربية الفنية باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسلك الثانوي التأهيلي- رصد الواقع وتحليل النتائج

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1- منهج الدراسة

«تختلف مناهج البحث بناء على طبيعة وميدان المشكلة موضوع البحث وإمكانيات الباحث المتاحة، وأن أي محاولة من الباحث لإتباع منهج على هواه لا يتلاءم مع طبيعة الموضوع يعتبر خطأً فادحا يسيء إلى البحث ولا يتوصل إلى نتائج دقيقة»[2]. وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أحد المناهج التي تقوم بالتحليل والتفسير العلمي المنظم والدقيق لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج المتوصل إليها على أشكال كمية ورقمية معبرة يمكن تفسيرها. حيث استخدمت الاستبانة التي صممناها، وكذا المقابلة لرصد واقع تدريس التربية الفنية والمسرح من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سلك التعليم الثانوي التأهيلي بالمغرب.

---

[1] محمد لعزيز، دينامية التواصل في مسرح الطفل والمسرح المدرسي، دار بصمة لصناعة الكتاب، الطبعة الأولى 2002، فاس، ص، 202.

[2] علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة copy cirta، قسنطينة، 2006، ص 71.

2- مجال الدراسة

1- المجال الجغرافي/ المكاني: تم تطبيق أدوات البحث الحالي بالثانوية التقنية التأهيلية بمدينة المحمدية.

2- المجال الزمني: الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية، ابتداء من النزول إلى الميدان لإجراء الدراسة الاستطلاعية حتى النزول إلى تطبيق الاستمارة

3- المجال البشري: تضمنت الدراسة في مجالها البشري مجتمعا إحصائيا في متعلمي سلك التعليم الثانوي التأهيلي وجميع الأساتذة الذين يدرسون مادتي اللغة العربية واللغة الفرنسية بالمؤسسة مجال الدراسة.

3- عينة الدراسة ومعايير اختيارها

وقد تم تطبيق الاستطلاع على عينة تلاميذ شعبة العلوم والتكنولوجيا، والتي تم اختيارها بشكل عشوائي، حيث تمثل إلى حد كبير خصائص المجتمع الأصلي من حيث: السن، الجنس، المادة الدراسية.... وقد اخترنا نسبة 10٪ من مجتمع البحث المكون أساسا من 820 فردا من متعلمي السلك الثانوي التأهيلي بالمؤسسة مجال البحث وجميع أساتذة اللغة العربية واللغة الفرنسية والذي بلغ عددهم ستة أساتذة.

4- أدوات جمع البيانات

اختيار الأدوات المناسبة عملية لا تقل أهمية عن باقي العمليات الأخرى. ولكوننا انطلقنا من العمل بأسلوب البحث العلمي فقد استخدمنا في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في استمارة المقابلة واستمارة الاستبيان.

ثانيا : قراءة في بيانات الدراسة واختبار الفرضيات :

1- تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الأول :

إجابة عن التساؤل الأول، كشفت نتائج البحث من خلال استقراء الأدبيات التربوية وتحليل مضامين الوثائق الرسمية عن صحة الفرضية الأولى القائلة بأن المرجعيات البيداغوجية والتوجيهات التربوية التدريس التربية الفنية والمسرح في السلك الثانوي التأهيلي قد أولت اهتماماً صريحاً بدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تجلى ذلك في تراكم منظومة من المرجعيات الرسمية، بدءاً من الدستور والميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999)، مروراً بالكتاب الأبيض والمخطط الاستعجالي

(2009) (2012)، وصولاً إلى الرؤية الاستراتيجية (2015- 2030). غير أن التأمل في وثيقة التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس اللغتين العربية والفرنسية (نونبر (2007) يكشف عن قصور بيداغوجي واضح، إذ تفتقر إلى تصور ديداكتيكي شامل لتدريس النصوص المسرحية، ولا تزال تكرس مقاربة أدبية تختزل المسرح في بعده النصي، متجاهلة التوازن الضروري بين اللغة الأدبية والسينوغرافيا. وقد أكد الأساتذة المبحوثين، رغم اطلاعهم على هذه المرجعيات أن الدمج الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريس المسرح لا يرقى بعد إلى مستوى التوجيهات الرسمية المعتمدة.

2- تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثاني:

من خلال المقابلات التي أجريت مع الأساتذة المبحوثين، تبين أن غالبيتهم يمتلكون كفاءات توظيف التكنولوجيات الحديثة في إعداد دروسهم، وهو ما يعود أساساً إلى تكوين ذاتي أو تكوين مبرمج، في ظل شبه انعدام التكوين المستمر. بيد أن هذه الكفاءة لا تنعكس بالضرورة على الممارسة الصفية، إذ لا يلجأ بعضهم إلى توظيف التكنولوجيا في تدريس المسرح إلا في حالات متفرقة. ويُقرّ الأساتذة بجملة من العوائق التي تحول دون الدمج الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريس النص المسرحي، في مقدمتها العائق المعرفي المرتبط بمحدودية الثقافة المسرحية، مما يُفضي إلى مقاربة ديداكتيكية مختزلة تقتصر على الخصائص الأدبية للنص، وتغفل أبعاده الفرجوية والإبداعية، وتحول دون انتقال المتعلم من التلقي السلبي إلى الإنتاج والإبداع. ويكشف هذا الإجماع عن خصوصية النص المسرحي التي تستوجب مقاربة ديداكتيكية متميزة تستحضر أبعاده الأدبية والسينوغرافيا معاً. يُضاف إلى ذلك شح البنية التحتية الرقمية وغياب البرامج التعليمية المناسبة. وعلى الرغم من هذه التحديات، جاءت نتائج الاستبيان إيجابية، إذ بلغ المعدل العام للاتفاق حول استفادة تدريس التربية الفنية والمسرح من إمكانيات الدمج الرقمي نحو 70٪.

3- تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثالث:

أجمع الأساتذة المبحوثون إجماعاً تاماً على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل رافداً أساسياً لتطوير تدريس التربية الفنية والمسرح في السلك الثانوي التأهيلي، وهو ما تعززه نتائج الاستبيان التي بلغت نسبة الاتفاق فيها 100٪. ويتجلى هذا الإجماع في إقرارهم بأن توظيف هذه التكنولوجيا يُسهم في خلق بيئة تعليمية تفاعلية تُنشط أطراف العملية التعليمية وتثري محتواها، فضلاً عن كونها تجعل الدروس أكثر جاذبية وفاعلية، وتُيسّر استيعاب المحتوى المسرحي بصورة أعمق. كما يرى المبحوثون أنها تتيح التعريف بالنص المسرحي بوصفه جنساً أدبياً متميزاً من خلال الاطلاع على أعمال

مسرحية متنوعة ودراستها، بل وتوظيف التقنيات الحديثة في إنتاج عروض مسرحية بتكاليف محدودة. ويمتد أثرها ليشمل تحفيز المتعلمين على الإقبال على المسرح وتطوير مهاراتهم الإبداعية، وتعزيز روح العمل التعاوني فيما بينهم، مما يحول التعلم من تلق سلبي إلى مشاركة إيجابية وإنتاج فعلي.

المحور الرابع: سيناريو بيداغوجي لإدماج الذكاء الاصطناعي في درس المسرح.

أولا: سيناريو بيداغوجي لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- المفهوم والأهمية

«يعرف السيناريو البيداغوجي بأنه وصف قبلي وبعدي لسيرورة وضعية تعليمية تعلمية تهدف إلى اكتساب مجموعة من المعارف و/ أو تنمية كفايات محددا الأدوار، والأنشطة، والموارد الديداكتيكية (بما فيها الموارد الرقمية) ونوعية التقويم. وتنبغي الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلق هنا بسيناريو جديد، وإنما هو تلك الجذاذة التي يعدها الأستاذ بشكل عادي لتخطيط التعلمات تدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

وتكمن أهمية السيناريو البيداغوجي لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية حاجيات المتعلمين ومساعدتهم على فهم أحسن، وتحقيق قيمة مضافة في تحصيلهم المعرفي وتكونهم الذاتي على وجه الخصوص، بانطلاقه من فكرة بسيطة ومتاحة، وإشراكهم المستمر في مختلف مراحل تنفيذه. كما يساهم في تعزيز العمل الجماعي والتشاركي لديهم.

انطلاقا من التوجيهات التي جاء بها الدليل البيداغوجي لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. سنقترح سيناريو عبارة عن *مشروع* مدمج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسنقدمه على شكل ورشات عمل موازية لتقديم الأستاذ لحصص القراءة. أي عبارة عن *نشاط تكميلي* مدمج في سيناريو موجود مسبقا، باعتماد السيناريو البيداغوجي للأستاذ في تقديم النص المسرحي (نص حواري).

ثانيا: منهجية بناء السيناريو: من التشخيص إلى التنفيذ

اعتمد بناء هذا السيناريو على أربع مراحل متسلسلة ومتكاملة:

المرحلة الأولى - التشخيص: انطلق السيناريو من تشخيص ميداني دقيق أفرز إجماع المبحوثين على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تدريس التربية الفنية- المسرح، كونها تجعل الدروس أكثر فاعلية وإثارة، وتحسن تعليم المسرح بالتعريف أعمق بهذا الجنس الأدبي. وتحددت وضعية الانطلاق في الجذع المشترك تكنولوجي، ضمن مادة اللغة العربية مجزوءة الحكي التي تتضمن دراسة النص الحواري المقتطف من مسرحية.

المرحلة الثانية - التصور: صيغ السيناريو على هيئة ورشات عمل تكميلية موازية للسيناريو البيداغوجي الخاص بأستاذ مادة اللغة العربية في تقديم النص الحواري باعتباره نشاطا مندمجا في سيناريو موجود مسبقًا لا موازيا له، موجه لتلاميذ الجذع المشترك تكنولوجي بالثانوية التقنية التأهيلية.

المرحلة الثالثة - الإعداد: شملت الترتيبات اللوجستيكية والبشرية والتقنية الضرورية من بينها: توفير النص الأصلي لمسرحية» مسرح المجتمع« لتوفيق الحكيم، وتحميل برنامج الذكاء الاصطناعي «Adobe Firefly»، وتهيئة القاعة متعددة الوسائط، وتوزيع التلاميذ الثمانية والعشرين على خمس مجموعات عمل متجانسة مع تحديد أدوار أعضائها.

المرحلة الرابعة - التنفيذ: طبق السيناريو وفق المكان والزمن المحددين مسبقا عبر ورشتي عمل متكاملتين.

ثالثا: الكفايات المستهدفة والأهداف المرجوة

استهدف السيناريو تنمية أربع كفايات أساسية:

الكفاية التواصلية: اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التواصل الفعال وتعزيز العمل التعاوني.

الكفاية المنهجية: التمكن من منهجية الملاحظة والتحليل والتطبيق.

الكفاية الاستراتيجية: تعزيز الثقة بالنفس وقيم التفتح واحترام الآخر.

الكفاية الثقافية: تدمية الرصيد المعرفي في استعمال الأدوات الرقمية الحديثة.

وعلى مستوى الأهداف الإجرائية، سعى السيناريو إلى أن يتمكن المتعلم من التعرف على تقنية «Adobe Firefly» ومداولتها في درس النص المسرحي، وأن ينتج بها خلفيات بصرية لمشهد مسرحي مستلهمة من النص المدروس.

رابعا: مضامين الورشتين- خطوات التعلم وأنشطة الاكتشاف

الورشة الأولى: التقديم والفهم- استحضار المفاهيم القبلية وفهم الذكاء الاصطناعي وتذوق إمكاناته

أنبت على شقين متكاملين:

أ - التعريف بالذكاء الاصطناعي: انطلق هذا الشق بتقويم تشخيصي عبر عرض مقطعي فيديو متباينين (أحدهما مولد بالذكاء الاصطناعي والآخر مسجل)، قصد استنتاج الفروق بينهما

واستحضار المعارف القبلية للمتعلمين. ثم تقدم للمتعلمين مفاهيم الذكاء الاصطناعي عبر عرض تقديمي (PowerPoint) مصحوبا بحوار مفتوح

ب - **التعريف ببرنامج Adobe Firefly وكيفية الاشتال عليه:** يشرح للمتعلمين كيفية الولوج إلى التطبيق والاشتراك فيه جماعياً عبر الحواسيب أو الهواتف الذكية المتصلة بالإنترنت، ثم تقدم أمثلة جماعية يختار فيها كل فريق موضوعا من اقتراحه ويصوغ له وصفا نصيا لتوليد صورة، بهدف الاستئناس بالتطبيق قبل الانتقال إلى الورشة التطبيقية.

الورشة الثانية: التركيب والاستثمار- إبداع بالذكاء الاصطناعي

استهدفت هذه الورشة توظيف المكتسبات السابقة في خدمة النص المسرحي المدروس. وقد انطلقت من العودة إلى النص الأصلي لمسرحية "مسرح المجتمع" لتوفيق الحكيم، لاستخراج مقدمة الفصل الواصفة للفضاء المسرحي، والتي تصف:" بهو استقبال صغير في شقة يقطنها زوجان وحيدان، كل شيء فيها يتم على البساطة والهدوء والاطمئنان ......"

انطلاقا من هذا الوصف المسرحي الدقيق، طلب من كل مجموعة صياغة وصف نصي دقيق لديكور المشهد ، ثم إدراجه في خانة الوصف ببرنامج Adobe Firefly لتوليد صور بصرية لخلفيات المسرح. وتستوفى الدقة بالتدرج في إضافة التفاصيل حتى تقترب الصور المولدة من روح وصف النص. ثم تعرض كل مجموعة منتوجها النهائي أمام المجموعات الأخرى للمناقشة والملاحظة والتقييم المتبادل.

خامسا: آليات التقويم والتغذية الراجعة

ختم السيناريو بمراجعة شاملة للمنجزات وقياس مدى تحقق الأهداف المسطرة وفق شبكة تقويمية ثنائية القطب (نعم / لا + النسبة المئوية)، غطت عشرة معايير أساسية: وضوح الأهداف، والترابط بين الأهداف والمحتوى، والتسلسل المنطقي، وكفاية المدة الزمنية، وفاعلية الاستراتيجيات التدريسية والوسائل التعليمية والأنشطة المختلفة، إضافة إلى كفاية وملاءمة أساليب التقويم المعتمدة.

سادسا: القيمة المضافة للسيناريو- درس المسرح بين الأدب والفن والرقمي واللغوي

يقدم هذا السيناريو إضافة نوعية حقيقية على مستويات ثلاثة: فهو يعد نموذجا إجرائيا قابلا للتكرار والتعميم في ظل شح الأبحاث التطبيقية في هذا الحقل بالمغرب، ويجمع بين النص الأدبي والإنتاج الرقمي في تجربة تعليمية متكاملة تنمى الكفايات اللغوية والفنية والتقنية في آن واحد، فضلا عن كونه يُعيد تأهيل مادة المسرح المدرسي بوصفها فضاء خصبًا للتعليم الرقمي لا مجرد نشاط مواز وترفيهي.

النتائج العامة والاستنتاجات والتوصيات:

بين هشاشة الواقع وضرورة الإصلاح - نحو مدرسة مغربية رقمية تنصف المسرح

أولا: النتائج العامة- الرغبة في التجديد وإكراهات البنية

أسفرت الدراسة الميدانية عن جملة من النتائج الدالة التي يمكن تصنيفها على ثلاثة مستويات متداخلة:

على مستوى التأطير الرسمي: اعتمدت المرجعيات البيداغوجية والتوجيهات التربوية المغربية لتدريس التربية الفنية - المسرح مبدأ إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسلك الثانوي التأهيلي، وتجلى ذلك في سلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية. غير أن تفعيل هذه التوجيهات على أرض الواقع يبقى دون مستوى الطموح، بل كشفت الدراسة ضرورة تحيين برامج مادة اللغة العربية واللغة الفرنسية الصادرة منذ نونبر 2007 وتعديلها، لا سيما ما يرتبط بمكون المؤلف المسرحي الذي بات في حاجة ماسة إلى تجديد وتطوير. ويُضاف إلى ذلك أن إقصاء الكتاب الأبيض الفن المسرحي من قائمة المواد المدرجة ضمن شعبة الفنون البصرية والوسائطية يُعيد استهلاك التصنيف التعسفي للمسرح بوصفه جنسا أدبيا خالصًا، ويحول دون تبوئه مكانته الفنية اللائقة ذات الطابع الفرجوي الجمالي.

على مستوى الممارسة الصفية: تمكن أغلب المدرسين من استعمال التكنولوجيات الحديثة، وتنوعت استراتيجيات التدريس والأدوات الرقمية المستخدمة داخل الفصل. بيد أنهم يفضلون عدم اعتمادها بشكل منتظم ودائم، ويعترضهم في ذلك جملة من الصعوبات الخاصة بطبيعة مادة المسرح وخصوصيتها، ويتضح أن وراء هذا التحفظ إكراهات بنيوية حقيقية تشمل: ضعف التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهشاشة البنية التحتية الرقمية (حواسيب، قاعات متعددة الوسائط معدات، رقمية)، وغياب برامج تعليمية رقمية ملائمة لطبيعة المادة.

على مستوى المواقف والتصورات: أجمع المتعلمون والأساتذة على الدور الفعال الذي توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصال من فرص متعددة لخلق التفاعل بين أطراف العملية التعليمية التعلمية، وإثراء المحتوى التعليمي، وتحفيز المتعلمين على التعلم في تدريس التربية الفنية- المسرح بالثانوي التأهيلي. كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير متبادل بين سنوات الخبرة وتكوينات الأساتذة من جهة، ومدى تمكنهم من استراتيجيات تدريس المسرح واستخدام التقنيات الرقمية من جهة أخرى.

ثانيا: الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء هذه النتائج، تقدّم الدراسة منظومة من التوصيات المهيكلة على خمسة مستويات:

1 - على مستوى البرامج والمناهج: توصي الدراسة بإعادة النظر في مناهج وطرق تدريس النصوص المسرحية بما يفعل حضور الأدوات الرقمية، وبضرورة انفتاح تدريسية النص المسرحي على السيميائيات المسرحية ونظرية العرض، قصد تمكين المتعلم من تكوين رؤية شاملة عن الخطاب المسرحي وإدراك خصوصيته الإبداعية بوصفه نصا أدبيا ومشروع عرض فرجوي في آن واحد، في أفق تأهيله لامتلاك أدوات قراءة دراماتورجية تفاعلية ترتقي به من التلقي والاستهلاك إلى الإنتاج والإبداع.

2 - على مستوى مكانة المسرح في المنظومة التعليمية: تدعو الدراسة إلى منح المسرح موقعا ملائما داخل المنظومة التعليمية حتى لا ينحصر في الجانب الأدبي على حساب الجانب الفرجوي، واعتباره مادة مستقلة ضمن شعبة خاصة بالفنون تُؤطرها أساتذة متخصصون يمتلكون تكوينا نظريا وبيداغوجيا ميدانيا ورؤية واضحة حول كيفيات تدريسه. كما تدعو إلى أجرأة الدور البيداغوجي للمسرح في الحياة التربوية عموما، من خلال اعتماده أداةً أساسية في التدبير الديداكتيكي لبعض دروس مادة اللغة العربية قصد تطوير الكفاية التواصلية لدى المتعلمين.

3 - على مستوى الممارسة الميدانية: تلح الدراسة على ضرورة الانتقال بالمتعلمين من التلقي النظري للنصوص المسرحية داخل الفصل إلى مستوى المشاهدة أو المساهمة في إنتاج العروض الفرجوية الحية مباشرة على خشبة المسرح، لأن ذلك كفيل - كما أثبتت تجارب أنظمة تعليمية غربية من بينها النظام الفرنسي - بإغناء الفضاء التعليمي وحل جملة من المشاكل التربوية كالهدر المدرسي والفشل الدراسي وانحرافات المراهقين. ويستلزم لذلك تنظيم زيارات ميدانية لمشاهدة عروض مسرحية حية، وتخصيص قاعات للمسرح التفاعلي مجهزة بتقنيات حديثة.

4 - **على مستوى التكوين والتأهيل :** توصي الدراسة بتنظيم دورات تكوينية وأيام دراسية لفائدة الأساتذة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكيفية استغلالها في تدريس المسرح، وبتوفير ورشات في تقنيات الكتابة الدرامية لصياغة نصوص جيدة قادرة على بلورة عروض فرجوية متميزة. ويمتد هذا التأهيل ليشمل المتعلم أيضا بالرفع من مستوى تعامله مع الأدوات الرقمية الحديثة.

5 - على مستوى البنية التحتية الرقمية: تشدّد الدراسة على ضرورة تهيئة البيئة المدرسية الرقمية بتوفير بنيتها التحتية المادية والبشرية والمعرفية والمعنوية، وتوفير برامج رقمية تتناسب مع طبيعة تدريس

مكون المسرح، وفتح المجال للأنشطة المدرسية الفنية والثقافية وتسخيرها في خدمة جودة التعليم والتعلم.

خاتمة:

تختتم الدراسة بإقرار علمي منهجي صريح مفاده أن المعرفة العلمية لا تنبثق دفعة واحدة بل تتراكم في مسار تطوري متواصل، وأن الإشكالات التي طرحتها هذه الدراسة متعددة الأوجه والأبعاد. ومن ثم، فإن الجوانب التي لم تستطع الإحاطة بها لا تمثل نقضا بل تُشكّل بذورًا لأبحاث مستقبلية تسهم في إنضاج هذا الحقل المعرفي، إذ نصرّح بأن نهاية ما توصلنا إليه هي بداية أبحاث أخرى في نفس المجال.

المصادروالمراجع:

- إبراهيم حمادة، معجم المصطلحات الدرامية والمسرحية، دار المعارف، القاهرة، 1985.
- ابن منضور، لسان العرب، المحيط، تصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب بيروت مج2، ص182.
- أحمد جميل عايش، تدريس التربية الفنية والمهنية والرياضية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط، 1 عمان، الأردن، 2008م- 1428ه،
- أسعد عبد الرزاق د. عزني كرومي طرق تدريس التمثيل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، جامعة الموصل، دط، 1980.
- جمعية تنمية التعاون المدرسي اللجنة الوطنية للمسرح المدرسي، الدليل المرجعي في المسرح المدرسي، المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، الكتابة العامة، مديرية الدعم التربوي، قسم الأنشطة الاجتماعية التربوية والثقافية مصلحة الأنشطة الاجتماعية التربوية، 2002، مطبعة دار النشر المغربية، عين السبع الدار البيضاء.
- جمعية تنمية التعاون المدرسي اللجنة الوطنية للمسرح المدرسي، مرجع سابق.
- حسن إبراهيم حسن، مسرح الطفل في الوطن العربي نحو مستقبل أفضل "، مجلة التربية، العدد 90، قطر يوليو 1989.
- حسن مرعي - المسرح التعليمي. الموضوعات والنماذج، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- حنان عبد الحميد، الد ا رما والمسرح في تعليم الطفل، دار الفكر للنشر، الأردن، ط 2، 1993.

- خنيش السعيد، تكنولوجيا تعليم اللغة العربية في الجامعة الجزائرية، دراسة وصفية تحليلية في الوسائل والتقنيات المعتمدة في التعليم، أطروحة دكتوراه تحت اشراف د. صحراوي عز الدين، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2017/2016، منشورة بالمواقع الإلكترونية.
- الدليل البيداغوجي لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، م س.
- زكي، لطيف محمد. نظرية العمل في تدريس الفنون، القاهرة: دار المعارف، (1972.
- سالم أكويندي، ديداكتيك المسرح المدرسي، من البيداغوجيا إلى الديالكتيك، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط 2004، 1.
- سهيل سالم الحربي، فاعلية نموذج للتدريب الإلكتروني لإكساب معلمي ومعلمات التربية الفنية الكفايات اللازمة في ضوء الاتجاه التنظيمي D.B.A.E، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، 2007.
- شكري عبد الوهاب، النص المسرحي دارفور للنشر ط 2، 2001.
- شوقي إسماعيل، مدخل إلى التربية الفنية، زهراء الشرق، القاهرة، 2002.
- صلاح الدين خضر ومحمد حسنى الأشقر، فاعلية تخطيط بعض وحدات التربية الفنيةوتدريسها بطريقتي الاستقصاء والاكتشاف الموجه وفقا لنظام المشروع في تنمية التفكير الناقد للطالب/المعلم، والتفكير الاستنتاجي والاستدلالي لدى طلبة المرحلة الثانوية، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، العدد الأول، 2003.
- عبد الله المهنا وعبد الله الحداد، الأساليب الحديثة في تدريس التربية الفنية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2000.
- العتوم، منذر سامح، المدخل إلى التربية الفنية، الرياض، الصميعي للنشر والتوزيع2006. / انظر: واقع استخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس مادة التربية الفنية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات إعداد: الباحثة: شروق محمد عبد الله السميري، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي الإصدار السابع والأربعون | تأريخ الإصدار: 2023- 3- 5 م.
- علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة copy cirta، قسنطينة، 2006.
- فوزي عيسى، أدب الأطفال، الشعر، مسرح الطفل، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ط 1، 1991.
- لانجر، سوزان، الإدراك الفني والضوء الطبيعي، ترجمة: راضي حكيم، مجلة الثقافة الأجنبية، العدد الثاني، السنة الرابعة، (1984).
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد: التقرير العام. (2021).

- محمد لعزيز، دينامية التواصل في مسرح الطفل والمسرح المدرسي، دار بصمة لصناعة الكتاب، الطبعة الأولى 2002، فاس.
- محمد محمود الحيلة، التربية الفنية وأساليب تدريسها، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008.
- يعقوب الشاروني، " الدور التربوي لمسرح الطفل والممثل في مسرح الطفل "، الحلقة الدراسية حول مسرح الطفل من 17 - 20 ديسمبر 1977م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
- Bates, J. K, *Becoming and art teacher*, United States: Wadsworth, a division of Thomson Learning, 2000.
- smith, Ralph A, The DBAE Literature Project, Urbana- Champain: University of Illinois, 2004.
- Unesco, technologies de l'information et de la communication en éducation, un programme d'enseignement et un cadre pour la formation continue des enseignants, France 2004.

الأمن السيبيراني وحماية البيانات الشخصية

لحسن امعلي

دكتور في القانون الخاص

الملخص

تعتبر البيانات الشخصية معيارا أساسيا و متطلبا رئيسيا لممارسة العديد من الحقوق والحريات ذات الطابع الإنساني، يستقل بها الشخص عن باقي غيره من مكونات محيطه الاجتماعي، فدائما ما يحرص على ترك مسافة بينها وبين غيره من الناس، إذ إن الكشف عنها قد يمس بتلك الأسرار الخاصة الدفينة في عمق شخصيته مما قد يترتب عنه استغلالها بوجه غير مشروع، فالحماية مضمونة لها دوليا ووطنيا ويبقى الاختلاف في السبق نحو تقنين استعمال البيانات الشخصية في البيئة الرقمية، فإذا كانت الخصوصية في النطاق التقليدي يصعب الكشف عنها فالفضاء الافتراضي يعتبر مجالا خصبا لبث أو نشر أو توزيع المعطيات الشخصية دون الحصول على إذن من مالكيها مما يلحق أضرارا جسيمة بهم، لذلك يتطلب من الدول العمل على اتخاذ السبل الكفيلة لحماية تلك المعطيات واحترامها، فالمعلوم الآن أن الحوادث المتعمدة التي تسبب تعطيل خدمات تكنولوجيا المعلومات التي تخزن عددا ضخما من البيانات الخاصة بالأفراد أو المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخاصة تشكل تهديدا خطيرا لتلك البيانات، لذلك يلزم على الدول تنفيذ التزاماتها تجاه مواطنيها والمتمثلة في حماية البيانات الشخصية كوضع استراتيجيات وطنية تهدف للحد من تلك الاستغلالات غير المشروعة التي تطال تلك المعطيات وتحقيق سيطرة فعلية للأفراد على بياناتهم الشخصية.

الكلمات المفاتيح: البيانات الشخصية، الأمن السيبيراني، الحماية القانونية.

Abstract

Personal data constitute a fundamental standard and an essential prerequisite for the exercise of numerous human rights and freedoms. Such data belong exclusively to the individual and distinguish them from others within their social environment . Therefore to protect their personal data from the others, idividuals tend to maintain a certain distance, as the disclosure of such information may infringe upon the private secrets deeply embedded within their personality, which may consequently lead to their unlawful exploitation.

Accordingly, the protection of personal data is guaranteed both at the international and national levels. However, differences remain regarding the extent to which legal frameworks regulating the use of personal data within the digital environment have been established. While privacy within the natural sphere is relatively difficult to violate, the virtual space has become a fertile ground for the dissemination, publication, or distribution of personal data without obtaining the consent of their owners, thereby causing significant harm to the individuals concerned.

In this context, States are required to adopt appropriate measures to ensure the protection and respect of such data. It is now well established that deliberate incidents capable of disrupting information technology services that store vast amounts of data belonging to individuals, public institutions, or private entities constitute a serious threat to personal data security. Consequently, States must fulfill their obligations toward their citizens by ensuring the protection of personal data, notably through the adoption of national strategies aimed at limiting unlawful exploitation of such data and guaranteeing individuals effective control over their personal information.

Keywords: Personal Data, Cybersecurity, Legal Protection.

مقدمة

تعتبر الحياة الخاصة مرادفا لمفاهيم الاستقلالية والسرية والاطمئنان، إن هذه المفاهيم الثلاثة ترمي لمنح المرء حق عدم التدخل في حياته وشؤونه الخاصة بعيدا عن أعين الغير، وبعبارة أخرى، إن أي استغلال لمعطيات المرء دون إذنه يشكل انتهاكا حيث تزول السرية عن تلك المعطيات فيصبح الغير على إطلاع عليها مما يتسبب في ضرر بليغ لصاحب، فالبيانات الشخصية هي من أهم ركائز الحياة الخاصة باعتبارها عنوان لكرامة الإنسان من صور، وأصوات، عناوين البريد الالكتروني، ومحادثات أو تسجيلات هاتفية، بيانات صحية[1]، وهذه البيانات الشخصية تخضع للاستغلال غير المشروع في الفضاء السيبيراني أي عبر المنصات الرقمية للتسويق التجاري دون رضى أصاحبها مما يستدعي توفير حماية قانونية لها وتحصنها من كل استعمال أو تدخل تعسفي.

إن هذا الانتهاك عرف انتشارا واسعا مع بروز شبكة الأنترنيت، حيث تتعرض النظم المعلوماتية المضمن فيها بيانات ومعطيات الأفراد ذات الطابع الشخصي لعدد كبير من الهجمات أو ما بات يعرف اليوم بالجريمة الالكترونية، كاستعمال وسائل الاحتيال والتزوير والدخول لهذه النظم وعرقلة سيرها بهدف الحصول على أسرار الأفراد أو على معطيات تهم أمن الدول وكذا أسرار تتعلق باقتصاداتها وعرضها بعد ذلك عبر الأسواق التجارية بهدف بيعها، فالحق في حماية المعطيات الشخصية سيجد تنظيما قانونيا على المستوى الدولي بموجب المادة الثانية عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تدين كل تدخل تعسفي في الحياة الخاصة للأفراد أو في شؤونهم الأسرية[2]، وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بمقتضى المادة السابعة عشر منه التي لا تجيز أن يكون هناك تدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيات الأفراد وشؤونهم الأسرية[3]، كما سارت الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في نفس المنوال والتي اقرت بحماية الحق في الحياة الخاصة بموجب المادة 8 والتي بدأ تطبيقها في 3 شتنبر 1953[4]، وصدرت اتفاقية مجلس أوربا رقم 108 الموقع في 28 يناير 1981 تهدف إلى

---

[1] إبراهيم أيت وركان، واقع حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ومتطلبات الإصلاح، مجلة المقالات الدولية، العدد 1 مارس 2025، المغرب، ص 155.

[2] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 دجنبر 1948.

[3] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د- 21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ 23 آذار/ مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49.

[4] Voir le site ci- après : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%AD%D9%82

حماية الحق في الخصوصية تجاه المعالجة الآلية للبيانات الشخصية[1]، كما حددت الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الالكترونية لسنة 2001[2] مجموعة من الأفعال التي تنتهك بها خصوصية وسلامة البيانات المضمنة في الكمبيوتر كالنفاذ الكلي أو الجزئي لنظام الكمبيوتر، الاعتراض غير المشروع باستخدام وسائل فنية لبيانات الكمبيوتر، إتلاف بيانات حاسوبية أو حذفها أو إفسادها أو تعديلها أو تدميرها، الإعاقة الخطيرة لنظام الكمبيوتر (المواد من 2. إلى 5)، وبتاريخ 27 أبريل 2016 أصدر البرلمان الأوربي لائحة بشأن حماية الأشخاص الذاتيين فيما يتعلق بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وحرية حركة هذه المعطيات والمعروف لدى عموم الناس ب RGPD.

في ظل هذه التطورات وهذه الأفعال المستحدثة بفعل شبكة الأنترنيت، سارع التشريع المغربي من خلال دستور 2011 إلى حماية الحياة الخاصة بمقتضى الفصل 24[3] منه، كما عزز ترسانته الجنائية بسن القانون رقم 07.03[4] لتتميم مجموعة القانون الجنائي[5] فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، وقد تضمن مجموعة من الأفعال التي تمس نظم المعالجة الآلية للمعطيات من قبيل الاحتيال، الدخول عن طريق الخطاء لنظام معلوماتي ثم البقاء فيه بشكل غير قانوني، وكذا سن القانون رقم 09.08[6]، حيث يلزم المسؤولين عن المعالجة للمعطيات ذات الطابع الشخصي بتبني مبدأ

D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86, Date et heure de visite : 18/03/2026, 17 :25.

[[1] Voir le site ci- après :

https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9+%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5+%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D8%B0%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A+%D8%B1%D9%82%D9%85+108, Date et heure de visite : 18/03/2026, 17 :37,

[2] اتفاقية بودابيست المتعلقة بالجريمة الالكترونية بتاريخ 2001/11/23، انضم إليها المغرب في 20 يناير 2011، وبدء النفاذ في 20 يناير 2001.

[3] ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد، 5964 مكرر الصادر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3600.

[4] القانون رقم 07.03 بتتميم مجموعة القانون الجنائي فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات الصادر بتنفيذ ظهير شريف رقم 197. 03. 1 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5171 بتاريخ 27 شوال 1424 (22 ديسمبر 2003)، ص 4284.

[5] ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، الجريدة الرسمية عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (5 يونيو 1963)، ص 1253، صيغة محينة بتاريخ 14 يونيو 2021.

[6] القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.09.15 صادر في 22 1430 (18 فبراير 2009)، ج ر ع 5711 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009)، ص 552.

الشفافية وكذا الحصول على موافقة الأفراد في معالجة بياناتهم الشخصية كما يمكنهم من حق الوصول إليها وتصحيحها، إذ عرف هذا القانون بموجب البند 1 من المادة الأولى منه [1]" معطيات ذات طابع شخصي: كل معلومة كيفما كان نوعها بغض النظر عن دعامتها، بما في ذلك الصوت والصورة، والمتعلقة بشخص ذاتي معرف أو قابل للتعرف عليه والمسمى بعده "بالشخص المعني".

تظهر أهمية موضوع حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في النطاق الرقمي، من خلال الوقوف على مدى حماية الأنظمة القانونية لهذا الحق خصوصا وأن شبكة الأنترنيت تعتبر مجالا خصبا زاد من حدة انتهاك الحق في الخصوصية واستغلال المعطيات أو البيانات الشخصية بشكل غير قانوني يضر بأصحابها.

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: مدى تبني القانون رقم 09.08 للقواعد الدولية المتعلقة بكيفية حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي المعالجة آليا.

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما لمقصود ببيانات المستهلك؟
2. ماهي البيانات الاجتماعية والصحية؟

يمكن تقسيم هذا الموضوع إلى:

المطلب الأول: الأمن السيبيراني للبيانات الشخصية

المطلب الثاني: الحماية التشريعية للبيانات الشخصية

المطلب الأول: الأمن السيبيراني للبيانات الشخصية

تعد البيانات الشخصية إحدى أهم العناصر الأساسية المكونة لشخصية الإنسان، كالبيانات الشخصية المتعلقة بالمستهلك الزبون (الفقرة أولى)، والبيانات الاجتماعية والصحية كذلك (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المعطيات الفردية للمستهلك

تعتبر بيانات المستهلك من ممتلكاته الشخصية، إذ لا ينبغي التصرف فيها إلا وفق إذن منه كما أن استعمالها يفرض الحصول على ترخيص منه من قبل الشركات التجارية أو المؤسسات

[1] البند 1 من المادة 1 من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين من معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

الائتمانية في نطاق بيع أو شراء السلع والبضائع أو الحصول على قروض أو سلف، وتتمثل هذه البيانات في صورته، اسمه، فصيلة دمه، سكنه، جنسيته، ديانته، أو أي صفة بعين بها كوظيفته[1]، أما فيما يخص الخدمات الائتمانية، يقصد بها تلك حسابات الادخار والحسابات الجارية والحسابات الرقمية والودائع لأجل والشيكات وبطاقات القيم المخزنة ذات الصلة والتي تتم عبر الدعائم الرقمية على غرار الأنترنيت والهواتف النقالة ومكينات الصرف الآلي وتطبيقات الهواتف النقالة[2]، فهذه القنوات أو قنوات أخرى مشابهة تحمل عددا كبيرا من البيانات الشخصية الخاصة بالمستهلك المقترض التي يمكن ينبغي معالجتها من قبل البنوك أو مؤسسات الائتمان وفق ما لا يضره أو يهدد أمن المصلحة العامة.

فالمستهلك في بعض الأحيان، قد يفتقر للمعرفة عند التعامل بالأنترنيت لتحقيق خدمات أو الحصول على منتجات يطلبها من مؤسسته البنكية الذي هو زبون لديها، فقد يحصل أن يسقط الزبون في فخ حيل وخداع قراصنة الأنترنيت الذين يطلبون منه بياناته الشخصية حتى يتمكنوا من سرقة كل أمواله بدعوى أنه يتعامل مع مؤسسته البنكية الحقيقة باستغلال المواقع الوهمية أو الوقوع في تعاقد وهمي، لذلك يلزم توفير حماية كافية للمستهلك أثناء التعامل الالكتروني والحرص على عدم كشف بياناته الخاصة، باعتباره الحلقة الأضعف من حيث المعرفة والخبرة في العلاقات الاقتصادية، في مقابل ذلك، سيفقد الزبون الثقة في التعامل بالأنترنيت لما تشكله من تهديد لأمواله وبياناته، باعتبار أن الثقة في التجارة الالكترونية هي الركيزة الأساسية التي يحرص المتعاملون في نطاقها على توفير قدر ممكن منها[3].

الفقرة الثانية: البيانات الاجتماعية والصحية

ترتبط بيانات الفرد الاجتماعية بسيرته أو مكانته المعروفتين داخل المجتمع، كزواجه أو ظروف طلاقه، الميلاد، عنوان المسكن، عنوان البريد الالكتروني، أما البيانات الصحية فهي ترتبط

---

[1] محمود سلامة عبد المنعم الشريف، الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، العدد 3، مصر، السنة 2021، ص 354.

[2] عواطف زرارة، بن حملى سامي، الحماية القانونية للبيانات ذات الطابع الشخصي في إطار معاملاته المصرفية الرقمية دراسة تحليلية في التشريع الإماراتي، مجلة العلوم القانونية، المجلد 39/ العدد الثاني، السنة 2024، ص 96.

[3] عبد الإله معداد، مستهلك الخدامات الالكترونية: أية حماية في التشريع المغربي؟، منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://maroclaw.com/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9/، تاريخ الزيارة والاطلاع: 2023/03/15، 11.33 صباحا.

بما يمر به الفرد داخل المجتمع من ظروف صحية لا ينبغي الكشف عنها أو نشرها عبر شبكات الأنترنيت، ككشف أنه يمر من مرض مزمن أو أنه يتعرض لفحوصات طبية نتيجة إدمانه على المخدرات[1]، إن معالجة هذه البيانات وفق ما هو معقول ولا يسبب ضرر للفرد داخل المجتمع، ينبغي أن تكون منصفة وقانونية تخضع للمبادئ التي تعالج بها اليونسكو بيانات الفرد، كموافقة الشخص المعني، تحقيق المصلحة العليا للشخص المعني، تحديد الأغراض التي تتحقق من تلك المعالجة، معالجة البيانات وفق ما تفرضه الضرورة، الحفاظ على تلك البيانات لأجل محدد أو بمجرد تحقق الأغراض المتفق عليها، ضمان سرية تلك البيانات، تحقيق أمن لهذه البيانات باتخاذ إجراءات تقنية ومادية يصعب على الغير اختراقها[2].

فالعالم اليوم يشهد تسارع وتيرة التحول الرقمي وتطور المعالجة المعلوماتية للبيانات الصحية، فمعلومات المريض لا تمثل مجرد بيانات، بل هي تاريخ ملفه الطبي الذي يتضمن تشخيص المرض الذي يمر أو يعاني منه، وخطط علاجه، لذلك يتعين تحقيق أمن سيبيراني، والذي يلزم اعتباره جزء لا يتجزأ من جودة الرعاية الصحية[3]، حيث أصبح أغلب المرضى يبلغون عن أمراضهم عن طريق الأجهزة الرقمية كالهاتف والحاسوب[4]، لذلك يجب دمج تدابير حماية الخصوصية في تصميم الأنظمة المعلوماتية، حتى يكون الأفراد المرضى على علم بمعالجة بياناتهم، وفي حال نقل هذه الأخيرة إلى نظم معلوماتية أخرى لا يتم هذا الأمر إلا بعد موافقة منهم، هذا ناهيك عن حقهم في الاستفادة من حق النسيان بعد شفائهم من أمراضهم[5].

المطلب الثاني: الحماية التشريعية للبيانات الشخصية

تعتبر الحماية التشريعية للبيانات ذات الطابع الشخصي سياجا وقائيا من كل ما من شأنه المساس بها أو استعمالها في نطاق غير مشروع أوغير قانوني، وتعد الحماية الدولية في هذا الصدد منبع لكيفية التعامل مع هذه البيانات أثناء معالجتها آليا (الفقرة الثانية)، كما أن التشريع المغربي تعرض

[1] محمود سلامة عبد المنعم الشريف، الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته، م س، ص 354.

[2] Voir le site ci - après : https://www.unesco.org/ar/privacy- policy, Date et heure de visite : 15/03/2026, 17 :29.

[3] Voir le site ci - après : https://adeed.com/ar/blog/article/13/digital- security- and- protection- of- health- data- in- home- healthcare- %7C- world- internet- safety- day, Date et heure de visite : 15/03/2026, 17 :53.

[4] D. Laune et autres, Règlement général sur la protection des données pour MASK- air (application mobile et asthme), ELSEVIER, N°36, Année 2019, P1020.

[5] S.Aymé, Renforcement de la protection des données de santé : une menace et une opportunité pour les registres et cohortes dans le domaine des maladies rares, ELSEVIERE, N° 39, Année 2018, P770.

للكيفية التي يمكن بها معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي سواء تمت معالجتها آليا أو بالطريقة العادية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الآليات التشريعية الدولية لحماية البيانات الشخصية

إن حماية البيانات الشخصية حق أساسي لكل فرد، حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 12 منه [1]" لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات"، إن للفرد على المستوى الدولي حماية حقيقية يتمتع بها داخل مجاله الخاص والذي يشمل منع أي تدخل في شؤون حياته الخاصة بما فيها البيانات المتعلقة بأسرته أو مراسلاته الصادرة منه، ونصت المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [2]" 1- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. 2 - من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس"، فقد اعترف هذا العهد بحق الأفراد في حماية لخصوصيتهم بما فيها بياناتهم الشخصية.

وفي هذا الصدد، إن الحق في حماية البيانات الشخصية يعتبر من الحقوق المحمية بموجب المادة 8 من الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان إذ نصت[3]" 1 - لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية وحرمة منزله ومراسلاته. 2 - لا يجوز حصول تدخل من السلطة العامة في ممارسة هذا الحق إلا بالقدر الذي ينص فيه القانون على هذا التدخل. والذي يشكل فيه هذا الأخير تدبيرا ضروريا في المجتمع الديمقراطي. للأمن الوطني أو السلامة العامة أو رفاهية البلد الاقتصادية أو الدفاع عن احترام عن النظام أو منع الجرائم الجزائية أو حماية الصحة أو الأخلاق أو حماية حقوق الغير وحرياته"، سارت هذا الاتفاقية كذلك في مسار حماية البيانات الشخصية وكل ما يدخل ضمن حياة الفرد الخاصة، غير أنها تقر بإمكانية التدخل في استعمال هذه البيانات، وذلك في حال نص عليه القانون، كأن يكون الغرض من استعمال البيانات الشخصية للحفاظ على الأمن الوطني أو للبحث

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948.

[2] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د- 21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ 23 آذار/ مارس 1976.

[3] Voir le site ci- après : https://www.echr.coe.int/documents/d/echr/convention_ara, Date et heure de visite : 17/03/2026, 10 :35.

عن أشخاص يشتبه فيهم بارتكاب جرائم، أو أن يكون ذلك الاستعمال بهدف الحصول على المعلومات ليكون الحق في حماية البيانات الشخصية ليس بحق مطلق.

حددت اتفاقية حماية الأشخاص اتجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي رقم 108 المبادئ الأساسية لحماية المعطيات، وتتمثل في الزامية دول أعضاء في مجلس أوربا باتخاذ التدابير الضرورية لحماية المعطيات ذات الطبع الشخصي، أن تكون هذه المعطيات المحصلة تعالج بطريقة نزيهة ومشروعة، تحديد الغايات من المعالجة والتقيد بتلك الغايات، تحفظ وفق ما يسمح لأصحابها التعرف عليها والاطلاع عليها، كما سمحت هذه الاتفاقية كذلك في إمكانية التدخل في استعمال المعطيات ذات الطابع الشخصي كلما سمح القانون بذلك، كأن تكون المعالجة متعلقة بحماية الصحة العامة أو البحث عن مجرمين تبتت إدانتهم جنائيا، ومادام الأمر يتعلق بمعالجة المعطيات آليا أي باستعمال الأنظمة المعلوماتية، فإن هذه الاتفاقية تفرض عند تسجيل هذه المعطيات في الملفات الآلية اتخاذ التدابير المناسبة لحمايتها من خرق أو ولوج أو نشر غير مرخص به، وقد تتعرض هذه المعطيات للتدفق عبر الحدود خصوصا وأن اليوم تتقل البيانات الشخصية من بلد إلى آخر مما يعرضها لذلك الاستعمال الذي يكون لأغراض غير مشروعة، فقد أجازت هذه الاتفاقية إمكانية تدفق المعطيات المعالة آليا عبر الحدود كما منعت أي طرف لغرض حماية الحياة الخاصة تدفق المعطيات ذات الطابع الشخصي، في مقابل ذلك، أجازت منع تدفق معطيات شخصية في حال كان القانون الداخلي يمنع تدفق بعض الأصناف من المعطيات ذات الطابع الشخصي، أو أن نقل هذه المعطيات لبلد آخر غير متعاقد أو لا يوفر الضمانات الكافية لحماية هذه المعطيات عند نقلها إليه[1].

بتاريخ 25 ماي 2018 أصدر البرلمان الأوربي لائحة بشأن حماية الأشخاص الذاتيين فيما يتعلق بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وحرية حركة هذه المعطيات والمعروف لدى عموم الناس ب RGPD[2]، حيث أقر بموجب المادة 2 منه، يلزم احترام القواعد والمبادئ التي تحكم معالجة البيانات الشخصية للأفراد بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان إقامتهم، والسعي نحو تحقيق فضاء يتسم بالحرية وتأمين العدالة، كما نص بموجب المادة 3 منه على التنسيق بين الدول الأعضاء لضمان التدفق الحر للبيانات ذات الطابع الشخصي، وبعبارة أخرى، توفير الوسائل التقنية والمادية لحماية البيانات ذات

[[1]] Voir le site ci- après : https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016802f7e03%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7, Date et heure de visite : 17/03/2026, 11 :11.

[[2]] Schallum Pierre, Protection des renseignements de santé au Québec : droit comparé France–Canada et contexte historique Health information protection framework in Quebec Schallum Pierre (Ph.D.) (Professionnel de recherche, Chargé de cours, Membre du comité d’éthique du CHU de Québec - Université Laval, Membre du comité ISO/IEC JTC 1/SC 42 sur l’intelligence artificielle), Elsevier, Droit 2026 (2026) 4- 12, P7.

الطابع الشخصي عند نقلها أو تداولها بين الدول الأعضاء، وتضمنت المادة 4 منه أن الحق في حماية البيانات ذات الطابع الشخصي ليس بحق مطلق بل يمكن استعماله وموازنته مع باق الحقوق الأساسية وفق مبدأ التناسب، أي عدم منع مثلا استعمال البيانات الشخصية لتقييد الحق في الحصول على المعلومات، وتضيف المادة 5 على ضرورة التعاون بين الأشخاص الذاتيين والجمعيات والمقاولات لتنفيذ أو إنجاز مهامهم عند تدفق البيانات ذات الطابع الشخصي عبر الحدود، إن التطور التكنولوجي المتسارع سرع من وتيرة تبادل البيانات الشخصية مما طرح تحديات جديدة لحماية هذه البيانات، حيث ازداد نطاق جمع البيانات ومشاركتها بشكل ملحوظ، سهولة حصول المقاولات الخاصة على البيانات الشخصية واستخدامها في أنشطتها على نحو غير مسبوق، هذا ناهيك عن مشاركة الأفراد لبياناتهم على نطاق واسع، لذلك ينبغي ضمان مستوى عال من الحماية لهذه البيانات حتى لا تتعرض للاستغلال غير المشروع بموجب المادة 6 من (RGPD)، إن التحديات التي طرحتها التطورات التكنولوجية تفرض وجود إطار قانوني قوي ومتماسك وصارم لتعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي و تقدمه، هذا ناهيك عن حق الأفراد في السيطرة ومراقبة تداول بياناتهم الشخصية حسب المادة 7 من (RGPD)، هذه بعض الأحكام والقواعد التي ينبغي استخدامها عند كل استعمال للبيانات ذات الشخصي للأفراد من قبل الجمعيات أو المقاولات الخاصة أو من قبل المقاولات المبتكرة ك Google Facebook, Instagramme, Tweeter.

الفقرة الثانية: الحماية التشريعية الداخلية للبيانات الشخصية

إذ لم تكن المعلوميات في خدمة المواطن، حتما ستصبح أداة للمساس بالهوية والحقوق والحريات الأساسية للإنسان، هذا ناهيك عن استعمالها في إفشاء أسرار حياته الخاصة[1]، على هذا الأساس يلزم أن تسير القوانين الوطنية انسجاما مع توجهات المواثيق واللوائح الدولية في حماية البيانات الشخصية، وفي هذا الصدد، نجد القانون رقم 09.08 وضع القواعد الأساسية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتي تخضع للمعالجة الآلية، وتجدر الإشارة، أن هذا القانون يطبق كذلك على المعالجة غير الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي الواردة في الملفات اليدوية[2]، وأخضع القانون المشار إليه أعلاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي من قبل المسؤول لطريقة مشروعة ونزيهة، وأن يعالج هذه المعطيات لأغراض محددة، ويحفظها في شكل يمكن من التعرف على الأشخاص المعنيين[3]، إن

[1] الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[2] البند الأول من المادة الثانية من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[3] المادة الثالثة من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي تستدعي دائما الحصول على رضا المعني بالأمر وأن يتم التعبير عنه بما لا يدع مجالا للشك، غير أن هذا الرضى لا يكون مطلوبا كأن يتعلق الأمر باحترام التزام قانوني يخضع له المعني بالأمر أو للحفاظ على المصالح الحيوية للشخص المعني أو لتنفيذ مهمة تدخل ضمن الصالح العام[1].

لم يخلو القانون رقم 09.08 من الحقوق المخول للشخص المعني عند معالجة معطياته ذات الطابع الشخصي المنصوص عليها من المادة 5 إلى المادة 9 منه، نذكر على سبيل المثال حق المعني بالأمر في الإخبار أثناء تجميع المعطيات ويقصد به إلزامية المسؤول عن المعالجة بإخبار كل شخص بتجميع معطياته الشخصية إخبارا مسبقا وصريحا، يكون كذلك للمعني بالأمر حق الإخبار في جميع الحالات باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة 6[2] من القانون أعلاه، أي يمكن للمسؤول عن المعالجة عدم إخبار المعني بالأمر إذا كانت تجميع المعطيات يتعلق بضرورة الدفاع الوطني والأمر الداخلي أو الخارجي للدولة، أو أني يكون تجميع المعطيات لأغراض إحصائية أو تاريخية او صحفية أو فنية أو أدبية أو إذا كان القانون يجيز صراحة عدم الإخبار بتجميع معطياته ذات الطابع الشخصي، كما يستفيد المعني بالأمر من حق الولوج بموجب المادة 7[3] حتى يتأكد أن معطياته تعالج وفق الغايات المتفق عليها، أيضا يتمتع المعني بالأمر من حق التصحيح طبقا للمادة 8[4] الذي يخول له تحيين أو تصحيح أو مسح أو إغلاق الولوج إلى المعطيات ذات الطابع الشخصي التي تكون معالجتها غير مطابقة للقانون، كما له حق التعرض وذلك بمقتضى المادة 9[5] في حال كانت معطياته ذات الطابع الشخصي تتعرض لاستغلال تجاري أو ظهور أسباب مشروعة تجعله يعترض على معالجة معطيات تخصه.

أحسن المشرع المغربي بموجب القانون رقم 09.08 عندما نص بموجب المادة 27[6] منه على إحداث اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخص، حيث تنفذ مهامها طبقا لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه والسهر على التقيد به، وفي هذا الصدد، تقوم بالعديد من المهام التي تكفل مراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ومنها الإدلاء برأيها بشأن مشاريع ومقترحات القوانين أمام الحكومة والبرلمان، أيضا الإدلاء برأيها فيما يتعلق بمشاريع النصوص التنظيمية أمام

---

[1] المادة الرابعة من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[2] المادة السادسة من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[3] المادة السابعة من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

[4] المادة الثامنة من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

[5] المادة التاسعة من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[6] المادة 27من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

السلطة المختصة من أجل الوقاية من الجرائم والجنح، كما تدلي برأيها بشأن مشاريع أو مقترحات القوانين بإحداث ومعالجة المعطيات المرتبطة بالتحقيقات والمعطيات الإحصائية التي تم تجميعها ومعالجتها من قبل السلطات العمومية أمام السلطة المختصة.

ولا يخفى، أن هذه المعطيات ذات الطابع الشخصي تتعرض للتداول في النطاق الرقمي مما يعرضها لخطر الاستعمال غير القانوني، لذلك ضمن القانون رقم 09.08 حماية للمعطيات الشخصية في حال نقلها لبلد أجنبي وذلك بموجب المادة 43[1] منه، حيث اشترط لنقل البيانات الشخصية لبلد أجنبي شريطة أن يكون هذا البلد يوفر مستوى حماية كاف للحياة الشخصية والحريات والحقوق الأساسية للأشخاص إزاء المعالجة، أيضا اشترط القانون أعلاه لنقل المعطيات ذات الطابع الشخصي لبلد أجنبي، من خلال الوقوف على العناصر التالية والتحقق من وجودها كالإجراءات المعمول بها في حماية المعطيات الشخصية لدى هذا البلد وخصائص المعالجة مثل الغاية والمدة وكذا طبيعة وأصل ووجهة المعطيات المعالجة، واستثناء يمكن نقل المعطيات ذات الطابع الشخصي وإن لم تتوفر هذه الشرط لبلد أجنبي للمحافظة على حياة الشخص المعني أو للمحافظة على المصلحة العامة أو تنفيذا لإجراء يتعلق بالتعاون القضائي الدولي وذلك بموجب المادة 44[2] من القانون المومأ إليه أعلاه.

خاتمة

صفوة القول، يعد الحق في حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي أحد أهم الحقوق التي ينبغي حمايتها من الاستغلال غير المشروع عبر شبكة الأنترنيت، إذ إن هذا الحق يحمل في جوهره جل البيانات والمعطيات الخاصة للأفراد مما يفرض توفير الحماية اللازمة له من كل كشف أو بث أو تجميع لتلك المعطيات الخاصة بشكل غير مشروع، وكما أشرنا سابقا، دائما ما يختار الفرد أن تكون حياته الخاصة في استقلالية تامة عن أنظار الغير خوفا من استخدامها في نطاق يسيء لسمعته وشرفه وكذا محيطه.

في هذا الصدد، عزز التشريع المغربي ترسانته القانونية المتعلقة بتجريم كل فعل يمس بالحق في الحياة الخاصة، سواء من الناحية الدستورية، حيث اعتبر الحق في الحياة الخاصة حقا دستوريا يتمتع بالحماية الكافية من كل استغلال غير مشروع، كما أقر من ناحية أخرى بالكيفيات التي ينبغي أن تعالج بها المعطيات ذات الطابع الشخصي بموجب القانون رقم 09.08، وتجدر الإشارة، إن هذا القانون

[1] المادة 43 من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[2] المادة 44 من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

تتلائم مقتضياته القانونية مع القواعد التي ينبغي أن تعالج بها المعطيات الشخصية ومقتضيات المواثيق واللوائح الدولية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين من معالجة بياناتهم الشخصية.

لائحة المراجع

المقالات

- إبراهيم أيت وركان، واقع حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ومتطلبات الإصلاح، مجلة المقالات الدولية، العدد 1 مارس 2025، المغرب.
- محمود سلامة عبد المنعم الشريف، الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، العدد 3، مصر، السنة 2021.
- عواطف زرارة، بن حملى سامي، الحماية القانونية للبيانات ذات الطابع الشخصي في إطار معاملاته المصرفية الرقمية دراسة تحليلية في التشريع الإماراتي، مجلة العلوم القانونية، المجلد 39/ العدد الثاني، السنة 2024.

القوانين

- - ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد، 5964 مكرر الصادر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3600.
- - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 دجنبر 1948.
- - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د - 21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ 23 آذار/ مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49.
- - اتفاقية بودابيست المتعلقة بالجريمة الالكترونية بتاريخ 2001/11/23، انضم إليها المغرب في 20 يناير 2011، وبدء النفاذ في 20 يناير 2001.
- - القانون رقم 07.03 بتتميم مجموعة القانون الجنائي فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات الصادر بتنفيذ ظهير شريف رقم 197. 03. 1 بتاريخ 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5171 بتاريخ 27 شوال 1424 (22 ديسمبر 2003)، ص 4284.
- - ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، الجريدة الرسمية عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (5 يونيو 1963)، ص 1253، صيغة محينة بتاريخ 14 يونيو 2021.

- - القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.09.15 صادر في 22 1430 (18 فبراير 2009)، ج ر ع 5711 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009)، ص 552.

Articles

- D. Laune et autres, Règlement général sur la protection des données pour MASK- air (application mobile et asthme), ELSEVIER, N°36, Année 2019.
- S.Aymé, Renforcement de la protection des données de santé : une menace et une opportunité pour les registres et cohortes dans le domaine des maladies rares, ELSEVIERE, N° 39, Année 2018.
- Schallum Pierre, Protection des renseignements de santé au Québec : droit comparé
- France–Canada et contexte historique
- Health information protection framework in Québec, Elsevier, Droit 2026 (2026) 4- 12.

Webographie

- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.
- https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9+%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5+%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D8%B0%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A+%D8%B1%D9%82%D9%85+108
- https://maroclaw.com/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9- %D8%A3%D9%8A%D8%A9- %D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9/
- https://www.unesco.org/ar/privacy- policy
- https://adeed.com/ar/blog/article/13/digital- security- and- protection- of- health- data- in- home- healthcare- %7C- world- internet- safety- day
- https://www.echr.coe.int/documents/d/echr/convention_ara
- https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016802f7e03%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7

دينامية الفعل المدني في تدبير الكوارث : دراسة ميدانية حول بعض آليات الاستجابة المدنية بالمغرب.

الحسين أحمد مفتاح

طالب باحث في سلك الدكتوراه، القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية مراكش.

meftah.lahoucinr25@gmail.com

عبد الحق أحمد بوحميد

طالب باحث في سلك الدكتوراه، تخصص الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش.

a.bouhmid.ced@uca.ac.ma

الملخص :

لقد شهدت المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المتغيرات الطبيعية، التي ارتقت إلى مستوى حالات طوارئ طبيعية. ومن أبرز هذه الأحداث زلزال الحوز، وحرائق الواحات بإقليم زاكورة، وحرائق غابات الشمال، إضافة إلى عدد من الفيضانات، وآخرها تلك التي شهدها إقليم طاطا.

ومن البديهي أن تتولى الدولة مهمة التدخل للحد من آثار وتداعيات مثل هذه الأحداث الطارئة الكبرى، غير أن تدخلها لا يعني أنها الجهة الوحيدة المعنية بتدبير وإدارة حالة الطوارئ. فإلى جانب تدخل مؤسسات الدولة، ينخرط المجتمع المدني أيضا في تقديم الدعم والمؤازرة، انطلاقا من الروح الإنسانية التضامنية المشتركة، ومن مبدأ تعاضد الجهود للتصدي لمثل هذه الأزمات العارضة.

ومن أبرز أمثلة هذا الانخراط، الهبة المواطنة لنجدة وإغاثة ضحايا زلزال الحوز سنة 2023، وما سبقها من تعبئات مدنية لنجدة ضحايا زلزال أكادير وزلزال الحسيمة، وغيرها من المحطات الحرجة التي استدعت انخراط جميع مكونات المجتمع.

وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة ميدانية في بعض أدوار المجتمع المدني المغربي في صناعة بروتوكولات الطوارئ خلال فترات الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال عرض نموذجين أساسيين:

- "**برنامج المخطط الإنساني**" لمساعدة الأسر المتضررة من زلزال الحوز الأخير، الذي ترعاه جمعية قرى الأطفال المسعفين بالمغرب وينفذ حاليًا في إقليمي الحوز وتارودانت.
- " **مشروع الآبار الجماعية** " ضمن مبادرة شباب أيت عبد الله الأحرار بإقليم زاكورة، لمواجهة تداعيات حرائق الواحات الناتجة عن الجفاف الحاد الذي تعرفه المنطقة.

الكلمات المفتاحية : الأزمات- الكوارث الطبيعية - الزلازل- الحرائق- المجتمع المدني - الاستجابة.

Abstract:

In recent years, the kingdom of morocco has witnessed a series of natural changes that have risen to the level of natural emergencies. Among the most significant of these events are the al- haouz earthquake, the oasis fires in the province of zagora, the forest fires in the northern regions, as well as a number of floods, the most recent of which occurred in the province of tata.

It is self- evident that the state assumes the responsibility of intervening to mitigate the impacts and consequences of such major emergencies. However, its intervention does not mean that it is the only actor involved in managing and addressing emergency situations. Alongside state institutions, civil society also plays a vital role in providing support and assistance, driven by a shared humanitarian and solidarity spirit, and by the principle of collective effort to confront such unexpected crises.

Notable examples of this civic engagement include the citizen mobilization to rescue and assist the victims of the al- haouz earthquake in 2023, as well as previous civil initiatives to aid the victims of the agadir and al-hoceima earthquakes, among other critical moments that required the participation of all components of society. Within this framework, this study seeks to provide a field- based analysis of certain roles played by moroccan civil society in the creation of emergency response protocols during periods of natural disasters. It highlights two key case studies:

- The "humanitarian action plan" program, which supports families affected by the recent al- haouz earthquake, under the supervision of sos children’s villages morocco, currently implemented in the provinces of al- haouz and taroudant.
- The "community wells project", an initiative led by the youth of aït abdellah al- ahrar in the province of zagora, aimed at addressing the effects of oasis fires resulting from the region’s severe drought conditions.

Keywords: *Crises - Natural Disasters - Earthquakes - Fires - Civil Society - Response*

مقدمة :

يشهد العالم في السنوات الأخيرة كوارثا طبيعية بشكل متكرر ومتجدد، ما سبب أضرارا هائلة على الطبيعة والإنسان ومنشآته. فالكوارث الطبيعية هي عبارة عن أحداث فجائية تقع بلا سابق إنذار، حيث تعرفها منظمة الأمم المتحدة على أنها "بمثابة حالة مفزعة يتأثر بها نمط الحياة اليومية فجأة بدون مقدمات مسبقة، بل ويصبح فيها الناس في حالة من الذعر والقلق، وفي أمس الحاجة إلى الهروب والحماية، وتعرفها وثيقة الأمم المتحدة حول التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة؛ بكونها ارتباكا خطيرا في أداء المجتمع، نتيجة خسائر بشرية ومادية واقتصادية وبيئية على نطاق واسع تتجاوز قدرة المجتمع[1]، ومن بين هذه الكوارث نجد الزلازل، الحرائق، البراكين، الفيضانات...

وبالرغم من أن الكوارث الطبيعية يصعب منعها من الحدوث، فإنه يمكن اتخاذ تدابير استباقية للحد من آثارها المدمرة، كما يمكن اتباع إجراءات استعجالية مباشرة بعد وقوعها. لهذا أصبح إدماج إدارة الأزمات والكوارث في التخطيط الإنمائي ضرورة ملحة واستراتيجية، لتحصين الدول وسياساتها العمومية، أمرا يفرض تظافر جهود جميع الفاعلين، من إدارات عمومية، ومجالس منتخبة، ومجتمع مدني، لمواجهة هذه الكوارث للتقليل من كلفة خسائرها.

وهنا فالدراسة ستركز بشكل أساسي على إسهام المجتمع المدني في تبير الكوارث العارضة في شقها الطبيعي، انسجاما مع خصوصية هذا الجسم داخل النسق الاجتماعي، فالمجتمع المدني في تأسيسه الأول ظهر ليكون ردا على سلطة الحزب الواحد في الدولة، بحيث كانت نظرياته بمثابة بحث عن حلول اجتماعية خارج الدولة، وبمثابة رد آخر على النمطيات البيروقراطية، وتمركز عمليات صنع القرار في الدول الليبرالية وسيطرة اقتصاد السوق، ومنه فالمجتمع المدني ظهر كحل أسس للانفراج الاجتماعي، لاتخاذ قرارات توازي وتشبه قرارات الدولة، ليصبح وفقا لهذا المنظور ؛ أداة لتقليل حدة المشاكل الناجمة عن اختلال وظائف الدولة، التي أثرت على البناء الديموقراطي.[2]

لذلك لا ينبغي النظر للمجتمع المدني في هذه الدراسة بعين الاختصار، واختزاله في مجرد مؤسسات مدنية تقوم بوظائف معينة، ذلك أن الجذور التاريخية للمجتمع المدني، لا تقل أهمية عن سائر

---

[1] الأمم المتحدة، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، مجموعة الارشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة من إطار عمل هيوغو، نيويورك 2008، الصفحة 04.

[2] راجع محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية دراسة تحليلية نقدية، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، 1435 ه الصفحة 15.

المؤسسات الكبرى التي تتولى تدبير الشأن العام في الدولة، فالمجتمع المدني هو مفرد يعكس أصالته التاريخية وهويته القوية، واسهامه المتفرد في مسارات التنمية الشاملة بمسؤولياتها المتعددة. كآلية من آليات تحقيق الديموقراطية.[1]

فالمجتمع المدني له غاية وجودية، تتمثل في بناء الديموقراطية، بغض النظر على الرؤية والخلفيات والأيديولوجيات التي تأسس عليها، ويجسد قيما سلوكية منضبطة ومقرة بالتعددية والاختلاف.[2] ويكرس فكرة المواطنة بمعناها الحديث.[3]

ومن ظاهر أوصاف المجتمع المدني، يمكن تقديم المفهوم في صورة المؤسسات المدنية غير الحكومية، التي تنشط في مجالات مختلفة، خارج النسق السياسي، أو الرسمي للدولة، ويمكن أن نجدها في شكل جمعيات أو منظمات أو نقابات مبادرات ...، تكون محكومة بضوابط معينة، ولها مجالات تدخلية محددة في أنظمتها الأساسية، وتقوم بتنفيذ أهدافها وفقا لما تسطره من برامج وتتخذه من قرارات، بشكل مستقل عن تحكم الدولة.

ويمكن ربط المفهومين السابقين بما يمثله مفهوم التدبير، فإدارة الأزمات وتدبيرها، تعني المحاولة لتجنب تعمق الأزمة، وهذا المفهوم متصل بالمنهجية العلمية التي تفعل للتغلب على الأزمات والكوارث، لتجنب تداعياتها. [4]

ويؤطر عمل المجتمع المدني في المغرب، بمنظومة مجتمعية متكاملة، تنطلق من التأسيس الدستوري لعمل المجتمع المدني، بما جاء به الفصل 12 من دستور 2011، حيث للمجتمع المدني أن يساهم في إعداد القرارات والمشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، كما له أن يفعلها ويتتبع تقيماتها[5]، إضافة إلى ما يرمز إليه تعزيز هذا الفصل بمنظومة تشريعية مهمة، على غرار الظهير الشريف لسنة 1958، المنظم للحق في تأسيس الجمعيات[6].

---

[1] أنظر عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013، الصفحة 49.

[2] محمد أحمد علي مفتي، المرجع السابق، الصفحة 17.

[3] عزمي بشارة، المرجع السابق، الصفحة 59.

[4] مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، الإدارة الاستراتيجية للأزمات والكوارث الوطنية - دراسة حالة السودان، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المركز الديموقراطي العربي - برلين المجلد الثاني العدد السابع، 2020 الصفحة 124.

[5] الفصل 12 من دستور المغرب لسنة 2011.

[6] الظهير الشريف 1.58.376 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر، بتاريخ 27 نونبر 1958.

ثم القانون 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية[1]، المستند إلى الفصل 15 من دستور المغرب لسنة 2011 [2]، ثم القانون 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع[3]، المستند في ذلك للفصل 14 من دستور المغرب لسنة 2011.[4]

إضافة إلى مجموع القوانين المنظمة للجماعات الترابية وغيرها من المؤسسات المعنية بالتدبير العمومي[5]، التي أصبحت ملزمة بتفعيل الفصل 13 من الدستور، الذي ينص على أنه " تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.[6]

إشكالية الدراسة :

في ظل تعدد الكوارث الطبيعية التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة، من زلازل وحرائق وفيضانات، برزت أدوار المجتمع المدني كفاعل ميداني أساسي في تقديم الدعم والإغاثة، بل وتجاوزت هذه الأدوار منطق التدخل الإنساني الآني إلى محاولة بناء بروتوكولات مدنية منظمة مستجيبة لضرورة الطوارئ.

غير أن هذا التحول يثير تساؤلات مهمة حول مدى نجاعة وفعالية هذه البروتوكولات المدنية، وطبيعة العلاقة التنسيقية بينها وبين الأجهزة الرسمية، وكذا حدودها التنظيمية والمؤسساتية في مواجهة الطوارئ الطبيعية.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية العامة التالية:

---

[1] القانون 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية الجريدة الرسمية عدد 6492 بتاريخ 18 غشت 2015.

[2] ينص الفصل على أن " للمواطنين والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية "

[3] القانون 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 13 شتنبر 2021.

[4] ينص الفصل على أن " للمواطنين والمواطنات ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع ".

[5] للاسترشاد أنظر على سبيل المثال، القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالمغرب، (القوانين : 111.14 - 112.14 - 113.14).

[6] الفصل 13 من دستور المغرب لسنة 2022.

إلى أي حد يمكن للمجتمع المدني المغربي أن يطور أدوارا مؤسسة ومنظمة في تدبير الكوارث ذات البعد الطبيعي، عبر بلورة بروتوكولات مدنية للطوارئ تكمل تدخل الدولة وتسهم في تعزيز الفعالية الميدانية والاستجابة الإنسانية؟

أهمية الدراسة :

في السياق الذي تتزايد فيه حدة الظواهر الطبيعية، والتي يصعب توقعها، تظهر حاجة تفقد ما يمكن للمجتمع المدني أن يقدمه من أدوار، كشريك أساسي في تصميم وصناعة الاختيارات المستجيبة لفروض الحالة الطارئة.

ومنه تظهر أهمية الدراسة لكونها تقدم مقاربة ميدانية تحليلية، مركزة على نماذج مغربية واقعية، من بروتوكولات الاستجابة المدنية، وهو ما يمكن أن يرتقي ليكون تأسيسا ملهما لرؤية علمية حول تطوير منظومة الطوارئ المدنية في المغرب.

إضافة إلى إسهام الدراسة في تعزيز النقاش الأكاديمي حول دمج أدوار الفاعلين المدنيين في هندسة السياسات الوقائية الاستجابية التدخلية، بما يضمن نجاعة الاستجابة الوطنية لمختلف الكوارث الطبيعية المحتملة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المجتمع المدني، خلال فترات الكوارث الطبيعية، من خلال نماذج مدنية في جهتي مراكش أسفي ودرعة تافيلالت، من خلال تقديم دراستين ميدانيتين أصيلتين، حول تجاربهما في صناعة بروتوكولات مستجيبة لما تفرضه ضرورة الطوارئ، بالتركيز على حالة زلزال إقليم الحوز وحرائق الواحات بإقليم زاكورة.

بحيث يقدم النموذج الأول دراسة حول المخطط الانساني الموجه للمناطق المتضررة من زلزال الحوز لسنة 2023، والذي ترعاه جمعية قرى الاطفال المسعفين المغرب. والذي يستهدف فئات اجتماعية مختلفة في المناطق المتضررة بإقليمي الحوز وترودانت، ببرامج تقدم خدمات الدعم النفسي، والصحي، والاجتماعي، بتنسيق مع المؤسسات الرسمية للدولة، من وزارة الداخلية - عمالة الحوز- ووزارة الصحة مندوبية الحوز- وزارة التعليم - مديرية الحوز.

أما في جهة درعة تافيلالت؛ فسيتم التطرق كذلك إلى نموذج، ندرس فيه مبادرة شباب ايت عبد الله الأحرار، للحد من تداعيات حرائق واحات درعة بزاكورة، من خلال تقديم قراءة في إسهام مبادرة السقي بالآبار الجماعية، باستخدام ألواح الطاقات الشمسية، كحلول يمكنها الحد من انتشار

الحرائق. وإعادة إحياء وإعمار الواحات. بعد موجة الجفاف التي تعرفها المنطقة. والوقوف عند أهمية وتأثير هذه المبادرات في صناعة بروتوكول طوارئ، بمكن الاعتماد عليه مستقبلا، لمواجهة الأخطار من ذات الصنف التي صممت من أجله.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى : تفترض الدراسة أن المجتمع المدني في صوره الحديثة، لا يمكنه أن يكون مركز قرار خارج النسق الرسمي، وأن أفكاره تبقى مرهونة بسياق محدود لا يمكن تجاوزه دون تأطير من الدولة.

الفرضية الثانية : تفترض الدراسة، أن للمجتمع المدني مؤهلات قوية، تجعله قادرا على بلورة وصناعة قرارات مشابهة لتلك التي يمكن للدولة أن تتخذها بما لها من سيادة وإمكانيات، كما أن الأفكار التي ينتجها المجتمع المدني، يمكن استثمارها لتكون أجزاء مهمة من السياسات العامة والعمومية التي تصممها الدولة.

وبناء عليه سيتم تحليل عناصر الإجابة بخصوص إشكالية الدراسة، بتقديم الخلاصات الميدانية لبرنامج " **المخطط الإنساني** " لقرى الأطفال المسعفين المغرب بإقليمي الحوز وتارودانت (**المطلب الأول**)، ثم تقديم النتائج الواقعية الميدانية لبروتوكول " **الآبار الجماعية** " ضمن مبادرة شباب أيت عبد الله الأحرار بزاكورة. (**المطلب الثاني**)،

المطلب الأول : الاسهام المتفرد للمخطط الإنساني لجمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب.

بالرغم من التقدم التكنولوجي الذي أحرزه العالم، إلا أن الانسان ما يزال عرضة للمخاطر والتهديدات التي أضحت تتربص به، وتلتقي هذه المخاطر في صورتين مترادفتين، فجانب من هذه التهديدات خارجة عن الإرادة الإنسانية، وتتجسد في شكل الكوارث الطبيعية المدمرة مثل الزلازل، والأعاصير، والبراكين، والفيضانات والحفاف والحرائق ...، أما الجانب الأخر لهذه المخاطر، فيمكن ربطها مباشرة بالسلوك البشري، ويمكن لمسها في صورة التلوث البحري والبري والجوي، وانعكاسه على ظاهرة الاحتباس الحراري.[1]

وفي هذه الدراسة سيتم تناول تحليل شكلين من الصورة الأولى، فمنذ الساعات الأولى من حدوث الزلزال الذي بات يعرف بزلزال الحوز (شتنبر 2023)، تدخلت جميع أجهزة الدولة الرسمية

---

[1] قواسم بن عيسى، اتصال المخاطر ورهاناته الاستراتيجية في إدارة الكوارث، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المركز الديموقراطي العربي - برلين المجلد الثاني العدد السابع، 2020 الصفحة 15.

لإغاثة الجرحى وانتشال القتلى، و تشخيص الوضع وتقييم الأضرار، وإلى جانبهم مدود من المبادرات المدنية، التي تبناها عدد كبير من الجمعيات المدنية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية. ومن خلال هذه المبادرات، سيتم التركيز في هذا المحور على مبادرة قرى الأطفال المسعفين المغرب، والتي صممت وأطلقت " المخطط الإنساني " لمساعدة الأسر المتضررة من الزلزال، بإقليمي الحوز وتارودانت .

بعد حدوث زلزال الحوز بتاريخ الثامن من شتنبر 2023، هبت جمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب[1] إلى إقليم الحوز وإقليم تارودانت، لتقديم يد العون للجهود الإغاثية والتضامنية، التي تباشرها الدولة والمجتمع المدني والمواطنين ميدانيا. وجمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب جمعية مدنية تأسست سنة 1985 [2]، وتحظى بالرئاسة الشرفية لصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة حسناء، لها صفة المنفعة العامة بمقتضى المرسوم رقم 2.90.498، الصادر بتاريخ 19 يونيو 1990، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4061 بتاريخ 20 غشت 1990.[3]

وتعمل المؤسسة في إطار مهمتها الأساسية في التكفل وتربية الأطفال والأيتام المتخلى عنهم، باعتبارهم الفئات الأكثر هشاشة، وحاجة للدعم العائلي، وكذا تلبية حاجاتهم الضرورية، المتمثلة في التغذية والصحة، والتمدرس ومواكبتهم إلى غاية اندماجهم في المجتمع .

1. مراحل تخطيط المخطط الإنساني .

مع نزول أطقم الجمعية إلى الميدان خلال عمليتها التضامنية الآنية، قامت الجمعية بإشراف من مديرتها التنفيذية، بتقصي وتشخيص وضعية الأطفال والنساء، من الأسر المتضررة من الزلزال بالإقليمين معا [4]، وأدت نتائج هذا التقصي إلى تكرس حقيقة واحدة، وهي ضرورة القيام بتدخل أقوى من العمليات التضامنية الآنية، ومنه قامت الجمعية بتصميم " **المخطط الإنساني** "، الذي يروم دعم الأسر المتضررة من الزلزال، على امتداد 24 شهرا، انطلاقا من فبراير 2024. وقد مر المخطط من المراحل التالية :

---

[1] SOS CHILDREN'S VILLAGES MOROCCO - SOS VILLAGES D'ENFANTS MAROC

[2] راجع القانون الأساسي لجمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب.

[3] أنظر المرسوم 2.90.478 باعتبار الجمعية المسماة، الجمعية المغربية لقرى الأطفال المسعفين جمعية ذات منفعة عامة، الصادر بتاريخ 19 يونيو 1990 بالجريدة الرسمية رقم 4061، الصفحة 1227.

[4] لقاء خاص مع الأستاذة **سامية الموستي** المديرة التنفيذية لجمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب بتاريخ 23 فبراير 2024 .، عقب افتتاح القافلة التعليمية والصحية بالمدرسة الميدانية أسني إقليم الحوز.

1) **تحديد المشكل:** خلال هذه المرحلة ؛ قامت الأطقم الميدانية بمجموعة من اللقاءات، والحوارات المباشرة مع ساكنة الدواوير، التي استهدفتها عمليات الإغاثة والتضامن الآني، في سياق الهبة التضامنية التي تلت ليلة الزلزال.

وأسفرت هذه الفحوصات ؛ عن وجود كم هائل من المشاكل الاجتماعية، حتى في الزمن العادي الخارج عن فترة الزلزال، ومنها إشكالية الأقسام التعليمية المشتركة، وتأثير سوء الأحوال الجوية على تنقل التلاميذ، والوضعية الهشة لمجموعة من الأسر، وخاصة الأسر الوحيدات أو بدون معيل، كما لمست مختلف جوانب تأخر البنية التحتية، والعزلة الرقمية لهذه الدواوير.[1]

وانطلاقا من نتائج هذه التشخيصات والفحوصات، حددت الجمعية إطارها التدخلي وفقا لأهدافها المركزية، ونطاقات اشتغالها المحددة في نظامها الساسي، واتخذت مجموعة من إجراءات وتدابير الاستجابة على مستوى المكتب المركزي الوطني .[2]

2) **برمجة المشكل** : بعد تحديد السياقات التدخلية الشاملة، تمت برمجة مشكل وضعية الأسر بعد فترة الزلزال، وتم تصنيفه ضمن أولويات جدول أعمال الجمعية برسم سنة 2023.

وتم استدخال كل البيانات والمؤشرات والأدلة التي تم التوصل إليها ميدانيا، والتي ساهمت بشكل كبير في التوصل إلى وجود اختلالات اجتماعية، يلزمها تدخل على المديين القصير والمتوسط على الأقل، وخاصة بعد انهيار المكتسبات القليلة مناطقيا، وتدهور وضعية الأسر الوحيدات، وظهور مجموعة من المشاكل التعليمية، وتراجع فرص الأطفال في استكمال مساراتهم الدراسية في ظروف مناسبة، وهي كلها مواضيع تندرج ضمن دائرة اهتمام وتدخل الجمعية.

3) **تنفيذ المخطط الإنساني .**

بعد عمليات الفحص والتحديد، المبني على عمليات ميدانية مكثفة، تم تصميم التدخل في شكل " **مخطط انساني** " استجابة لتداعيات الزلزال، مشتملا على خمس محاور تدخلية كبرى:

المحور الأول : برنامج الدعم الأسري : ويستهدف هذا البرنامج الأسر الوحيدات بدون معيل[3]، من الأسر ذوات الأطفال، ويغطي البرنامج مجموع 100 أسرة بإقليم الحوز و100 أسرة بإقليم تارودانت،

---

[1] لقاء خاص مع الأستاذة سامية الموستي المديرة التنفيذية لجمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب بتاريخ 23 فبراير 2024 .، عقب افتتاح القافلة التعليمية والصحية بالمدرسة الميدانية أسني إقليم الحوز.

[2] لقاء خاص مع الأستاذة سامية الموستي المديرة التنفيذية لجمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب بتاريخ 23 فبراير 2024 .، عقب افتتاح القافلة التعليمية والصحية بالمدرسة الميدانية أسني إقليم الحوز.

[3] DOCUMENT PRESENTANT LE PLAN HUMANITAIRE POUR LE SEISME D'AL HAOUZ 2023 P 2.

بمعدل 200 طفل لكل إقليم[1]، ويقدم البرنامج الدعم الاجتماعي والمادي المباشر للأسر المستفيدة من خدماته، بالإضافة إلى استفادتها من القافلتين التعليمية والصحية (**المحورين الثاني والثالث**) . ويستهدف البرنامج أربع مناطق موزعة على الشكل التالي : دائرتي (أسني - أمزميز) بإقليم الحوز، ودائرتي (تمالوكت - تيزي نتاست) إقليم تارودانت.

المحور الثاني : قافلة الصحة النفسية : وهي قافلة تقدم خدمات الدعم النفسي والصحي، لفائدة أطفال إقليمي الحوز وترودانت[2]، وتستهدف ما مجموعه 10 آلاف مستفيدة ومستفيدا من أطفال الإقليمين وذويهم، أي بمجموع (**5000**) مستفيدا لكل إقليم، يشرف عليها طاقمين من الأطباء المتخصصين والمعتمدين في الصحة النفسية. عهد أليهما بتأطير عمليات التشخيص والمواكبة النفسية على مدار 24 شهرا، للحالات التي يتم تصنيفها خلال عملية التشخيص الأولي الذي انطلق في شهر فبراير 2024.

المحور الثالث : القافلة التعليمية في إطار مشروع إنوف إيد (INNOV ED)[3]. وهي قافلة تعليمية تشمل وحدات متنقلة متخصصة في المعالجة التربوية الرقمية والدعم التربوي (SOUTIEN SCOLAIRE ET DE REMEDIATION NUMERIQUE)، باعتماد تقنيات رقمية متطورة، تستهدف (**3000**) تلميذة وتلميذا مستفيدا .[4] وتهدف إلى تقوية قدرات المتعلمين الرقمية، وتقديم الدعم التربوي اللازم لهم، لتخطي مرحلة صدمة الزلزال، وتأثيرها على الزمن المدرسي. وتم تعزيز هذا المشروع في إقليم الحوز، لضمان استقرار الأداء الوظيفي للقافلة، بتوفير تغطية انترنيت عالية الصبيب، ضمن مبادرة الدواوير الذكية (SMART VILLAGES - SMART DOUARS). حيث تم تجهيز عدد كبير من دواوير إقليم الحوز بوحدات أنترنيت ذات الصبيب العالي، وتم تفيذ عمليات هذه الوحدات بالمؤسسات التعليمية في إقليم الحوز، والهدف منها فك العزلة الرقمية على الدواوير، وتمكين المؤسسات التعليمية من فرص متقدمة، لبناء التدخلات التربوية الموجهة للتلاميذ.

[1] 400 طفل مستفيد في المجموع.

[2] DOCUMENT PRESENTANT LE PLAN HUMANITAIRE POUR LE SEISME D'AL HAOUZ 2023 P 3.

[3] DOCUMENT PRESENTANT LE PLAN HUMANITAIRE POUR LE SEISME D'AL HAOUZ 2023 P 4 .

[4] DANS LE CADRE DE SON PLAN HUMANITAIRE, SOS VILLAGES D'ENFANTS MAROC A DEPLOYE LE PROJET INNOV ED, UNE INITIATIVE INNOVANTE REALISEE EN COLLABORATION AVEC CAPGEMINI MAROC . PLUS DE 3 000 ENFANTS, VICTIMES DU SEISME DEVASTATEUR D'AL HAOUZ EN ONT BENEFICIE, GRACE A UNE CARAVANE DE SOUTIEN SCOLAIRE ET DE REMEDIATION NUMERIQUE. POUR EN SAVOIR PLUS, VISITEZ LE SITE: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/SOS.VILLAGES.ENFANTS.MAROC?_RDC=1&_RDR

المحور الرابع : بناء 24 قاعة دراسية، في المدارس المتضررة من زلزال الحوز [1]، لتعزيز البنية التحتية التعليمية المتضررة ودعم استقرار الزمن المدرسي، وسير العملية التعليمية في ظروف جيدة. وتم تنفيذ هذا المحور في إقليم الحوز في **16** مدرسة تعليمية موزعة على الجماعات التالية (**أكرفراون - تيديلي مسفيوة - أوكايمدن - أغواطيم - ستي فاطمة - أبادو - أمكدال - تغدوين**).[2]

4) **الاعتماد** : من البديهي جدا أن مخططا بهذا الحجم، يلزمه عمل كبير من حيث تنسيق اعتماده، وتجهيزه ليصبح قابلا للتنفيذ، ولذلك قامت الجمعية بتعبئة مجموعة من الشراكات والموارد، لضمان التنفيذ الجيد للمخطط، وشملت هذه الشراكات ؛ انخراط وزارة الداخلية، في شخص عمالتي إقليمي الحوز وتارودانت، ثم وزارة التربية والتكوين والتعليم الأولي والرياضة في شخص المديريات الإقليمية بالإقليمين، ثم وزارة الصحة في شخص مديرياتها بالإقليمين[3]، إضافة إلى عدد من الممولين والمناحين من القطاع الخاص.

وبعد تمكن الجمعية من إتمام جميع المراحل التنسيقية لاعتماد المخطط، اكتمل بناء الأرضية الأساسية للمخطط الإنساني، متضمنا اتفاقيات شراكة مهمة، وعمليات إدارية ميدانية، تشمل مختلف العمليات والإجراءات التنفيذية، الواجب القيام بها ليدخل المخطط حيز التنفيذ. وتم تحديد حيزه الزمني المقرر في 24 شهرا، ينطلق من شهر فبراير 2024.

5) **التنفيذ** : هذه المرحلة عرفت تنفيذ مجموعة من العمليات، والتي كنت مشرفا على جزء كبير منها في إقليم الحوز[4]، بتنسيق مع مدير البرامج بجهة مراكش أسفي ؛ ومنها عملية انتقاء الموظفين ؛ حيث تم انتقاء ثلاث فرق متخصصة، ومشرفين اثنين، ومدير المخطط، كما يوضع الجدول التالي :

الشكل 1 : توزيع فرق العمل الخاصة بالمخطط (مجموع إقليمي تارودانت والحوز)

الفريق	فريق القافلة التعليمية	فريق الصحة النفسية	فريق الدعم الأسري	الاشراف الميداني	إدارة المخطط
عدد الأطر	08	14	04	02	01

المصدر : تركيب شخصي للباحث مفتاح الحسين من خلال معطيات اعتماد الأطر الخاص بالمخطط.

[1] DOCUMENT PRESENTANT LE PLAN HUMANITAIRE POUR LE SEISME D'AL HAOUZ 2023 P 5.

[2] راجع اتفاقية الشراكة الخاصة ببناء القاعات المركبة بإقليم الحوز. بين جمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب والمديرية الإقليمية للتربية والتكوين والتعليم الاولي والرياضة. وثيقة الحجرات الدراسية المقترحة على جمعية قرى الأطفال.

[3] راجع وثيقة اتفاقيتي الشراكة متعددة الأطراف الخاصة بالمخطط، بين جمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب وشركائها بكل من إقليمي الحوز وترودانت.

[4] مكلف ببرنامج القافلة التعليمية والصحة النفسية منطقة إقليم الحوز.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن المخطط الإنساني له قوة توظيفية بدوام كامل، بما مجموعه 31 منصب شغل. موزعة على ثلاثة فرق وإدارة.

الفريق الأول : أطر القافلة التعليمية، **الفريق الثاني** : أطباء الصحة النفسية، **الفريق الثالث** : فريق الدعم الأسري، **الاشراف الميداني** : وفر المخطط الإنساني مشرفين عملياتين على البرنامج التعليمي والصحة النفسية، والتنسيق مع برنامج الدعم الأسري، و**إدارة المخطط الإنساني**: وفر المخطط قيادة ميدانية مشرفة على المشروع، مهمتها السهر على تنفيذ المخطط وفق أهدافه المخططة، وتسيير موارده المالية، والحرص على التنفيذ الجيد واستقامة العمليات ونجاعتها في الاقليمين معا.

وإضافة إلى هذا الجزء الأساسي من عمليات تنفيذ المخطط الإنساني، تم تنفيذ مجموعة من العمليات التواصلية والتنسيقية، حيث تمت مراسلة جميع الأجهزة والمؤسسات الشريكة لإشعارها بانطلاق المخطط، واستصدار التراخيص والأذون اللازمة لتنفيذ أنشطته في الاقليمين معا، ثم استكمال عملية دراسة المجالات المستهدفة، بالإضافة إلى تنفيذ سلسلة من الدورات التكوينية بمدينة الدار البيضاء لفائدة الأطر المنتقاة، حول سياسة الجمعية، وتقديم أرضية المخطط، لتوحيد الجهود وتحقيق التناغم المطلوب، بين أجهزة المخطط في كلا الإقليمين.[1]

وبتاريخ 23 فبراير 2023 أعطيت الانطلاقة الرسمية للمخطط الإنساني لمساعدة الأسر المتضررة من زلزال الحوز 08 شتنبر 2023، بكل من إقليم الحوز وإقليم تارودانت.[2]

6) **التقييم**: بخصوص هذه المرحلة، فجمعية قرى الأطفال المسعفين، تشتغل بنهج تواصلي شبه يومي، وتسهر أجهزتها على تتبع دقائق تفاصيل سير الأشغال، وتتبع المؤشرات التي تصدرها القافلتين وأطر الدعم الأسري، حيث يتم توجيه العمل بناء على المؤشرات المتوصل بها، وتعزيز قائمة البدائل والخيارات، لضمان التنفيذ الجيد لعمليات المخطط، ومن بين جوانب التواصل اليومي مع أطقم المخطط، تتبع لوائح عدد المستفيدين من القافلة الصحية والتعليمية بشكل يومي، واللقاءات الدورية التي تجريها الجمعية مع أطر الدعم الأسري، لإعداد اللوائح النهائية للأسر المستفيدة، والتي تجرى في مرحلتين، **المرحلة المحلية** ويشرف عليها مدير البرامج لجهة مراكش أسفي ومدير البرامج بجهة سوس

---

[1] زيارة ميدانية للدورات التكوينية التي تم تنظيمها لفريق زلزال الحوز بمركز التكوين دار بوعزة مدينة الدار البيضاء أيام : من 07 إلى 10 فبراير 2023 و 24 إلى 30 مارس 2023.

[2] راجع الشريط الوثائقي حول انطلاق المخطط الانساني بزيارة موقع الجمعية : منسور بتاريخ 25 أبريل 2024. تاريخ الزيارة / 20 مارس 2025.

https://www.facebook.com/watch/?v=821891590032328&rdid=9oPAR6Ly8at8QB1Z

ماسة، ثم **المرحلة الوطنية**، والتي تشرف عليها المشرفة الوطنية لبرامج الدعم الأسري، حيث يتقرر مآل الأسر المنتقاة بعد دراسة ملفاتها.

ومن خلال هذا العرض يمكن القول أن المخطط الانساني مستجيب للدورة الأساسية لحياة السياسات العمومية، ويمكن اعتماده كخطة طوارئ رسمية دائمة لجمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب، ليتم تفعيله حالة وجود طارئ أو خطب أو كارثة مشابهة لزلزال الحوز 2023.

المطلب الثاني: قراءة في بروتوكول " الآبار الجماعية " لمبادرة شباب ايت عبد الله الأحرار بزاكورة .

يظهر مفهوم القيادة كواحد من أكثر المعايير تمييزا لنجاعة الأفكار خلال فترات الأزمات، ذلك أن القيادة عي المنطلق الأوحد للتأثير على الواقع، وتنفيذ الأفكار يظل رهينا بتناسبها مع صلابة القيادة التي تتولى تنفيذها.

فالتخطيط وحده والتنظير للخطوب أو الكوارث أو الطوارئ التي قد تظهر بين الفينة والأخرى، لا يكفي وحده للقول أن تدبير الأزمة قد تحقق، بل يلزم تحقق هذه المسألة، توافر شرط القيادة الميدانية للأفكار التي يتم تصميمها بقصد التصدي لتداعيات ما تفرضه الضرورات الطارئة. فوجود القائد الجيد في المجتمع أمر في غاية الأهمية، ولابد من توفرها كشرط لحفظ الحقوق وسواد الحدل وانتظام الحياة، وتنظيم طاقات الأفراد وجهودهم لتصب في سياقات الصالح العام للمجتمعات.[1]

وقد ذهبت جهود شباب إقليم زاكورة في هذا الاتجاه، وخاصة عقب توالي موجات الجفاف، وظهور موجات حر شديد، نتجت عنها حرائق كبرى بلغ تهديدها مستوى إخراج الساكنة من منازلها وخاصة في دوار أيت ساكت بجماعة أفرا، حيث أحاط الحريق الشاسع بالمنازل المتاخمة للغطاء النباتي الأخضر بنقطة التماس الشرقية لواحة أفرا.

وقد قام فريقنا البحثي التابع لجمعية تعليت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقليم زاكورة، بإطلاق بحث ميداني حول أسباب ظهور هذه الموجة غير المسبوقة من الحرائق، وتم التوصل بجملة من الخلاصات المهمة، والتي تم نشرها في مقال خاص ضمن العدد السادس من مجلة أسارو بإقليم زاكورة[2].

---

[1] عاني إبراهيم وآخرون، دليل مهارات القيادة وبناء السلام، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، 2015، الصفحة 46.

[2] بوحميد عبد الحق، مفتاح الحسين، ايت يوسف علي 2020، حرائق واحات درعة الأوسط، مجلة أسارو العدد السادس. تصدرها جمعية ايت سمكان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. المغرب.

ولتجاوز تداعيات موجة الحرائق التي شهدتها المنطقة سنة 2021. أطلق مجموعة من شباب دوار أيت عبد اللّه بجماعة أفرا قيادة تمزموط، مبادرة تروم إحياء الواحة والتأثير على أنظمة الزراعة المعيشية بها، وتقليص مظاهر الجفاف التي تعد غذاء رئيسيا للحرائق.

وبخصوص معطيات هذه المبادرة، فسيتم تقديمها في هذه الدراسة بناء على معطيات دقيقة، تم الحصول عليها من خلال إنجاز تقارير ميدانية وتوطين للمبادرة، وحوارات مع المشرفين على المبادرة في ميدان البحث .

الشكل 02: صورة لتأثير الحريق على واحة أفرا سنة 2021



المصدر : توثيق شخصي للباحث عبد الحق بوحميد من عمق واحة أفرا سنة 2021

أمام تراجع وضع الواحة، التي تعتبر المصدر المعيشي الأول لساكنة دواوير المنطقة، ارتفع مستوى النقاش في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19، حول الحلول التي يمكن تقديمها لتنمية المنطقة، انطلقت الفكرة في البداية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، حيث فرضت قيود الجائحة، استخدام الوسائط للتواصل عن بعد، مما نتج عنه تأسيس مجموعة أيت عبد اللّه الأحرار بدوار أيت عبد اللّه جماعة أفرا قيادة تمزموط بإقليم زاكورة، وهو دوار يقع شرق حدود الجماعة، يحده من ناحية الشرق دوار ايت ساكت، ومن ناحية الشمال دوار أيت لحسن ومنطقة نيك إيرنارن، وغربا يحده دواري أيت واحي وزاوية سيدي محمد أويوسف وامتداد دوار أيت لحسن من جهة الشمال نحو الغرب، أما من الجهة الجنوبية فيحد الدوار امتداد واحدة أفرا حيث تم توطين المشروع، ونظرا لعامل الهجرة الذي يميز الدوار ساهم تكتل الجالية المقيمة بالخارج، بالدفع في عملية إخراج المبادرة إلى أرض الواقع.

توجت نقاشات المجموعة بالاتفاق على مبادرة إعادة إحياء الواحة من خلال إعمار الأجزاء المتضررة منها، بإقامة مشروع واحي من حجم المبادرة[1]، واستقر شباب أيت عبد اللّه الأحرار على فكرة حفر بئر جماعي وتزويده بألواح الطاقة الشمسية لضخ المياه السقوية نحو الواحة، وهذا ما تحقق فعلا بعد تمكن شباب قيادة المبادرة، من جمع تبرعات أسست لانطلاقها، ليتم تأسيس أول بئر سنة 2020.

2. توطين مبادرة أيت عبد الله الأحرار للسقي بالآبار الجماعية بواحة أفرا.

في بداية تنزيل الفكرة، تم إعتماد بئر واحدة فقط، إلا أنه وبعد انطلاق المشروع بأشهر أعطت المبادرة مجموعة من مؤشرات النجاح، من حيث الاقبال على حجز مواعيد السقي من قبل الفلاحين، والمزارعين من الدواوير السابقة الذكر من حدود الدوار الحاضن للمبادرة، تمت إضافة مجموعة من الآبار فيما بعد وهي على الشكل التالي

الشكل 3: توطين الابار الجماعية المجهزة بالطاقة الشمسية بواحة ايت عبد اللّه - أفرا

الوحدة	تاريخ التأسيس	موقع البئر	مناطق التأثير
وحدة ألواح الطاقة الشمسية	20-08-2020	دوار أيت عبد اللّه	مناطق انتشار الآبار الثلاثة
البئر الأول	28-08-2020	إمي وغلال	إمردال - تبنصارت - التوحيات - إدبيكوران - إيد كر غلالن
البئر الثاني	11-01-2020	إكر نمحمد	تمحيوت - تيلاكان - أجريتن
البئر الثالث	23-03-2021	تعيساويت	داو إكران - تخياطين - إيد عباس - تورغيسين - إيد موكساس - إيد ياسين - إكران نكلدان
البئر الرابعة	28-04-2024	إشبورا	إشبورا - ايد المزاؤيق - تغلالين نيت ادريس - تقازاتين

[1] - حوار مع أحد المؤسسين للمشروع وهو مولاي الحسين الادريسي، تم نشره على صفحة مفتاح الحسين وصفحة مبادرة أيت عبد اللّه الأحرار بتاريخ: 16 فبراير 2023 :
HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/SHARE/V/7RPT6GQFZPUUSO9P/?MIBEXTID=OFDKNK

البئر الخامسة	2025-07-17	تادومين	تادومين - دو إكران - إكر نكلدان - تابيا .
البئر السادسة	أكتوبر 2025	بو وكوي	مناطق أقصى شرق الواحة
المصدر: تركيب شخصي للباحثين - مفتاح الحسين وعبد الحق بوحميد			

انطلاقا من هذا الجدول سنقوم بتحليل شامل لتوطين مبادرة السقي باستعمال ألواح الطاقة الشمسية، والتي يؤطرها شباب أيت عبد اللّٰه بجماعة أفرا، والبداية ستكون بوحدة نصب وتركيب ألواح الطاقة الشمسية التي تزود محركات الآبار بالتيار الكهربائي، وهي وحدة توجد في أقصى جنوب دوار أيت عبد اللّٰه، قرب المدخل الجنوبي للدوار قدوما من الواحة، قرب منطقة ويرتي، وتضم الوحدة أزيد من 64 لوحا شمسيا مجهزا لتزويد وحدات الضخ بالتيار الكهربائي.[1]

الشكل 4: صورة لجزء من الوحدة الرئيسية للتزود بالتيار الكهربائي من الواح الطاقة الشمسية.



المصدر : توثيق خاص للمشروع من إنجاز الباحث مفتاح الحسين.

إضافة إلى وحدة التزود بالتيار الكهربائي من مصدر ألواح الطاقة الشمسية، هناك وحدة الضخ الأولى، من بئر إمي وغلال وهو أول بئر تم تأسيسه بتاريخ 28 غشت 2020، ويوجد في المدخل الشرقي لدوار زاوية سيدي امحمد أويوسف وعلى حدود دوار أيت عبد اللّٰه مع دوار الزاوية، ويغطي هذا البئر

---

[1] - لفهم إحداثيات التوطين ومواقع الوحدات، تم القيام بإعداد توطين باعتماد الأقمار الصناعية عبر تطبيق روليف RELIVE : أنظر الرابط التالي: تم نشره بتاريخ 05 غشت 2022، صفحة مبادرة أيت عبد اللّٰه الأحرار:
HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/SHARE/V/P55XQLTAR7NE2THD/?MIBEXTID=OFDKNK

جزء مهما من واحة أفرا من جهة الشرق، حيث يصل تأثير البئر إلى مناطق: إمردال تبنصار والتوحيات وإيدبيكوران وإيد كرغلالن، وهي من محيط البئر امتدادا نحو الجنوب.

الشكل 5 : صورة لتوطين البئر رقم واحد ضمن المشروع - بئر إيمي وغلال.



المصدر : توثيق خاص للمشروع من إنجاز الباحث مفتاح الحسين.

وتم توطين البئر الثانية في منطقة إكر نمحمد أو جنان محمد، بتاريخ 11 يناير 2020، ويمتد تأثير البئر إلى أقصى حقول شرق واحة أفرا، حيث تصل مياه البئر إلى منطقة تمحيوت وتيلاكان و أجرتين، وهي مناطق تحدد واحة أفرا من جهة الشرق نواحي دوار أيت ساكت.

الشكل 6 : صورة لتوطين البئر الثانية ضمن المشروع - بئر إكر نمحمد .



المصدر : توثيق خاص للمشروع من إنجاز الباحث مفتاح الحسين.

بينما تم توطين البئر الثالثة في منطقة تعيساويت، بتاريخ 23 مارس 2021، وهو بئر يؤثر على غرب الواحة، ويشمل مجال تأثيره منطقة داو إكران وتخياطين وإيد عباس وتورغيسين وإيد موكساس وإكران نيكلدان، وهي مناطق حدود غرب واحة أفرا مع معبر إيسيل الرابط بين مدخل جماعة أفرا إمي نيسيل و مدار أيت أودينار.

الشكل 7 : صورة لتوطين البئر الثالثة ضمن المشروع - بئر تعيساويت .



المصدر : توثيق خاص للمشروع من إنجاز الباحث مفتاح الحسين.

وفي الآونة الأخيرة شرع الفريق في تشييد ثلاثة آبار جديدة، لتعزيز كفاءة المشروع، حيث تم إنجاز الأساس الكامل لبئرين اثنين، (البئر الرابعة المسماة **إشبورا والتي أنجزت بتاريخ** 28 أبريل 2024، وتؤثر على منطقة فلاحية شاسعة تشمل مناطق ؛ إشبورا - ايد المزاريق - تغلالين نيت ادريس - تقازاتين) ثم البئر الخامسة المسماة **تادومين** المنجزة بتاريخ 17 يوليوز 2025، ذات التأثير على المنطقة الفلاحية المكونة من تادومين - دو إكران - إكر نكلدان - تابيا).

وما يزال المشروع في توسع كبير، حيث أن أطقم العمل المشرفة عليه، مستمرة في توسيع المشروع لتغطية كل أجزاء الواحة، حيث ما تزال عملية تجهيز البئر السادسة جارية إلى غاية أكتوبر 2025، في انتظار إتمام بنائها لتصبح رهم إشارة المزارعين، وتمسى هذه البئر (**بو وكوي**)، **ولها تأثير مباشر على أقصى شرق الواحة على مشارف دوار أيت ساكت.**

الشكل 8 : صورة لتوطين الآبار الثلاث الجديدة		
البئر الرابعة - إشبورا	البئر الخامسة - تادومين	البئر السادسة - بو وكوي
		
المصدر : توثيق خاص للمشروع من إنجاز الباحثان مفتاح الحسين - عبد الحق بوحميد بتعاون مع مدير المشروع نور الدين أزمامي.		

وقد تم توطين هذه الآبار بتأطير مالي من تبرعات مواطنين متطوعين ومحسنين، وانتهت اشغال البناء وتشييد المواقع قبل سنة بالنسبة للآبار الثلاثة الأولى، بينما تستمر أشغال تجهيز الآبار الثلاث الأخيرة في انتظار انتهائها متم شهر نونبر من السنة الجارية، مع تسجيل استمرار عمليات الصيانة والتعديل والتقويم بين الفينة والأخرى. وقد قمنا بإعداد بطائق توطين المشروع سنة 2022 وتم نشرها بصفحة مبادرة أيت عبد الله الأحرار بتاريخ 05 غشت 2022، والتي كانت نتيجة حوارات مع قيادات المبادرة المشرفين، ومنهم السيد نور الدين أزمامي مدير المبادرة، و محمد أيت لحبيب ولحسن أيت لحبيب وعبد الرحمان أزمامي ومولاي الحسين الادريسي .[1]

3. تأثير المشروع.

بعد النجاح في ترسيم معالم المشروع، ومع انقضاء سنته الأولى، بدأت ثماره تخرج لحيز الوجود، وقد تمكن المشروع من تغيير الصورة السوداء التي خلفها الحريق الذي شب في الواحة، إلى فضاء عمل متجدد بعد عودة الزراعات المعيشية للظهور من جديد.

[1] راجع رابط نشر التوطين على صفحة مبادرة شباب ايت عبد الله الأحرار سنة 2022. توطين آبار مبادرة أيت عب الله الاحرار للسقي بألواح الطاقة الشمسية. منشور بتاريخ 5 غشت 2922، تاريخ الزيارة / 22 مارس 2025.
https://www.facebook.com/share/19ptxW9cHN/

الشكل 9 : صور لجانب من الانتاج الزراعي بواحة أفرا





المصدر: تحقيق الباحث عبد الحق بوحميد - صفحة مبادرة شباب ايت عبد الله الاحرار 2024

يستهدف المشروع تحقيق طموح إعادة إحياء الواحة، وخاصة أن نطاق تواجده نشيط من حيث الحرائق ومتأثر بعوامل الإهمال والجفاف، لذلك كان الهدف من إحداث المبادرة إعادة إحياء المناطق المدمرة من الواحة، من خلال توفير مياه السقي لقطع الحقول المهجورة للتحرك من جديد، وإحياء الوظائف التي كانت تميزها. وتحفيز الفلاحة المعيشية، بعد عودة زراعة الخضروات الموسمية إلى الحقول، وظهور مختلف الأصناف الزراعية التي كانت جزء من أداء الواحة، وخاصة زراعة الفصة والحبوب والخضر، ويلاحظ أن المستفيدين من حجز حصص السقي لا يكونون دائما من الفلاحين الرسميين بالمنطقة، وإنما من عامة الناس، من أصحاب الحقول المجاورة للآبار، ومنهم عدد من النساء يقدمن إلى وحدات الضخ للحصول على حصة سقي، بل ولحجز خدمات أحد الفلاحين المساعدين لتنفيذ عمليات السقي أحيانا.[1]

فالوحدات توفر أيضا خدمات مجموعة من الشباب، يقدمون خدماتهم لمساعدة أصحاب الحصص من العاجزين على الإشراف على سقي حقولهم بأنفسهم، أو لمساعدة النساء على سقي الحقول والمزروعات.

ومنذ انطلاق المبادرة، وهي توفر كذلك مجموعة من فرص الشغل لشباب المنطقة، ورغم محدوديتها، إلا أنها تساهم جزئيا في تحريك النسيج الاقتصادي للمنطقة، فعمليات حفر الآبار وصيانة المعدات وتشييد وبناء غرف الوحدات، يتطلب يدا عاملة ماهرة، ومساعدين متخصصين حسب الحاجة، وأحيانا يتطلب استقدام معدات اشتغال ثقيلة للتعميق أو الحفر، وكل هذه الأمور تعتمد فيها

[1] أنظر تقرير انطلاق فكرة المبادرة : عدد خاص أنجزته المبادرة وتم نشره بتاريخ 04 غشت 2021 على صفحة المبادرة: تاريخ الزيارة 22 مارس 2025.

https://www.facebook.com/share/v/19mC5HxwiG/

المبادرة على خدمات أبناء المنطقة، وبذلك تكون المبادرة قد ساهمت في التخفيف من تداعيات هجرة الشباب عن البلدة.[1]

إن المبادرة ساهمت كذلك في تبني عدد من الأسر لأفكار الاستثمار في زراعة علف الماشية خاصة الفصة، هذا الاستثمار له خصوصية متميزة في المنطقة لأنه دليل على وجود مشاريع صغيرة لتربية المواشي، وقد تبنى عدد كبير من الفلاحين والمزارعين الشباب مجموعة من الأفكار في تثمين زراعة الفصة وتسويقها، ليصبحوا في الآونة الأخيرة مصدر توريد رئيسي لرعاة مشاريع تربية المواشي.[2]

ومن مميزات المشروع ؛ أنه لا يعتمد فقط على بئر واحدة في توفير مياه السقي، فكما رأينا في فقرة التوطين، أن المبادرة تضم في مجمل وحداتها ستة آبار، البئر الأولى تزود منطقة الوسط في اتجاه الجنوب، والبئر الثانية تزود اتجاه الشرق والجنوب الشرقي للواحة، أما الثالثة فتزود اتجاه الغرب، والابار الأخرى تعزز توزيد منطقة الوسط وأقصى الشرق، وهذا يضمن توزيعا متناسقا لمياه السقي وإنعاش الواحة. مما يعني وجود مجموعة كبيرة من المشاريع الزراعية المدرة للدخل في المنطقة.[3]

4. القيمة الجماعية للمشروع.

تتجلى القيمة الجماعية للمبادرة في مجموعة من المحددات، ومنها جماعية إخراج الفكرة للوجود، فمساهمة مجموعة التواصل الجماعي خلال فترة كورونا، جعلت الاتفاق جماعيا وفق مقاربة تشاركية، أنتجت فكرة المبادرة، التي أصبحت رائدة من حيث الاهتمام الإعلامي ومن حيث عدد الزيارات التفقدية للمشروع، واهتمام المختبرات العلمية بها كذلك.

ونضيف إلى ذلك مقوم جماعية التنفيذ، لأن تنفيذ الفكرة وتطبيقها، استلزم عملا جماعيا كبيرا، انطلق من الأعيان ومن الفلاحين والمحسنين، ومن التقنيين واليد العاملة التي باشرت الأشغال الأولى لوحدات الفكرة، وهذا ساهم بدوره في تشكيل جهد جماعي، تحول إلى قوة تنفيذية يقودها

---

[1] انظر تقرير جريدة العمق حول المبادرة، تم نشره على صفحة المبادرة بتاريخ 03 مارس 2024.
HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/SHARE/V/AI5K6PKWHYGZHMPA/?MIBEXTID=OFDKNK

[2] شاهد الحوار الذي أنجزته المبادرة مع أعضاء مبادرة أيت عبد الله الأحرار حول انعكاس المشروع على الفلاحة المحلية: تم نشره على صفحة المبادرة بتاريخ 08 غشت 2022، / تاريخ الزيارة : 21 مارس 2025.
https://www.facebook.com/share/v/1M7XgQPni5

[3] شاهد تغطية القناة الثانية حول تأثير المشروع على النسيج الاقتصادي المحلي: تم عرضه في نشرة الظهيرة ليوم 20 يوليوز 2023. تاريخ الزيارة / 23 مارس 2025.

https://www.facebook.com/share/v/1AETmHyDKg/

فريق شباب أيت عبد الله الأحرار، ويقودها ميدانيا فريق ثابت ينسق أنشطة الوحدات وتدخلات الفريق.

وللفكرة مظهر أخر يعكس القيمة الجماعية للمشروع، وهو أن تأثيره لا يشمل دوار أيت عبد الله فقط، بل يستفيد منه كل من له رغبة في ذلك، من دواوير الجماعة كلها، إذ يوفر مياه السقي لكل الحدود داخل منطق تأثيره دون استثناء، وحتى الفلاحون من الشق الغربي للجماعة استفادوا من خدمات المشروع[1]، بعد قدومهم لمناطق وجود الآبار واطلاق مشاريع زراعة الفصة والحبوب، هذه الاستفادة التي لا تستثني أحدا، تقدم حلولا سريعة وممكنة للفلاحين لمباشرة أنشطتهم الزراعية دون تكاليف أو جهد زمني أو مادي إضافي.

وصحيح أن جوانب تميز المشروع كثيرة ومحاسنه لا ينكرها أحد، إلا أن منطق تحليل الجوانب كلها في وثيقة بحثية نوعية، يقتضي تقديم جوانب من النقد لأي فكرة من هذا القبيل، ومن التحديات التي تواجه المشروع سنكتفي بالحديث عن نقطتين في غاية الأولوية والأهمية.

النقطة الأولى تتعلق بتداعيات الجفاف على الأمن المائي في المنطقة، خلال الفترة الأخيرة تميزت جماعة أفرا بنضوب آبارها واستسلامها لعوامل الجفاف، بعد شح التساقطات وضعف الموارد المائية القادمة من سد المنصور الذهبي بورزازات، وبعد إحداث الفكرة في حقول الجهة الشرقية من جماعة أفرا، أصبح الضخ بوتيرة مستمرة طيلة النهار، وهو ما يجعل الفرشة المائية الجوفية معرضة للاستنزاف، وخاصة أن الضخ من الآبار الثلاثة بتلك القوة وذلك الصبيب يطرح إشكالية استدامة الحفاظ على أداء الفرشة المائية واستمراريتها.

وخاصة أن آبار تزويد ساكنة دواوير أيت عبد الله أيت لحسن وازاوية سيدي محمد أيوسف وأيت واحي قريبة من نطاقات توطين هذه الآبار الخاصة بالمبادرة، وتؤثر عمليات الشفط المستمرة على استقرار آبار التزود بالماء الصالح للشرب، وخاصة أن وحدة تزويد دواوير أيت واحي وأيت لحسن والزاوية، بدأت تعرف مجموعة من المشاكل والاضطرابات المرتبطة بوظائف البئر والفرشة المائية، وهو ما قد يفتح فرضية توقف أحد المشروعين عما قريب، فإما أن نتوقع توقف أبار تزويد الساكنة بالماء الشروب، أو توقف أبار المشروع لتتمكن الساكنة من الحصول على الماء الشروب.

النقطة الثانية من حيث درجة الأولوية، هي علاقة مجال توطين المشروع بمجال نشاط الحرائق، فواحة أفرا شهدت مجموعة من الحرائق خلال السنوات الأخيرة، وتأثر غلافها الأخضر كثيرا، لدرجة أن المناطق

---

[1] - انظر تقرير جريدة العمق حول المبادرة، بداية من الدقيقة الرابعة من التقرير، تم نشره على صفحة المبادرة بتاريخ 03 مارس 2024. تاريخ الزيارة 20 مارس 2025.

HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/SHARE/V/AI5K6PKWHYGZHMPA/?MIBEXTID=OFDKNK

الواحية التي لم تتأثر بعد هي في مجملها توجد في مناطق التماس المباشرة مع الدواوير، وهو النطاق الذي توجد فيه وحدات المشروع . أي أن ظهور أي حريق آخر في الواحة قد يؤثر سلبا على إحدى وحداته وإنهاء خدماتها أو تعطيلها على الأقل، أو أن يكون للحريق تأثير على النتائج المحققة من المبادرة وخاصة إذا شمل أحدى المناطق من الوسط أو الغرب حيث توجد المزروعات بوفرة كبيرة. مما يعني أن المحاصيل والغلات ستكون في مرمى النيران، كما حدث في أكبر حريق لواحة أفرا ، الذي دمر هكتارات كبيرة من أشجار التمر.

وما يجعلنا نفترض هذه النقطة، هو وجود مظهر من مظاهر الإهمال في هذا الحزام، حيث إن بينة أشجار النخيل وطبيعة تقسيم الحقول تعود لعقود غابرة من الزمن، تجعل المرور بين تقاسيمها شبه مستحيل، مما يعني أن نجاعة التدخل ستكون بطيئة جدا ، وخاصة أن الأشجار والمغروسات المجودة في هذه النقط المعقدة من الواحة أصبحت كلها متلاشية ويابسة.

الخاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة بأن المجتمع المدني، شريك أساسي للسلطات الرسمية خلال فترات الكوارث الطبيعية، وأظهرت بعض الإطارات الجمعوية بأنها تستطيع القيام بالدور المحوري الذي منحها دستور 2011 في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. لذلك بادرت عدة جمعيات وطنية ومحلية إلى التنسيق مع السلطات العمومية والمنتخبين اثناء وقوع زلزال الحوز في شتنبر 2023، وكذلك خلال الحرائق المتكررة في واحات درعة بزاكورة.

وقد حاولت الدراسة الوقوف عند تدخلات جمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب بجهة مراكش اسفي، للتخفيف من تداعيات زلزال الحوز في المناطق المتضررة بإقليم الحوز وكذا إقليم تارودانت. بمبادرات متعددة الأطراف والشراكات، والتي تقدم خدمات الدعم النفسي، والصحي، والاجتماعي، وتجسدت أبعاد قيم التضامن والتآزر لدى المغاربة.

كما تطرقت الدراسة لمبادرة أخرى بواحات جنوب شرق المغرب، تبناها شباب دوار ايت عبد الله بجماعة أفرا بإقليم زاكورة، حيث استطاعت المبادرة بفعل تعاون الجميع من أبناء المنطقة المستقرين والمهاجرين، وكذا أهل الخير من مناطق أخرى، والسلطات المحلية ومركز الاستثمار الفلاحي من إعادة حيوية النشاط الفلاحي بواحة أفرا ، بعد أن دمرتها الحرائق المتكررة، وتفاقهم تداعيات موجة الجفاف الأخيرة، كما أعادت الأمل لفلاحي المنطقة الذين عادوا لحقولهم الزراعية واهتموا بفلاحتهم

المعيشية. كما أن طموح هذه المبادرة لا زال مستمر حيث يتم التنسيق لأجل إضافة آبار جديدة يستفيد منها باقي دواوير المنطقة.

وهي نماذج مدنية محفزة لباقي الإطارات كي تساهم بناء على ما تضمنه القوانين ووفق حدود المجتمع المدني، في مواجهة المخاطر البيئية التي يعرفها المغرب، والتي يتبين على أنها ستكون من الظواهر المتوقع تكرارها في قادم السنوات خاصة الفيضانات والحرائق .... ما يستدعي إيلاء البحث العلمي المرتبط بتدبير المخاطر عناية كبرى، واتخاذ خطوات استباقية لعلها تحد أو على الأقل تخفف من هذه الاخطار.

وتعزيز الانفتاح على المبادرات المدنية المؤسسة، وتأطيرها في سياقها القانوني، وتضمينها لأساسات السياسات العمومية في فترة الطوارئ والفترات الحرجة، لما يمكن لهذه البروتوكولات أن توفره من كسب للفرص الزمنية، وما يمكن ان تحققه من نجاعة التدخل وجودة التنفيذ.

توصيات:

- وعلى ضوء مخرجات الدراسة، يمكن المساهمة بتقديم مجموعة من التوصيات المهمة في هذا السياق ومنها :
- تشجيع البحث العلمي حول تدبير المخاطر الطبيعية وخاصة في المناطق الجبلية والواحية. وتحفيز المبادرات المحلية في هذا الصدد
- اعتماد المقاربة التشاركية و مبدأ الالتقائية في وضع وتنزيل المشاريع الجديدة.
- تصميم تشريعات رسمية تؤطر أدوارالمجتمع المدني في إدارة الأزمات والكوارث.
- تنظيم أرواش تدريبية كبرى متخصصة في موضوع إدارة الكوارث.
- تطوير قدرات الجسم المدني وتمكينه من صياغة وتطوير بروتوكولات عملية استباقية ومستجيبة مع ضرورة الطوارئ، عوض الاكتفاء برد الفعل بعد وقوع الأزمة.
- إمكانية تصميم بروتوكولات نوعية، تناسب كل نوع من الكوارث (بروتوطول حالة الزلازل - بروتوكول حالة الحرائق - بروتوكول حالة الفيضانات ...).
- دعم الدراسات الميدانية حول أثر المجتمع المدني على الحد من الخسائر الناتجة عن الكوارث.

لائحة المراجع :

الدساتير / التشريعات الرسمية :

- دستور المغرب لسنة 2011.
- الظهير الشريف 1.58.376 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، الجريدة الرسمية عدد 2404 مكرر، بتاريخ 27 نونبر 1958.
- المرسوم 2.90.478 باعتبار الجمعية المسماة، الجمعية المغربية لقرى الأطفال المسعفين جمعية ذات منفعة عامة، الصادر بتاريخ 19 يونيو 1990 بالجريدة الرسمية رقم 4061.
- القانون 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية الجريدة الرسمية عدد 6492 بتاريخ 18 غشت 2015.
- . القانون 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 13 شتنبر 2021
- القانون الأساسي لجمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب.

الكتب :

- محمد أحمد علي مفتي، 1435 ه، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية دراسة تحليلية نقدية، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، السعودية
- عزمي بشارة، 2013، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت .
- عاني إبراهيم، مريم سليمان، نشوى محمد ، 2015، دليل مهارات القيادة وبناء السلام، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، الكويت .

الدوريات والمجلات :

- بوحميد عبد الحق، مفتاح الحسين، ايت يوسف علي 2020، حرائق واحات درعة الأوسط، مجلة أسارو العدد السادس. تصدرها جمعية ايت سمكان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. المغرب

- قواسم بن عيسى، 2020 . اتصال المخاطر ورهاناته الاستراتيجية في إدارة الكوارث، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المركز الديموقراطي العربي - برلين المجلد الثاني العدد السابع،
- .مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، 2020 .الإدارة الاستراتيجية للأزمات والكوارث الوطنية - دراسة حالة السودان، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المركز الديموقراطي العربي - برلين المجلد الثاني العدد السابع .

وثائق وتقارير رسمية :

- الأمم المتحدة 2008، التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، مجموعة الارشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة من إطار عمل هيوغو، نيويورك.
- اتفاقية الشراكة الخاصة ببناء القاعات المركبة بإقليم الحوز 2024، بين جمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب والمديرية الإقليمية للتربية والتكوين والتعليم الاولي والرياضة. وثيقة الحجرات الدراسية المقترحة على جمعية قرى الأطفال، إقليم الحوز المغرب.
- وثيقتي اتفاقية الشراكة متعددة الأطراف الخاصة بالمخطط الإنساني 2024، بين جمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب، و وزارة الداخلية في شخص عمالتي إقليمي الحوز وتارودانت، ثم وزارة التربية والتكوين والتعليم الأولي والرياضة في شخص المديريات الإقليمية بالإقليمين، ثم وزارة الصحة في شخص مديرياتها بالإقليمين بكل من إقليمي الحوز وترودانت المغرب.
- DOCUMENT PRESENTANT LE PLAN HUMANITAIRE POUR LE SEISME D'AL HAOUZ 2023 .

المقابلات الرسمية :

- مقابلة الأستاذة سامية الموستي المديرة التنفيذية لجمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب، بتاريخ 23 فبراير 2024، الحسين مفتاح، باحث بسلك الدكتوراه، عقب افتتاح المخطط بالمدرسة الميدانية أقليم الحوز المغرب.
- مقابلة عبد المنعم أبو علي، بتاريخ 05 مارس 2024، المدير الجهوي لبرامج جمعية قرى الأطفال المسعفين المغرب بجهة مراكش أسفي، المغرب.
- زيارة ميدانية للدورات التكوينية التي تم تنظيمها لفريق زلزال الحوز بمركز التكوين دار بوعزة مدينة الدار البيضاء أيام : من 07 إلى 10 فبراير 2023 و 24 إلى 30 مارس 2023.

- زيارة ميدانية لعملية تسجيل المتضررين من الزلزال بعمالة إقليم الحوز.

تقارير رقمية مصورة:

- راجع الشريط الوثائقي حول انطلاق المخطط الانساني بزيارة موقع الجمعية : منسور بتاريخ 25 أبريل 2024. تاريخ الزيارة / 20 مارس 2025.

https://www.facebook.com/watch/?v=821891590032328&rdid=9oPAR6Ly8at8QB1Z

- صفحة مبادرة شباب ايت عبد الله الأحرار على الفايسبوك:

https://www.facebook.com/share/v/wBhFAQQWXfPiwD9F/?mibextid=oFDknk

- حوار خاص مع أحد المؤسسين للمشروع وهو مولاي الحسين الادريسي، إعداد مفتاح الحسين وصفحة مبادرة أيت عبد الله الأحرار بتاريخ : 16 فبراير 2023 :

HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/SHARE/V/7RPT6GQFZPUUSO9P/?MIBEXTID=OFDKNK

- ربورتاج قناة سكاي نيوز عربية حول المبادرة السقي بواحة افرا ، نشر بتاريخ 31 غشت 2022. تاريخ الزيارة / 29 مارس 2025.

https://www.youtube.com/watch?v=Qgxp4o4wxS8

- تصريح رئيس جماعة تمزموط بزاكورة حول أسباب الحريق المهول في "واحة النخيل" منشور لجريدة شوف تيفي بتاريخ 11 غشت 2021، تاريخ الزيارة / 28 يونيو 2025.

https://www.youtube.com/watch?v=hEArlhEfBHw

- برنامج المستجد على الإذاعة الجهوية درعة تافيلالت: حرائق الواحات تهديد للطبيعة والإنسان بالجنوب الشرقي للمغرب.

https://www.youtube.com/watch?v=L8M9Q- wlUjI

- تقرير جريدة العمق حول المبادرة، تم نشره على صفحة المبادرة بتاريخ 03 مارس 2024

https://www.facebook.com/share/v/ai5K6pKWHyGZHMPa/?mibextid=oFDknk

-

- إحداثيات التوطين ومواقع الوحدات، تم القيام بإعداد توطين باعتماد الأقمار الصناعية عبر تطبيق روليف RELIVE : أنظر الرابط التالي: تم نشره بتاريخ 05 غشت 2022، صفحة مبادرة أيت عبد الله الأحرار: إعداد الحسين مفتاح.

HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/SHARE/V/P55XQLTAR7NE2THD/?MIBEXTID=OFDKNK

- رابط نشر التوطين على صفحة مبادرة شباب ايت عبد اللّه الأحرار سنة 2022. توطين آبار مبادرة أيت عب اللّه الأحرار للسقي بألواح الطاقة الشمسية. منشور بتاريخ 5 غشت 2922، تاريخ الزيارة / 22 مارس 2025.

https://www.facebook.com/share/19ptxW9cHN/

- تقرير انطلاق فكرة المبادرة : عدد خاص أنجزته المبادرة وتم نشره بتاريخ 04 غشت 2021 على صفحة المبادرة: تاريخ الزيارة 22 مارس 2025.

https://www.facebook.com/share/v/19mC5HxwiG/

- الحوار الذي أنجزته المبادرة مع أعضاء مبادرة أيت عبد اللّه الأحرار حول انعكاس المشروع على الفلاحة المحلية: تم نشره على صفحة المبادرة بتاريخ 08 غشت 2022، / تاريخ الزيارة : 21 مارس 2025.

https://www.facebook.com/share/v/1M7XgQPni5

- تغطية القناة الثانية حول تأثير المشروع على النسيج الاقتصادي المحلي: تم عرضه في نشرة الظهيرة ليوم 20 يوليوز 2023. تاريخ الزيارة / 23 مارس 2025.

https://www.facebook.com/share/v/1AETmHyDKg/

القصدية المزدوجة في إنتاج المعنى: تفاعل النص والصورة ضمن السياقين الإعلامي والسياسي

حنان قريشي

جامعة العلوم الانسانيه ابن زهر

مختبر اللغة والمجتمع والخطاب

ملخص:

تعالج هذه الدراسة إنتاج المعنى في الخطاب الإعلامي من خلال مفهوم **القصدية المزدوجة**، بوصفها تفاعلًا بين النص والصورة داخل نسق تواصلي موحّد. وتركّز على تحليل آليات اشتغال هذا التفاعل في الخطاب الصحفي المصوَّر، وإبراز دور السياقين الإعلامي والسياسي في توجيه الدلالة وتأطير التأويل.

تعتمد الدراسة مقاربة تداولية وسيميائية لتحليل نماذج من الإعلام المغربي، بهدف الكشف عن الأبعاد الدلالية والإيديولوجية للتكامل بين البعدين اللغوي والبصري.

وتخلص إلى أن القصدية المزدوجة تمثل آلية مركزية في بناء معنى موجّه يسهم في تشكيل تمثلات المتلقي وإعادة تأطير إدراكه للواقع.

<u>الكلمات المفاتيح:</u> القصدية - الخطاب - الإعلام - المعنى - الصورة - السياق

Abstract:

This study investigates the production of meaning in media discourse through the concept of **dual intentionality**, understood as the interaction between text and image within a unified communicative framework. It analyzes how this interaction operates in photojournalistic discourse, with particular attention to the role of media and political contexts in shaping meaning and framing interpretation.

Adopting a pragmatic and semiotic approach, the study examines selected examples from the Moroccan media landscape in order to uncover the semantic and ideological dimensions underlying the integration of linguistic and visual elements.

The findings suggest that dual intentionality functions as a central mechanism in constructing directed meaning, contributing to the shaping of audience perceptions and the framing of their understanding of reality.

Keywords: Intentionality - Discourse - Media - Meaning - Image - Contex

تمهيد

يشهد الخطاب الإعلامي المعاصر تحوّلًا نوعيًا في آليات إنتاج المعنى، حيث يتشكّل هذا الأخير ضمن بنية دلالية مركّبة تتداخل فيها أنساق تعبيرية متعددة، في مقدمتها النسق اللغوي والنسق البصري. ويعكس هذا التحول إدراكًا متقدّمًا لطبيعة المعنى بوصفه بناءً تأويليًا يتأسس عبر تفاعل عناصر الخطاب داخل سياقات إنتاجه وتلقيه، بما يجعل العملية التواصلية مجالًا لتشكيل الدلالة عبر استراتيجيات دقيقة تستثمر إمكانات اللغة والصورة في آن. وفي هذا الأفق، تغدو القصدية مبدأً موجِّهًا لبناء المعنى، إذ تُنظَّم مكونات الخطاب وفق اختيارات واعية تسهم في توجيه إدراك المتلقي وتأطير أفق تأويله.

تحضر القصدية في الخطاب الإعلامي باعتبارها بعدًا بنيويًا يوجّه تشكيل الرسالة، حيث تتجاوز حدود التعبير اللغوي لتشمل مختلف العناصر الدلالية، وفي مقدمتها الصورة، التي تُدرج داخل الخطاب وفق اعتبارات تواصلية ورمزية محددة. ومن ثم، تتحدد فاعلية الخطاب بقدرته على تحقيق انسجام بين هذه المكونات، بما يجعل المعنى نتاجًا لتفاعل متكامل بين ما يُقال وما يُرى. وفي هذا السياق، تبرز القصدية المزدوجة بوصفها إطارًا تحليليًا يفسّر هذا التداخل، حيث تقوم على تضافر قصدية النص وقصدية الصورة داخل نسق تواصلي موحّد.

يضطلع النص بوظيفة تنظيم المعطيات وتأطيرها من خلال البنيات اللغوية والسردية، عبر انتقاء المفردات وتوجيه العلاقات الدلالية، بما يمنح بعض العناصر مركزية ويعيد توزيع الأدوار داخل الخطاب. في المقابل، تؤدي الصورة وظيفة تكثيف الدلالة وإنتاج أثر إدراكي مباشر، مستندة إلى طاقتها الرمزية وقدرتها على الاستدعاء البصري السريع. ويؤدي هذا التكامل بين البعدين اللغوي والبصري إلى بناء معنى مركّب يتسم بالتماسك الداخلي، ويعزز قدرة الخطاب على التأثير في تمثلات المتلقي.

يتجلى هذا التفاعل بشكل خاص داخل الخطاب الصحفي المصوَّر، حيث تتوزع الأدوار بين النص والصورة ضمن علاقة تكاملية دقيقة؛ إذ تسهم الصورة في بناء الانطباع الأولي واستثارة الانتباه، بينما يتكفّل النص بتأطير هذا الأثر ضمن مسار تفسيري موجَّه. وبهذا، تتشكل وحدة دلالية منسجمة تتيح تمرير المعنى في صيغة تبدو طبيعية، في حين تنطوي على أبعاد توجيهية مضمنة.

ويرتبط إنتاج المعنى في هذا الإطار بالسياقات التي يتحرك داخلها الخطاب، حيث تشكّل المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية عناصر فاعلة في توجيه الاختيارات التعبيرية. فالسياق يسهم

في تحديد إمكانات القول، ويؤطر أنماط التأويل الممكنة، مما يجعل القصدية متصلة بمنطق اشتغال الحقل الإعلامي وبطبيعة العلاقات التي تحكمه. وعلى هذا الأساس، يتبدّى الخطاب الإعلامي بوصفه ممارسة رمزية تُعيد تشكيل الواقع من خلال تمثيله وتأطيره، عبر آليات لغوية وبصرية متكاملة تسهم في بناء دلالة موجّهة ضمن أفق قابل للتلقي.

الإشكالية

كيف تُسهم القصدية المزدوجة (اللغوية والبصرية) في إنتاج المعنى داخل الخطاب الإعلامي، وما دور السياقين الإعلامي والسياسي في توجيه هذا المعنى وإعادة تأطيره؟

الأسئلة

- كيف تتجلى قصدية النص في توجيه التأويل داخل الخطاب الصحفي؟
- ما الدور الذي تلعبه الصورة في بناء دلالة سياسية أو إيديولوجية؟
- كيف يؤثر السياق الإعلامي والسياسي في تشكيل المعنى وتوجيه المتلقي؟

الأهمية

- تسهم في فهم آليات إنتاج المعنى في الخطاب الإعلامي المعاصر.
- تكشف عن البعد غير المحايد للخطاب الصحفي، خاصة في تداخل النص والصورة.
- تبرز دور الإعلام في إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي.
- تكتسي أهمية خاصة في السياق المغربي، بالنظر إلى التحولات الإعلامية والسياسية الراهنة.
- تقدم مقاربة نقدية تساعد على تفكيك الخطاب الإعلامي وكشف أبعاده الإيديولوجية.

الأهداف

- تحليل مفهوم القصدية المزدوجة في الخطاب الإعلامي.
- الكشف عن آليات اشتغال النص والصورة في إنتاج المعنى.
- إبراز دور السياق الإعلامي والسياسي في توجيه الخطاب.
- تفكيك الأبعاد التداولية والإيديولوجية للخطاب الصحفي المصوّر.
- فهم كيفية إعادة تمثيل القضايا السياسية (مثل إشراك المرأة) عبر الصورة.

الفرضيات

- يقوم إنتاج المعنى في الخطاب الإعلامي على تفاعل مقصود بين النص والصورة، وليس على كل منهما بشكل مستقل.
- لا يُنتج الخطاب الصحفي معنى محايدًا، بل يُوجَّه وفق سياقات إعلامية وسياسية محددة.
- تلعب الصورة دورًا حاسمًا في ترسيخ المعاني الإيديولوجية بشكل أكثر تأثيرًا من النص أحيانًا.
- يساهم السياق السياسي في توجيه التأويل وجعل بعض القراءات أكثر قابلية للتقبّل من غيرها.

المنهج

تعتمد الدراسة على:

- المنهج التداولي: لتحليل العلاقة بين الخطاب وسياقه وكيفية توجيه المعنى.
- تحليل الخطاب: للكشف عن البنيات اللغوية والدلالية للنص الصحفي.
- المقاربة السيميائية: لتحليل الصورة بوصفها نسقًا دلاليًا بصريًا.

المفاهيم الأساس

- القصدية:هي التوجه الواعي للمرسل نحو تحقيق أثر دلالي أو تداولي معين لدى المتلقي.
- القصدية المزدوجة:تفاعل قصدية النص وقصدية الصورة في إنتاج معنى مركّب داخل الخطاب الإعلامي.
- المعنى:ليس معطى جاهزًا، بل يُبنى من خلال التفاعل بين النص، الصورة، والسياق.
- الخطاب: ممارسة تواصلية اجتماعية تُنتج المعنى وتعيد توزيعه داخل المجتمع.
- السياق:مجموع الظروف الاجتماعية والثقافية والتواصلية التي تحيط بإنتاج الخطاب وتلقيه.

أولا: القصدية المزدوجة في إنتاج المعنى

يطرح الخطاب الصحافي المركّب إشكالية المعنى بوصفه نتاج فعل مقصود لا يُختزل في اللغة ولا في الصورة، بل يتأسس على تضافر مقصديتهما داخل بنية تواصلية واحدة. فالمعنى، في السياق الإعلامي، لا يُنتج بوصفه انعكاسًا مباشرًا للوقائع، وإنما يُصاغ ضمن مسار تأويلي تُحدَّد ملامحه مسبقًا عبر اختيارات تحريرية وبصرية دقيقة. من هذا المنطلق، تبرز القصدية المزدوجة بوصفها آلية

مركزية في توجيه الفهم، حيث تتقاطع إرادة القول مع إرادة الإظهار، ويُعاد بناء الحدث داخل خطاب يُخفي توجيهه خلف مظاهر الإخبار والموضوعية.

قصدية النص في الخطاب الصحفي تشير إلى التوجه الواعي للمرسل (الصحفي أو الإعلامي) نحو إنتاج تأثير محدد لدى المتلقي، من خلال اختيار الألفاظ والأطر المرجعية لتحقيق أهداف إخبارية أو إقناعية. تعتمد على التداولية لتكشف العلاقة بين الشكل اللغوي والسياق، حيث يصبح النص فعلاً تواصلياً يُوجِّهُ الفهم[1] ينتج عبارة أو ربما ليس ذلك فحسب، وإنما يصير فاعلا وينجز عددا من الافعال الإنجازية وقد يكون هذا الوصف المميزات الموقف التواصلي أمرا بديهيا إلى حد ما[2]

تتجلّى قصدية النص في بنيته اللغوية والسردية، وفي طريقة ترتيب المعطيات، وتوزيع الأدوار الدلالية بين الفاعلين، وفي الانتقاء المحسوب للألفاظ والصيغ التركيبية التي تمنح بعض العناصر مركزية، وتُقصي عناصر أخرى إلى الهامش. إنها " نيَّةِ النصِ في إنتاجِ معنىً مُقْصَادٍ يَتَجاوزُ الإِخْبارَ إِلَىْ الْإِنْجازِ، كَمَا فِيْ أَفْعَالِ الْكَلَامِ الَّتِيْ تُبْنِيْ سُلُوْكًا ثَقَافِيًّا لَدَىْ الْمُتَلَقِّيْ. فِيْ الْخِطَابِ الصَّحْفِيِّ، تَتَكَوَّنُ مِنْ أَطْرَافٍ مَرْجَعِيَّةٍ (سِيَاسِيَّةٍ، تَارِيخِيَّةٍ) تُعَزِّزُ الْهَيْمَنَةَ النَّاعِمَةَ[3]

أما قصدية الصورة، فتنبثق من كونها نتاج اختيار لا يقل وعيًا أو توجيهًا، إذ لا تُدرج الصورة في المتن الصحافي اعتباطًا، بل تُنتقى وتُؤطر وتُوضع في موقع محدد داخل الصفحة، بما يسمح لها بأن تؤدي وظيفة دلالية تتجاوز مجرد التوضيح، لتغدو عنصرًا فاعلًا في توجيه القراءة والانفعال.[4]

ولا تُفهم هذه القصدية المزدوجة إلا من خلال العلاقة التي تنسجها بين البصري واللغوي، حيث تُستخدم الصورة لإنتاج أثر فوري يستبق القراءة، بينما يتولى النص مهمة تنظيم هذا الأثر وإدخاله في مسار تفسيري مضبوط. وبهذا، لا يُفرض المعنى على المتلقي بصيغة مباشرة، بل يُقترح له ضمن بنية تبدو منسجمة داخليًا، وتُخفي ما تنطوي عليه من توجيه خلف تضافر سلس بين ما يُرى وما يُقال."

---

[1] مولر، لويس بيت. الفعل الكلامي معنى للجملة. ترجمة سعيد حسن بحيري. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. مصر 2014 .ص 34

[2] فان، ديك. **النص والسياق استقصاء البحث، في الخطاب الدلالي التداولي**. تر: عبد القادر قنيني، المغرب: إفريقيا الشرق، 2000. ص 258.

[3] على، مروة محمد.. **التحليل التداولي للخطاب واستراتيجيات البنية الإقناعية وأبعادها التداولية**: دراسة نظرية لمضمون وتوجهات الحجاج التداولي للخطاب الصحفي. المجلة العلمية لبحوث الصحافة: جامعة القاهرة - 2016 . ص 144

[4] Burton Stevenson**: Stevenson's book of proverbs, maxims and familiar phrase**s, London, Routledge.p 57

يكتسب هذا الاشتغال دلالته القصوى حين يُدرَس في ضوء اختلاف السياقات السياسية والإعلامية التي تتحرك داخلها الصحافة ل"كون الخطاب اللغوي يتضمن وراءه سياقا عاما"[1]

يُعدّ السياق مفهوماً أساسياً في الدراسات التداولية وتحليل الخطاب، إذ لا يمكن فهم المعنى اللغوي أو تأويل الخطاب بعيداً عن الظروف التي يُنتج ويُتلقّى فيها. فالمعنى لا يتحدد فقط من خلال البنية اللغوية للجمل، بل يتشكل أيضاً من خلال مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والتواصلية التي تحيط بعملية التلفظ. وفي هذا الإطار، أكّد اللساني البريطاني جون فيرث (J. R. Firth) أن معنى القول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما سماه "سياق الحال" Context of Situation، أي مجموع الظروف التي يتم فيها إنتاج الخطاب، بما في ذلك المتكلم والمتلقي والعلاقة بينهما والظروف الاجتماعية المحيطة بعملية التواصل، وهو ما يجعل فهم الخطاب مرتبطاً بالسياق الذي يوجّه إنتاجه وتأويله[2]

وفي ضوء ما يتيحه السياق من إطار لفهم الخطاب وتفسير معانيه، يتضح أن إنتاج المعنى لا يرتبط بالظروف التواصلية وحدها، بل يتصل أيضاً بالاختيارات المقصودة التي تحكم بناء الرسالة الإعلامية. ومن هنا تبرز فكرة القصدية بوصفها عنصراً موجهاً للخطاب، خاصة في المقال الصحفي المصوَّر، حيث يتقاطع النص مع الصورة في بناء الدلالة. وعلى هذا الأساس يمكن الحديث عن قصدية مزدوجة.

لا تعمل القصدية المزدوجة بالطريقة نفسها في جميع الجرائد، إذ تتلوّن تبعًا للخط التحريري، ولعلاقة المنبر الإعلامي بالسلطة، ولحدود النقد المسموح به، وللجمهور المفترض مخاطبته. وفي هذا الإطار، يكشف تحليل نماذج من الجرائد المغربية المعتمدة في هذا البحث عن تنوّع طرائق استثمار العلاقة بين النص والصورة، بين من يوظفها لتثبيت سرديات مهيمنة، ومن يستثمرها لفتح مساحات للتشكيك وإعادة التأويل.

إن الاشتغال على القصدية المزدوجة لا يهدف إلى تتبع النيات الفردية للصحفيين بقدر ما يسعى إلى الكشف عن منطق اشتغال الخطاب ذاته، بوصفه ممارسة اجتماعية تُنتج المعنى وتُعيد توزيعه داخل الفضاء العام. وعليه، يصبح تحليل هذا التداخل بين القصدية اللغوية والبصرية مدخلًا نقديًا لفهم كيفية تشكّل الوعي الإعلامي، وحدود حرية التلقي، والدور الذي تلعبه الصحافة في إعادة تشكيل الواقع لا عبر نقله، بل عبر الطريقة التي يُعاد بها تمثيله وتوجيه فهمه.

ثانيا : قصدية النص والسياق الإعلامي

[1] محمد، مفتاح. **تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التناص).** ط3. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي1992، الدار البيضاء، المغرب، ص 70.

[2] Firth, J. **RPapers in Linguistics** 1934–1951. Oxford: Oxford University Press, . (1957). p. 11.

المقال، في بنيته الظاهرة، يقدّم نفسه كخبر تقريري عن ندوة تناقش حرية الصحافة وأخلاقيات المهنة. غير أن هذا التقديم يخضع لمنطق التعاون التخاطبي الذي يفترض أن المتلقي يبحث عن معنى ذي صلة، غير زائد، وغير مضلل، ومصاغ بطريقة مناسبة. انطلاقًا من هذا الافتراض، فإن القارئ لا يكتفي بفهم أن "ندوة عُقدت" أو أن "متدخلين عبّروا عن آرائهم"، بل يستنتج، عبر ما يورده النص وما يغفله، أن هناك موقفًا معياريًا واحدًا مهيمنًا يجري تمريره بوصفه خلاصة طبيعية للنقاش.

من حيث كمية المعطيات، يلاحظ أن المقال لا يقدّم عرضًا متوازنًا لكل الآراء الممكنة حول حرية الصحافة، ولا يبرز أي توتر حقيقي بين مواقف متعارضة. بل يركّز على جانب واحد هو ضرورة الأخلاقيات والتنظيم والتقييد المهني. هذا الاقتصار ليس نقصًا اعتباطيًا، بل فعل دلالي مقصود: فحين يُقدَّم قدر محدود من المعلومات، ويُنتقى منها ما يخدم تصورًا معينًا، يُستنتج تداوليًا أن هذا التصور هو الأكثر معقولية ووجاهة وهكذا، يصبح الصمت عن أطروحات تدافع عن حرية أوسع أو تنتقد منطق الضبط دالًا بقدر دلالة الكلام ذاته.


إعلاميون يناقشون سؤال حرية الصحافة وأخلاقيات المهنة

• سميرة الشناوي

أما من حيث الكيفية، فإن اللغة المستعملة تتسم بالحذر والانضباط، وتبتعد عن الأحكام الصدامية. لا نجد عبارات مباشرة من قبيل "الصحافة تجاوزت حدودها" أو "يجب التضييق عليها"، بل تُستبدل هذه الصيغ بعبارات من نمط: "لا يمكن الحديث عن حرية دون أخلاقيات"، "يفرض التطور الرقمي مزيدًا من المسؤولية"، "تستدعي الممارسة المهنية التكوين والالتزام". مفردات هذه الصياغة ليست بريئة فـ" في بعض الحالات تكمن الأهمية الإيديولوجية للنص في مفرداته ذاتها"[1].

---

[1] نورمان، فيركلاف. **اللغة والسلطة**. تر: محمد عناني. القاهرة: المركز القومي للترجمة ط، 1. 2016. ص 156.

ومن حيث الصدق التداولي، لا يدّعي النص ما لا يمكن دعمه سياقيًا إذ يستند إلى مثال اجتماعي شديد التداول في الذاكرة الجماعية، هو حادث الطفل ريان. إدراج هذا المثال يخلق انسجامًا قويًا بين الخطاب وسياقه، ويمنح الموقف الأخلاقي مشروعية يصعب الطعن فيها. تداوليًا، لا يُذكر الحدث فقط بوصفه واقعة، بل بوصفه حجة ضمنية: فالقارئ، التزامًا بمنطق التعاون، يفترض أن ذكر هذا المثال له غاية، ويستنتج أن التغطية الإعلامية في مثل هذه الحالات قد تجاوزت المقبول. ومن ثم، يصبح الربط بين الحرية والأخلاقيات نتيجة منطقية، لا موقفًا مفروضًا.

أما من حيث العلاقة والملاءمة، فإن كل عناصر النص تصب في اتجاه واحد: المؤسسات المهنية، المجتمع، التطور الرقمي، الحدث المأساوي، المصداقية، الكرامة الإنسانية. هذا التماسك الموضوعاتي ليس حياديًا، بل يوجّه التأويل نحو قراءة تعتبر أن النقاش الحقيقي ليس حول "هل نقيّد الحرية أم لا"، بل حول "كيف نُقنّنها أخلاقيًا". وبذلك، يُقصى سؤال الحرية الجذرية أو النقدية من أفق التأويل، دون الحاجة إلى نفيه صراحة.

في هذا الإطار، يتضح المقصد التداولي المركزي للنص: إعادة توجيه النقاش العمومي حول حرية الصحافة من مستوى الحق السياسي إلى مستوى الواجب المهني. فالحرية لا تُناقَش هنا باعتبارها أداة للمساءلة أو المواجهة أو كشف اختلالات السلطة، بل باعتبارها ممارسة تقنية- أخلاقية يجب أن تُدار بحذر. هذا التحويل الدلالي يتم بسلاسة عبر احترام ظاهر لمبادئ التخاطب، لكنه ينتج، في العمق، معنى إيديلوجيا واضحًا.

إيديولوجيا الإعلام نظام من الأفكار، يعبر عنه من خلال العملية الاتصالية، التي تشمل القائم بالاتصال وطريقة استخدامه للنص أو اللغة أو الصورة (الساكنة أو المتحركة) التي تنقلها الوسيلة الإعلامية المطبوعة أو المسموعة أو المرئية، وهذه العناصر الثلاثة (النص واللغة والصورة) قد تكون متفرقة في الرسالة الإعلامية، كأن يكون النص دون صورة، أو تكون الصورة معبرة عن المعنى باستقلالية كاملة عن النص، وقد تتضمن الرسالة الإعلامية هذه العناصر الثلاثة مجتمعة، فتكون أكثر قدرة على الإقناع والتأثير في جمهور الوسيلة الإعلامية[1].

ويتقاطع هذا المقصد بسياق إعلامي وطني مغربي يعرف تحولات بنيوية عميقة، فرضتها دينامية الانفتاح الإعلامي وتعدد المنابر، خاصة الرقمية منها. فقد أفرز هذا التحول توسعًا ملحوظًا في هامش حرية التعبير، غير أنه في المقابل كشف عن اختلالات مهنية وأخلاقية متزايدة، تمثلت في ضعف

[1] محمد، بن سعود البشر. **إيديولوجيا الإعلام**. ط1. الرياض: دار غيناء للنشر، 1429. ص 15.

التحقق من الأخبار، وتغليب منطق الإثارة والسبق الصحفي، وانتهاك الخصوصية في بعض التغطيات الإعلامية. وأمام هذا الواقع، أصبح النقاش حول أخلاقيات المهنة يحتل موقعًا مركزيًا في الخطاب الإعلامي والمؤسساتي، باعتباره مدخلًا أساسيًا لتقويم الممارسة الصحفية

ويتميز السياق الإعلامي الوطني بتوتر مستمر بين مطلب ترسيخ حرية الصحافة، الذي ترفعه الهيئات المهنية والحقوقية بوصفه شرطًا للديمقراطية والتعددية، وبين مطلب التنظيم والتقنين الذي تدافع عنه المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني حمايةً لحقوق الأفراد وكرامتهم. وقد انعكس هذا التوتر في الجدل العمومي حول القوانين المنظمة للصحافة والنشر، وفي النقاش المتكرر بشأن حدود حرية التعبير، خاصة عند معالجة القضايا الحساسة المرتبطة بالمآسي الإنسانية أو الحياة الخاصة. وفي هذا الإطار، برزت الدعوة إلى اعتماد التنظيم الذاتي للمهنة كحل توافقي يوازن بين الحرية والمسؤولية، ويمنح للصحافيين دورًا محوريًا في ضبط ممارستهم المهنية.

كما يتسم السياق الإعلامي المغربي بتنامي دور المؤسسات المهنية، من قبيل النقابات[1] والمجلس الوطني للصحافة[2]، التي أُنيط بها السهر على احترام أخلاقيات المهنة وتأهيل الحقل الإعلامي. غير أن فعالية هذه الآليات تظل رهينة بمدى التزام الفاعلين الإعلاميين بمواثيق الأخلاقيات، خاصة في ظل تسارع وتيرة النشر الرقمي وتداخل الصحافة المهنية مع محتوى وسائل التواصل الاجتماعي. ومن ثم، فإن الرهان الأساسي في السياق الوطني الراهن يتمثل في إعادة بناء الثقة بين وسائل الإعلام والرأي العام، من خلال تعزيز المهنية والمسؤولية الأخلاقية، بما يضمن للإعلام أداء وظيفته التنويرية داخل المجتمع دون المساس بحقوق الأفراد أو الإضرار بالسلم الاجتماعي.

ثالثا: قصدية الصورة والسياق السياسي

"الوظيفة الأساسية لفوتوغرافيا غلاف مجلة أو صفحة الأولى لجريدة ما هي شد نظر القارئ/ المشاهد وإثارة انتباهه واستف ا زز فضوله المعرفي والفني والجمالي. لكن علاوة على ذلك تقوم

---

[1] **تأسيسها في سنة 1963، من أجل الدفاع عن مهنة الصحافة وحرية التعبير،** وضعت النقابة الوطنية للصحافة المغربية في صدارة اهتمامها حماية الصحافيين من كل أشكال المنع والحجز والمتابعات والمضايقات.اشتغلت على قضايا محورية في الممارسة الإعلامية، ومنها على الخصوص قضايا الأخلاقيات، والوساطة والتحكيم، والتكوين والتكوين المستمر، والمساهمة في التشريعات ذات الصلة بقضايا الصحافة والنشر والإعلام العمومي وحرية التعبير وحقوق الإنسان.

[2] **المجلس الوطني للصحافة هو مؤسسة وطنية مستقلة في المغرب، أُحدثت بموجب القانون رقم 90.13 لتنظيم الذاتي لقطاع الصحافة والنشر.** يستمد شرعيته من دستور 2011 الذي يضمن حرية الصحافة، ويهدف إلى تعزيز أخلاقيات المهنة والحكامة الذاتية. يضع المجلس ميثاق أخلاقيات المهنة، يشرف على تنفيذه، وينظم بطاقة الصحافة المهنية، بالإضافة إلى البت في القضايا التأديبية. كما يصدر أنظمة ضرورية للقطاع ويعمل على برامج لتعزيز الثقة بين الجمهور والإعلام.

الفوتوغرافيا الصحافية، من خلال اختيار ا زوية النظر والموضوعات المصورة والشكل الذي تتوزع به عناصر الصورة وأيضا من خلال الألوان المختارة وتدرجات النور والظلال وكل الأوليات والعلاقات والتركيبات الموظفة، بإعادة تشكيل وعي المشاهد ومساءلة متخيله وخلخلة ذوقه. بل أكثر من ذلك، لهذه السلسلة من المكونات دور أساسي في إعادة تركيب عناصر العالم المرئي الذي يحيط به وتمثل قيمه[1]



لا يقتصر قصد الصورة في الخطاب الإعلامي على وظيفتها، بل يشير إلى الهدف الاتصالي المقصود من توظيف الصورة، أي الإخبار والإقناع إضافة إلى التأثير العاطفي والتأطير من خلال اعتماد زاوية معينة كما توضح الخطاطة أسفله.

تُقدِّم صورة صاحب الجلالة محاطًا بمجموعة من النساء بوصفها تمثيلًا بصريًا مكثف الدلالات، يتجاوز البعد التوثيقي ليؤدي وظيفة رمزية داخل الخطاب السياسي المرتبط بإشراك المرأة في الحياة العامة وتحقيق مبدأ المناصفة. تنزيلا للمقتضيات الدستورية التي جاء فيها فيها "تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء. وتحدث لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز"[2].

فتموضع الملك في مركز الصورة، مقابل توزّع النساء حوله في وضعية قرب وتفاعل، لا يعبّر فقط عن تنظيم شكلي للمشهد، بل يؤسس لمعنى سياسي يجعل من حضور المرأة جزءًا من الفضاء العمومي المشروع، ومكوّنًا معترفًا به داخل بنية السلطة والتمثيل منذ تسعينيات القرن الماضي.

[1] جعفرعاقل، **الصورة الفوتوغرافية**، المركز الثقافي للكتاب 2023 ص 3

[2] الفصل 19 من دستور المغرب 2011



مدونة الأسرة في عهد ثلاثة ملوك

وضعت أمينة الفلالي، في سن 16 سنة، في شهر مارس 2017، حدا لحياتها عندما تم إجبارها على الزواج من مغتصبها.
في غشت 2018، اختطفت خديجة أوكارو، وهي بنت 17 سنة، وعذبت واغتصبت من طرف 12 رجلا.
في شتنبر 2022، فارقت الحياة مريم، وفي عمرها 14 ربيعا، إثر عملية إجهاض سري بعد اغتصابها.
وخلال شهر أبريل الماضي (2023)، اغتصبت سناء، التي لم يتجاوز عمرها 11 سنة، مرات متعددة خلال شهور عدة من طرف ثلاثة رجال. اعتداءات بشعة ارتكبت كلها ضد فتيات قاصرات.

الطيب لعبي (*)

10 علماء وعلال الفاسي

عند كل اغتصاب تتعالى أصوات الإدانة لكن تكرار هذه الظاهرة يشي بعنف مادي ورمزي ضد النساء بمختلف أشكاله، مستشري في مجتمعنا وبالنظرة الدونية للمرأة في واقعنا.

إن موضوع الحماية القانونية للنساء ضد العنف يطرح نفسه بقوة، والنص القانوني المعني هنا هو مدونة الأحوال الشخصية، التي عرفت تعديلات متوالية منذ إقرارها سنة 1957.

تم اعتماد هذه المدونة في عهد جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله، وأعد المشروع الأولي السيد عبد الكريم بنجلون التويمي أول وزير العدل في المغرب المستقل (حكومة البكاي 1955 - 1958)، ثم اشتغلت على هذه المسودة لجنة شكلها جلالة الملك مؤلفة من عشرة علماء مع الراحل علال الفاسي مقررا، إلا أن النسخة النهائية اكتفت بتدوين الفقه المالكي السني التقليدي في الموضوع، ولم تحتفظ بالأحكام المتقدمة التي اقترحتها وزارة العدل، كما أنها تجاهلت المقترحات "الثورية" للمرحوم علال الفاسي في كتابه "النقد الذاتي".

الحسن الثاني - مدونة الأسرة من اختصاصي

وفي عام 1979، عين جلالة الراحل الحسن الثاني لجنة لمراجعة نص المدونة، وعملت هذه اللجنة لمدة سنة في صمت قبل أن تسلم مشروعها في 5 مايو 1981. لكن أحداث يونيو 1981 في مدينة الدار البيضاء أدت إلى تأجيل هذه المراجعة.

ولأخذ بعين الاعتبار مطالب الناشطات المدافعات عن حقوق المرأة (ولاسيما عريضة المليون توقيع لاتحاد العمل النسائي بقيادة لطيفة جبابدي) وفي إطار مشروع الإصلاح الدستوري، صرح صاحب الجلالة الحسن الثاني بمناسبة إحياء ذكرى ثورة الملك والشعب في 20 غشت 1992، أن مسألة مراجعة المدونة "قضية من اختصاصي، كأمير المؤمنين لي صلاحية تطبيق وتفسير الدين".

وأتيح للناشطات المدافعات عن حقوق المرأة أن يقدمن "ملاحظاتهن، وانتقاداتهن وتطلعاتهن" في موضوع مراجعة المدونة للديوان الملكي، وقد تم ذلك بالفعل، حيث تم استقبال وفد من ممثلي الحركات والمنظمات والجمعيات النسوية المغربية في القصر الملكي للصخيرات، في 29 سبتمبر 1992.

عقب هذا الاستقبال عين صاحب الجلالة الراحل الحسن الثاني لجنة استشارية لمراجعة قانون الأسرة وتكونت هذه اللجنة التي ترأسها الراحل عبد الهادي بوطالب مستشار الملك، من علماء وكبار القضاة ووزراء العدل والشؤون الإسلامية.

وفي فاتح مايو 1993، بمناسبة عيد العمال، تم تقديم مشروع المراجعة للمنظمات النسوية وتم اعتماده كظهير.

وفيما يلي بعض الأحكام المتقدمة التي تم اعتمادها في هذه المراجعة: حظر الزواج القسري، ومنح المرأة الحق في عقد زواجها أو تفويضها الأمر لولي تختاره، وأيضا وفي حالة وفاة الأب أو فقدانه للأهلية القانونية، ينتقل التمثيل القانوني للطفل إلى الأم، ومنح المرأة الحق في اشتراط ألا يتزوج عليها زوجها عند إبرام شهادة الزواج، وإنشاء مجلس عائلي لمساعدة القاضي في المسائل الأسرية.

يعكس هذا الإصلاح، الممنوح والمحدود، إرادة صاحب الجلالة الراحل الحسن الثاني في التوفيق بين ضرورة تهدئة التوترات الاجتماعية والحفاظ على قيم وأحكام المذهب المالكي.

بعد تشكيل حكومة التناوب التوافقي في أبريل 1998، سيتم العودة لموضوع مراجعة مدونة الأحوال الشخصية، حيث صرح محمد سعيد السعدي (عن حزب التقدم والاشتراكية)، الذي عين كاتبا للدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني مكلفا بالأسرة والطفل: "أن حكومة التناوب التزمت بضرورة إنصاف المرأة ورفع الحيف عنها، خاصة فيما يتعلق بالتشريعات غير المنصفة، بما فيها مدونة الأحوال الشخصية".

وهكذا، أعلنت الحكومة مشروعا يحمل اسم "خطة إدماج المرأة في التنمية"، وضعته كتابة الدولة المكلفة. تضمنت هذه الخطة نحو مائتي إجراء للنهوض بأوضاع النساء في مجالات متعددة. وقد أحدثت هذه الخطة انقساما مجتمعيا حادا، خاصة فيما يخص 14 تدبيرا يتعلق بقانون الأسرة (سن الزواج، تعدد الزوجات، الطلاق...). وعارضت هذا المشروع بشدة وزارة الشؤون الإسلامية والمنظمات والأحزاب المحافظة والإسلامية.

وتُسهم العناصر البصرية المرافقة في تعزيز هذا المعنى، حيث توحي وضعيات الجسد ونظرات الانتباه المتبادل بعلاقة تواصل وحوار، لا بعلاقة وصاية أو تبعية. فغياب الحواجز، واعتماد مسافة جسدية قصيرة، يمنح المشهد دلالة الانخراط والمشاركة، ويُبرز النساء كذوات حاضرات في الفعل الرمزي، لا ككائنات هامشية أو صامتة.

كما أن اعتماد اللباس التقليدي المشترك يربط هذا الحضور النسائي بالهوية الوطنية، ويُدرج مطلب إشراك المرأة داخل سياق ثقافي أصيل، بما يفكك خطاب التعارض بين التحديث السياسي والمحافظة الاجتماعية.

وتتجاوز الصورة بعدها الدلالي إلى أداء وظيفة تواصلية موجهة للرأي العام، إذ تُقدِّم إشراك المرأة بوصفه خيارًا مؤسساتيًا نابعًا من مركز الشرعية السياسية، لا نتيجة صراع اجتماعي أو إكراه خارجي. فظهور الملك إلى جانب النساء يمنح هذا الحضور قوة رمزية عالية، ويُعيد تأطير مطلب

المناصفة ضمن منطق الإجماع والاستمرارية، بدل منطق القطيعة. وبهذا، تعمل الصورة على تهيئة المتلقي نفسيًا وقيميًا لتقبّل مشاركة النساء في الحياة السياسية باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لمسار الدولة.

وفي السياق السياسي المغربي، تنخرط هذه الصورة في دينامية إعادة بناء تمثلات المرأة داخل المجال العمومي، من خلال نقلها من موقع التهميش أو الرعاية إلى موقع الشراكة الرمزية في البناء السياسي. فالمرأة هنا ليست موضوع خطاب حقوقي مجرد، بل فاعل مرئي داخل مشهد السلطة، بما يساهم في ترسيخ فكرة المناصفة بوصفها ممارسة ممكنة ومشروعة. وتؤدي الصورة بذلك دورًا محوريًا في تطبيع حضور النساء في الحياة السياسية، عبر آلية رمزية ناعمة تجعل هذا الحضور جزءًا من المخيال الجماعي.

وعليه، فإن هذه الصورة لا تشتغل كوثيقة فوتوغرافية محايدة، بل كخطاب بصري متكامل يسهم في إعادة إنتاج مشروعية إدماج المرأة في الحياة السياسية. فهي تؤكد مركزية المؤسسة الملكية في قيادة هذا التحول، وتمنح لمطلب المناصفة بعدًا رمزيًا قويًا، يجعله متجذرًا في بنية الدولة وتمثلاتها، لا مجرد مطلب قانوني أو شعاري معزول.

خاتمة:

في ضوء ما تقدّم، يتبيّن أن الخطاب الإعلامي يشكّل فضاءً دلاليًا مركّبًا تُعاد داخله صياغة الوقائع عبر آليات لغوية وبصرية متداخلة، بما يجعل إنتاج المعنى عملية محكومة بمنطق قصدي يتجاوز حدود العرض الإخباري الظاهر. وقد أتاح الاشتغال على مفهوم القصدية المزدوجة الكشف عن طبيعة هذا التداخل، حيث تتضافر قصدية النص، بما تحمله من اختيارات تركيبية ومعجمية وسردية، مع قصدية الصورة، بما تنطوي عليه من إمكانات رمزية وتأثير إدراكي مباشر، في بناء دلالة مركّبة موجّهة ضمن نسق تواصلي منسجم.

وقد أظهر التحليل أن هذا التفاعل لا يتم بمعزل عن السياقات التي يتحرك داخلها الخطاب، بل يتحدد في ضوء معطيات إعلامية وسياسية واجتماعية تؤطر إمكانات التعبير وتوجّه أفق التأويل. فالسياق الإعلامي، بما يطرحه من رهانات مهنية وأخلاقية، يسهم في إعادة ترتيب أولويات القول، ويعيد توجيه النقاش العمومي نحو قضايا بعينها، كما يتداخل السياق السياسي في تأطير الدلالة، خاصة على مستوى الصورة التي تضطلع بوظيفة رمزية في بناء تمثلات معينة داخل الوعي الجماعي. ومن ثم، يتضح أن المعنى لا يتشكل بوصفه انعكاسًا مباشرًا للواقع، بل بوصفه بناءً خطابيًا تتقاطع داخله اعتبارات القصد والتأطير والسياق.

كما بيّن هذا الاشتغال أن الخطاب الصحفي المصوَّر يمتلك قدرة خاصة على إنتاج التأثير، بالنظر إلى تكامل مكوناته وتوزيع أدوارها داخل بنية دلالية واحدة. فالصورة تشتغل على مستوى الإدراك الفوري، بينما يعمل النص على تنظيم هذا الإدراك وإدخاله ضمن مسار تفسيري موجّه، وهو ما يمنح الخطاب قوة إقناعية مضاعفة، ويعزز حضوره في تشكيل تمثلات المتلقي. وفي هذا الإطار، تتبدّى القصدية المزدوجة كآلية مركزية في توجيه الفهم وإعادة بناء المعنى، بما يجعل من الخطاب الإعلامي فاعلًا في إنتاج المعرفة الاجتماعية، وليس مجرد وسيط لنقلها.

وعليه، يفتح تحليل القصدية المزدوجة أفقًا نقديًا لفهم اشتغال الخطاب الإعلامي، من خلال مساءلة بنياته العميقة وكشف آلياته في توجيه الإدراك وإعادة توزيع المعنى داخل الفضاء العام. كما يتيح هذا المنظور مقاربة أكثر وعيًا لدور الإعلام في تشكيل التمثلات الجماعية، وفي بناء العلاقة بين الواقع وصوره المتداولة. وفي هذا السياق، تظل الحاجة قائمة إلى تعميق البحث في تفاعلات النص والصورة داخل وسائط إعلامية متنوعة، واستكشاف امتدادات هذا التداخل في بيئات رقمية متحوّلة، بما يسهم في تطوير أدوات تحليلية قادرة على مواكبة تحولات الخطاب الإعلامي ورهاناته المتجددة.

محددات تطور الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات: دراسة مقارنة بين المغرب والأردن

سلمى الحراق

مقدمة

تشهد الصحافة في العالم العربي تحولات متسارعة تتقاطع فيها التحديات السياسية والاقتصادية والمهنية مع متغيرات التكنولوجيا والرقمنة. وفي قلب هذه التحولات، تبرز الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات كأحد أبرز أشكال الممارسة الإعلامية الجديدة، والتي تسعى إلى تقديم محتوى عميق، ومدقق، وقائم على الأدلة. ففي حين تهدف الصحافة الاستقصائية إلى مساءلة السلطة وكشف مظاهر الفساد والاختلالات المؤسساتية، تعمل صحافة البيانات على توسيع أفق الممارسة الإعلامية من خلال تبسيط المعلومات المعقدة، وتحليل قواعد البيانات الضخمة، والكشف عن الأنماط والاتجاهات، وتقديم القصص الصحفية عبر الأرقام والإحصائيات. كما تسهم في توفير سياقات دقيقة تساعد الجمهور على فهم القضايا العامة بصورة أوضح، مما يجعلها أداة تعليمية ومعلوماتية بامتياز، إلى جانب دورها الرقابي. ورغم هذه الإمكانيات، لا تزال ممارسة هذه الأشكال الصحفية في السياق العربي محفوفة بعقبات متعددة، تتراوح بين الرقابة السياسية، وضعف البنية المؤسساتية، ونقص الأطُر المكوَّنة.

انطلقت هذه الدراسة من الحاجة الملحّة إلى فهم محددات تطور الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في بيئات عربية تتسم باستقرار نسبي، لكنها لا تخلو من القيود. وقد وقع الاختيار على حالتين دراسيتين متقابلتين جغرافيًا ومتشابهتين بنيويًا: المغرب في شمال غرب إفريقيا، والأردن في المشرق العربي. ويتقاطع البلدان في كونهما نظامين ملكيين يملكان هامشًا إعلاميًا متذبذبًا، ويتشابهان في التحديات البنيوية التي تواجه الإعلام، رغم الفروقات السياقية الدقيقة التي تُميز كل تجربة عن الأخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع هذين النمطين من الصحافة في البلدين، من خلال مقابلات مع صحفيين ممارسين، متخصصين في الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات، بهدف الكشف عن العوائق السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والثقافية، والمهنية الّتي تَحول دون تطوُّرهما. كما تسعى إلى استكشاف أشكال المقاومة والصمود، وأدوات التكيف التي يوظفها الصحفيون لتجاوز القيود المفروضة، في محاولة لخلق فضاء حاضن لهذا النوع من الصحافة في العالم العربي.

من الناحية المنهجيّة، تعتمد الدراسة على مدخل نوعي قائم على المقابلات المعمقة؛ حيث جُمعت البيانات من عشرة صحفيين موزعين بين المغرب والأردن. وقد حُلّلت هذه المقابلات وفق منهجية التحليل الموضوعاتي(Thematic Analysis)، بالاستناد إلى ثلاث نظريات مفسرة لسلوك الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وهي: نظرية السلطوية (Authoritarianism)، نظرية حارس البوابة(Gatekeeping Theory)، ونظرية الفاعل– الشبكة(Actor Network Theory).

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في سياق يتسم بندرة الأبحاث المقارنة التي تتناول الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في العالم العربي. فعلى الرغم من تعدد الكتابات حول حرية الإعلام والرقابة والرقمنة في المنطقة، إلا أن معظم الدراسات ركزت على تحليل الخطاب الإعلامي أو الإطار التشريعي، دون التعمق في الممارسات اليومية والتجارب الحية للصحفيين الذين يعملون في مجال التحقيقات الصحفية أو في أعمال استقصائية مدفوعة بالبيانات. ومن هنا تبرز قيمة هذه الدراسة في سعيها لسدّ هذه الفجوة، من خلال اعتماد مقاربة نوعية تتيح فهمًا معمقًا للكيفية التي يتفاعل بها الصحفيون مع أشكال الرقابة والعوائق المختلفة، وكيف يبتكرون استراتيجيات للتكيّف والمقاومة ضمن بيئات غير مواتية، وذلك من خلال التعمق في تجربتي المغرب والأردن.

مشكلة البحث

ترتبط دراسة محددات تطور صحافة البيانات والصحافة الاستقصائية بسياق في تغير مستمر، فمنذ بداية القرن الواحد والعشرين أخذت وسائل الاعلام بالتبدل والتحول مخلخلة نماذج عمل قديمة، هي نتاج سنوات من التراكمات، مما أدى إلى بروز الصحافة الاستقصائية المعتمدة على البيانات. ثمّ إنّ هناك أسئلة تحتاج إلى إجابات، وذلك من قبيل: ما هو واقع صحافة البيانات والصحافة الاستقصائية في بعض الدول العربية؟ وما العوامل التي تؤثر في تطورهما؟ ويمكن النظر إلى التجربتين المغربية والأردنية كمثالين يعكسان تحديات هذا النوع من الصحافة وفرصه في الازدهار.

تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات والعوامل التي تؤثر على تطور الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في الدول العربية، مع التركيز على المغرب والأردن كنموذجين؛ فرغم الأهمية المتزايدة لهذه الأنواع من الصحافة في تعزيز الشفافية والمساءلة، إلا أن عوامل عديدة تعيق تطورها، عوامل من قبيل القيود السياسية والقانونية، وضعف التمويل، ونقص التكوين المهني والتدريب، والخوف من الملاحقات القانونية، بالإضافة إلى غياب البنية التحتية التقنية اللازمة. وبالتالي، ستحاول هذه الدراسة الالتفات إلى محددات تطور العمل الصحفي الاستقصائي والعمل القائم على بيانات من جهة، ودراستها من خلال تجارب الصحفيين من جهة أخرى. ولقلة الدراسات المشابهة، أي تلك التي تعمد مقارنة تحليلية بين بلدين عربيين فيهما سقف معيّن من حرية الصحافة، سيحاول البحث دراسة هذه المحددات عن كثب معيّنا أبرزها عند عينة من الصحفيين المغاربة والأردنيين، واقفا عند تأثير عمل هؤلاء وما ينتجونه، مبرزا مواقفهم من الوضع الراهن للصحافة الاستقصائية والبيانية. وستعتمد الدراسة منهجا كيفيا يوظّف المقابلات المعمّقة، ويستعين بـ"البحث المكتبي" وطافة من الدراسات السابقة.

أسئلة البحث

ستعرض الدراسة عددا من الأسئلة البحثية محاولة الإجابة عنها، على أن السؤال البحثي الأبرز هو:

ما هو واقع ممارسة الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في المغرب والأردن، وما أوجه التشابه والاختلاف بينهما؟

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما العوامل الرئيسة التي تحد من تطور الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في البلدين؟
- كيف تؤثر هذه العوامل والتحديات على الممارسة الصحفية في البلدين؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه الصحفيين في المغرب والأردن في هذين المجالين؟
- ما هي مواقف الصحفيين اليوم من إمكانية تحسين الظروف لممارسة هذا النوع من الصحافة؟
- ما هي أبرز التوصيات التي يقدمها الصحفيون لتحسين واقع الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في المغرب والأردن؟

أهمية البحث وأهدافه

تكمن أهمية هذا البحث في تقديم تحليل شامل لتطور الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في المغرب والأردن، وهما دولتان تجتمع فيهما مميزات من قبيل الاستقرار السياسي، وسقف معقول من حرية الصحافة. ويرمي البحث إلى سد فجوات معرفية قائمة من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الصحفيين، مثل القيود السياسية، والقانونية، ونقص التمويل والتدريب، مع تقديم حلول عملية لتعزيز مناخ صحفي حاضن؛ حيث أظهرت مراجعة الأدبيات وجود فجوة واضحة في الفصل الخاص بالدراسات السابقة، فجوة تعذر معها الوقوف عند دراسة رصينة تعقد مقارنة شاملة بين السياقين المغربي والأردني، وتركز على الجوانب الثقافية والمؤسسية التي تحد من ازدهار الصحافة في كل من البلدين.

كما يركز البحث على أهمية الدمج بين الصحافة البيانية والاستقصائية لدعم التحقيقات الصحفية وزيادة تأثيرها ومصداقيتها؛ وذلك عبر تحليل هذه العوامل، يسهم البحث في دعم صناع القرار والمؤسسات الإعلامية بتوصيات قابلة للتطبيق بهدف تعزيز حرية الإعلام والاستقلالية المهنية، مما يسهم في تحقيق دور الصحافة كأداة للشفافية والمساءلة والتنمية الديمقراطية.

يهدف هذا البحث، بوجه عام، إلى تحليل العوامل والظروف التي تؤثر في تطور كل من الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في كل من المغرب والأردن، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف في السياقات المهنية للبلدين، وكيفية انعكاس هذه السياقات على الممارسات الصحفية. كما يسعى البحث إلى تفكيك القيود والتحديات التي تواجه الجماعة الصحفية والإعلامية، والتي كان لها تأثير سلبي على مسار تطور هذين النمطين من الصحافة، بما يشمل الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية. ويتم ذلك من خلال استكشاف العوامل التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في البلدين، مع التركيز على تحديد أبرز القيود التي تعيق ممارسة الصحافة الاستقصائية والبيانية.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى إجراء مقارنة تحليلية للعوامل والتحديات التي تؤثر على ممارسة هذين النوعين من الصحافة في المغرب والأردن، مع إبراز أوجه الشبه والاختلاف في السياقات المهنية لكل منهما. كما يسعى إلى إعادة تموضع هذه الممارسات الصحفية ضمن السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية الإقليمية المحيطة بالبلدين، وذلك من أجل الوصول إلى فهم أعمق للعوامل الثقافية والمؤسسية التي تسهم في تشكيل مسار تطور الصحافة الاستقصائية والبيانية في المنطقة.

وفي الختام، يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية تهدف إلى معالجة هذه التحديات واستثمار الفرص المتاحة لتطوير البيئة الصحفية في المغرب والأردن، - وخاصة الاستقصائية والبيانية منها- مع مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد، مما يُسهم في ازدهارهما وتعزيز أدائهما لوظيفتهما الديمقراطية في ترسيخ الشفافية والمساءلة، وهو ما يُساهم - وإن نسبيًا - في دعم وتثمين المبادرات الرامية إلى تطوير الصحافة الاستقصائية والبيانية في المغرب والأردن.

مراجعات الأدبيات السابقة

تسعى هذه الدراسة لتقديم إسهام في مجال الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات عبر تحليل ومقارنة ممارستها بين المغرب والأردن، وهو نهج لم يُطبَق على نطاق واسع في الأدبيات السابقة. خلال مراجعة منهجية للأدبيات الأكاديمية التي تناولت حرية الصحافة والممارسات الصحفية في العالم العربي، وُجد أن معظم الدراسات ركّزت على دول بعينها دون إجراء مقارنات إقليمية معمقة، خاصةً بين دول مثل المغرب والأردن، التي تجمعها قواسم سياسية متشابهة إلى حدّ كبير، رغم اختلاف بعض التفاصيل، فضلاً عن تقاربها الجغرافي والثقافي، ما يجعل من المقارنة بينهما ذات قيمة تحليلية عالية في فهم محددات تطور العمل الصحفي في المنطقة .تكشف هذه المراجعة عن فجوة واضحة في الدراسات المقارنة التي تقيّم كيف تؤثر السياقات السياسية والاقتصادية والقانونية المختلفة على الممارسات الصحفية في دول متجاورة. فتحاول هذه الدراسة الإسهام في سد هذه الفجوة من خلال تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين المغرب والأردن من حيث ممارسة الصحافة الاستقصائية، وصحافة البيانات، وحرية الصحافة، والقيود التي تفرضها الدولة.

من خلال مقارنة هذين البلدين، توفر هذه الدراسة فهمًا أعمق للاتجاهات الإقليمية الأوسع التي تؤثر على الصحافة، مع تسليط الضوء على الأطر الاجتماعية والسياسية والتنظيمية الفريدة التي تشكل الممارسات الإعلامية في كل دولة. يوفر هذا المنظور المقارن رؤى قيمة حول كيفية تنقل الصحفيين بين القيود، والاستفادة من التعاون الدولي، والتكيف مع التحديات الناشئة، مما يجعل هذا البحث إضافة أساسية إلى المعرفة الحالية حول دراسات الإعلام في العالم العربي.

دراسات حول الصحافة البيانية والاستقصائية في المغرب

رغم محدودية الأدبيات التي تناولت الصحافة الاستقصائية والبيانية في السياق المغربي، فقد ظهرت بعض المحاولات البحثية التي تُسهم في تفكيك بنية الحقل الإعلامي وتحليل معيقات تطور هذه الأجناس الصحفية. من أبرزها دراسة حسناء شرقي وحسن حبيبي (2021) المعنونة "الصحافة

الاستقصائية في المغرب: البحث عن الهوية المهنية المفقودة"، التي اعتمدت على منهج نوعي من خلال مقابلات معمقة مع عينة متنوعة من الصحفيين. وقد كشفت نتائج الدراسة عن إدراك متزايد لأهمية الصحافة الاستقصائية، يقابله تحفظ واضح في استخدام هذا المصطلح، نتيجة المخاوف السياسية وضبابية الإطار المهني والتشريعي. ورغم القيمة المعرفية لهذه الدراسة في تقديم شهادات مهنية ثرية، إلا أنها تظل محدودة من حيث غياب التحليل الكمي، وافتقارها إلى مقاربة تقيّم الأثر الفعلي للممارسات الاستقصائية على السياسات أو الرأي العام.

في امتداد نظري لهذا الطرح، تُقدّم شرقي (2021) دراسة مفاهيمية بعنوان "الصحافة الاستقصائية في المغرب: إشكالية التوصيف وحدود الممارسة"، تركز فيها على الغموض الذي يحيط بمفهوم الصحافة الاستقصائية داخل المشهد الإعلامي المغربي. وتظهر الدراسة كيف يؤثر هذا الغموض سلبًا على تموقع الصحفيين المهني، ما يجعلهم يتجنبون التصنيف ضمن فئة "الصحفي الخطير" أو "المزعج". وعلى الرغم من أهمية هذه الورقة في تفكيك أزمة المفاهيم، إلا أن افتقارها إلى شواهد ميدانية أو تحليل للتجارب العملية يجعلها تُقدّم قراءة نظرية غير مُدعَّمة بتطبيقات واقعية.

من جانبه، يتناول حسن حبيبي في دراسته "الصحافة الاستقصائية بالمغرب بين الإكراهات المهنية والطموح الديمقراطي" الجانب السوسيولوجي للمهنة، مركّزًا على التوتر القائم بين طموحات الأداء المهني والواقع المؤسسي والسياسي الذي يُقيّد تطورها. يشير حبيبي إلى معيقات هيكلية مثل غياب الاستقلال المالي، ضعف حماية المصادر، وتقييد الوصول إلى المعلومات. ورغم أهمية الطرح النظري الذي يقدمه، إلا أن غياب الأدوات الميدانية والتحليل التجريبي يجعل الدراسة أقرب إلى التأمل النظري في بنية الحقل، دون أن تُسهم في تقديم مؤشرات قابلة للقياس أو التعميم.

أما الدراسة القانونية لـHidass (2000)، المعنونة "الصحفي المهني في التشريع المغربي"، فتسلّط الضوء على البعد القانوني للصحافة، مركزّة على تعريف "الصحفي المهني" وكيفية استخدام هذه الصفة كأداة للتقييد أو التمكين. تبرز الدراسة البعد السياسي لتوزيع "بطاقة الصحافة"، ودورها في ضبط الوصول إلى المعلومات وحقوق الممارسة. وعلى الرغم من كونها تشكل مرجعًا تأسيسيًا في تحليل الإطار القانوني، فإن قِدمها وغياب أي تحديث لمقتضيات ما بعد 2011 (بعد الإصلاح الدستوري) يجعل نتائجها غير كافية لفهم السياق الراهن.

وفي مستوى السياسات العامة، يُعتبر تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة بعنوان " Le journalisme d’investigation au Maroc - Résumé exécutif" وثيقة مؤسساتية مهمة تسلط الضوء على دور الصحافة الاستقصائية في محاربة الفساد. يعترف التقرير بأهمية الصحافة الاستقصائية كقناة غير

رسمية للإبلاغ، ويدعو إلى إدماجها في مقاربة تشاركية تشمل المجتمع المدني. غير أن هذا التقرير، وبالرغم من قوته التوجيهية، لا يستند إلى بيانات تجريبية أو تحليل ميداني، بل يكتفي بوصف الوضع وتقديم توصيات عامة، مما يُحد من جدواه كمرجع علمي دقيق.

وفي السياق ذاته، تقدّم فاليري أورلاندو (2009) في دراستها " TelQuel: Morocco as It Is in the Francophone Press" تحليلًا لخطاب مجلة "تيل كيل" الناطقة بالفرنسية، بوصفها نموذجًا للصحافة المستقلة ذات التوجه النقدي. تسلّط الدراسة الضوء على قدرة المجلة على كسر المحرّمات السياسية عبر تبني خطاب ليبرالي نقدي مغاير للإعلام الرسمي. ورغم أن الدراسة لا تتناول الصحافة الاستقصائية أو البيانية بشكل مباشر، إلا أنها تُعدّ مرجعًا نظريًا مهمًا لفهم العلاقة بين السلطة والإعلام النقدي، خاصة في ما يتعلق بالتحكم الرمزي واللغوي. ومع ذلك، فإن اقتصار الدراسة على حالة واحدة، وعدم اعتمادها على أدوات تحليلية لقياس الأثر الجماهيري، يُقلل من قدرتها على التعميم.

دراسات حول الصحافة البيانية والاستقصائية في الأردن

يمثل السياق الأردني نموذجًا معقّدًا في فهم العلاقة بين الدولة والإعلام، وهو ما يُلقي بظلاله على تطور أنماط متقدمة من الممارسة الصحفية مثل الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات. ورغم وجود مؤسسات إعلامية نشطة، إلا أن الأدبيات تشير إلى أن البيئة السياسية والتنظيمية تشكل عائقًا بنيويًا أمام ترسيخ هذه الأنماط بشكل مؤسسي.

تُعدّ دراسة Tweissi (2021) من أبرز الأعمال التي قاربت بنية النظام الإعلامي الأردني تحليلًا وتاريخًا. إذ قسّم تطوره إلى أربع مراحل رئيسية منذ عام 1921، مع التركيز على تأثير التشريعات والسلطة التنفيذية على حرية العمل الصحفي. وقد خلص إلى أن الإصلاحات التشريعية التي أعقبت عام 1989، ورغم أهميتها الرمزية، لم تنجح في ترسيخ استقلالية تحريرية فعلية، إذ ظل الإعلام يعتمد في تمويله وبقائه المؤسسي على الدولة، مما يضعف من وظيفته الرقابية. غير أن الدراسة تظل محصورة في التحليل البنيوي، ولا تُعنى برصد الديناميكيات المهنية اليومية داخل غرف الأخبار أو طبيعة الممارسة الصحفية الميدانية.

في محاولة للانتقال من التحليل البنيوي إلى الممارسة المهنية، تناولت دراسة Al- Quran et al,. (2022)واقع استخدام صحافة البيانات داخل غرف الأخبار الأردنية، عبر استبانة موجهة إلى 56 صحفيًا من خمس مؤسسات إعلامية. وقد كشفت النتائج عن وعي متزايد بأهمية الأدوات الرقمية، لكن الممارسة الفعلية لا تزال متوسطة ومجزّأة، وتعاني من ضعف التكوين المهني، وغياب السياسات

التحريرية الداعمة. ورغم ريادة الدراسة في تناولها هذا الموضوع بشكل ميداني، فإن محدودية العينة ونقص التحليل النوعي يُضعفان من قدرتها على تقديم تصور شامل للبيئة الصحفية الأردنية.

أما دراسة النظامي وأبوحصيرة(2025) ، فقد وسّعت قاعدة البيانات من خلال استبيان شمل 240 صحفيًا، لتحليل مدى ممارسة الصحافة الاستقصائية في المؤسسات الأردنية. وقد تبيّن أن 63.7٪ من الصحفيين لم يمارسوا هذا النوع من العمل، مرجعين ذلك إلى القيود السياسية، وضعف الخبرة، وغياب الحوافز التحريرية. وقد رصدت الدراسة كذلك التحديات التقنية والتنظيمية داخل المؤسسات، مثل غياب سياسات واضحة تجاه استخدام التكنولوجيا، وندرة وحدات التحقيق الصحفي. غير أن اعتماد الدراسة على المنهج الكمي فقط، دون تقديم تحليل لمضمون التحقيقات أو دراسات حالة، جعلها تظل وصفية في مقاربتها.

ومن زاوية مختلفة، تشير دراسات عربية أخرى إلى تطورات في أدوات الممارسة الصحفية الرقمية، ذات صلة بصحافة البيانات. من أبرزها دراسة هاني البطل (2019) التي تناولت انقرائية الإنفوجرافيك في المواقع الصحفية الأردنية .وقد ركّزت على الجانب البصري في الصحافة الرقمية، موضحة أن تصميم الإنفوجرافيك يُسهم في تسهيل استقبال المعلومة، لكنه غالبًا ما يُستخدم كأداة جمالية دون خلفية تحليلية قائمة على البيانات. وهو ما تؤكده أيضًا دراسة وسام الجمال (2024) التي حللت دور الإنفوجرافيك في تغطية القضايا الدولية بالمواقع الأردنية، مبينةً أن الجمهور يرى فيه وسيلة تسهيلية لا آلية تفسيرية. وتشير الدراستان، رغم اختلاف تركيزهما، إلى أن الاستخدام المؤسسي للبيانات في الإنتاج الصحفي لا يزال سطحيًا، ويفتقر إلى دمج واضح بين التصميم والمحتوى الاستقصائي.

وعلى المستوى الإقليمي، قدّم فولي وآرثرز وأبو فاضل (2017) في "مقرر نموذجي حول سلامة الصحافيين" تصورًا تدريبيًا لتأهيل الصحفيين العرب في التعامل مع البيئات الخطرة، بما في ذلك الأردن. وقد أبرزوا التحديات الأمنية والمهنية التي تواجه الصحافة الاستقصائية، وغياب ثقافة الحماية القانونية والمؤسسية داخل المؤسسات الإعلامية. غير أن الدراسة، كونها موجهة للتدريب الأكاديمي، لا تُقدّم بيانات ميدانية أو تحليلًا معمّقًا للواقع الأردني على وجه التحديد.

من خلال مراجعة هذه الأدبيات، يمكن القول إن واقع الصحافة الاستقصائية والبيانية في الأردن يتموضع في منطقة وسطى بين إدراك أهمية هذه الأنماط الحديثة، وعجز فعلي عن تحويلها إلى ممارسة مؤسسية متكاملة. فمعظم الدراسات تشير إلى وجود وعي نظري متزايد، لكنها تؤكد في الوقت ذاته على غياب البيئة القانونية والتنظيمية المشجعة، وضعف التكوين المهني، وندرة وحدات الصحافة المتخصصة داخل المؤسسات.

وعليه، فإن هذه الفجوة بين الوعي والممارسة تفتح مجالًا واسعًا أمام دراسات مقارنة وميدانية أكثر عمقًا، تُعنى بتحليل التحديات البنيوية والثقافية، وكذلك التجارب الناشئة. وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة من خلال مقارنة السياقين الأردني والمغربي، لفهم العوامل المشتركة والفروق المؤثرة في تبنّي وتطور الصحافة الاستقصائية والبيانية في بيئات إعلامية ذات قيود سياسية متماثلة نسبيًا.

مقاربات Bebawi في تأطير الصحافة الاستقصائية والبيانية في العالم العربي

ورغم هذا المشهد المتقلب والمقيّد، برزت على مدى العقدين الأخيرين جهود بحثية نوعية سعت إلى فهم هذا المسار العربي المتعثر في تطور الصحافة الاستقصائية، ومحاولة تأطيره ضمن منظور نقدي يتجاوز التوصيف السطحي. وتُعد Bebawi من بين أبرز الأكاديميين الذين اشتغلوا على هذا الملف بجدية منهجية، حيث أسهمت بمجموعة من الدراسات التي لا تُركّز فقط على الممارسة المهنية بحد ذاتها، بل تتعمّق في تحليل السياقات السياسية والثقافية والتقنية التي تحتضن هذه الممارسات أو تعيقها. وتكمن خصوصية أعمالها في كونها تُزاوج بين الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات، باعتبارهما نمطين متكاملين يعكسان التحولات الهيكلية في الإعلام العربي، لا سيما بعد الربيع العربي.

في دراستها المنشورة عام 2014، تناولت Bebawi برامج التدريب الصحفي التي تنظمها مؤسسة "أريج"، مسلطة الضوء على دورها في تطوير مهارات الصحفيين العرب، مع التركيز على البُعد المؤسسي لهذه المبادرات. ورغم إشادتها بأهمية التدريب، فإنها تشير إلى أن غياب بيئة تنظيمية مستقرة ومؤسسات إعلامية مستقلة يحدّ من فاعلية هذه البرامج على المدى الطويل. تُظهر الدراسة توجهًا مبكرًا نحو الربط بين التكوين المهني وتحديات البيئة الإعلامية، لكنها لم تتوسع في تحليل الأثر العملي لهذه التدريبات على جودة الإنتاج الصحفي أو التغيير في الممارسة المهنية.

أما في فصلها المنشور ضمن كتاب Investigative Journalism (2016)، فقد قدّمت Bebawi طرحًا حول تطور الصحافة الاستقصائية بوصفه مسارًا غير خطي وغير منتظم. ترى أن التحولات لا تنبع بالضرورة من تراكمات مؤسساتية كما هو الحال في الغرب، بل كثيرًا ما تكون نتيجة مبادرات فردية أو انفتاحات سياسية ظرفية. هذا الإطار النظري يُعد مساهمة مهمة في إعادة التفكير في آليات إنتاج الصحافة في المنطقة، حيث يعكس فهمًا ديناميكيًا للسياق العربي ويبتعد عن النماذج الغربية التقليدية.

وفي سياق مقارب، تركز Bebawi (2019) على العلاقة بين التكنولوجيا والعمل الصحفي الاستقصائي، مشيرة إلى أن البيانات الرقمية باتت تُستخدم كأداة مركزية في رصد الفساد وتعزيز

الشفافية. ومع ذلك، تلفت الانتباه إلى أن التقدم في هذا المجال يواجه معيقات بنيوية واضحة، من بينها ضعف البنية التحتية التقنية، غياب التشريعات الداعمة، وقلة الكفاءات المتخصصة. ورغم أن الدراسة ذات طابع نظري، فإنها توفر أرضية صلبة لمناقشة سياسات الإعلام الرقمي في العالم العربي.

وتُكمل Bebawi هذا الطرح في فصلها ضمن كتاب Data Journalism in the Global South (2019)، حيث تحلل التحول من السرد العاطفي التقليدي إلى الصحافة المبنية على الأدلة وتحليل البيانات. تُشير إلى أن هذا التحول، رغم ضرورته، يصطدم بعوائق ثقافية ومهنية أبرزها نقص المهارات الرقمية، وغياب ثقافة الشفافية، والتبعية الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية. وتدعو إلى تطوير نماذج محلية بديلة تتواءم مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية في المنطقة، بدلًا من استيراد نماذج جاهزة من السياقات الغربية.

وفي دراسة مشتركة مع Mutsvairo (2022)، تعالج Bebawi كيفية تشكّل الهوية المهنية للصحفيين العرب بعد الربيع العربي. تشير الدراسة إلى أن الكثير من الصحفيين اعتمدوا نماذج "هجينة" تجمع بين أدوات المقاومة الرقمية والممارسات الصحفية الكلاسيكية، كوسيلة للتكيف مع البيئة السياسية المتقلبة. ورغم أن الدراسة تقدّم تحليلًا نظريًا عميقًا، إلا أنها تُعاني من تعميمات قُطرية وعدم التوسع في تحليل الفروقات بين الدول.

أما في دراستها المنشورة عام 2021، فتتناول Bebawi أساليب الابتكار التي يطوّرها الصحفيون العرب في غياب أطر مهنية واضحة. من خلال مقابلات نوعية مع صحفيين استقصائيين في عدد من الدول العربية، توضّح الدراسة أن الابتكار لم يعد خيارًا، بل أصبح ضرورة مفروضة على الصحفيين الذين يعملون في بيئات غير داعمة، إذ يضطرون إلى إنتاج أشكال جديدة من السرد الصحفي تتناسب مع محدودية الموارد وتضييق الحريات.

من خلال هذه الأعمال، أرست Bebawi أرضية بحثية متينة لتحليل واقع وتحديات الصحافة الاستقصائية والبيانية في العالم العربي، مؤكدة على أهمية تطوير نماذج مهنية محلية تستند إلى السياقات الثقافية والسياسية الخاصة، بدلًا من الانخراط غير النقدي في قوالب غربية قد لا تكون قابلة للتطبيق.

الفجوة البحثية

على الرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي بالصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة، لا تزال الأدبيات المتوفرة محدودة من حيث العمق والنطاق، ولا تعكس

بشكل كافٍ تعقيد التحولات الإعلامية والسياسية التي تعرفها المنطقة. كما تميل غالبية الدراسات إلى التعامل مع العالم العربي كوحدة تحليلية متجانسة، مع إغفال التباينات القُطرية المرتبطة بالخصوصيات السياسية والتشريعية والمؤسساتية لكل بلد.

في هذا السياق، يلاحظ غياب نسبي لدراسات معمقة تتناول الممارسة الفعلية للصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في بلدان مثل المغرب والأردن، رغم ما يتيحه هذان السياقان من إمكانات تحليلية مهمة، بالنظر إلى تشابههما البنيوي واختلافاتهما السياقية. كما تظل ديناميات العمل الصحفي، وحدود توظيف أدوات البيانات، وأثر القيود السياسية والاقتصادية على الاستقلالية المهنية، مجالات غير مستكشفة بما يكفي في الأدبيات الحالية.

إضافة إلى ذلك، تفتقر الدراسات القائمة إلى توظيف مقاربات نوعية قائمة على البحث الميداني، خاصة عبر المقابلات المعمقة مع الصحفيين الممارسين، مما يحد من فهم الكيفيات التي يتفاعل بها الفاعلون الإعلاميون مع القيود المفروضة عليهم. كما أن مسألة التداخل بين الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات، بوصفها ممارسة هجينة، لم تحظَ باهتمام كافٍ، خصوصًا في ما يتعلق باستراتيجيات التكيف والمقاومة التي يطورها الصحفيون داخل بيئات مقيدة.

وعلاوة على ذلك، يبرز غياب شبه تام للدراسات المقارنة التي تتناول حالتين عربيتين متقاربتين، مثل المغرب والأردن، رغم ما يمكن أن توفره هذه المقاربة من فهم أدق للتقاطعات والفروقات البنيوية والمهنية داخل الحقول الإعلامية العربية.

انطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل مقارن قائم على مقاربة نوعية، يركز على الممارسات الفعلية للصحفيين، ويستكشف تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسساتية على تطور الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات. كما تهدف إلى الإسهام في تطوير الأدبيات النظرية والمنهجية في هذا المجال، من خلال تقديم قراءة تنطلق من خصوصيات السياق العربي، بدل إسقاط نماذج تفسيرية جاهزة.

الإطار النظري

الإطار النظري يرتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على ثلاث مقاربات رئيسة: نظرية حراسة البوابة الإعلامية، ونظرية الشبكة الفاعلة، والنظرية السلطوية، وذلك بهدف تفسير العوامل المؤثرة في تطور الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في كل من المغرب والأردن، خاصة في ظل القيود السياسية والبنيوية والتكنولوجية. ويتيح هذا الإطار تحليل التفاعل بين الممارسات الصحفية والبيئات

المقيدة، من خلال الأخذ بعين الاعتبار دور الفاعلين البشريين وغير البشريين في إنتاج المحتوى الإعلامي.

وقد استندت دراسات سابقة إلى هذه الأطر النظرية في تحليل الإعلام العربي، حيث أبرزت بعض الأعمال تأثير السلطة السياسية على المضمون الإعلامي، فيما ركزت أخرى على دور الشبكات الرقمية وآليات الرقابة، إلى جانب تحليل ديناميات اختيار الأخبار داخل غرف التحرير في سياقات مقيدة.

تُسهم نظرية حراسة البوابة في تفسير آليات التحكم في تدفق المعلومات، من خلال إبراز دور الفاعلين التحريريين والمؤسسات الإعلامية في انتقاء الأخبار، تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية وتشريعية، بما في ذلك الرقابة الرسمية والذاتية. أما نظرية الشبكة الفاعلة، فتمكّن من فهم تعقيد الممارسة الصحفية بوصفها نتاج تفاعل شبكات تضم صحفيين وتقنيات ومؤسسات ومنصات رقمية، حيث لا تُعد التكنولوجيا مجرد أداة، بل فاعلًا مؤثرًا في تسهيل الوصول إلى المعلومات أو تقييده. في حين تتيح النظرية السلطوية تحليل العلاقة بين الإعلام والسلطة السياسية، من خلال تفسير أشكال الرقابة القانونية والاقتصادية، وآليات الضغط والتوجيه التي تحد من استقلالية العمل الصحفي.

بناءً على ذلك، يوفّر هذا الإطار النظري مقاربة تحليلية متعددة المستويات، تُمكّن من فهم المحددات السياسية والمؤسساتية والتكنولوجية التي تؤثر في ممارسة الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات، واستكشاف استراتيجيات التكيف التي يعتمدها الصحفيون داخل بيئات إعلامية مقيدة.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة مقاربة كيفية(Qualitative Approach) ، بالاعتماد على مقابلات شبه مهيكلة (Semi- structured interviews)بهدف استكشاف تجارب الصحفيين في كل من المغرب والأردن، وفهم تصوراتهم حول بيئات العمل والتحديات المهنية التي تواجههم في مجالي الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات. وتتيح هذه الأداة البحثية مرونة في طرح الأسئلة مع الحفاظ على إطار موجّه يركز على الإشكالية الأساسية، مع إمكانية التعمق في قضايا فرعية خلال المقابلات.

كما تعتمد الدراسة على تصميم نوعي متعدد الأدوات(multi- method qualitative design) ، يجمع بين المقابلات شبه المهيكلة، والمراجعة الأدبية المنهجية، والبحث المكتبي(desk research) ، بهدف بناء فهم شامل للسياقات المهنية والسياسية والتقنية التي تُمارس فيها الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في العالم العربي، مع تركيز خاص على المغرب والأردن.

وقد شملت المراجعة الأدبية تحليل الدراسات الأكاديمية والتقارير المهنية ذات الصلة، بالاعتماد على قواعد بيانات علمية وتقارير مؤسسات دولية، وذلك بهدف تحديد الفجوات البحثية وتوجيه أسئلة الدراسة. كما تم تعزيز هذا الجانب عبر البحث المكتبي الذي شمل تقارير مؤسساتية ونصوصًا قانونية ومحتويات إعلامية، مما ساهم في بناء خلفية سياقية مقارنة تدعم تحليل البيانات الأولية.

تكونت عينة الدراسة من عشرة صحفيين (خمسة من المغرب وخمسة من الأردن)، من بينهم صحفيات وصحفيون يعملون في مجالات الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات أو كليهما. وقد تم اختيار المشاركين وفق معايير محددة، من بينها امتلاك خبرة مهنية لا تقل عن خمس سنوات، والتنوع في المؤسسات الإعلامية بين العمل داخل مؤسسات إعلامية أو العمل الحر، إضافة إلى تنوع في الجنس وسنوات الخبرة والمناصب المهنية، بما يضمن تمثيلاً متوازنًا للخبرات المختلفة داخل المجال.

المقابلات

جُمعت البيانات من خلال التواصل المباشر مع المشاركين عبر البريد الإلكتروني، حيث تم تنسيق المواعيد وتراوحت مدتها بين 40 دقيقة و70 دقيقة وتم وإجراؤها حضوريًا في المدن التي يقيم فيها الصحفيون، مما أتاح لهم المشاركة دون الحاجة إلى السفر. مع الصحفيين المغاربة بين 3 و7 يناير 2025، بينما أُجريت مقابلات الصحفيين الأردنيين افتراضيًا عبر Zoom و Signalبين 29 يناير و13 فبراير 2025، حيث تُعتبر هذه الأساليب مناسبة وسليمة الاستخدام مناسبة وسليمة الاستخدام في البحث النوع(Creswell & Poth, 2018) .

قبيل إجراء المقابلات، تلقى جميع المشاركين نماذج موافقة تتضمن تفاصيل الدراسة، أهدافها، وضمانات السرية والخصوصية، إضافةً إلى تأكيد حقهم في المشاركة أو الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. وهو ما يُعد من الاعتبارات الأخلاقية الأساسية في البحث النوعي لضمان حماية المشاركين وشفافية العملية البحثية (Silverman, 2016).

التحليل الموضوعي

تم تحليل البيانات النوعية باستخدام برنامجMAXQDA ، وهو أداة مخصصة لتحليل البيانات النوعية تتيح الترميز والتصنيف الموضوعي واكتشاف الأنماط داخل النصوص (Rädiker & Kuckartz, 2020).وقد ساهم البرنامج في تنظيم المقابلات، وتطبيق الترميز، وتصوّر العلاقات بين الموضوعات المستخرجة.

اعتمد التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) كإطار أساسي لتحليل البيانات، نظرًا لمرونته في الكشف عن الأنماط المتكررة داخل البيانات النوعية .(Braun & Clarke, 2006) وتم توظيف مقاربة مزدوجة في بناء الرموز، جمعت بين التحليل الاستنباطي اعتمادًا على الإطار النظري وأسئلة البحث، والتحليل الاستقرائي الذي سمح باستخراج موضوعات جديدة ظهرت من البيانات.

تم تفريغ المقابلات صوتيًا باستخدام أداة رقمية، مع إجراء مراجعة يدوية للنصوص لضمان دقتها، ثم استيرادها إلى MAXQDA لتقسيمها وترميزها. وأسفرت عملية التحليل عن 26 رمزًا تم تجميعها ضمن سبعة محاور رئيسة تعكس أبرز القضايا المتكررة في بيانات المشاركين.

ركز التحليل على تحديد الأنماط المتعلقة بظروف العمل، والتحديات المهنية، والممارسات الصحفية في كل من المغرب والأردن، مع إجراء مقارنة بين السياقين لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف. وقد تم استخدام كتيب ترميز (Codebook) لضمان الاتساق في تصنيف البيانات، مما عزز موثوقية التحليل ودقته.

النتائج

تُظهر نتائج الدراسة وجود مجموعة من التحديات البنيوية المشتركة التي تواجه الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في كل من المغرب والأردن، مع اختلاف في حدّة بعض الأبعاد بين السياقين.

1. القيود السياسية والتشريعية

تُجمع شهادات الصحفيين في البلدين على أن القيود القانونية والسياسية تمثل العائق الأبرز أمام ممارسة الصحافة الاستقصائية. ففي الأردن، يُشار بشكل خاص إلى قانون الجرائم الإلكترونية كأداة تؤدي إلى تضييق هامش الحرية وفرض رقابة ذاتية مسبقة على الصحفيين، إضافة إلى ضعف فعالية قانون حق الحصول على المعلومة. أما في المغرب، فتتجلى القيود في ممارسات قانونية وأمنية تشمل المتابعات القضائية واستعمال القانون الجنائي في قضايا صحفية، إلى جانب غموض الحدود بين المسموح والممنوع.

2. التحديات الاقتصادية والمؤسساتية

تُبرز النتائج غياب نموذج تمويل مستدام للصحافة الاستقصائية في البلدين. إذ تعتمد المؤسسات الإعلامية بشكل كبير على الإعلانات أو الدعم الحكومي، مما يحد من استقلاليتها ويقلل من

الاستثمار في التحقيقات الطويلة. كما تؤكد الشهادات ضعف البنية المؤسسية الداعمة لهذا النوع من الصحافة، سواء في غرف الأخبار أو في آليات التمويل والتكوين.

3. ضعف التكوين المهني والتقني

تشير النتائج إلى نقص واضح في التكوين المتخصص في مجالي الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات، سواء في الجامعات أو داخل المؤسسات الإعلامية. كما يفتقر الصحفيون إلى مهارات تحليل البيانات واستخدام الأدوات الرقمية، مع فجوة واضحة بين المحتوى الأكاديمي ومتطلبات الممارسة المهنية.

4. صعوبات الوصول إلى المعلومات

يُعد الوصول إلى المعلومات أحد أبرز العوائق، حيث يواجه الصحفيون عراقيل إدارية ورفضًا مؤسساتيًا متكررًا، إضافة إلى غياب الشفافية وضعف تطبيق قوانين الحق في الوصول إلى المعلومات. وغالبًا ما يتم اللجوء إلى مصادر غير رسمية أو بديلة لتعويض هذا النقص.

5. المخاطر المهنية والرقابة الذاتية

تُظهر النتائج وجود مستويات متفاوتة من المخاطر المهنية بين البلدين، تشمل التهديدات، المتابعات القضائية، والاعتقال في بعض الحالات، خصوصًا في المغرب. كما تتجلى الرقابة الذاتية كآلية مشتركة، وإن كانت أكثر حدة في الأردن، حيث يسعى الصحفيون لتفادي العقوبات القانونية أو الأمنية.

6. القيود الاجتماعية والثقافية

تؤثر العوامل المجتمعية في ممارسة الصحافة الاستقصائية، من خلال ضعف ثقة الجمهور، والخوف من التعاون مع الصحفيين، واعتبارهم مصدرًا للمشاكل بدلًا من كونهم أدوات مساءلة، مما يحد من الوصول إلى المصادر والشهادات.

7. الصمود وأشكال المقاومة

رغم القيود، يعتمد الصحفيون على استراتيجيات مقاومة تشمل التعاون مع مؤسسات إعلامية دولية، وتطوير شبكات إقليمية، والعمل الجماعي، إضافة إلى الاعتماد على مبادرات فردية ومهنية للحفاظ على استمرارية العمل الاستقصائي.

8. النظرة المستقبلية

تتراوح التوقعات بين التفاؤل المشروط والتشاؤم، حيث يرى بعض الصحفيين إمكانية تطوير المجال في حال تحسين الإطار القانوني والمؤسساتي، بينما يعتقد آخرون أن استمرار القيود سيبقي الصحافة الاستقصائية في هامش محدود من الفاعلية.

النتائج

أظهرت الدراسة أن ممارسة الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في المغرب والأردن تواجه مجموعة متداخلة من العوائق السياسية، الاقتصادية، المهنية، والاجتماعية.

فيما يتعلق بالقيود السياسية والتشريعية، برزت القوانين كأداة رئيسية للضبط في الأردن عبر "الرقابة الناعمة" مثل قانون الجرائم الإلكترونية، بينما اتسم الوضع في المغرب برقابة أكثر مباشرة تشمل الاعتقال والمحاكمات.

اقتصاديًا، تعاني الصحافة في البلدين من ضعف التمويل وغياب الاستقلالية، مما يدفع المؤسسات لتفضيل الأخبار السريعة على التحقيقات المكلفة. كما برز ضعف واضح في التكوين المهني والتقني، خاصة في مجال صحافة البيانات.

أما في ما يخص الوصول إلى المعلومات، فرغم وجود قوانين رسمية، إلا أن التطبيق ضعيف في الأردن ومقيّد بشدة في المغرب، مما يدفع الصحفيين للاعتماد على مصادر غير رسمية.

كما أظهرت النتائج وجود مخاطر مهنية متفاوتة بين البلدين، حيث يغلب التهديد والمضايقات في الأردن، مقابل حالات اعتقال ومتابعات قانونية في المغرب. إضافة إلى ذلك، تساهم القيود الاجتماعية والثقافية في تقليص تجاوب المصادر مع الصحفيين.

وفي المقابل، ظهرت أشكال من الصمود عبر شبكات التعاون المحلية والدولية، ونشر التحقيقات عبر منصات خارجية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات في المغرب والأردن من خلال مقاربة مقارنة تعتمد على مقابلات معمقة مع صحفيين، وذلك لفهم أبرز التحديات البنيوية والمهنية التي تواجه هذا النوع من الصحافة، إضافة إلى استكشاف استراتيجيات الصمود التي يعتمدها الصحفيون في بيئات إعلامية مقيدة. انطلقت الدراسة من إشكالية تتعلق بتفسير تعثر تطور

الصحافة الاستقصائية والبيانية رغم وجود مبادرات متعددة لدعمها، مستندة إلى ثلاث مقاربات نظرية: نظرية السلطوية، حارس البوابة، والفاعل–الشبكة، وبمنهج نوعي قائم على التحليل الموضوعاتي.

أظهرت النتائج أن هذا النوع من الصحافة يعمل داخل بيئة معقدة تتداخل فيها القيود السياسية والتشريعية مع التحديات الاقتصادية والمهنية والتقنية. ففي المغرب، تتجلى الرقابة في شكل مباشر عبر المحاكمات والمتابعات القضائية، بينما في الأردن تتخذ طابعًا غير مباشر يعتمد على القوانين والرقابة الذاتية. كما برز ضعف التكوين المهني، وصعوبات الوصول إلى المعلومات، وغياب بيئة مؤسساتية داعمة، ما يعكس ارتباط هذه الإكراهات ببنى سياسية ومؤسساتية راسخة.

ورغم هذه القيود، أظهرت الدراسة وجود أشكال من الصمود المهني، عبر التعاون مع شبكات إقليمية ودولية، أو الاعتماد على منصات بديلة، أو التكوين الذاتي المستمر، ما يعكس دينامية مقاومة داخل الحقل الصحفي.

التوصيات

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1. **مراجعة الإطار القانوني المنظم للعمل الصحفي**، بما في ذلك قوانين الجرائم الإلكترونية في الأردن، واستعمال القانون الجنائي ضد الصحفيين في المغرب، مع ضمان تفعيل فعلي لقوانين الحق في الحصول على المعلومات.
2. **تعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية** عبر تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي أو الإعلاني، وتطوير نماذج تمويل مستدامة، وإعادة تفعيل وحدات التحقيق داخل غرف الأخبار، مع دعم الشراكات الإقليمية والدولية.
3. **إصلاح منظومة التكوين الإعلامي** من خلال إدماج صحافة الاستقصاء وصحافة البيانات في المناهج الجامعية، وتطوير برامج تدريبية طويلة المدى بدل الورشات القصيرة، مع التركيز على المهارات التقنية مثل تحليل البيانات وحماية المصادر.
4. **تعزيز حماية الصحفيين** قانونيًا ومهنيًا، عبر توفير آليات فعالة للأمن الرقمي والمهني، وضمان حماية قانونية للصحفيين العاملين على ملفات حساسة.
5. **دعم شبكات التعاون والتضامن المهني** بين الصحفيين محليًا وإقليميًا ودوليًا، باعتبارها أداة أساسية لتعزيز الصمود وتبادل الخبرات ومواجهة القيود البنيوية.

خلاصة ختامية

تُبرز هذه الدراسة أن الصحافة الاستقصائية والبيانية في المغرب والأردن تقع ضمن فضاء معقد تتداخل فيه القيود السياسية والمؤسساتية والاجتماعية، ما يجعل ممارستها محدودة وهشّة. ومع ذلك، فإن استمرار محاولات العمل والتكيّف يعكس وجود دينامية مقاومة داخل الحقل الصحفي.

ويظل مستقبل هذا النوع من الصحافة رهينًا بإصلاحات شاملة على المستويات القانونية والمؤسساتية والتعليمية، إضافة إلى تعزيز ثقافة الشفافية وحرية الوصول إلى المعلومات، بما يسمح بتحويل الصحافة من مجرد نقل للأخبار إلى أداة مساءلة وتحقيق فعلي في المجال العام.

قائمة المصادر

- Cherki, H., & Habibi, H. (2021). *Le journalisme d'investigation au Maroc : À la recherche d'une identité professionnelle perdue*. *Revue internationale de la communication et des médias, 9*(2), 115–138.
- Hidass, A. (2000). Le statut de journaliste professionnel au Maroc. Les Cahiers du Journalisme, 1, 204–214.
- Tweissi, B. (2021). Jordan: Media's Sustainability during Hard Times. In C. Richter & C. Kozman (Eds.), Arab Media Systems (pp. 55–72). Open Book Publishers. https://www.openbookpublishers.com/books/10.11647/obp.0238/chapters
- Orlando, V. (2009). TelQuel: Morocco as it is in the Francophone press. In M. J. M. Bouchard & M. A. Khalid (Eds.), Francophone Post- colonial Cultures: Critical Essays (pp. 77–90). Lexington Books.
- Al- Quran, M., Safori, A., Abu Abdoun, Y., & Hijab, E. (2022). Jordanian Media's Use of Data Journalism in Newsrooms: A Descriptive Study. Dirasat: Human and Social Sciences, 49(5), 91–114. https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.2791
- Bebawi, S. (2019). Data journalism and investigative reporting in the Arab World: From emotive to evidence-based journalism. In Data journalism in the Global South (pp. 193–204). Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978- 3- 030- 25177- 2
- Mutsvairo, B., Bebawi, S., & Borges- Rey, E. (Eds.). (2019). Data journalism in the Global South. Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978- 3- 030- 25177- 2
- Silverman, D. (2016). Qualitative research (4th ed.). SAGE Publications.
- Rädiker, S., & Kuckartz, U. (2020). Focused analysis of qualitative interviews with MAXQDA: Step by step. MAXQDA Press. https://doi.org/10.36192/978- 3- 948768072
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative Research in Psychology, 3(2), 77–101. https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa
- النظامي، خ.، وأبو حصيرة، ر. (2025). العوامل المؤثرة في ممارسة الصحفيين الأردنيين للصحافة الاستقصائية: دراسة ميدانية. المجلة الدولية للبحوث العلمية، 13(1)، 45 .72– https://doi.org/10.70170/asbhlp4132

التحليل النحوي لبعض الأعداد في الخطاب القرآني : "من البنية اللغوية إلى التعدد الوظيفي"

إعداد الباحث:

عبد الرحيم آيت معاد

مقدمة :

يمثل الخطاب القرآني أرقى الخطابات التي تكشف عن تكامل علوم العربية معجما وصرفا ونحوا وبلاغة... فهو الخطاب المتكامل الذي تتجلى فيه مستويات متعددة من الإعجاز اللغوي والنحوي والبياني والعلمي... ويمثل النحو آلية تعليلية تحليلية تفسيرية يتخذها الباحث لفحص التراكيب النحوية للخطاب القرآني، ويعد العدد قضية نحوية مركزية في هذا الخطاب، ولهذا سنتخذ التحليل النحوي أداة إجرائية لدراسة هذه القضية وبيان ما تنطوي عليه من أسرار تركيبية ودلالية وبيانية، منطلقين من فرضية مفادها أن الأعداد ليست أداة حسابية تقتصر على الدلالة الحرفية فقط، بل هي قضية نحوية لغوية وكونية تتفاعل مع السياق القرآني لتؤدي وظائف بيانية وبلاغية وحجاجية. وبالتحليل النحوي للأعداد سنكشف عن كيفية انتظامها في علاقات دقيقة مع عناصر متعددة.

وعليه تنطلق هذه الورقة البحثية من إشكالية مهمة: كيف يسهم التحليل النحوي في إبراز التنوع الوظيفي والاتساع الدلالي للأعداد في الخطاب القرآني، وكيف تتجاوز الأعداد البنية الرقمية الحرفية إلى معان أخرى تختلف باختلاف السياق؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

ما أهمية التحليل النحوي في بيان الدلالة العددية وتوجيهها نحو مقاصد بلاغية وكونية وتشريعية؟ وكيف تتفاعل الأعداد مع السياقات القرآنية لتوليد معانٍ متنوعة؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار الأعداد أداة نحوية وبلاغية وحجاجية ضمن بنية الخطاب القرآني؟

وفق ما سبق، فإن هذه الورقة تسعى إلى إبراز الآليات النحوية المؤطرة لكيفية استخدام الأعداد في القرآن الكريم، ورصد أهم القواعد النحوية التي تضبط استعمالات الأعداد داخل السياق القرآني، وكذلك السعي إلى إبراز أثر التحليل النحوي في توجيه الدلالة العددية، وبيان الوظائف

النحوية للأعداد وأثرها في تشكيل الخطاب. وكذا إمكانية التفكير في فتح آفاق جديدة تجمع بين التحليل النحوي والدلالي والتداولي في دراسة الأعداد داخل السياق القرآني.

لبلوغ هذه الأهداف، سنعتمد في درساتنا المنهج الوصفي التحليلي لتتبع الأعداد في سياقات مختلفة، ثم تحليلها نحويًا مستندين إلى ما حدده العلماء سابقا، وكذا الاعتماد على آليات تحليل الخطاب بغية الكشف عن المقاصد الدلالية والحجاجية الكامنة وراء الأعداد.

الكلمات المفتاحية: التحليل النحوي. الأعداد. الخطاب القرآني. البنية اللغوية. الوظائف الدلالية.

1. أثر النحو في بيان التحولات الدلالية لبعض الأعداد في الخطاب القرآني

للأعداد في الخطاب القرآني تنوع دلالي عجيب، حيث ننتقل من الأعداد بكونها معطى رياضيا، إلى كونها ألفاظا لها دلالات بديعة في الخطاب القرآني، لأنها تتميز باتساع دلالي واسع جدا، ورغم تعدد الأعداد وتكرارها في كتاب الله تعالى فليس ذلك حشوا ووزيادة، بل يدل على وفرة دلالية ومعان مخصوصة، لأن كل عدد ما يحمل معنى في السياق الذي ورد فيه، وإن ذُكِرَ بالبنية نفسها في سياق آخر، فإن هذا لا يدل على أن معناه ثابت لا يتغير، بل إن الحركة المعجمية للألفاظ في القرآن الكريم ترافقها حركة دلالية تتحرك وفق تجدد السياقات، وكلما ارتحلت الأعداد من سياق لآخر أخذت حياة جديدة ونفسا متجددا بلون ومعنى آخر، وتستمد الأعداد دلالاتها من تنوع السياقات في القرآن الكريم... وتستلهم معانيها من وحي المقاصد والأغراض. وبما أن موضوع الأعداد في القرآن الكريم موضوع معقد يصعب حصره في ورقات ضيقة، نظرا لعمقه الدلالي وكثرة مادته، لذلك حسبنا أن نتحدث عن بعض الآيات التي وردت فيها الأعداد (1.2.3) ونبيّن تفاعل النظام النحوي والبنية الدلالية مع السياق القرآني في بناء المعنى الكلي.

من البعد النحوي إلى الدلالة الرمزية للعد واحد في القرآن الكريم

يتربع العدد واحد على عرش الأعداد باعتباره منطلق تأسيس المنظومة العددية، وغيابه غياب لنظام الأعداد، وقد أخذ مساحة كبيرة في القرآن الكريم، بكونه أكثر الأعدد ورودا، فلا شك أنه يحمل دلالات متنوعة ومعاني متفردة. وسنقتصر على دراسة بعض الآيات قصد بيان أهمية التحليل النحوي في بيان الوظائف الدلالية لهذا العدد، ومن دلالاته نذكر:

أ.) **مطلق التوحيد والتفرد بالربوبية:** وردت هذه المعاني في العديد من الآيات القرآنية، ومن ذلك قوله عز وجل ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام: 19]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الزمر: 4]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة : 73]. وقوله تعالى: ﴿وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾

[العنكبوت: 46]. وقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: 108]. وقوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 163].

إن المتأمل في هذه الآيات مجتمعة يدرك أن المقصد منها إثبات الوحدانية والتفرد بالربوبية للواحد القهار، بمعنى أن "الغرض المسوق له الكلام إثبات الواحد من الإله لا إثبات جنسه"[1]، لأن الله تعالى وصف ذاته بإله، لبيان توحيده وتفرده بالألوهية والربوبية حتى لا يتوهم متوهم أنه متفرد بالربوبية دون الوحدانية. فإضافة الواحد لذاته تأكيد لهذا الغرض المذكور، قال الزمخشري: "ألا ترى أنك لو قلت 'إنما الله إله' ولم تؤكده بواحد لم يحسن؟ وخيّل إليك أنك أثبتت الألهية لا الوحدانية".[2] ومن اللطائف البلاغية من ذكر كلمة (الإله) نكرة، وإتباعها بلفظ واحد، بيان مزية بديعة وهي "أن الإخبار عن (إلهكم) ب (إله) إنما جاء ليجري عليه الوصف بواحد. والمقصود إلهكم واحد، لكنه وسط لفظ (إله) بين المبتدأ والخبر لتقرير معنى الألوهية في المخبر عنه، وليجيء ما كان أصله خبرا مجيء النعت فيفيد أنه وصف ثابت للموصوف، لأنه صار نعتا. إذ أصل النعت أن يكون وصفا ثابتا، وأصل الخبر أن يكون وصفا حادثا"[3].

في قراءة متأنية لأسرار التركيب القرآني لهذه الآيات ندرك أن الله تعالى وظف هذا النظم البديع في سياق الرد على المشركين والمشككين في ربوبيته وألوهيته، فقد افتتح الله تعالى الآية الأولى بالفعل الأمر لإفادة خبر قطعي عن حقيقة عقدية واضحة لا مجال للتأويل فيها، ويفيد هذا التأكيد أن الحقيقة تمثل وحيا منزلا قاطعا. وتؤسس بينة الفعل الأمر في هذه الآية للسلطة الإلهية في هذا الخطاب، وما يؤكد ذلك استعماله لأداة الحصر (إنما) للدلالة على الانتقال من إخبار بسيط إلى توضيح أمر عقدي مهم، ينفي بذلك التأويل نفيا قاطعا. فالحصر ههنا يتجاوز البنية النحوية إلى بيان الدلالة الوجودية، من خلال تحديد نوع العلاقة الجدلية بين الخالق والمخلوق، فيحسم في الأمر أن التوحيد والتفرد بالربوبية مطلق لا يقبل التعدد. ويزداد تأكيدخبر التوحيد في الجلمة الثانية (هو إله واحد)، فيفيد الضمير المنفصل التعيين، أي أن الله تعالى هو المقصود وحده فقط، وجاء الخبر (إله) نكرة لإفادة النوعية، أي أن الله هو الإله الذي يعبد بحق، ونفي كل جنس من أجناس الألهة المزعومة. فجيئ العدد (واحد) في هذا السياق نعتا لإله لإفادة تأكيد الوحدة المطلقة من العدد ولا ثاني سواه، فينتقل بنا

[1] القاسمي، محمد جمال الدين. محاسن التأويل. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط:1. دار الكتب العلمية ـ بيروت، - 1418 هـ. ص17.

[2] الزمخشري. الكشاف عن حقائق التزيل، ج412/2.

[3] ابن عاشور. التحرير والتنوير، ج74/2.

الخطاب من الدلالة على الوحدة العددية، إلى الدلالة على تحقيق التوحيد الكامل في الذات والصفات والأفعال.

الاختلاف الدلالي بين العدد (واحد) والصفة (أحد)

إن اختلف بنية النظام النحوي في الآية الأول عن الآية الثانية: ﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الزمر: 4]. أنتج عنه اختلف في المعنى والمقصد، حيث أصبحنا أمام تركيب يتكون من جملة اسمية (هو اللّه) ونعتين (الواحد القهار)، لتحقيق معنى الثبوت والاستمرار، مما يؤكد على ثبات الدلالة العقدية المتمثلة في وحدانية اللّه وقدرته الدائمة والمطلقة.

فالمبتدأ المتمثل في الضمير (هو) يفيد التوكيد والتخصيص، حيث يخصص الخطاب نحو الذات الإلهية لترسيخ المقصد عند المخاطب. ثم جاء اسم الجلالة (اللّه) خبرا معرفا بالعلمية لحصر الذات الإلهية للّه وحده. أما العدد (الواحد) ههنا فقد دل على صفة النعت لهذا الإله المقصود، وهي وحدة دلالية عددية مكملة للمحور العقدي، فحُصر العدد في واحد للدلالة على التوحيد. وقد أضافت كلمة (القهار) بعدا دلاليا آخر يتمثل في نعت الواحد بأن من صفاته القدرة المطلقة القاهرة.

أما في الآية الثالثة: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة : 73]. يظهر الإعجاز البياني من خلال النظم القرآني البديع الذي تفاعلت فيه البنية الإعرابية مع الدلالة العقدية، في نسق دقيق يرسم مشهدا من المشاهد الكونية التي تبرز وحدانية اللّه تعالى وتفرده بالربوبية، بأسلوب حكيم يجمع بين النسق النحوي والعمق الدلالي.

تندرج هذه الآية من حيث السياق القرآني ضمن سلسلة من الآيات العقدية التي تحاجج القوم المشركين والمشككين، حيث تقرر حقيقة التوحيد الإلهي. فبنى اللّه تركيبها النحوي على أسلوب النفي المتمثل في (ما) العاملة عمل ليس التي "تفيد معنى الاستغراق ، والتقدير: وما في الوجود من هذه الحقيقة إلا فرد واحد"[1]. وأكد ذلك بحرف الجر (من) لتاكيد الاستغراق المطلق في نفي الألوهية عن ذات اللّه. " فاللّه تعالى ليس متعددا، بل هو واحد لا شريك له، إله جميع الكائنات وسائر الموجودات"[2]. ثم وظف حرف (من) الدال على تحقيق النفي، لأنه أفاد نفي الجنس"[3].

---

[1] الرازي. مفاتيح الغيب. ج409/12.

[2] محمد الطاهر ابن عاشور. التحرير والتنوير."تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" الدار التونسية للنشر - تونس. 1984م./ 1404هـ. ج283/6.

[3] نفس المصدر. ج284/6.

بعد ذلك وظف أداة الحصر المتمثلة في (إلا إله واحد) هو استثناء يفيد الحصر والقصر بعد النفي، فجمعت الآية بين النفي والاستثناء، لتقوية التوكيد على الربوبية المطلقة للّه وحده. وفي ذلك إفادة "حصر وصف الإلهية في واحد فانتفى التثليث المحكي عنهم"[1]. فتكون مفردة (إله) دالة على المستثنى منه، أي إن اللّه هو الإله الواحد المعبود بحق دون غيره. ونعت الإله بالواحد (واحدٌ) لمزيد بيان وتأكيد التفرد المطلق للذات الإلهية.

وعليه، فإن التفاعل الحاصل بين عناصر النظام النحوي (النفي، الاستغراق، الحصر، التوكيد) والسياق العقدي تولدت عنه بنية دلالية متكاملة تبين إثبات التوحيد والصفة الوجودية الدائمة للّه ونفي الشريك له، لنفهم أن الجهاز النحوي يتجاوز كونه شكلا تركيبيا ينظم موقع المفردات، إلى كونه أداة لتوجيه المعنى وإبرازه.

يختلف البناء النحوي في الآيات القرآنية باختلاف السياق التخاطبي، ففي هذه الآية الكريمة ﴿وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: 46]. يوجه اللّه الخطاب لعامة الناس على لسان محمد عليه الصلاة والسلام. فنكون أمام سياق آخر ومقصد آخر، إذ تمثل هذه الآية نسقا لغويا بليغا تتداخل فيه البنية النحوية مع المقاصد الدلالية والسياقية، إذ تتضافر فيه العناصر النحوية لبناء مقصد قرآني متكامل يتمثل في الدعوة إلى توحيد المعبود والتعايش تحت سقف العقيدة الصحيحة.

يبرز اللّه تعالى في الجملة الأولى: (وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ) معنى التوحيد في العقيدة بالرغم من اختلاف الأجناس والثقافات، فبدأ بواو الاستئنافية للربط بين سياق الخطاب وما سبقه، ثم جاء بمبتدأ (إلهنا) لإفادة التخصيص والانتماء الديني والعقدي، ثم واصل الربط بين المفردتين بواو العطف (وإلهكم) لتجسير أواصر الاتصال بين الفريقين وتوحيد المبدأ العقدي. ثم جاء بالخبر في صيغة العدد (واحد)، للدلالة على تأكيد وحدانية المعبود وفردانيته، بمعنى حتى وإن اختلفتم في الثقافة واللغة... فالتوحيد يجمعكم، إذ يوحي هذا الخبر بالاشتراك في المعبود والاجتماع تحت ظل رحمته.

ثم يبين في الجملة التالية: (ونحن له مسلمون) المكونة من مبتدأ(نحن) وخبره (مسلمون) فينقلنا هذا التركيب من الحديث عن التوحيد العقائدي إلى الفعل العملي، فلا تتحق العبودية للّه تعالى إلا بالخضوع له والعمل وفق أمواره ونواهيه، ودل على ذلك المبتدأ (نحن) الدال على الذات الإنسانية المسلمة الخاضعة للّه تعالى. ومن اللطائف البلاغية في هذه الآية تقديم الجار والمجرور (له) على الخبر للدلالة على القصر والحصر، أي إن العبدوية للّه لا تتم إلا بحصر الإسلام في عبادة اللّه وحده لا شريك له،

---

[1] ابن عاشور. التحرير والتنوير. ج283/6.

وهو توكيد نحوي يرسخ مفهوم الإخلاص. لقد أدى التحليل النحوي دورا بارزا في بيان التعدد الوظيفي لمفردات السياق، إذ لم تأت البنية النحوية عبثا، بل وظفت لتنتج معنى التوحيد الجامع بين كافة الأجناس.

أما الآية الرابعة: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: 108]. فقد وردت في سياق الدعوة إلى التوحيد وتأكيد الرسالة المحمدية في تناغم بين النظام النحوي والبنية الدلالية، لإبراز التوافق بين التركيب القرآني والمقصد العقدي والمعنى البلاغي في وقت واحد. وقد بدأ تركيب الآية بفعل الأمر (قل) الدال على التبليغ عن الحقيقة العقدية التي أوحى الله بها إلى نبيه، فالنحو ههنا لا يفسر العلاقات التركيبية فقط، بل يبيّن البنية الحجاجية للخطاب القرآني، إذ وظف أداة (أنما) الكافة المكفوفة لتوكيد معنى القصر وهي حجة عقلية تسهم في تقوية الحجة العقدية، فجاء هذا التركيب الاسمي على هذا الترتيب لأداء وظيفة دلالية سياقية عميقة تفيد التوحيد المطلق والمحصور في عبادة الله دون سواه. لأن استعمال الجملة الاسمية في هذا السياق بدل الفعلية فيه دقة بلاغية ومعنى مخصوص، إذ التركيب الاسمي يشير إلى معنى استقرار العقيدة والثبات عليها والديمومة في التوحيد، لا الحدوث والزوال. فوحّد الله تعالى ذاته وصفاته بهذا التعبير البليغ، ونفى عنه تعدد الألوهية والربوبية.

نلحظ من خلال ما سبق أن أغلب الآيات التي تدل على توحيد الله تعالى وردت فيها كلمة واحد على صيغة (فاعل)، ولكن هناك آية واحدة جاءت على صيغة (أفعل) أحد. وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، فما السر البلاغي في ذلك؟ صحيح أن كلمة (أحد) خارجة عن معنى العدد، ولكننا أوردناها هنا لبيان السر البلاغي وراء هذا التعبير القرآني البديع. وقد وردت كلمة أحد في القرآن الكريم في آيات كثيرة تصل إلى خمس وثمانين مرة كما ذُكر ذلك في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم[1]".

لاشك أن التعبير بهذه الصيغة له مزية وسر وحكمة؛ تتميز كلمة (أحد) بخصوصية لا توجد في كلمة (واحد). فأحد لا تقتضي الترتيب ولا العدد، فهي خارجة من العدّ والحساب، فلا نقول أحد اثنان ثلاثة...، ولكننا نقول واحد اثنان ثلاثة أربعة...، بمعنى أن (أحد) لا يقبل التعدد ولا التركيب، "وأن الأحدية لا تحتمل الجزئية ولا العددية بحال الوحدانية تحتملها، فنقول مثلا: مئة واحدة، وألف

[1] فؤاد عبد الباقي محمد. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. مطبعة دار الكتب المصرية، ص 16 ـ 15.

واحد ولا يقال: مئة أحد، ولا ألف أحد"[1]. فلفظ (أحد) مستوعب لجنسه ومكمل لوحدته، ودال على ذاته، غير أن (واحد) لا يستوعب ذلك، "فالأحد أبلغ من الواحد، حيث يدخل في الأحد، والأحد لا يدخل في الواحد. وهكذا نرى أن (أحد) أكمل وأعم في دلالته على الوحدانية من (واحد)"[2]. وعليه، فإن لفظة أحد نفت عن الله تعالى التعدد في الألوهية والربوبية، فهي صفة لفردانيته، وتنفي عنه التعدد والتمثيل؛ بمعنى آخر فحتى من يدّعي أن هناك تعددا في الآلهة، فإن الله تعالى نفى هذا عن نفسه. أما كلمة أحد فقد دلت على أن الله تعالى فرد صمد لا مثيل ولا شبيه له، فهو خارج عن العدد والتعدد؛ لأن كلمة أحد كما قلنا لا تحمل معنى العدد والحساب، وإنما تفيد التفرد والوحدانية والألوهية المطلقة التي تخص الله وحده.

2. أثر التحليل النحو في إبراز الوظائف الدلالية والكونية للعدد (2)

حظي هذا العدد في القرآن الكريم بمكانة مهمة، إذ ورد في مختلف السياقات، وله معان مخصوصة ودلالات متفردة، ومن معانيه نذكر مايلي:

أ.) **التأسيس والبناء:** ارتبط العدد (اثنان) بتأسيس حياة الإنسان وترتيب معاشه وتنظيم علاقاته، كما ارتبط ببناء الأسس الكونية؛ ويمكننا تبيين بعض الدلالات والمعاني التي تضمنها السياق القرآني لها صلة بهذا المعنى. من ذلك قول ربنا تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ [المؤمنون:27]. تنطوي هذه الآية الكريمة على أحداث واقعية، وقعت في زمن سيدنا نوح عليه السلام. حيث نزلت الآية في سياق إعادة بناء الحياة وتحديد مسار جديد لحياة المخلوقات. إذ أوحى الله تعالى لنبيه بصناعة الفلك بكونها وسيلة للنجاة من الطوفان الذي سيصيب القوم ويهلكهم بسبب كفرهم وبطشهم... وبعد اكتمال الفلك والانتهاء من صناعته، سيأتي بعد ذلك أمر الله ويوحي إلى نبيه متى وكيف سيخرج من تلك الأرض، حتى لا يصيبهم الهلاك.

فقوله تعالى: ﴿فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ يفيد الإطلاق في المعنى، "وقرئ من كل بالتنوين، أي من كل أمة زوجين، واثنين تأكيد وزيادة بيان."[3] من الآليات النحوية التي توصلنا إلى معنى الآية، توظيف الفعل الأمر (اسلك) للدلالة على القيام بأمر عظيم جلل، على وجه الامتثال

---

[1] الألوسي. شهاب الدين. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية. ط: 1. دار الكتب العلمية - بيروت. 1415 هـ، ج30/272.

[2] الرازي. مفاتيح الغيب، ج16/178.

[3] الرازي. مفاتيح الغيب، ج23/94.

والسرعة ودل على ذلك حرف الفاء الدال على الفورية. بحيث لم يخص هذه الثنائية بجنس من المخلوقات دون غيرها. بل دلت على كل الحيوانات التي وجدت في تلك الأرض وفي ذلك الزمن. أما الجار والمجرور (من كل زوجين) هو لفظ عام يشمل جميع أصناف المخلوقات، للدلالة على الشمول والامتداد في عالم المخلوقات التي وجدت في ذلك الوقت. مما يدل على توسيع دائرة الشمول الدلالي، وتأكيد أمر الله تعالى على أنه اختار نوعا من المخلوقات دون أخرى، بل يفيد جميع الكائنات الزوجية التي تمثل النظام التكاملي في بناء الكون.

ثم يؤكد ذلك بقوله: (زوجين اثنين) لترسيخ مبدأ الثنائية التي تحقق توازن النظام الكوني، فجاء لفظ (زوجين) مفعولا به للدلالة على تعين المقصود، وأكده بقوله (اثنين) للإفادة التأكيد العددي للثنائية وترسيخ هذا المبدأ النظامي وبيان أهميته في إعادة بناء الكون. لنفهم أن "لا وجود لحياة مستمرة أو مجتمع (أو جماعة) من دون هذا المبدأ؛ إذ لابد للذات (إنسانا كانت أو نباتا أو حيوانا) من ذات أخرى تكملها وتتمم وظيفتها لتحقيق الإعمار في الأرض ويحفظ النوع ويستمر ذلك الشيء في الوجود."[1] فحتى لا ينقطع نسل تلك المخلوقات أمر الله بحملها في الفلك، لإعادة بناء الحياة وتأسيسها من جديد. وفي هذا إشارة إلى ضرورة الهدم من أجل إعادة البناء؛ أي هدم ذلك المكان الذي تلوث بالكفر والطغيان، وإعادة بناء حياة جديدة، في مكان آخر تسوده الطمأنينة الروحانية والنفسية والبدنية.

يتجاوز تركيب الآية الكريمة بيان انتظام الكلمات في موقعها، إلى تفاعل الدلالة والنحو لتجسيد دقة التنظيم الإلهي وتصوير الأحداث بدقة للامتناهية، لأن فعل الأمر لا يدل على وصف القيام بالفعل واللزوم به فقط، بل يتعدى المعنى الفزيائي إلى بيان التوجيه الرباني والتسيير المحكم لكل أمر، لأن الأمر بركب السفينة التي تدل على النجاة والحفظ، تحتاج مدبر يدبر أمرها من بداية صناعتها إلى وصولها الياسبة والنجاة بالقوم. لنخلص في الأخير على أن هذا التركيب فيه توازن لغوي وتناسق دلالي يحاكي النظام الكوني. حيث تتجلى فيه الدقة النحوية في ترتيب الكلمات والبراعة الدلالية في وصف الأحداث.

إذا تأملنا مليا في وظيفة العدد (اثنان) في الكون نجد أن له وظيفة أساسة ومهمة، فهو أس بناء الحياة، إذ لا حياة دون وجود زوجين اثنين. وهذه الثنائية هي البانية والمؤسسة لهذا الكون في شتى الأمور. وباقتران الذكر بالأنثى تستمر الحياة، وبهذا الاقتران الحاصل من الاثنين يستمر النسل في جميع الملخوقات، حيث إن الكون قد بني وفق نظام هذا العدد (اثنان)؛ ولا يمكننا أن نتصور حياة

[1] إسماعيلي، علوي. نحو العلامة الوجودي. ص 49 ــ 50.

مسمترة خارج هذا البناء الهندسي الرباني العجيب. ويمتد هذا البناء ليشمل كل المخلوقات، سواء أما دب في الأرض أم ما هوى في السماء.

تعد قاعدة الأصل والفرع من الثنائيات المهمة في تشكيل هذا الكون الفسيح، "لأنها من أهم القواعد الوجودية المنظمة لهذا الكون، وما من مخلوق (إنسان أو حيوان أو نبات) مما يقبل للتوالد والتطور والاستمرارية في الزمان والمكان إلا ويخضع لهذه القاعدة".[1] لأنها من القواعد التي تضمن للمخلوقات الحياة والاستمرارية في الوجود.

من بين الآيات التي تدلنا على كيفية تشكّل نظام الكون وفق نظام الثنائية قول اللّه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، [الرعد : 3].

تمثل هذه الآية الكريمة نموذجا فريدا للتفاعل بين اللغة والنحو والكون، حيث نجد فيها تكاملا للنظام النحوي والدلالة الكونية، وقد وظفه التعبير القرآني لتصوير هذا المشهد الكوني بدقة وبراعة اللا متناهية. إذ بدأ هذا التركيب بذكر الفعل الماضي (مدّ)، لبيان الانتهاء من الفعل بتمام واتقان، لأن استقرار الأرض قد تمت بعد إثباتها بالجبال التي تعد ثوابتها، ثم أجرى فيها الأنهار (جعل)، وكل هذه الأفعال المنجزة تفيد ثبات النظام الكوني واستقراره. ثم انتقل إلى توظيف الفعل المضارع للدلالة عى الاستمرار والتجدد، لإفادة أن عملية إغشاء الليل النهار تختلف عن فعل تثبيت الأرض، لأن الإغشاء عملية حادثة مسترسلة في الزمان والمكان لا تنقطع أبدا. وهذا الانتقال من الفعل الماضي إلى المضارع يفيد التدرج الزمني الذي يحكم النظام الكوني. وقد ربط بين هذه الأساليب النحوية بالواو المكرر في الآية لإفادة الدقة التنظيمية للبنية النحوية والتوافق الدلالي، وهذا الربط الدلالي ببنية العطف المتمثلة في الواو تنسج توافقا دلاليا متسلسلا من الأفعال الربانية، لترسم مشهدا كونيا بديعا شاملا يجمع بين الأرض والجبال والأنهار والتمراث والليل والنهار ينتظم في داخل حركة دقيقة داخل نظام محكم يخضع لإرادة ربانية.

يمثل التركيب العددي في هذه الآية الكريمة، (من كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين) انسجاما بين البنية النحوية والبعد الدلالي الوجودي، حيث يفيد حرف الجر (من) التبعيض والتفسير، للدلالة على شمولية الأشجار المثمرة التي تبني تركيبيتها على منطق التزواج، ثم يؤكد هذا الأمر بقوله: (زوجين اثنين) فنكون أمام تأكيد لنظام الثنائية الدال على استمرارية الحياة، لأن هذه الثنائية

---

[1] نفسه. ص 50.

من السنن الكونية التي تضمن التوازن بفعل التكاثر والتوالد. فننتقل من تركيب نحوي صرف إلى تأكيد عددي يضيف قيمة معرفية، حيث يتحول مفهوم الثنائية الزوجية من مجرد عنصر لغوي نحوي إلى نسق دلالي ونظام كوني قائم على مبدأ التكامل والتفاعل بين المتقابلين (ذكر/ أنثى. ليل/ نهار. أرض/ سماء...). الدال على دقة التكامل بين الظواهر الطبيعية. فينقلنا اللّه تعالى من المشاهد الحسية، Ygnالمشاهد العقلية (يغشي الليل النهار). وبذلك نكون أمام تناغم بديع بين البنى النحوية والعمق الدلالي، حيث يصبح التحليل النحوي أداة مركزية لبيان دقة التناسق بين البنبة والمعنى، فنكون أمام نظامين؛ نظام لغوي يترجم لنا النظام الكوني.

عموما، يمكن القول إن المخلوقات الحية في الكون تشكلت وفق نظام الزوجين، وعليه فالكون مبني على الثنائيات، مثل الشمس والقمر، والسالب والموجب، والدنيا والآخرة، والجنة والنار، والملائكة والشياطين، والليل والنهار، والشر والخير، والموت والحياة...، حتى اللغات تشتغل وفق هذا النظام الثنائي البديع، فعل وفاعل خبر ومبتدأ، والبناء والإعراب، والخبر والإنشاء... ولا يمكننا الاستغناء عن أحدها؛ لأن الأولى بانية للخطاب والثانية مفهمة لفحواه.

إن استمرار الكون مبني وفق وجود ثنائية ذكر وأنثى، أو سالب وموجب... ولا نظام مستمر في هذا الوجود في غياب أحد الاثنين، وهذا يحكم نظام التوالد عند المخلوقات الحية، والتعاقب بين الأزمنة والأمكنة عند الجماد.

3. بين البنية اللغوية والنحوية وظائف دلالية للعدد (3) في الخطاب القرآني

شكل العدد ثلاثة في الخطاب القرآني محورا مهما في سياقات عدة، إذ نجده ورد في آيات كثيرات ذات معان مخصوصة، حيث بنيت عليه أحكام تشريعية مهمة، وتأسست عليه قواعد فقهية وسنن كونية كثيرة، وبما أن هذا العدد أخذ مساحة كبيرة في الخطاب القرآني يصعب الإحاطة به في هذه الورقة العملية، فإننا سنتحدث عن بعض معانيه النحوية وبيان الوظائف الدلالية من خلال تحليل بعض الآيات التي ورد فيها. وفيما يلي نذكر بعض الدلالات التي دل عليها:

أ) الكمال: ورد العدد (3) للدلالة على الكمال في عدة آيات، نذكر منها قول اللّه تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]. دل العدد (3) في هذه الآية على بيان عدة المطلقة الحائض، فلا يجوز للرجل أن يطلقها إلا بعد كمال عدتها وتمامها، وهي ثلاثة قروء، واختلف في القروء، أهي الحيض أم الطهر"[1]، فعبّر اللّه تعالى بالعدد (3) للدلالة على تلك العدة التي يتخلص منها

[1] الرازي. مفاتيح الغيب. ج436/6.

رحم المرأة من ماء الرجل، ولو تزوجت المرأة برجل آخر قبل انتهاء ما شرّعه اللّه تعالى له، لسبّب لها مشاكل في جسمها، لأن دخول مائين في رحم المرأة قد يؤدي إلى حدوث أمراض وخيمة يعلمها اللّه، ولذلك حرّم اللّه تعالى التعدد على النساء.

إنّ الحكمة من هذه المدة الزمنية أن رحم المرأة يستبرئ من وجود مولود، وفيها يظهر الحمل لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾. [البقرة: 228]. وبعد هذه الفترة يمكنها أن تتزوج ولا إشكال في ذلك، عُبّر عن هذا الحكم الشرعي بالفعل المضارع (يتربصن) للدلالة على لزومه لزوما ضروريا وتأكيدا على الامتثال له، "فالتعبير عن الأمر بصيغة الخبر يفيد تأكيد الأمر إشعارا بأنه مما يجب أن يتعلق بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص فهو يخبر عنه موجودا"[1]. والتعبير بالفعل المضارع ههنا لإفادة الاستمرار في التشريع، والوجوب المتجدد مع كل حالة طلاق. بمعنى أن هذا الحكم الشرعي ملزم على كل مطلقة لازاما تاما له صفة التجدد والاستمرارية. فقدم اللّه تعالى الاسم على الفعل ههنا لبيان لطيفة بلاغية، حيث جعل الجملة خبرا للمبتدأ (المطلقات) للإخبار عن بيان قوة الأمر وتأكيده، ويوضح هذا الأمر الجرجاني في قوله: "إنك إذا قدمت الاسم فقلت: زيد فعل فهذا يفيد من التأكيد والقوة ما لا يفيده قولك: فعل زيد، وذلك لأن قولك: زيد فعل يستعمل في أمرين أحدهما: أن يكون لتخصيص ذلك الفاعل بذلك الفعل... والمقصود أن تقديم ذكر المحدث عنه بحديث كذا لإثبات ذلك الفعل، كقولهم: هو يعطي الجزيل لا يريد الحصر، بل أن يحقق عند السامع أن إعطاء الجزيل دأبه"[2]. فوظف التعبير القرآني الفعل المضارع في موضع الخبر ليكون أبلغ في تأكيد هذا الأمر في النفوس، فقدم مفردة (المطلقات) عن الفعل المضارع (يتربصن) حتى يحدث نوعا من شد الانتباه والتهيء لسماع الخبر؛ لأنه أمر جلل وجب الامتثال له والانتباه إليه، "والسبب في حصول هذا المعنى عند تقديم ذكر المبتدأ أنك إذا قلت: عبد اللّه، فقد أشعرت بأنك تريد الإخبار عنه، فيحصل في العقل شوق إلى معرفة ذلك فإذا ذكرت ذلك الخبر قبله العقل قبول العاشق لمعشوقه، فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفي الشبهة"[3].

نُصب العدد ثلاثة (ثلاثة قروء) على المفعولية، وهو ظرف زمان يحدد المدة الزمنية للحكم الفقهي، أي إن العدة تستغرق ثلاثة حيضات أو طهارات. وجاء العدد نكرة لتعيين العدة لا لتحديد المدة الزمنية الدقيقة المثالية، لأن الأمر يختلف من إمرأة لإمرأة، مما يترك مجالا للاجتهاد بين الفقهاء في

---

[1] نفسه. ج436/6.

[2] نفسه. ج433/6.

[3] الرازي. مفاتيح الغيب، 433/6.

تحديد دلالة (القرء) أهي الحيض أم الطهر؟ مما يتبين لنا أن البنية النحوية فتحت باب التأويل الدلالي لاستنتاج الحكم التشريعي المناسب. ثم جاء بالجار والمجرور (بأنفسهن) المتعلق بالفعل يتربصن، لتأكيد المسؤولية الذاتية للمرأة في انضباطها على تفنيد العدة، أي إن التبرص فعل يستوجب الانضباط التام ووهو واجب تقوم به بنفسها، دون الاعتماد على غيرها. ويضفي هذا الحكم التشريعي بعدا قيميا، لأن الغرض من الآية يتجاوز بيان الانضباط الزمني، إلى بيان أهمية المرأة ودورها في حفظ حقها وحق الزوج السابق. لنكون في الأخير أمام ترتيب نحوي دقيق: المبتدأ (المطلقات) وخبره (يتربصن)، والجار والمجرور (بأنفسهن) يشكل منظومة دلالية تُظهر المقاصد القرآنية بشكل أدق.

وعليه فإن انسجام التركيب النحوية والبنية الدلالية مع السياق القرآني يجسد لنا تناغما بين المعنى اللغوي والبعد التشريعي المتمثل في تحقيق العدل بين الطرفين، وتحمُّل المسؤولية الذاتية واستحضار الرقابة الإلهية في الانضباط الزمني.

وفي آية آخر يُبين اللّه تعالى أن العدد ثلاثة ينتقل من دلالته الحرفية إلى دلالة تشريعية دقيقة، حيث بنيت عليه مقاصد أخرى تنسجم مع السياق، ونص الآية يقول: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ (الطلاق: 4). دلت هذه الآية على كمال عدة المطلقة التي امتنع الحيض فيها، فلمّا اختلف الأمر في نوع المرأة المطلقة اختلفت العدة، فأصبحت ثلاثة أشهر بدل ثلاثة قروء، فدل ذلك على أن الحيض قد يأتي مرة واحدة في الشهر وكما قد يأتي مرتين... بمعنى أن ثلاثة قروء لا تساوي ثلاثة أشهر، قد تزيد أو تنقص، لذلك شرّع اللّه تعالى للمطلقة غير الحائض عدم الزواج من رجل آخر إلا بعد مرور ثلاثة أشهر، "فإن امتنع الحيض في حقها إما للصغر المفرط، أو للكبر المفرط كانت عدتها بالأشهر لا بالأقراء"[1]. وبهذه العدة تُطهر المرأة نفسها من ماء الرجل الأول، وتوقي نفسها من عدم إصابتها بمرض في المستقبل، فوضع اللّه عزّ اسمه هذا الحكم الشرعي وقاية وعلاجا وتحصينا للمرأة.

اختلف المقصد من هذه الآية عن التي قبلها فاختلفت النظم النحوي الحامل للمعنى النووي لهذا الخطاب، حيث تمثل هذه الآية الكريمة نموذجا معرفيا بليغا يجمع بين النسق النحوي والدلالة السياقية، إذ يسهم النظام النحوي في بناء الحكم الشرعي في أدق تفاصيله، ويُظهر كيف تتكامل الدلالة النحوية مع الدلالة السياقية في صياغة المقاصد الربانية بلغة محكمة بليغة تتكافأ فيها البنية والمعنى. لم تكن الآيات القرآنية نسقا منفصلا عن بعضه بعض، بل هناك تناسب بديع بين سياق الآية ومساقها، . ولعل الربط بواو العطف بين هذه الآية وما قبلها يشكل نموذجا من التناسب بين ثبات البنية

[1] نفسه. 433/6.

والمعنى، والتوافق البديع بين السياق والمقاصد. ودلّ على ذلك الثبات، الجملة الاسمية الموصولية (اللائي يسن) التي مبتدؤها اسم موصول (اللائي) الدال على العموم في الصنف المقصود من الخطاب، أي كل النساء اللواتي دخلن في وصف (اليأس من المحيض) فالحكم يجري عليهن دون تخصيص. فالنظام النحوي ههنا لا يؤدي الوظيفة الإعرابية فقط. بل يسهم في إنتاج المعنى الكلي من سياق الخطاب، وذلك واضح من خلال ترتيب العناصر النحوية وفق التالي:

الاسم الموصول (اللائي) الذي يعدُ أسلوبا نحويا صيغ للدلالة على تحقيق العموم، فهو يربط الحكم بوصف ثابت، مما يضمن شمول الحكم لكل من اتصفت باليأس من المحيض. ثم تلاه فعل ماضي (يئسن) لإفادة ترسيخ الحكم واستقراره ، وهذا ناسب موضوع العدة التي تُبنى على الاستقرار الفيزيولوجي عند المرأة المقصودة من الخطاب. أما الشرط (إن ارتبتم) فإنه دل على سلطة تشريعية دقيقة، تستوجب الاحتراز والضبط، لأن هذا الحكم يتم تفعيله عند وجود الشك فقط. ودل على ذلك جواب الشرط المتمثل في الجملة الشرطية (فعدتهن ثلاثةُ أشهر)، حيث تفيد الفاء الرابطة بين الشرط وجوابه، الامتثال للحكم بسرعة ووضوح عند تحقق الشرط. ويمثل هذا الترتيب النحوي الدقيق نسقا لغويا ودلاليا وسياقيا مترابطا ، يبين يتناغم التركيب مع مقاصد الشريعة في دفع الضرر ورفع الحرج.

من بديع التركيب أنه "أضاف الثلاثة فيها إلى جمع الكثرة أن المعنى فيها (ليتربص كل واحدة من المطلقات ثلاثة أقراء، فلما أُسند إلى جماعتهن ثلاثة، والواجب على كل واحدة منهن ثلاثة أتى بلفظة قروء لتدل على الكثرة المرادة"[1]. ويعتبر التنويع في استعمال جمع القلة في موضع جمع الكثرة أو العكس من التعابير الأكثر دقة في تصوير المعنى وتقريبه، ويؤكد هذا الاستعمال الاتساع الدلالي والتنوع الأسلوبي الذي تتميز به اللغة العربية عامة والبلاغة القرآنية خاصة.

ب.) **التأسيس والتأكيد**: تمثل هذا المعنى في العبادات والسنن التشريعية، مثل الوضوء والصلاة..."ومنه في الوضوء تُغسل الأعضاء ثلاثا لتحقيق الكمال في الركن. لذلك كان رسول الله لا يكرر الفعل ثلاثا؛ لأنه إذا فعل صار واجبا على أمته من بعده"[2]. ومعظم الآيات التي وردت في سياق التشريع، تدل على الكمال والتمام، نذكر من ذلك قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ البقرة، الآية: 196﴾. وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ

---

[1] الخفاجي، أحمد بن محمد المصري. شرح درة الغواص في أوهام الخواص. تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني. ط:1. دار الجيل، بيروت - لبنان، 1417 هـ - 1996 م، ص585.

[2] إسماعيلي، علوي، مولاي امحمد. نحو العلامة الوجودي، تصور معرفي جديد في تحليل الخطاب القرآني. ط.1، دار البطاعة والنشر إفريقيا الشرق. 2023.ص 67.

أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾ (المائدة، الآية: 89). فالعدد (3) في هذا السياق دال على تمام العبادة وكمال الركن، بحيث لا يكتمل ركن الحج إلا بصيام ثلاثة أيام. كما أن كفارة من يحلف بالله ولم يحفظ إيمانه لا تتم إلا بصيام ثلاثة أيام، وفي هذا ترخيص وتيسير وتسهيل ورحمة من الله بعباده.

اعتبارا لما ذُكر فإن العدد (ثلاثة) من الأرقام المهمة التي تأسست وفقه العديد من الأحكام الشرعية مثل أحكام المواريث، أو ما له علاقة بالعبادات كالوضوء وبعض الصلوات مثل صلاة المغرب كما يسبّح الإنسان في الركوع (سبحان ربي العظيم) ثلاثا. والسجود (سبحان ربي الأعلى) ثلاثا كما نستغفر الله العظيم بعد الصلاة ثلاثا، وغير ذلك كثير، سواء أما جاء في القرآن الكريم أم السنة النبوية. " وبهذا يصبح الرقم (ثلاثة) رقما ذا معان خاصة في الشريعة تتمثل في إقامة الحجة، أو وجوب الفعل، أو اكتمال الفرض وتحققه كما هو الحال في صحة الوضوء"[1].

ت.) **إثبات الدليل وتأكيد الحجة:** استخلص هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ (الآية: 14). فلما كذّب المكذبون الرسولين الذين أرسلهما الله تعالى إلى القوم، وثم تكذبيهم، عزز الله تعالى برسول ثالث، والتعزيز ههنا قد يفيد "التقوية والتشديد"[2]. لا التغليب والغلبة، لأن فعل عزز فعل مشتق من القوة، وقد "قرأ أبو بكر عن عاصم: بتخفيف الزاي؛ من عزه :غلبه، فالمفعول محذوف؛ أي :غلبنا أهل المدينة (بثالث). وقرأ الباقون: بتشديدها من القوة، والمفعول محذوف أيضا؛ أي :قوينا المرسلين برسول ثالث"[3]. وفي ذلك تأكيد على الأمر وإثبات الحجة والبرهان. لأن قوله تعالى: ﴿إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث﴾ يفيد القيام بالفعل على وجه السرعة والتنفيد، دل على ذلك حرف الفاء في الفعلين (فكذبوهما فعززنا)؛ "أي قويناهما بثالث، فصاروا ثلاثة رسل اعتناء من الله بهم، وإقامة للحجة بتوالي الرسل إليهم"[4]. فخرج العدد (3) من كونه دالا على المعنى الحسابي إلى معنى ثبوت الحجة وتقوية الدليل.

---

[1] نفسه. ص 67.

[2] ابن سليمان. تفسير مقاتل بن سليمان. ج3/ 576.

[3] امجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي. فتح الرحمن في تفسير القرآن. اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: ط:1. دار النوادر (إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة - إدارة الشؤون الإسلاميّة)، 1430هـ - 2009 م. ج5/ 72.

[4] ابن القيم الجوزية. الجامع في أمثال القرآن. جمعه ورتبه ووثق نصوصه وحققه:أبو أويس الكردي. راجعه وقدم له: الشيخ مصطفى، العدوي. ط:1. مكتبة ابن تيمية - القاهرة، مصر 1430 هـ - 2009 م. ص109..

ث.) **المنع والثبوت والطاعة والامتثال:** ورد هذا المعنى في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (النور، الآية: 58). يأمرنا الله تعالى في الآية باحترام الخصوصية، واحترام بيوت المسلمين وثقافتهم الدينية، وعدم الدخول إلى حرمات أهل البيوت إلا بعد استئذانهم في ثلاث حالات: قبل صلاة الفجر، وعند خلع الثياب للراحة في الظهيرة، وبعد صلاة العشاء، وهذه الفترات الثلاث وضعيات يختلي فيها الإنسان بنفسه، وجب احترامها احتراما تاما، في إطار القيم الإسلامية.

وتشير كلمة (الاستئذان) في هذا الخطاب إلى الأطفال الذين لم يبلغوا بعد، مبيّنة بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: 59] معنى ذلك أن البالغ الذي تحقق فيه شرط الحلم وهو ثلاث مرات يفيد ثبوت البلوغ ونهاية مرحلة الطفولة، وبعد توفر هذا الشرط يجب عليهم الاستئذان في كل الأوقات، وامتناع الدخول إلى البيوت في أي وقت دون الاستئذان، فبيّن الله تعالى للناس الحرمات التي لا يمكن لأحد كشفها حتى لو كانوا أطفالا، سواء أكانوا من أهل الدار أم من الأبناء والأقارب، دلّ عليه قوله تعالى: {الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ}. ويعد هذا الخطاب قمة في التعبير عن الستر واحترام الخصوصية. فقوله (الذين لم يبلغوا الحلم) "يعني: الاحتلام، وهم الأحرار من الغلمان ثَلاثَ مَرَّاتٍ لأنها ساعات غرة وغفلة. ثم بيّن الساعات الثلاث، فقال: مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الْفَجْرِ لأن ذلك وقت لبس الثياب وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ يعني: وقت القيلولة وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشاءِ وذلك وقت النوم ثَلاثُ عَوْراتٍ لَكُمْ يعني: ثلاث ساعات: وقت غرة وغفلة، وهن أوقات التجرد وظهور العورة"[1]. وفي هذا الحكم الشرعي توجيه لأمر غاية في الأهمية، واحترام وتربية دينية شاملة للناس، كما يوضح كيفية تنظيم حياتهم الاجتماعية والدينية بحكمة وعلم وتدبير.

القدرة والتعجيز: استنتجنا هذا المعنى من قول الله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ (مريم: 10)، وكذلك قوله عز وجل: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: 41]. فقد عقل الله لسان نبيه زكرياء، أي شل جهازه النطقي لكي لا يستطيع الكلام مع الناس، حتى تمر ثلاثة أيام، وفي ذلك بيان لقدرة الله تعالى وقوته، فأعطاه آية ومعجزة مما يشعر به ويدركه

---

[1] السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد. بحر العلوم، تحقيق: علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، 1413 هـ، 1993م، ج522/2.

إدراكا، ودلّ على ذلك قوله تعالى: (إلا رمزا) حتى وإن أراد الحديث مع الناس لا يستطيعه ولا يطيقه، لأن جارحة اللسان تعطلت عن الكلام، وما عليه إلا استعمال الإشارة والرموز للتواصل مع الناس. "وعلامة ذلك وصحته أنك لا تكلم الناس ثلاث ليال، بلا علة بك من خرس ولا مرض يمنعك الكلام"[1]. فنعت اللّه تعالى الليالي الثلاث بسويا للدلالة على صحة زكرياء وعدم إصابته بأية آفة تجعله غير قادر على الكلام، وفي ذلك إثبات للمعجزة، فيكون "سوياً" حالاً من المخاطب. والتقدير فيه التقديم. أي: آيتك ألا تكلم الناس سوياً ثلاث ليال".[2] فكان ذلك الاعتقال للسان زكرياء وعدم استطاعته التحدث مع الناس معجزة لأنه "اعتقل لسانه عن الكلام مع القوم مع اقتداره على التكلم بذكر اللّه تعالى وقراءة التوراة عَلم بالضرورة أن ذلك الاعتقال ليس لعلة ومرض، بل هو لمحض فعل اللّه تعالى فيتحقق كونه آية ومعجزة ومما يقوي ذلك قوله تعالى: آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا خصّ ذلك بالتكلم مع الناس وهذا يدل بطريق المفهوم أنه كان قادرا على التكلم مع غير الناس"[3].

خاتمة:

يعد التحليل النحوي آلية لدراسة خصوصية العدد في الخطاب القرآني الذي يمثل خطابا غزيرا بما يتضمنه من علوم ومعارف كثيرة، وتشكل منظومة الأعداد داخل الخطاب القرآني محورا مهما ولبنة في بناء المقاصد وتشكيل الدلالات.

تتبعنا في هذه الورقة الاتساع الدلالي لبعض الأعداد فوجدناها ذات معان كثيرة جدا، إذ تبين لنا أن التعبير القرآني استعملها لبناء دلالات ومعان مخصوصة، وقد بُنيت عليها مقاصد متعددة بتعدد سياق ورودها، لذلك تميزت باتساع دلالي فريد، وهذا راجع لأسباب وعوامل عديدة، منها ما يعود إلى كثرة استعمالاتها في مختلف السياقات القرآنية، سواء أفي التشريع أم القصص أم بيان الحقائق الكونية الظاهرة منها والغيبية... وأسهم هذا الانفتاح في تعدد معاني الأعداد، وتنويع التعابير والأساليب.

إن التفاعل الحاصل بين عناصر النظام النحوي والبنى الحجاجية والمقاصد البلاغية والسياقية تولدت عنه بنية دلالية متكاملة، بحيث إن الجهاز النحوي يتجاوز كونه شكلا تركيبيا ينظم موقع المفردات، إلى كونه أداة لتوجيه المعنى وإبرازه.

[1] القيرواني، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي. ط:1. مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، 1432 هـ - 2008 م، ج4499/7.

[2] السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد. بحر العلوم. ص، 4499.

[3] الرازي، مفاتيح الغيب، ج515/21..

لا تقف الأعداد عند دلالة واحدة ومعنى واحد، بل كلما انتقلت من بيئة إلى أخرى تبعث من بنيتها الحياة وتأخذ مسارا ومعنى آخر ينسجم والمقصد المراد من السياق، فالأعداد هي تلك اللغة المنطقية الممزوجة بالألوان والسياقات التي تتولد منها الدلالات، فتجعل من تعدد سياقاتها سيولا جارفة تتدفق منها الدلالات من كل سياق ومساق، لذلك استخلصنا العديد من المعاني والدلالات التي تحتويها بنية العدد، حيث دلت على بيان مطلق القدرة الإلهية وعظمته في خلق المخلوقات، وبيان الكثرة والخصوبة والمبالغة والصبر والعزيمة والإرادة... وغير ذلك من الدلالات.

المصادر والمراجع:

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي. العدد في اللغة. تحقيق: عبد اللّه بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر، ط:1، دار الجيل 1413هـ 1993م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد (التونسي). التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر (تونس) 1984 هـ.
- ابن فارس، أحمد بن زكرياء الرازي. مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل. لسان العرب. تحقيق: اليازجي وجماعة من اللغويين. ط: 3. دار صادر بيروت، 1414هـ 1994م -
- ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب. البرهان في وجوه البيان. تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، ط:1. مكتبة الرشد، 1433 هـ/2012 م.
- إسماعيلي، علوي، مولاي امحمد. نحو العلامة الوجودي، تصور معرفي جديد في تحليل الخطاب القرآني. ط.1، دار البطاعة والنشر إفريقيا الشرق. 2023.
- امجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي. فتح الرحمن في تفسير القرآن. اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: ط:1. دار النوادر (إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة - إدارة الشؤون الإسلاميّة)، 1430هـ - 2009 م.
- الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد. الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق د. حاتم صالح الضامن لت 1434 هـا، ط:1. مؤسسة الرسالة ـ بيروت، 1412 هـ - 1992.

- التُستري، أبو محمد سهل بن عبد الله. تفسير التستري. جمعها: أبو بكر محمد البلدي، تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط:1. منشورات محمد علي بيضون / دارالكتب العلمية - بيروت، 1423 هـ
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط:4. دار العلم للملايين: 1990م.
- الخفاجي، أحمد بن محمد المصري. شرح درة الغواص في أوهام الخواص. تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني. ط:1. دار الجيل، بيروت - لبنان، 1417 هـ - 1996 م.
- الرازي، فخر الدين خطيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي. مفاتيح الغيب. ط.1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ـ 1420 هـ..
- الزمخشري، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط.1، دار الكتاب العربي - بيروت، 1407 هـ .
- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد. بحر العلوم، تحقيق: علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، 1413 هـ، 1993م.
- الصنهاجي، عبد الحميد. تفسير ابن باديس (في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير). حققه وعلق عليه وخرج آياته وأحاديثه أحمد شمس الدين. ط:1. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1416هـ - 1995
- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ط.1، دار التربية والتراث، مكة المكرمة.
- الفيروزآبادى، مجد الدين. القاموس المحيط. تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. ط: 2. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426هـ. 2005 م.
- القيرواني، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي. ط:1. مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، 1432 هـ - 2008 م.
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي أبو البقاء الحنفي.الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش ـ محمد المصري، (ب.ط) مؤسسة الرسالة بيروت.

- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمإلى الأزدي. المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. ط.1، عالم الكتب. - بيروت، 1415 هـ، 1994م.
- النسفي، أبو البركات عبد اللّه. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو. ط:1. دار الكلم الطيب، بيروت، 1419 هـ - 1998 م.
- النعماني، أبو حفص سراج الدين. اللباب ﵟ علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط:1. دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، 1419 هـ - 1998م.

عقد الاستجرار وتطبيقاته المعاصرة في المذهب المالكي

د. سعيد ويحيى

كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس

الملخص:

يتناول هذا البحث عقد الاستجرار بوصفه من العقود المستجدة التي فرضتها التحولات الاقتصادية المعاصرة، مع السعي إلى تأصيله فقهيا في إطار المذهب المالكي، وبيان مدى مشروعيته وضوابطه الشرعية، وقد انطلق البحث من إشكالية مركزية مفادها: إلى أي حد يمكن اعتبار عقد الاستجرار عقدا مشروعا في الفقه المالكي، وما هي الأسس التي يمكن من خلالها تكييفه وتنزيله على التطبيقات المعاصرة؟، واعتمدت الدراسة منهجا تحليليا تأصيليا، يقوم على استقراء النصوص الفقهية المالكية، وربطها بالقواعد العامة للمعاملات، مع استحضار بعض المقارنات عند الحاجة. وقد خلص البحث إلى أن عقد الاستجرار، وإن لم يرد بصيغته الاصطلاحية في كتب الفقهاء، إلا أن مضمونه حاضر في صور متعددة من البيوع الجارية، خاصة تلك التي تقوم على المعاطاة والعرف، مما يفتح المجال لتكييفه ضمن العقود المركبة أو البيوع المتتابعة، كما أبرزت الدراسة أن المذهب المالكي، بما يتميز به من مرونة واعتماد على العرف والمصلحة المرسلة، يوفر أرضية خصبة لتأصيل هذا العقد، شريطة احترام الضوابط الشرعية، وعلى رأسها: رفع الجهالة، وتحديد الثمن، وانتفاء الغرر الفاحش، وضبط العلاقة التعاقدية بين الأطراف. وفي جانب التطبيقات المعاصرة، تبين أن عقد الاستجرار يحظى بحضور واسع في المعاملات التجارية الحديثة، إلا أن بعض صوره تحتاج إلى مزيد من التقويم والتقنين لضمان انسجامها مع مقاصد الشريعة، ويخلص البحث إلى أن عقد الاستجرار يمثل نموذجا حيا لقدرة الفقه الإسلامي على مواكبة التطورات، مع التأكيد على ضرورة تطوير صيغ تعاقدية منضبطة تستحضر الأبعاد المقاصدية والاقتصادية معا

الكلمات المفتاحية: عقد الاستجرار - المذهب المالكي - العقود المعاصرة - التكييف الفقهي - الغرر

Abstract

This study examines the Istijrar contract as a contemporary contractual form emerging from modern economic practices, aiming to provide a juristic grounding within the Maliki school of Islamic law and to clarify its legal status and governing principles. The research is driven by a central question: to what extent can the Istijrar contract be considered valid in Maliki jurisprudence, and how can it be properly classified and applied in contemporary contexts?

The study adopts an analytical and foundational approach, drawing upon classical Maliki legal texts and general principles of Islamic commercial law, while incorporating comparative insights when necessary. It finds that although Istijrar is not explicitly formulated in classical jurisprudence, its substance is reflected in various forms of recurring sales and customary transactions, allowing it to be interpreted either as a series of consecutive sales or as a composite contract.

The research further highlights that the Maliki school, with its reliance on custom (‘urf) and public interest (maslaha), offers a flexible framework for accommodating such contracts, provided that key legal conditions are met, including price determination, elimination of excessive uncertainty (gharar), and clear contractual understanding between parties. In modern applications, Istijrar is widely practiced in commercial settings, though certain forms require stricter regulation to ensure compliance with Sharia objectives.

The study concludes that the Istijrar contract reflects the adaptability of Islamic jurisprudence to evolving economic realities, while emphasizing the need for structured and principled contractual models.

Keywords: Istijrar Contract - Maliki School - Contemporary Contracts - Legal Characterization - Gharar

مقدمة:

يشكل فقه المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية أحد أكثر الحقول العلمية حيوية واتصالا بتحولات الواقع، إذ يتجدد موضوعه بتجدد حاجات الناس، وتتسع دائرته بتوسع أنماط التبادل الاقتصادي وتطور أدواته، وإذا كان الفقهاء الأوائل قد أرسوا أصول هذا الباب على دعائم من النصوص الشرعية والقواعد الكلية والمقاصد المرعية، فإن التحدي الذي يواجه الباحث المعاصر يتمثل في القدرة على استثمار هذا الرصيد الأصيل في فهم النوازل المستجدة، وتنزيلها على مقتضى أصول المذاهب الفقهية دون إخلال بثوابتها أو جمود على صورها التاريخية. ومن هنا تتجلى أهمية البحث في العقود ذات الطبيعة المرنة أو المركبة، التي لم تحظ دائمًا بتسمية اصطلاحية مستقلة في المدونات الفقهية، لكنها حضرت بقوة في التطبيقات العملية، ومن بينها ما يُعرف في الاصطلاح المعاصر بـ"عقد الاستجرار".

ويُعدّ عقد الاستجرار من العقود التي اكتسبت راهنية متزايدة في ظل الاقتصاد الحديث، حيث تقوم كثير من المعاملات التجارية على أساس التوريد المستمر للسلع أو الخدمات، مع تأجيل تحديد بعض عناصر العقد أو تركها للعرف الجاري أو للمحاسبة الدورية. وهو ما يطرح إشكالات فقهية دقيقة تتعلق بمدى انضباط هذا العقد لشروط الصحة المقررة في البيوع، وخاصة ما يتصل برفع الجهالة ودفع الغرر وتحديد الثمن والمثمن والأجل. وإذا كان الفقه الإسلامي، في عمومه، قد عرف نظائر لهذا العقد في صور متعددة، كالتعامل الجاري بين الناس في أخذ السلع تباعًا مع تأخير المحاسبة، فإن خصوصية المذهب المالكي تتجلى في اعتماده الواسع على العرف، وإقراره لجملة من المعاملات التي استقرت بها تعاملات الناس، ما دام ذلك لا يصادم نصًا ولا قاعدة قطعية.

وفي هذا السياق، يبرز المذهب المالكي بوصفه إطارًا نظريًا وتطبيقيًا خصبًا لدراسة عقد الاستجرار، نظرًا لما يتميز به من مرونة منهجية، قائمة على مراعاة عمل أهل المدينة، وتوسيع دائرة المصالح المرسلة، وإعمال القواعد الفقهية الكبرى في تنزيل الأحكام على الوقائع. وهو ما يتيح للباحث إمكانية استكشاف الأسس التي يمكن أن يُبنى عليها تكييف هذا العقد، سواء من خلال إلحاقه ببعض العقود المسماة، أو اعتباره عقدًا مركبًا ذا طبيعة خاصة، تحكمه ضوابط عامة مستمدة من مقاصد الشريعة في باب المعاملات.

غير أن الإشكال لا يقف عند حدود التأصيل النظري، بل يتجاوز ذلك إلى مستوى التطبيق المعاصر، حيث تعرف الأسواق اليوم صورًا متعددة من عقود الاستجرار، خاصة في مجالات التوريد الصناعي، والتموين المستمر، والعلاقات التعاقدية بين الشركات والمؤسسات. وهذه الصور، وإن

كانت تحقق مصالح اقتصادية واضحة، فإنها قد تنطوي على بعض المخالفات أو التجاوزات من منظور فقهي، كعدم ضبط الثمن عند التعاقد، أو تعليق بعض عناصر العقد على شروط مستقبلية غير منضبطة، أو وقوع تفاوت كبير بين ما تم الاتفاق عليه وما يتم تنفيذه فعليًا.

ومن هنا تتحدد أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى بناء تصور فقهي متكامل لعقد الاستجرار في ضوء المذهب المالكي، يجمع بين التأصيل والتطبيق، ويروم الكشف عن مدى قدرة هذا المذهب على استيعاب هذه الصيغة التعاقدية، وتقويم ممارساتها المعاصرة وفق الضوابط الشرعية. كما يندرج هذا العمل ضمن الجهود الرامية إلى تجديد فقه المعاملات، من خلال إعادة قراءة التراث الفقهي قراءة مقاصدية تستحضر السياق، وتستثمر القواعد، وتستجيب لحاجات الواقع.

وانطلاقًا من هذا الأفق، يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، من أبرزها: أولًا، بيان حقيقة عقد الاستجرار وتحرير مفهومه، مع تتبع جذوره في الفقه الإسلامي، وبيان مدى حضوره في المدونة المالكية. ثانيا، تحليل التكييف الفقهي لهذا العقد في إطار أصول المذهب المالكي، واستجلاء الضوابط التي تحكمه، خاصة ما يتعلق بمسائل الغرر والجهالة وتحديد العوضين. ثالثًا، رصد أهم التطبيقات المعاصرة لعقد الاستجرار في الواقع الاقتصادي، وتحليل بنيتها التعاقدية ومقارنتها بالتصور الفقهي. رابعًا، تقويم هذه التطبيقات في ضوء الضوابط المالكية، وبيان ما يوافق منها مقتضى الشرع وما يحتاج إلى تصحيح أو تعديل. وخامسًا، اقتراح صيغ تطويرية أو بدائل فقهية منضبطة يمكن أن تسهم في تأطير هذه المعاملات بما يحقق مقاصد الشريعة في العدل والوضوح ورفع النزاع.

وتتبلور إشكالية هذا البحث في التساؤل المركزي الآتي: إلى أي حد يمكن تأصيل عقد الاستجرار وتكييفه ضمن المذهب المالكي بما يجعله عقدا مشروعا منضبطا، قادرا على استيعاب صوره المعاصرة دون الإخلال بشروط الصحة المقررة في فقه المعاملات؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية التي توجه مسار البحث، من قبيل: ما حقيقة عقد الاستجرار في الفقه الإسلامي؟ وهل له أصل معتبر في المدونة المالكية أو في التطبيقات العملية التي أقرها فقهاء المذهب؟ وما هو التكييف الفقهي الأنسب لهذا العقد: هل يُلحق بالبيع، أم بالسلم، أم يُعدّ عقدًا مستقلًا مركبًا؟ وما هي الضوابط الشرعية التي ينبغي توافرها للحكم بصحته؟ وكيف يمكن تنزيل هذه الضوابط على التطبيقات المعاصرة لعقود التوريد والتموين المستمر؟ ثم إلى أي مدى تنسجم هذه التطبيقات مع مقتضيات المذهب المالكي؟ وأين تكمن مواطن الإشكال أو الخلل فيها؟ وما السبل الكفيلة بتجاوز هذه الإشكالات من خلال صيغ تعاقدية منضبطة؟

كما يثير البحث تساؤلات ذات بعد مقاصدي، من قبيل: كيف يمكن تحقيق التوازن بين متطلبات السوق المعاصرة، التي تميل إلى المرونة والسرعة، وبين مقتضيات الضبط الفقهي، الذي يحرص على رفع الجهالة ومنع الغرر؟ وإلى أي حد يسعفنا التراث المالكي، بقواعده وأصوله، في بناء هذا التوازن دون الوقوع في الإفراط أو التفريط؟ ثم ما حدود الاعتماد على العرف في تقنين مثل هذه العقود، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وتداخل الأعراف؟

إن هذه الأسئلة، وغيرها، تعكس الطبيعة المركبة لموضوع البحث، وتبرز الحاجة إلى مقاربة علمية تجمع بين التحليل الأصولي والفقهي، والدراسة التطبيقية للواقع، مع استحضار البعد المقاصدي الذي يشكل روح التشريع الإسلامي. ومن ثم، فإن هذا البحث لا يقتصر على مجرد عرض الأقوال أو نقل الأحكام، بل يسعى إلى بناء رؤية فقهية متماسكة، تستند إلى أصول المذهب المالكي، وتنفتح في الآن ذاته على مستجدات العصر، بما يحقق غاية الشريعة في تنظيم المعاملات على أساس من العدل والشفافية وحفظ الحقوق.

وبذلك، فإن الاشتغال على عقد الاستجرار لا يُعدّ ترفًا علميًا، بل هو استجابة لحاجة ملحة في الواقع الاقتصادي، ومحاولة لإعادة وصل ما انقطع بين الفقه وحياة الناس، من خلال تفعيل آليات الاجتهاد المنضبط، واستثمار الإمكانات الكامنة في التراث الفقهي المالكي، بما يجعله قادرًا على الإسهام في تأطير المعاملات المعاصرة، وتوجيهها الوجهة التي تحقق المصالح وتدرأ المفاسد، في إطار من الانضباط الشرعي والوعي المقاصدي.

المحور الأول: التأصيل الفقهي لعقد الاستجرار في المذهب المالكي

الفرع الأول: مفهوم عقد الاستجرار وأدلته وموقعه ضمن العقود

يُعدّ تحرير المفاهيم وضبط المصطلحات من أهم المداخل المنهجية في البحث الفقهي، إذ لا يمكن بناء حكم شرعي أو تكييف فقهي سليم دون الوقوف على حقيقة العقد محل الدراسة، واستجلاء حدوده، وتمييزه عمّا يشابهه من العقود الأخرى، ومن هذا المنطلق، فإن تناول عقد الاستجرار يقتضي ابتداءً الوقوف على معناه اللغوي والاصطلاحي، ثم تتبع حضوره في الفقه الإسلامي عمومًا، وفي المذهب المالكي على وجه الخصوص، مع بيان أدلته وموقعه ضمن منظومة العقود.

أولاً: مفهوم عقد الاستجرار لغة واصطلاحًا

يرجع لفظ "الاستجرار" في اللغة إلى مادة "جرّ"، التي تفيد السحب والجلب والامتداد. فيُقال: جرّ الشيء يجرّه جرًّا، إذا سحبه، واستجرّ منه، أي أخذ منه شيئًا فشيئًا. ومنه يُفهم أن الاستجرار يفيد

معنى الأخذ المتكرر أو التدريجي، لا الأخذ الدفعي المنجز[1]

أما في الاصطلاح الفقهي، فلا نجد تعريفاً دقيقاً لعقد الاستجرار بهذا اللفظ في كتب المتقدمين، لكنه حاضر في صور تطبيقية عبّر عنها الفقهاء بعبارات مختلفة، من قبيل: "أن يأخذ الرجل من البقال أو التاجر ما يحتاجه شيئًا فشيئًا، ثم يحاسبه بعد مدة على ما أخذ"[2] وقد عرّفه بعض المعاصرين بأنه: "عقد يقتضي أخذ المشتري من البائع سلعًا متتابعة خلال مدة معينة، مع تأجيل تحديد الثمن أو دفعه إلى حين المحاسبة النهائية"[3]

ومن خلال هذه التعريفات، يمكن استخلاص عناصر عقد الاستجرار، وهي:

- وجود علاقة تعاقدية مستمرة بين طرفين (بائع ومشترٍ).
- أخذ السلع أو المنافع على دفعات متكررة.
- تأجيل المحاسبة أو تحديد الثمن إلى وقت لاحق.
- الاعتماد في كثير من الأحيان على العرف أو التعامل السابق بين الطرفين.

وهذا ما يجعل عقد الاستجرار يختلف عن البيع التقليدي، الذي يقوم على تعيين المبيع والثمن عند التعاقد، كما يختلف عن السلم الذي يُدفع فيه الثمن مقدمًا، وعن الإجارة التي تتعلق بالمنافع لا بالأعيان.

ثانيًا: التأصيل الفقهي لعقد الاستجرار في الفقه الإسلامي

رغم أن مصطلح "الاستجرار" لم يكن شائعًا في كتب الفقهاء، فإن مضمونه حاضر في صور متعددة من المعاملات التي أجازها الفقهاء أو اختلفوا فيها، ومن أبرزها مسألة "الشراء على الحساب" أو "المداينة الجارية"، حيث يأخذ المشتري السلع دون تحديد الثمن في كل مرة، على أن تتم المحاسبة لاحقًا.

وقد تناول الفقهاء هذه الصورة في سياق حديثهم عن بيع المجهول والغرر، حيث اشترطوا لصحة البيع أن يكون المبيع معلومًا والثمن معلومًا، منعًا للنزاع. غير أنهم في المقابل أجازوا بعض الصور التي

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، ص 734

[2] المغني، ابن قدامة، ص 45

[3] الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، ص 3415

يوجد فيها قدر من الجهالة اليسيرة، إذا دعت إليها الحاجة، وجرى بها العرف، ولم تؤدِّ إلى نزاع[1]

وفي هذا الإطار، نجد أن الفقهاء المالكية كانوا أكثر تساهلًا في بعض صور الجهالة اليسيرة، إذا كانت منضبطة بالعرف، وذلك انطلاقًا من أصلهم في اعتبار عمل أهل المدينة، واعتمادهم على المصلحة المرسلة .فقد جاء في "المدونة": "ولا بأس بما جرى به العمل بين الناس إذا لم يكن فيه غرر فاحش ولا ظلم".[2]

كما نجد عند الإمام مالك إقرارًا لبعض المعاملات التي تقوم على التعامل المستمر بين الناس، دون اشتراط ضبط كل جزئية عند التعاقد، ما دام ذلك لا يؤدي إلى نزاع. وهذا يفتح المجال لاعتبار عقد الاستجرار من العقود الجائزة في أصله، إذا توفرت فيه الضوابط العامة.

ثالثًا: أدلة مشروعية عقد الاستجرار

يمكن الاستدلال على مشروعية عقد الاستجرار بجملة من الأدلة العامة والخاصة، التي تؤسس لإباحة هذا النوع من المعاملات، مع مراعاة الضوابط الشرعية.

1. من القرآن الكريم

وردت في القرآن الكريم نصوص عامة تُقرّ مبدأ التعاقد في المعاملات، وتحث على الوفاء بالعقود، من ذلك قوله تعالى:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ" (سورة المائدة، الآية 1).

فهذه الآية أصل في إباحة العقود، ما لم تتضمن محظورًا شرعيًا، وهو ما يُعرف عند الأصوليين بقاعدة: "الأصل في المعاملات الإباحة"[3]

كما أن قوله تعالى:"وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" (سورة البقرة، الآية 275)، يدل على أن الأصل في البيوع الحل، ما لم تقترن بعلة التحريم.

2. من السنة النبوية

وردت في السنة أحاديث تُجيز بعض المعاملات التي تتضمن تأجيلًا أو تعاملًا مستمرًا، منها ما رواه الصحابة في تعامل النبي ﷺ مع أهل السوق، حيث كان يُقرّ بعض صور البيع الآجل أو التعامل القائم على الثقة.

---

[1] بداية المجتهد، ابن رشد، ص 162

[2] المدونة، سحنون، ص 289

[3] الموافقات، الشاطبي، ص 276

كما يُستأنس بحديث: "المسلمون على شروطهم، إلا شرطًا أحل حرامًا أو حرّم حلالًا"[1]، وهو أصل في جواز تنظيم العلاقة التعاقدية بين الأطراف، بما في ذلك العقود المستمرة، ما دامت لا تخالف الشرع.

3. .3من عمل الصحابة والعرف

ثبت أن الصحابة كانوا يتعاملون فيما بينهم بمعاملات تقوم على الثقة والتعامل المستمر، خاصة في الأسواق، حيث لم تكن كل المعاملات تُضبط كتابة أو تحديدًا دقيقًا في كل جزئية.

كما أن العرف الجاري بين الناس يُعدّ مصدرًا معتبرًا في الفقه المالكي، حيث تقرر القاعدة: "المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا"[2]. وبناءً عليه، فإن التعامل بعقد الاستجرار إذا استقر عليه عرف التجار، وكان منضبطًا، فإنه يُعتبر معتبرًا شرعًا.

رابعًا: موقع عقد الاستجرار ضمن العقود الفقهية

يثير عقد الاستجرار إشكالًا في تحديد موقعه ضمن التقسيمات الفقهية التقليدية للعقود، نظرًا لطبيعته المركبة، وتداخله مع أكثر من نوع من العقود.

1. علاقته بعقد البيع

الأصل في عقد الاستجرار أنه بيع، لأنه يتعلق بتبادل سلعة بثمن، غير أنه يختلف عن البيع التقليدي في كونه لا يتم دفعة واحدة، بل على مراحل، وقد لا يُحدد فيه الثمن بدقة عند كل عملية.

وقد حاول بعض الفقهاء إلحاقه ببيع "الموصوف في الذمة"، حيث يكون المبيع غير معين عند التعاقد، لكنه يُضبط بالوصف، غير أن هذا التكييف لا يستوعب جميع صور الاستجرار.

2. علاقته بعقد السلم

قد يُشبه الاستجرار عقد السلم من حيث تعلقه بالمستقبل، غير أن السلم يشترط فيه تعجيل الثمن وتأجيل المثمن، بينما في الاستجرار قد يُؤجل الثمن، وقد لا يُحدد أصلًا عند التعاقد.

---

[1] سنن الترمذي، الترمذي، ص 135

[2] الفروق، القرافي، ص 178

3. علاقته بالعقود المركبة

الأقرب في التكييف أن يُنظر إلى عقد الاستجرار بوصفه عقدًا مركبًا، يجمع بين عدة عناصر: البيع، والوعد، والتعامل المستمر، وهو ما يجعله بحاجة إلى ضبط خاص، لا يكتفي بإلحاقه بعقد واحد من العقود المسماة.

وقد أشار بعض المعاصرين إلى أن مثل هذه العقود ينبغي أن تُدرس في ضوء القواعد العامة والمقاصد، لا في ضوء القوالب التقليدية فقط[1].

خامسًا: تمييز عقد الاستجرار عن العقود المشابهة

لأجل مزيد من الدقة، ينبغي التمييز بين عقد الاستجرار وبعض العقود القريبة منه:

- البيع الآجل :يتم فيه تحديد الثمن والمثمن عند التعاقد، مع تأجيل الدفع، بخلاف الاستجرار.
- السلم :يُدفع فيه الثمن مقدمًا، وهو عكس ما يقع غالبًا في الاستجرار.
- الاستصناع :يتعلق بصناعة شيء معين، وليس بالتوريد المستمر.
- الاشتراك أو الاشتراك الدوري :قد يتشابه مع الاستجرار، لكنه غالبًا يتعلق بالخدمات لا بالسلع.

يتبين من خلال ما سبق أن عقد الاستجرار، وإن لم يكن مصطلحًا أصيلًا في كتب الفقهاء، إلا أن مضمونه حاضر في صور متعددة من المعاملات التي عرفها الفقه الإسلامي، خاصة في البيئات التجارية. كما أن المذهب المالكي، بما يتميز به من مرونة واعتماد على العرف والمصلحة، يوفر إطارًا مناسبًا لتأصيل هذا العقد، وإدخاله ضمن العقود الجائزة، بشرط مراعاة الضوابط الشرعية التي تمنع الغرر والنزاع.

وعليه، فإن فهم عقد الاستجرار لا ينبغي أن ينحصر في البحث عن نظير حرفي له في التراث، بل في استقراء روحه ومقاصده، وربطه بالقواعد الكلية التي تحكم المعاملات، وهو ما سيمهد للانتقال في الفرع الموالي إلى بحث تكييفه الفقهي وضوابطه في المذهب المالكي.

الفرع الثاني: تكييف عقد الاستجرار عند المالكية وضوابطه

إذا كان تحرير مفهوم عقد الاستجرار وتأصيله العام يمثّل خطوة أولى في بناء التصور الفقهي لهذا العقد، فإن المرحلة الحاسمة تتمثل في تكييفه الفقهي داخل بنية المذهب المالكي، بما يقتضيه ذلك من إلحاقه بأحد الأبواب المعروفة، أو اعتباره عقدًا مركبًا ذا طبيعة خاصة، ثم استخراج

---

[1] نظرية العقد، مصطفى الزرقا، ص 214

الضوابط التي تحكمه وتضمن انضباطه بأحكام الشريعة. ذلك أن التكييف الفقهي ليس مجرد تصنيف نظري، بل هو أداة منهجية يترتب عليها الحكم بالصحة أو الفساد، والجواز أو المنع، تبعًا لمدى تحقق الشروط وانتفاء الموانع.

أولًا: التكييف الفقهي لعقد الاستجرار في المذهب المالكي

1. إشكالية التكييف بين العقود المسماة والعقود المركبة

يطرح عقد الاستجرار إشكالًا مركزيًا يتمثل في صعوبة إدراجه ضمن أحد العقود المسماة في الفقه المالكي، وذلك بالنظر إلى خصائصه التي تجمع بين عناصر متعددة: فهو من جهة يتضمن بيعًا للسلع، ومن جهة أخرى يقوم على الاستمرار والتجدد، وقد يتضمن نوعًا من التأجيل في الثمن أو الجهالة في بعض عناصره.

وقد درج الفقهاء على أن العقود إذا لم تنطبق تمامًا على نمط عقد معين، فإنه يُنظر فيها إلى غالب حقيقتها، أو إلى مآلها، أو إلى مقاصدها، وهو ما يفتح الباب أمام اعتبار عقد الاستجرار من قبيل العقود المركبة التي لا تُحصر في قالب واحد. وقد أشار القرافي إلى أن "العقود قد تتركب من معانٍ مختلفة، فيُنظر فيها إلى مقاصدها وآثارها"[1].

وبناءً على ذلك، فإن التكييف الفقهي لعقد الاستجرار في المذهب المالكي يمكن أن يُقارب من خلال عدة اتجاهات:

2. التكييف على أنه بيع متجدد (أو بيوع متتابعة)

يذهب اتجاه إلى اعتبار عقد الاستجرار ليس عقدًا واحدًا، بل هو سلسلة من البيوع المتكررة، بحيث يتم كل أخذ للسلعة على حدة بمثابة عقد مستقل، ولو لم يُصرّح به لفظًا، اعتمادًا على العرف.

وهذا التكييف يجد سنده في القاعدة المالكية التي تقرر أن "المعاطاة تقوم مقام العقد" إذا دلّ العرف عليها[2] كما أن المالكية يجيزون البيع بالمعاطاة في الأشياء التي جرى بها العرف، دون حاجة إلى إيجاب وقبول صريحين[3].

---

[1] الفروق، القرافي، ص 192

[2] المدونة، سحنون، ص 301.

[3] بداية المجتهد، ابن رشد، ص 174

وعليه، فإن أخذ المشتري للسلع تباعًا، مع سكوت البائع ورضاه، يُعدّ بمثابة عق ود بيع ضمنية متكررة، يُحدد فيها الثمن إما بالعرف أو بالسعر الجاري.

غير أن هذا التكييف يُواجه إشكالًا في حالة عدم تحديد الثمن عند كل عملية، أو عند وجود تفاوت في الأسعار، مما قد يوقع في الجهالة أو النزاع.

3. التكييف على أنه بيع موصوف في الذمة

ذهب اتجاه آخر إلى إلحاق عقد الاستجرار ببيع الموصوف في الذمة، حيث لا يكون المبيع معينًا عند التعاقد، بل يُحدد بالوصف، ويُسلّم على دفعات.

وقد أجاز المالكية هذا النوع من البيع بشروط، منها: ضبط الوصف، وإمكان التسليم، وانتفاء الغرر[1].

إلا أن هذا التكييف لا يستوعب جميع صور الاستجرار، خاصة إذا كان الأخذ يتم دون تحديد مسبق للكميات أو الأوصاف، أو إذا كان الثمن غير مضبوط.

4. التكييف على أنه عقد مستقل قائم على العرف

يميل عدد من الباحثين إلى اعتبار عقد الاستجرار عقدًا مستقلًا، يُبنى على العرف والمعاملة الجارية، ويُقاس على ما أقره المالكية من معاملات لم تُنصّ بصيغتها، لكنهم أجازوها لمصلحة الناس.

ويجد هذا الاتجاه سنده في أصول المذهب المالكي، خاصة:

- اعتماد العرف كمصدر من مصادر التشريع[2].
- العمل بالمصلحة المرسلة[3].
- مراعاة رفع الحرج عن الناس.

وقد جاء في "الموافقات" أن "المصالح إذا كانت مرسلة ولم تعارض أصلًا شرعيًا، فهي معتبرة" (الموافقات، الشاطبي، ص 305).

---

[1] الشرح الكبير، الدردير، ص 112

[2] الفروق، القرافي، ص 180

[3] الموافقات، الشاطبي، ص 30

وبناءً عليه، فإن عقد الاستجرار يمكن اعتباره عقدًا جائزًا في أصله، ما دام يحقق مصلحة معتبرة، ويجري به عرف صحيح، ولا يتضمن غررًا فاحشًا أو ظلمًا.

ثانيًا: ضوابط عقد الاستجرار في المذهب المالكي

إذا كان الأصل في المعاملات الإباحة، فإن هذه الإباحة ليست مطلقة، بل مقيّدة بجملة من الضوابط التي تهدف إلى تحقيق العدل، ورفع النزاع، وحفظ الحقوق. ومن أهم الضوابط التي ينبغي مراعاتها في عقد الاستجرار ما يلي:

1. ضبط الثمن أو آلية تحديده

يُعدّ العلم بالثمن من شروط صحة البيع عند المالكية، حيث لا يصح البيع بثمن مجهول جهالة فاحشة[1].

وعليه، فإنه في عقد الاستجرار:

- إما أن يُحدد الثمن عند كل عملية.
- أو تُحدد آلية واضحة لضبطه (كالسعر الجاري في السوق).
- أو يُتفق على معيار مرجعي يُرفع به النزاع.

وقد أجاز المالكية الاعتماد على العرف في تحديد بعض العناصر، إذا كان منضبطًا، لقولهم: "المعروف عرفًا كالمشروط شرطا"[2].

2. رفع الجهالة في المبيع

يشترط في البيع أن يكون المبيع معلومًا، إما بالتعيين أو بالوصف. غير أن المالكية تسامحوا في الجهالة اليسيرة إذا دعت إليها الحاجة، ولم تؤدِّ إلى نزاع.[3]

وفي عقد الاستجرار:

- يجب أن تكون السلع مألوفة ومعروفة.
- وأن لا تكون الجهالة فيها مؤدية إلى نزاع كبير.
- وأن يكون التعامل قائمًا على نمط معروف بين الطرفين.

---

[1] بداية المجتهد، ابن رشد، ص 165

[2] الفروق، القرافي، ص 178

[3] المدونة، سحنون، ص 287

3. انتفاء الغرر الفاحش

الغرر من أهم أسباب فساد العقود، وقد نهى عنه النبي ﷺ، وهو ما اعتمده الفقهاء قاعدة عامة.

غير أن المالكية فرّقوا بين الغرر اليسير والمفسد، والغرر الفاحش الممنوع (بداية المجتهد، ابن رشد، ص 168).

وعليه، فإن عقد الاستجرار:

- يُقبل فيه قدر يسير من الغرر، بحكم طبيعته.
- لكنه يُمنع إذا بلغ الغرر حدًّا يؤدي إلى النزاع أو الظلم.

4. تحديد الأجل أو تنظيم المحاسبة

من مقتضيات ضبط العقد:

- تحديد مدة الاستجرار (إن كانت طويلة).
- أو الاتفاق على فترات محاسبة (أسبوعية، شهرية...).

وذلك لتفادي تراكم الجهالة أو النزاع، وقد أشار الفقهاء إلى أهمية ضبط الأجل في المعاملات المؤجلة[1]

5. تحقق الرضا بين الطرفين

الرضا ركن أساسي في جميع العقود، لقوله تعالى:"إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ" (سورة النساء، الآية 29).

وفي عقد الاستجرار، يتحقق الرضا غالبًا:

- من خلال التعامل المستمر.
- أو من خلال سكوت الطرفين مع العلم والقبول.

وقد اعتبر المالكية أن السكوت في موضع الحاجة بيان إذا دلّ العرف عليه (الفروق، القرافي، ص 201).

6. مراعاة القواعد الفقهية الكبرى

ينبغي أن يُضبط عقد الاستجرار في ضوء القواعد الفقهية، ومن أهمها:

---

[1] الشرح الكبير، الدردير، ص 120.

- "الأصل في المعاملات الإباحة"[1]
- "الغرر يفسد العقود" [2]
- "المعروف عرفًا كالمشروط شرطا"[3]
- "لا ضرر ولا ضرار"[4]

وهذه القواعد تمثل الإطار المرجعي الذي يمكن من خلاله تقويم أي صورة من صور الاستجرار.

ثالثًا: أثر العرف والمصلحة في ضبط عقد الاستجرار

يُعدّ العرف من أهم الركائز التي يقوم عليها عقد الاستجرار، إذ إن كثيرًا من عناصره لا تُنصّ صراحة، بل تُفهم ضمنًا من خلال التعامل الجاري بين الناس.

وقد قرر المالكية أن العرف:

- يُعمل به إذا كان مطّردًا أو غالبًا.
- ولم يخالف نصًا شرعيًا.
- وكان محققًا للمصلحة (الفروق، القرافي، ص 182).

كما أن المصلحة المرسلة تُعدّ أساسًا مهمًا في إجازة مثل هذه العقود، خاصة إذا كانت تحقق تيسيرًا للناس، وتُسهم في تنظيم معاملاتهم.

وفي هذا السياق، فإن عقد الاستجرار:

- يحقق مصلحة للطرفين (تيسير التوريد للمشتري، وضمان الاستمرار للبائع).
- ويخفف من أعباء التعاقد المتكرر.
- ويواكب طبيعة المعاملات الحديثة.

خلاصة الفرع

يتبين من خلال هذا التحليل أن عقد الاستجرار في المذهب المالكي لا يمكن حصره في تكييف واحد جامد، بل هو عقد ذو طبيعة مرنة، يمكن فهمه في ضوء كونه بيوعًا متتابعة، أو عقدًا

---

[1] الموافقات، الشاطبي، ص 276

[2] بداية المجتهد، ابن رشد، ص 168

[3] الفروق، القرافي، ص 178

[4] الأشباه والنظائر، السيوطي، ص 87.

مركبًا، أو معاملة عرفية معتبرة، بحسب صورته وملابساته.

غير أن هذه المرونة لا تعني الانفلات من الضوابط، بل تظل مشروعية هذا العقد رهينة بتحقق شروط أساسية، في مقدمتها: ضبط الثمن، ورفع الجهالة، وانتفاء الغرر الفاحش، وتحقيق الرضا، ومراعاة العرف الصحيح.

وبذلك، يظهر أن المذهب المالكي، بأصوله القائمة على العرف والمصلحة، يوفر إطارًا غنيًا لاستيعاب عقد الاستجرار وتقويمه، بما يجعله قادرًا على مواكبة التحولات الاقتصادية، دون الإخلال بمقاصد الشريعة في حفظ الحقوق ورفع النزاع، وهو ما سيمهّد في المحور الموالي لدراسة التطبيقات المعاصرة لهذا العقد وتنزيل هذه الضوابط عليها.

المحور الثاني: التطبيقات المعاصرة لعقد الاستجرار في ضوء المذهب المالكي

الفرع الأول: صور عقد الاستجرار في المعاملات المعاصرة

إذا كان عقد الاستجرار قد نشأ في سياقات بسيطة مرتبطة بالمعاملات اليومية بين الأفراد، فإن تحولات الاقتصاد المعاصر، وما رافقها من تعقيد في العلاقات التعاقدية، واتساع نطاق المبادلات، قد أفرزت صورًا جديدة ومتنوعة لهذا العقد، تجاوزت الإطار التقليدي إلى مجالات أوسع تشمل الشركات والمؤسسات والأسواق الدولية. وهو ما يجعل دراسة هذه الصور ضرورة منهجية لفهم طبيعة عقد الاستجرار في الواقع، واستجلاء مدى انطباق الضوابط الفقهية عليه، خاصة في ضوء المذهب المالكي.

وتقوم هذه الدراسة على رصد أبرز التطبيقات المعاصرة لعقد الاستجرار، وتحليل بنيتها التعاقدية، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الصور الفقهية التقليدية، مع استحضار الخصوصيات التي تفرضها البيئة الاقتصادية الحديثة.

أولًا: عقود التوريد المستمر بين الشركات

تُعدّ عقود التوريد المستمر من أبرز صور الاستجرار في العصر الحديث، حيث تبرم الشركات والمؤسسات اتفاقيات مع مورّدين لتزويدها بسلع معينة (مواد أولية، معدات، منتجات استهلاكية...) على دفعات متكررة خلال مدة زمنية محددة.

وتتميز هذه العقود بعدة خصائص:

- الاستمرارية :إذ لا يتم التسليم دفعة واحدة، بل على مراحل.
- المرونة :حيث قد لا تُحدد الكميات بدقة عند التعاقد، بل تُترك للطلب الفعلي.

- تأجيل المحاسبة :غالبًا ما تتم المحاسبة بشكل دوري (شهري أو فصلي) .
- تغير الأسعار :قد يُربط الثمن بالسوق أو بمؤشرات متغيرة .

وهذه الخصائص تجعلها قريبة جدًا من مفهوم الاستجرار، خاصة من حيث الأخذ التدريجي وتأجيل التصفية النهائية.

وقد أشار بعض الباحثين المعاصرين إلى أن هذه العقود تمثل تطورًا حديثًا لصور "البيع الجاري بين التجار" التي عرفها الفقهاء، مع اختلاف في الوسائل والتنظيم[1]

غير أن هذه العقود قد تثير إشكالات فقهية، خاصة إذا لم تُضبط عناصرها الأساسية، كالثمن أو الكمية، مما قد يؤدي إلى نوع من الغرر، وهو ما يستدعي تنزيل الضوابط المالكية عليها.

ثانيًا : عقود التموين والتموين المستمر(Supply Agreements)

تندرج ضمن صور الاستجرار أيضًا عقود التموين المستمر، التي تقوم بها المؤسسات الكبرى (كالمستشفيات، المدارس، الفنادق...) لتأمين حاجياتها اليومية من السلع (مواد غذائية، أدوية، لوازم...).

وتقوم هذه العقود على:

- تزويد الجهة المستفيدة بحاجياتها بشكل يومي أو دوري .
- اعتماد سجل أو نظام إلكتروني لتوثيق الكميات المسلمة .
- تأجيل الأداء إلى نهاية مدة معينة .

وهذه الصورة تكاد تكون مطابقة لما ذكره الفقهاء من "أخذ الرجل من البقال ما يحتاجه ثم يحاسبه"، غير أنها أكثر تنظيمًا وتعقيدًا.

وقد أجاز الفقهاء مثل هذه المعاملات إذا كانت منضبطة بالعرف، ولم تؤدِّ إلى نزاع، خاصة إذا كانت السلع معلومة، والأسعار محددة أو قابلة للتحديد[2]

وفي السياق المالكي، يمكن اعتبار هذه الصورة من قبيل المعاملات التي يُعتمد فيها على العرف، خاصة إذا كانت شروط العقد واضحة، وآليات المحاسبة مضبوطة.

---

[1] الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، ص 3420

[2] بداية المجتهد، ابن رشد، ص 170

ثالثًا: الاستجرار في المعاملات التجارية اليومية (البيع على الحساب)

لا تزال صورة البيع على الحساب حاضرة بقوة في الأسواق التقليدية، خاصة في المجتمعات التي تقوم فيها العلاقات التجارية على الثقة والتعامل المستمر.

وتتمثل هذه الصورة في:

- أخذ الزبون سلعًا من التاجر بشكل متكرر.
- تسجيل هذه السلع في دفتر خاص.
- تأجيل الأداء إلى نهاية الأسبوع أو الشهر.

وهذه الصورة هي الأقرب إلى ما تناوله الفقهاء في كتبهم، حيث اعتبروها من المعاملات الجارية بين الناس، وأجازوها بشروط، خاصة إذا كانت قائمة على الثقة، ولم تؤدِّ إلى نزاع [1]

كما أن المالكية يقرّون مثل هذه المعاملات إذا كانت الجهالة فيها يسيرة، والعرف جارٍ بها، وهو ما يجعلها نموذجًا حيًّا لعقد الاستجرار في صورته البسيطة.

رابعًا: عقود الاشتراك ذات الطابع السلعي

من الصور الحديثة التي يمكن إدراجها ضمن عقد الاستجرار، عقود الاشتراك التي تتيح للمشترك الحصول على سلع معينة بشكل دوري، مقابل مبلغ يُدفع لاحقًا أو يُسوّى دوريًا.

ومن أمثلتها:

- الاشتراك في توصيل المواد الغذائية.
- الاشتراك في خدمات التوصيل الدوري للمنتجات.
- بعض نماذج التجارة الإلكترونية القائمة على "الصناديق الشهرية".

وتتميز هذه العقود بـ:

- تحديد عام لنوع السلع.
- تسليم دوري.
- مرونة في الكميات أو الأنواع أحيانًا.

---

[1] المدونة، سحنون، ص 290

غير أن هذه الصورة تختلف عن الاستجرار التقليدي في كونها غالبًا ما تكون مؤطرة بعقود مكتوبة، وتخضع لشروط محددة مسبقًا.

وقد تثير هذه العقود إشكالات فقهية، خاصة إذا لم يكن المبيع محددًا بشكل كافٍ، أو إذا كان الثمن لا يقابل سلعة معلومة، مما قد يدخل في باب الغرر[1]

خامسًا: الاستجرار في سلاسل التوزيع الحديثة

في ظل تطور سلاسل التوزيع، ظهرت صور متقدمة من الاستجرار، تقوم على:

- تزويد المتاجر الكبرى بالسلع بشكل مستمر.
- اعتماد أنظمة معلوماتية لتتبع المخزون.
- تحديد الكميات بناءً على الطلب الفعلي.

وفي هذه الحالة، قد لا يتم تحديد الكميات مسبقًا، بل تُسحب السلع حسب الحاجة، ويُحاسب المورد بناءً على ما تم استهلاكه.

وهذه الصورة تعكس تطورًا كبيرًا في مفهوم الاستجرار، حيث أصبح يعتمد على التكنولوجيا، ويقوم على التنبؤ بالطلب، بدل التحديد المسبق.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن مثل هذه العقود تحتاج إلى إعادة نظر فقهية، تأخذ بعين الاعتبار طبيعتها الديناميكية، دون الإخلال بالضوابط الشرعية[2].

سادسًا: التحليل المقارن لهذه الصور

من خلال استعراض هذه الصور، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات:

1. وحدة الجوهر: رغم اختلاف الأشكال، فإن جميع هذه الصور تقوم على فكرة واحدة، وهي الأخذ التدريجي وتأجيل المحاسبة، وهو جوهر عقد الاستجرار.
2. تفاوت في درجة الانضباط:
   - بعض الصور (كعقود التوريد الكبرى) تكون أكثر ضبطًا.
   - وبعضها (كالبيع على الحساب) يعتمد أكثر على الثقة والعرف.

---

[1] الشرح الكبير، الدردير، ص 115

[2] نظرية العقد، مصطفى الزرقا، ص 221.

3. تزايد التعقيد :كلما انتقلنا من الصورة التقليدية إلى الحديثة، زادت درجة التعقيد، وظهرت عناصر جديدة (كالتكنولوجيا، والتقلبات السعرية...).
4. الحاجة إلى التأطير الفقهي :هذه الصور، رغم مشروعيتها من حيث الأصل، تحتاج إلى تنزيل دقيق للضوابط الفقهية، خاصة في ظل احتمال وقوع الغرر أو النزاع.

خلاصة الفرع

يتضح من خلال هذا العرض أن عقد الاستجرار لم يعد مجرد معاملة بسيطة بين بائع ومشترٍ، بل أصبح إطارًا واسعًا يشمل طيفاً متنوعًا من العقود المعاصرة، التي تتفاوت في درجة تعقيدها وتنظيمها. ومع ذلك، فإن القاسم المشترك بينها يظل هو الاستمرارية في التوريد، وتأجيل المحاسبة، والاعتماد على الثقة أو العرف أو التنظيم المؤسسي.

كما يظهر أن هذه الصور، وإن كانت تحقق مصالح اقتصادية معتبرة، فإنها تطرح تحديات فقهية حقيقية، تتعلق بضبط عناصر العقد، ومنع الغرر، وتحقيق التوازن بين المرونة والانضباط. وهو ما يستدعي، في الفرع الموالي، تقويم هذه التطبيقات في ضوء الضوابط المالكية، وبيان مدى مشروعيتها، واقتراح سبل تطويرها بما ينسجم مع مقاصد الشريعة.

الفرع الثاني: التقويم الفقهي للتطبيقات المعاصرة لعقد الاستجرار وآفاق تطويره في المذهب المالكي

إذا كان استعراض صور عقد الاستجرار في الواقع المعاصر يكشف عن مدى انتشاره وتنوع تطبيقاته، فإن الأهمية العلمية لا تكتمل إلا بمرحلة التقويم الفقهي، التي تُعنى بوزن هذه التطبيقات بميزان الشريعة، وتنزيل الضوابط الكلية للمذهب المالكي عليها، للكشف عن مدى مشروعيتها، وبيان ما يعتريها من اختلالات، واقتراح السبل الكفيلة بتصحيحها وتطويرها. ذلك أن الفقه الإسلامي، في جوهره، ليس مجرد وصف للواقع، بل هو تقويم له وتوجيه، بما يحقق مقاصد الشريعة في العدل والوضوح ورفع النزاع.

أولًا: تنزيل الضوابط المالكية على التطبيقات المعاصرة

انطلاقًا من الضوابط التي سبق تأصيلها في المذهب المالكي، يمكن اختبار التطبيقات المعاصرة لعقد الاستجرار من خلال عدد من المعايير الأساسية:

1. معيار ضبط الثمن

يُعدّ العلم بالثمن من أهم شروط صحة البيع، وقد شدد المالكية على ضرورة رفع الجهالة فيه، منعا للنزاع[1]

وبتنزيل هذا الشرط على التطبيقات المعاصرة، نجد:

- أن بعض عقود التوريد الكبرى تُحدد الثمن بدقة، أو تربطه بمؤشرات واضحة، مما يجعلها أقرب إلى الانضباط.
- بينما نجد في بعض صور الاستجرار (خاصة في المعاملات اليومية أو غير المنظمة) غموضًا في تحديد الثمن، أو تأجيلًا مفتوحًا دون معيار واضح.

وفي هذه الحالة، يُحكم على العقد:

- بالجواز، إذا وُجد معيار منضبط لتحديد الثمن (كالسعر الجاري أو التسعيرة الرسمية).
- وبالمنع أو الكراهة، إذا كانت الجهالة فاحشة ومؤدية إلى النزاع.

2. معيار رفع الجهالة في المبيع

يشترط المالكية أن يكون المبيع معلومًا، ولو على وجه الإجمال المنضبط، وقد تسامحوا في الجهالة اليسيرة[2]

وبالنظر إلى التطبيقات المعاصرة:

- نجد أن السلع في الغالب تكون معلومة (مواد غذائية، معدات...)، مما يحقق هذا الشرط.
- غير أن بعض العقود (كعقود الاشتراك المفتوح) قد تتضمن جهالة في نوع السلع أو كميتها، وهو ما يثير إشكالًا فقهيًا.

وعليه، فإن هذه التطبيقات:

- تُقبل إذا كانت الجهالة يسيرة ومبنية على نمط معروف.
- وتُرفض إذا كانت الجهالة كبيرة تؤدي إلى الغرر.

3. معيار انتفاء الغرر

الغرر من أبرز أسباب فساد العقود، وقد فرّق المالكية بين الغرر اليسير والمفسد[1]

---

[1] بداية المجتهد، ابن رشد، ص 165.

[2] المدونة، سحنون، ص 287

وفي التطبيقات المعاصرة:

- يظهر الغرر في:
  - عدم تحديد الكميات.
  - تقلب الأسعار دون ضابط.
  - غموض شروط التسليم.

وعليه، فإن الحكم يتفاوت:

- يُتسامح في الغرر اليسير الذي تقتضيه طبيعة المعاملة.
- ويُمنع الغرر الفاحش الذي يهدد استقرار العقد.

4. معيار العرف

يُعدّ العرف من أهم المرجحات في المذهب المالكي، وقد تقرر أن "المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا"[2]

وفي هذا السياق:

- تُقبل التطبيقات التي جرى بها عرف مستقر بين التجار أو المؤسسات.
- ويُعتدّ بالأنظمة المعتمدة في الأسواق (كآليات المحاسبة والتسعير).

غير أن هذا القبول مشروط بـ:

- أن يكون العرف صحيحًا غير مخالف للشرع.
- وأن يكون مطردًا أو غالبًا.

5. معيار تحقيق الرضا ومنع الضرر

الرضا شرط أساس في صحة العقود، كما أن قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" تُعدّ من القواعد الكبرى[3]

وبتنزيل ذلك:

- يجب أن تكون العقود واضحة للطرفين.

---

[1] بداية المجتهد، ابن رشد، ص 168.

[2] الفروق، القرافي، ص 178

[3] الأشباه والنظائر، السيوطي، ص 87).

- وأن لا تتضمن شروطًا مجحفة.
- وأن تتيح لكل طرف معرفة حقوقه والتزاماته.

ثانيًا: أبرز الإشكالات الفقهية في التطبيقات المعاصرة

رغم مشروعية عقد الاستجرار في أصله، فإن التطبيقات المعاصرة تثير عددًا من الإشكالات، من أبرزها:

1. إشكالية الجهالة في الثمن

في بعض العقود، يُترك الثمن مفتوحًا دون تحديد أو معيار واضح، مما يؤدي إلى نزاعات عند المحاسبة.

وقد اعتبر الفقهاء أن الجهالة في الثمن من أسباب فساد البيع، خاصة إذا كانت مؤدية إلى التنازع[1].

2. إشكالية عدم تحديد الكميات

في بعض صور التوريد، لا تُحدد الكميات مسبقًا، بل تُترك للطلب، وهو ما قد يؤدي إلى تفاوت كبير بين الطرفين.

وهذا يُثير سؤالًا حول مدى انضباط هذا العقد، خاصة إذا لم يكن هناك سقف أو إطار عام.

3. تقلب الأسعار

في ظل الاقتصاد الحديث، قد تتغير الأسعار بشكل سريع، وهو ما يجعل تحديد الثمن عند التعاقد أمرًا صعبًا.

غير أن ترك الثمن دون ضابط قد يؤدي إلى الغرر، مما يستدعي اعتماد آليات واضحة (كمؤشرات السوق).

4. ضعف التوثيق

في بعض المعاملات، خاصة التقليدية، لا يتم توثيق العمليات بشكل دقيق، مما يزيد من احتمال النزاع.

---

[1] بداية المجتهد، ابن رشد، ص 166

وقد أشار القرآن الكريم إلى أهمية التوثيق في المعاملات المؤجلة (سورة البقرة، آية الدين).

ثالثًا: الاجتهادات المعاصرة في تقويم عقد الاستجرار

تناول عدد من الفقهاء المعاصرين هذه المسألة، وخلصوا إلى جملة من النتائج، منها:

- جواز عقد الاستجرار في الجملة، إذا توفرت الضوابط.
- اعتباره من العقود التي تقوم على الحاجة والعرف.
- ضرورة ضبطه بشروط واضحة، خاصة في البيئات المؤسسية.

وقد أشار بعضهم إلى أن هذه العقود تمثل تطورًا طبيعيا للمعاملات، ولا ينبغي رفضها لمجرد عدم ورودها بصيغتها في كتب المتقدمين[1].

كما أكد مصطفى الزرقا على أهمية تطوير نظرية العقد في الفقه الإسلامي لاستيعاب مثل هذه الصور[2]

رابعًا: آفاق تطوير عقد الاستجرار في ضوء المذهب المالكي

استنادًا إلى ما سبق، يمكن اقتراح عدد من السبل لتطوير عقد الاستجرار بما يحقق الانضباط الشرعي:

1. تقنين العقد وتوثيقه

- كتابة العقد بشكل واضح.
- تحديد الحقوق والواجبات.
- اعتماد وسائل توثيق حديثة.

وذلك انسجامًا مع توجيهات الشريعة في توثيق الديون[3]

2. .2تحديد آليات واضحة للثمن

- ربط الثمن بمؤشر معلوم.
- أو تحديد سعر مرجعي.
- أو الاتفاق على مراجعة دورية للأسعار.

---

[1] الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، ص 3422.

[2] نظرية العقد، مصطفى الزرقا، ص 230

[3] الموافقات، الشاطبي، ص 310

3. ضبط الكميات أو وضع حدود لها

- تحديد حد أدنى أو أقصى.
- أو وضع إطار عام للتوريد.

4. الاستفادة من العرف المنظم

- اعتماد الأعراف التجارية المعاصرة.
- الاستفادة من القوانين المنظمة للأسواق.

5. إدماج البعد المقاصدي

ينبغي أن يُنظر إلى عقد الاستجرار في ضوء مقاصد الشريعة، خاصة:

- تحقيق العدل.
- رفع الحرج.
- حفظ المال.
- منع النزاع.

وقد أكد الشاطبي أن "الشريعة إنما وُضعت لمصالح العباد"[1]

خلاصة الفرع

يتضح من خلال هذا التقويم أن التطبيقات المعاصرة لعقد الاستجرار، رغم مشروعيتها من حيث الأصل، تحتاج إلى قدر من الضبط والتقنين حتى تنسجم مع الضوابط الشرعية التي قررها المذهب المالكي. كما أن الإشكالات التي تثيرها لا ترجع إلى طبيعة العقد في ذاته، بقدر ما ترجع إلى سوء تطبيقه أو غياب التنظيم الدقيق له.

ومن ثم، فإن تطوير هذا العقد لا يقتضي إلغاؤه أو استبداله، بل يقتضي ترشيده وتأطيره، من خلال تفعيل القواعد الفقهية، والاستفادة من العرف، واستحضار المقاصد، بما يجعله أداة فعالة لتنظيم المعاملات المعاصرة، في إطار من الانضباط الشرعي والمرونة الواقعية.

---

[1] الموافقات، الشاطبي، ص 8

خاتمة البحث

يتبين من خلال هذا البحث، الذي تناول عقد الاستجرار وتطبيقاته المعاصرة في ضوء المذهب المالكي، أن هذا النوع من العقود يمثل نموذجًا دقيقًا للتفاعل بين الفقه الإسلامي والواقع الاقتصادي المتجدد، ويجسد في الآن ذاته قدرة الشريعة الإسلامية على استيعاب التحولات المعاصرة دون التفريط في أصولها أو مقاصدها. فقد انطلق البحث من إشكالية مركزية تتعلق بمدى إمكانية تأصيل عقد الاستجرار وتكييفه ضمن البنية الفقهية المالكية، ثم تتبع صورته في الفقه الإسلامي، ووقف عند موقعه في المدونة المالكية، قبل أن ينتقل إلى رصد تطبيقاته المعاصرة وتقويمها وفق الضوابط الشرعية.

وقد أظهر التحليل أن عقد الاستجرار، وإن لم يكن مصطلحًا مدونًا بصيغته الاصطلاحية في كتب المتقدمين، إلا أن مضمونه حاضر بقوة في صور متعددة من المعاملات التي عرفها الفقه الإسلامي، سواء في البيوع الجارية بين الناس، أو في صور الأخذ المتكرر للسلع مع تأجيل المحاسبة. وهو ما يؤكد أن الفقه الإسلامي، وخاصة في المذهب المالكي، لم يكن غافلًا عن هذا النمط من التعامل، بل تعامل معه من خلال قواعده الكلية ومبادئه المرنة، دون حاجة إلى تقعيد اسمي مستقل في كل صورة جزئية.

كما خلص البحث إلى أن المذهب المالكي يوفر إطارًا نظريًا غنيًا لتأصيل هذا العقد، بالنظر إلى اعتماده الواسع على العرف، وتوسعه في اعتبار المصلحة المرسلة، وانفتاحه على المعاملات التي تحقق حاجات الناس، ما دامت منضبطة بالضوابط الشرعية. وقد تبين أن المالكية لا يقفون عند حدود الشكل العقدي الصارم، بل ينظرون إلى مقاصد العقود ومآلاتها، وهو ما يجعلهم أكثر قدرة على استيعاب العقود المركبة أو المتجددة، ومن بينها عقد الاستجرار.

وفي هذا السياق، تبيّن أن عقد الاستجرار يمكن تكييفه في المذهب المالكي من خلال ثلاثة اتجاهات رئيسة: اتجاه يعتبره سلسلة من البيوع المتتابعة التي يضبطها العرف والمعاطاة، واتجاه يقرّبه من بيع الموصوف في الذمة مع بعض التحفظات، واتجاه ثالث يميل إلى اعتباره عقدًا مركبًا مستقلًا، يقوم على العرف والمصلحة ويخضع للقواعد العامة للمعاملات. وقد بدا من خلال التحليل أن هذا الاتجاه الأخير هو الأقرب إلى طبيعة العقد في صورته المعاصرة، لكونه يستوعب مرونته وتنوع تطبيقاته، دون تقييده بقالب فقهي واحد قد لا يفي بجميع صوره.

كما أبرز البحث أن مشروعية عقد الاستجرار ليست محل إشكال من حيث الأصل، بل الإشكال الحقيقي يكمن في كيفية ضبطه وتنزيله على الواقع. فقد تبين أن الشريعة الإسلامية، من

خلال نصوصها العامة وقواعدها الكلية، قد أقرت مبدأ التعاقد الحر المنضبط، القائم على التراضي ورفع الضرر ومنع الغرر. غير أن هذا الإقرار مشروط بتحقق جملة من الضوابط، في مقدمتها: العلم بالثمن، ورفع الجهالة، وانتفاء الغرر الفاحش، وضبط الأجل أو آلية المحاسبة، وتحقيق الرضا الحقيقي بين الأطراف.

وفي ضوء ذلك، خلص البحث إلى أن كثيرًا من التطبيقات المعاصرة لعقد الاستجرار في المجالات التجارية والمؤسساتية، وإن كانت في أصلها مشروعة ومفيدة اقتصاديًا، إلا أنها قد تعاني من بعض الاختلالات الفقهية، خاصة فيما يتعلق بغياب الضبط الدقيق للثمن أو الكميات، أو الاعتماد المفرط على العرف غير المنضبط، أو ضعف التوثيق القانوني للعلاقات التعاقدية. وهي اختلالات لا ترجع إلى أصل العقد، بقدر ما ترجع إلى كيفية تنزيله في الواقع العملي.

ومن هنا، تبرز أهمية المقاربة المالكية التي لا تكتفي بالحكم الظاهري على العقود، بل تسعى إلى تقويمها من خلال قواعدها الأصولية والفقهية، وفي مقدمتها قاعدة "المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا"، وقاعدة "الغرر يفسد العقود"، وقاعدة "لا ضرر ولا ضرار". وهي قواعد تشكل شبكة ضابطة تضمن توازن العقد بين المرونة المطلوبة في المعاملات الحديثة، والانضباط الشرعي الذي يحفظ الحقوق ويرفع النزاع.

كما انتهى البحث إلى أن تطوير عقد الاستجرار في السياق المعاصر لا يقتضي رفضه أو التشكيك في مشروعيته، بل يقتضي إعادة هيكلته من خلال تقنينه وتوثيقه، وضبط عناصره الأساسية، واعتماد آليات واضحة لتحديد الثمن والكميات، وربطه بمؤشرات اقتصادية معلومة، مع الاستفادة من الأعراف التجارية المنضبطة، وإدماج البعد المقاصدي في صياغته. فالمقاصد الشرعية، وعلى رأسها حفظ المال ورفع الحرج وتحقيق العدل، تمثل الإطار الحاكم لأي تطوير فقهي لهذا العقد.

كما أظهر البحث أن الفقه المالكي، بما يمتلكه من أدوات اجتهادية مرنة، قادر على استيعاب هذا النوع من العقود المعاصرة، بل وتوجيهها نحو صيغ أكثر انضباطًا وملاءمة لمقاصد الشريعة. وهو ما يعزز الحاجة إلى إعادة قراءة التراث المالكي قراءة مقاصدية تطبيقية، تستحضر الواقع، وتستثمر القواعد، وتربط الفقه بحاجات الناس المتجددة، بدل الاقتصار على القراءة النصية الجامدة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن عقد الاستجرار يمثل نموذجًا دالًا على حيوية الفقه الإسلامي، وقدرته على مواكبة التطورات الاقتصادية، شريطة أن يُفهم في إطاره الصحيح، وأن يُضبط بضوابطه الشرعية، وأن يُنزل على الواقع تنزيلًا رشيدًا يحقق مقاصد الشريعة دون إخلال بأصولها. كما يؤكد هذا البحث أن الاجتهاد الفقهي المعاصر مدعو إلى مزيد من الانفتاح على الواقع

الاقتصادي، مع الحفاظ على المرجعية الأصولية للمذاهب الفقهية، وفي مقدمتها المذهب المالكي، الذي يظل من أغنى المدارس الفقهية في التعامل مع النوازل والمعاملات المستجدة.

وخلاصة القول، فإن عقد الاستجرار ليس مجرد صورة تعاقدية حديثة، بل هو مجال خصب لإعادة التفكير في نظرية العقد في الفقه الإسلامي، وإعادة وصل الفقه بالواقع، في إطار من التوازن بين الأصالة والمعاصرة، وبين النص والمقصد ، وبين الثبات والتجدد ، وهو ما يجعل هذا الموضوع مفتوحًا على آفاق بحثية مستقبلية واسعة ، تستدعي مزيدًا من الدراسة والتحرير والتقعيد.

بلاغة الأفعال في الخطاب الإخباري الإعلامي: دراسة في آليات التوجيه والتضليل. مقاربة تداولية.

الزهرة مشهوري – إسماعيل العماري.

طالبين باحثين

الملخص:

تتطرق هذه الورقة البحثية بلاغةَ الأفعال الكلامية في الخطاب الإعلامي الإخباري، من منظور تداولي، منطلقةً من فرضية أن الخطاب الإعلامي منحاز بطبعه، إذ لا تُوظَّف المفردات والعبارات اعتباطاً، بل وفق انتقاء مدروس يعكس خلفيات أيديولوجية وسياسية واقتصادية.

وتستند الدراسة إلى نظرية أفعال الكلام عند أوستين وسيرل، التي تعتبر اللغة أداةً لإنجاز أفعال تتجاوز الإخبار إلى التأثير والتوجيه. وأن الخطاب الإعلامي يعيد بناء الواقع عبر آليات لغوية متعددة، كاختيار التوصيفات والأفعال المساعدة، مما يُحوّل اللغة إلى سلاح للانحياز أو التضليل أو الحياد، تتضح هذه الفروق من خلال المقارنة بين المفردات التي توظفها الصحافة العربية والغربية في تناول القضايا التي تهم منطقة الشرق الأوسط، كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وتخلص الدراسة إلى أن التضليل الإعلامي يكون أشد فتكاً حين يُموّه نفسه في ثوب الحياد، مستخدماً اللغة لا لنقل الحقيقة، بل لصناعة الرأي العام وتوجيهه.

Abstract

This research paper examines the rhetoric of speech acts in news media discourse from a pragmatic perspective, starting from the premise that media discourse is inherently biased. Words and expressions are not employed arbitrarily, but rather through a deliberate selection that reflects ideological, political, and economic backgrounds.

The study draws on Austin and Searle's Speech Act Theory, which regards language as a tool for performing acts that go beyond mere reporting to influence and direct the audience. It further argues that media discourse reconstructs reality through various linguistic mechanisms, such as the choice of descriptions and auxiliary verbs, thereby turning language into a weapon for bias, manipulation, or the appearance of neutrality. These differences become apparent through a comparison of the vocabulary used by Arab and Western press in covering issues concerning the Middle East, most notably the Palestinian Israeli conflict.

The study concludes that media manipulation is most devastating when it disguises itself under the cloak of neutrality, using language not to convey the truth, but to manufacture and shape public opinion

مقدمة

يتخطى الخطاب الإعلامي الإخباري غايته الإخبار عن وقائع حاصلة في الميدان، إلى خلق واقع آخر، يتشكل عبر اللغة؛ التي تتجاوزُ حدود التوصيف والتسمية، إلى إطلاق أحكامٍ عبر أفعال وتوصيفات يتم انتقاؤها داخل النص الخبري؛ على هذا الأساس لا يمكن النظر إلى المفردات والعبارات بمعزل عن دلالاتها ومعانيها الكامنة وراءها، إذ تتواري خلفها حمولات ثقافية وأيديولوجية.

من هذه الزاوية بزرت التداولية باعتبارها علما يولي فائق العناية بالخطاب في بعده التواصلي والتفاعلي والسياقي.

وعليه، يشكل الخطاب الإعلامي موطئ قدم للمقاربة التداولية، فالسياق الذي أنتج فيه الخطاب له دور في فهم مقاصد منتج الخطاب وأهدافه، فضلا عما يحيط هذا النمط من الخطاب من ظروف وعوامل ومكانة القوى المتحكمة في إنتاجه.

تنطلق هذه الورقة من تصور يعتبر الخطاب الإعلامي منحازا بطبعه، مهما سعى منتجوه ومنظروه إلى نفي هذه "التهمة" عنه، فاختيار المفردات والكلمات في نص إعلامي خبري، تتحكم فيه مجموعة من الخلفيات، المتعلقة بالمرجعيات الفكرية والثقافية التي ينحدر منها الصحفي، والمؤسسة الإعلامية التي تتصاع لخطها التحريري، علاوة على عوامل اقتصادية وسياسية وأيديولوجية..تتحكم بطريقة بأخرى في طريقة بناء الخطاب الإعلامي الخبري.

ومن ثم، فإن الخطاب الإعلامي، يشكل مطية لممارسة عملية التضليل على الجمهور، والانتصار لطرف على آخر، إذ لا ينظر إلى اللغة الإعلامية باعتبارها أداة التواصل وتحقيق التفاهم فحسب، بل تعد وسيلة للتأثير في العالم والتحكم في السلوك الإنساني.

بغية مقاربة موضوعنا من زاوية ضيقة، اخترنا الاتكاء على تصورات المُقاربة التداولية، من أجل استكناه ما يحفل به هذا النمط من الخطاب من خصائص، من خلال إبراز الفروق الدلالية لبعض الكلمات والعبارات التي يتم توظيفها في نصوص إخبارية مختلفة، مما يوحي بأن توظيفها لا ينبني على اختيار عشوائي وحرّ، بل يعد انتقاء مدروسا وواعيا، ينم عن رغبة منتج الخطاب في التضليل أو التوجيه.

تعريفات

مفهوم التوجيه

التوجيه: هو مصدر للفعل "وجه" وورد في "لسان العرب" "لابن منظور": "وجه إليه كذا: أرسله، ووجهته في حاجة ووجّهت وجهي للّه وتوجّهت نحوك وإليك.

ويقال: وجهت الريح الحصى توجيها إذا ساقته. ويقال: قاد فلان فلانا فوجّه أي انقاد واتّبع. وشيء موجّه إذا جُعل على وجهة واحدة لا يختلف"[1].

فتوجيه فلان أو شخص معناه جعله يتجه اتجاها معينا، وتوجيه نظره إلى شيء معين. والتوجيه "شكل من أشكال التواصل متعدد المقاصد، يمرر المرسل عبر وسائله وآلياته الإملاءات والأوامر التي تفصح عن مقاصد تقويمية، أو إقناعية، أو تتضمن حثا على الامتثال لأمر ما، أو غير ذلك. وقد عرفت الأفعال التوجيهية بأنها: كل المحاولات الخطابية التي يقوم بها المرسل بدرجات مختلفة للتأثير في المرسل إليه ليقوم بعمل معين في المستقبل"[2].

فالتوجيه عملية يقوم فيها المتكلم بشد أنظار المتلقي نحو ما يسعى إليه موظفا في ذلك وسائل متعددة ومختلفة لغوية وغير لغوية، وسنركز هنا على الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلم لاستدراج المتلقي نحو ما يريده.

مفهوم التضليل

ورد في معجم "أساس البلاغة" "للزمخشري" أن ضلل: تعني "ضلّ عن الطريق وعن القصد يضِلّ ويضَلّ، وضلّ الطريق، وأضله غيره وضلّله.

وضَلَلْتُ وضَلِلْتُ بعيري إذا كان معقولا فلم يهتد لمكانه، وأضللته إذا كان مطلقا فمر ولم تدر أي أخذ. وأضللت خاتمي. وأرض مَضَلّة ومَضِلّة.

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري: لسان العرب، المجلد الثالث عشر، دار صادر، بيروت، فصل الواو، ص 557 -558

[2] انظر العنزي إلهام بنت دالش: الاستراتيجيات التوجيهية في الخطاب التعليمي الموجه لمتعلمي العربية لغة ثانية، دراسة تداولية، مجلة الآداب، العدد 16، 2022، ص 324

ومن المجاز: ضل في الدين، وهو ضال وضلّيل، وصاحب ضلال وضلالة ومضلّلٌ. وقد ضلّلته: نسبته إلى الضلال. وواقع في أضاليل وأباطيل، وقد تمادى في أضاليل الهوى، وفعل ذلك ضِلّةً"[1].

فالتضليل هو تقديم معلومات غير صحيحة للمتلقي بغرض توجيهه صوب ما يريده المتكلم، يقول بروتون في هذا الصدد: "إن في فعل التضليل يطفو الكذب، تارة ببعد معرفي، وتارة أخرى بصور وجدانية، وكلاهما يهدف إلى التدليس، والتغليط، والاعتقاد بما ليس موجودا"[2].

يقوم المضلل باستهداف مواقف المتلقي ومعتقداته وأيضا عواطفه بهدف توجيهه نحو ما يسعى إليه، وهذا السلوك الشنيع كان ولازال يستخدم في شتى المجالات وليس في الإعلام فقط الذي هو محور اهتمامنا هنا، فالسياسة على سبيل المثال لا الحصر من المجالات التي حُشِدت الكثير من خطاباتها بهذا العنصر، واستخدم بشكل مبالغ فيه رغبة في امتلاك السلطة أو تحقيق أهداف أخرى.

تعددت وسائل التضليل وتنوعت ومن الصعب الوقوف عندها جميعها في هذه الدراسة ما جعلنا نقتصر على الجانب المتعلق باللغة فقط، لإبراز مدى خطورة استخدام مفاهيم دون أخرى، وأهمية ضبط المصطلحات من أجل تقديم معلومات دقيقة تسهم في تنوير المتلقي لا تضليله، لكن قبل ذلك سنقوم بإلقاء نظرة عن الخطاب الإعلامي محور اهتمامنا، ونظرية أفعال الكلام التي سنستمد منها تقنيات هذه الدراسة.

الخطاب الإعلامي مفهومه ومجالاته

يعد الخطاب عملية تواصلية هدفه الأساسي التأثير والإقناع، فهو حسب بنفنيست:" أي تعبير يفترض وجود راوية ومستمع وقصد من جانب الراوية للتأثير في السامع بطريقة ما"[3].

وبذلك نكون أمام خطابات متنوعة ومتعددة المكتوبة منها والشفوية، كالسياسية والإعلامية وغيرها، ومن ثم فإن الخطاب الإعلامي "عملية اتصالية، يتم من خلالها نقل رسائل إلى جمهور كبير غير متجانس وغير معروف شخصيا للقائم بالاتصال، وتستعين بوسائل لنقل تلك الرسائل كالمذياع والتلفاز والسينما والصحف والكتب، وتتمثل وظيفتها الأساسية بالأخبار والترفيه والتعليم والإقناع

---

[1] أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ج 1، باب الضاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ - 1998م

[2] نقلا عن مغربي زين العابدين، وحساين دواجي غالي: التواصل وآليات التضليل عند فيليب بروتون، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، ع 2، ص 223

[3] نقلا عن وادي جليل: الخطاب الإعلامي وإدارة الأزمات السياسية الدولية، دار الكتاب الجامعي، ط 1، 1437هـ - 2017م، ص40

والترويج، وتهدف إلى التأثير وليس مجرد إرسال الرسائل (فلا قيمة للاتصال دون تحقيق أهداف، ولا نجاح للاتصال دون إحداث تأثير"[1].

يجمع الخطاب الإعلامي بين عناصر لغوية وأخرى غير لغوية، له قدرة كبيرة على توجيه المتلقي واستمالته، بل إن سلطته أقوى مما نتصور، نظرا لتعدد تقنياته وفعاليتها في التأثير والإقناع، "وهذا ما جعل وسائل الإعلام من أنجع الأدوات المستعملة في عدة مجالات من أجل التأثير في الجماهير، ومن أجل تعديل سلوكاتهم ومواقفهم وأفكارهم. فتم توظيفها في المجال التجاري، كوسائل لممارسة الدعاية للسلع والخدمات، كما تم توظيفها في المجال الديني، للترويج للمذاهب والتيارات الدينية، علاوة على توظيفها في المجال السياسي وبشكل مكثف، كوسائل للدعاية السياسية، ولممارسة مختلف الحملات الإعلامية لفائدة مرشح أو رئيس حزب أو لفائدة النظام الحاكم"[2].

صحيح أن الإعلام يقوم بتنوير المتلقي وتوعيته وإعلامه وغيرها من المهام الأخرى التي لا يمكن إنكار أهميتها في المجتمع، وإيجابياته التي تفوق سلبياته أحيانا، إلا أنه يخرج في أحيان أخرى عن هذا الإطار حين تصبح خطاباته ملونة بعبارات تؤدي إلى تضليل المتلقي. فاستخدام الخطيب لبعض المفاهيم غير الملائمة سواء بشكل مقصود من أجل استفزاز المتلقي وإثارته للحصول على عدد كبير من القراء خاصة في وقتنا الراهن، أو عن غير قصد بسبب عدم الإلمام باللغة وقواعدها، يؤدي إلى نتائج غير محمودة للخطيب والمتلقي في الآن نفسه.

وقبل تقديم نماذج من هذه الخطابات لابد من الوقوف عند النظرية التي ستمدنا بالعتاد الضروري لسبر أغوار ما نود الخوض فيه وتمكننا من إبراز مدى خطورة استخدام المفاهيم دون تدقيقها، والكشف أيضا عن قدرة اللغة على توجيه المتلقي صوب ما يريده الخطيب.

نظرية أفعال الكلام النشأة والتطور

ولأن المقام هنا لا يسمح بالتفصيل في كل جوانب هذه النظرية، فإننا سنتحدث عنها أيضا باختصار شديد، وهي نظرية تداولية تم تطويرها من قبل الفيلسوفين (أوستين) و(جون سيرل).

قبل ذلك، فقد ولد الفعل الكلامي في كنف "الفلسفة التحليلية" الغربية التي مهد لها الفيلسوف الألماني (غوتلوب فريجه) في مؤلفه "أسس علم الحساب"، الذي كان بمثابة انقلاب فلسفي جديد،

---

[1] انظر وادي جليل: الخطاب الإعلامي وإدارة الأزمات السياسية الدولية، ص 45

[2] بعزيز إبراهيم: تقنيات وأساليب التضليل الإعلامي المعاصرة بين تغييب الوعي وتوجيه اهتمامات الأفراد، كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، ص 54

"أحدث قطيعة معرفية ومنهجية بين الفلسفتين القديمة والحديثة، كما ربط بين مفهومين تداوليين (وظيفيين) هامين، هما الإحالة والاقتضاء. وعمق البحث فيها الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيتغنشتاين مؤسس تيار "فلسفة اللغة العادية"[1]، الذي يعد حاضن "نظرية الأفعال الكلامية"، ثم جاء بعده أوستين فطور هذه النظرية، وتلميذه سيرل الذي تجند أيضا للدفاع عنها والدفع بها إلى الأمام، فهؤلاء أحدثوا ثورة فعلية على ما كان سائدا؛ فقد عملوا على إظهار "قصور النماذج الدلالية الوصفية، على خلاف ما كان يزعمه الوضعيون المناطقة الذين كانوا يدافعون فقط عن الطابع التجريبي للاستعمال المنطقي للغة، مبرزين الدور المهم الذي تلعبه اللغة العادية في إغناء وتوسيع المعنى ليشمل صنف العبارات اللغوية غير الخبرية كالتلفظات الأخلاقية والجمالية التي تسمى الأساليب الإنشائية"[2].

فقد اهتم "أوستين" باللغة العادية وسلك مسلكا مخالفا لسابقيه إلى جانب فلاسفة اللغة العادية؛ حيث عوضوا "النماذج الدلالية الوصفية في تحليلهم للغة الطبيعية بالطريقة الاستعمالية الجديدة التي تراعي غنى وتعدد وظائف اللغة المستعملة في الحياة العادية، كاشفين بذلك عن الطابع الإنجازي للكلام. (...) فبعدما كان شائعا بين فلاسفة المنطق المناكفين عن التصور الوضعي أن الأقوال والعبارات الإنشائية إنما تخلو من أي معنى منطقي، لأنها لا تثبت ولا تنفي أي شيء حيث يتوجب تخليص لغة المنطق مما يتصل بها، أخذ "أوستين" على عاتقه كشف زيف هذه الدعوى في مقالاته السجالية (...) فقد بلور في مجموعة من المحاضرات الأخرى المنشورة بعنوان "عندما تنجز الأفعال بالأقوال" نظرية متكاملة في أفعال الكلام ينفرد فيها بالقول إن الأفعال السلوكية إنما تنجز بالأقوال التعبيرية"[3].

اهتم أوستين في نظريته بالقوة الإنجازية، فعندما يتلفظ المتكلم بملفوظ معين في مقام تداولي معين فإنه يحقق بذلك فعلا إنجازيا معينا. ويرى الفيلسوف أن المتكلم عندما ينجز أحد الأفعال اللغوية فإنه يقوم بتحقيق ثلاثة أفعال هي:

فعل كلامي: ويتحدد في النطق بملفوظ لغوي حامل لمعنى ما وإحالة ما. وعليه، فإن الفعل الكلامي يتمثل في قول شيء ما عن طريق التصويت طبقا للنظام الفونولوجي والتركيبي والدلالي.

---

[1] ملاوي صلاح الدين: نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 4، 2009، ص 2

[2] أخدوش الحسين: نظرية أفعال اللغة لدى الفيلسوف أوستين، أسسها وحدودها الفلسفية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2016، ص 2

[3] المرجع نفسه، ص 3

ويتكون هذا الفعل أيضا من ثلاثة أفعال فرعية هي: فعل فونيتيقي أو تصويتي، وفعل تأليفي، ثم فعل دلالي.

أما فيما يخص الفعل الثاني وهو الأهم في نظرية أوستين، فهو الفعل الإنجازي: وهو الفعل التواصلي أو المحدد الذي يسعى المتكلم إلى إنجازه بواسطة الكلام ضمن مقام تداولي: كأن يكون الاستفهام، أو الإخبار، أو الوعد، أو غيرها من القوى الإنجازية التي تمثل القصد التداولي.

ثم الفعل الثالث وهو الفعل التأثيري: ويتحدد في الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في نفسية المتلقي: كأن ينزعج أو يقتنع أو يفرح... ويتميز هذا الفعل بكونه حدثا صدفويا غير مضمون التحقق، بخلاف الفعل الإنجازي[1].

وقد كانت محاضرات أوستين وما قدمه في هذا الباب هو المنطلق أو الأساس الذي بنيت عليه دراسات متعددة منها دراسة تلميذه سيرل الذي عمل هو الآخر على تطوير هذه النظرية وتعديلها، فقد أضاف سيرل الفعل القضوي في الصيغة التركيبية للفعل اللغوي لتدارك الالتباس الحاصل بين الفعل الدلالي والفعل الإنجازي، ولذلك شمل تصوره أربعة أفعال: الفعل التلفظي: ومعناه إنتاج متوالية لغوية طبقا للقواعد الفونولوجية والتركيبية للغة المتكلم. والفعل القضوي: ويقصد به إسناد الكلمات بعضها إلى بعض مع إحالتها على مراجعها. والفعل الإنجازي: أي أن تحقق فعلا إنجازيا، من قبيل أن تخبر أو تعد أو غيرها، ثم الفعل التأثيري: ويحيل على الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في المتلقي[2]. وسنقوم في الشق التطبيقي من هذه الدراسة بتقديم أمثلة توضيحية لما تطرقنا إليه هنا.

الأفعال الكلامية في الخطاب الإعلامي الخبري

تشكل الأفعال الكلامية (Speech Acts) أبرزَ المفاهيم الأساسية في الدراسات التداولية، إذ تعتبر اللغة أداة لإنجاز الأفعال بغية تحقيق مجموعة من المقاصد التواصلية، في سياقات مختلفة الأبعاد: منها نفسية المتكلمين، الطابع الاجتماعي للخطاب، وموضوعه، بالإضافة إلى الجانب التركيبي التي تتصل بالخصائص الشكلية للأبنية اللغوية، فضلا عن الجانب التداولي الذي يتعلق بالعلاقة بين الوحدات اللسانية والعالم، مركز على محورية اللغة العادية في التأسيس للمعنى.

في علاقة بالخطاب الإعلامي الإخباري، فإن السياق العام يلعب دورا في تحقيق عملية التواصل في هذا النمط النصوص التي لا تهدف إلى الإخبار فقط؛ فلا يمكن النظر للأفعال والجمل التي يتم

[1] بدوح حسن: المحاورة، مقاربة تداولية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012، ص 156 -157 -158

[2] انظر بدوح حسن: المحاورة، ص 171

تضمينها في نص إخباري، سواء كانَ خبرا أو قصاصة، على أنها أبنية لغوية مجردة ومعزولة، بل إنّ معناها ووظيفتها تتشكل وفق الموقف التواصلي والغرض المقصود.

إن اختيار المفردات والتعابير للتواصل مع الجمهور، لا يمكن النظر إليها باعتبارها خيارا عشوائيا، بل يعد عملية انتقائية مدروسة وواعية، تكشف عن رغبة واضحة للتأثير في الرأي العام؛ والانحياز لطرف على حساب طرف اخر، وعليه فإن "اللغة في الوجود مطلقة، لكنها في الإعلام وظيفة متحكمة"[1]

إن بمقدور مستعمل اللغة أن يتلاعب بالجمهور، إذ تسمح لها إمكاناتها الدلالية أن تجمل طرفا وتهمش فئة؛ فهي سلاح مؤثر لا يقل فتكا عن السلاح المستعمل في الميدان، بواسطة اللغة تقنع "الشعوب ببراءة المحتل وتجميل صورته وتقريبها من الحس الإنساني قد يلامس عقل الإنسان فيخدعه بمنطق اللغة لا بمنطق الحقيقة والواقع"[2]

إن استعمال توصيف محدد أو الزج بكلمة دون أخرى في نص خبري، وراءه قصدية معينة، يُبْتَغُى من ورائها منتج الخطاب بلوغها. إن اللغة في النص الإخباري ليست لغة بريئة، بل متحيزة، يتم إلباس الحدث الحاصل على الأرض بلبوس منتج الخطاب أو المؤسسة التي يصدر عنها، عبر انتقاء التوصيفات والأفعال المساعدة، قصد الانتصار لرواية دون أخرى، إذ بمقدور نص خبري أن يحول مجرما إلى ضحية، أو يُصيّر الضحية متهما، إن الإعلام لا يكتفي بنقل الوقائع، وهذا دوره الطبيعي نظريا، بل يعيد بناء واقع آخر، يتم تشكليه في غرف الأخبار، يعي المشتغلون " في مجال الإعلام أن للقوالب والتراكيب اللغوية تأثيرا في المتلقين، فللكلمات تأثير في الجهاز العصبي للإنسان كما أثبتت الدراسات، واختيار الألفاظ وترتيبها في نسق معين وتحميلها في قالب صوتي خاص يؤثر في المرء ويحمله على الاعتقاد والانطلاق بالمبادرة والفعل بناء على الحمولة العاطفية والشحنة الفكرية التي صدرت له"[3].

فاللغة أداة لممارسة التضليل على المتلقي، والانتصار لموقف على حساب الآخر، إذ يكون التضليل أو التوجيه عبر اللغة بناء على عدة عوامل، وهي:

الانتصار لطرف على حساب الاخر: يعد هذا توجها لصحف غربية في تناولها لقضايا الشرق الأوسط، تعاطي الصحف الأمريكية مع القضية الفلسطينية، على سبيل المثال، إذ تكشف التعابير

---

[1] عبد السلام المسدي، السياسة وسلطة اللغة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2007، ص9

[2] د. إيناس محروس بوبس، هل اللغة بريئة وموضوعية أم أنها منحازة وموجَّهة؟، الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، تاريخ النشر 18/11/2023، تاريخ الاطلاع2026/03/06

[3] المرجع نفسه.

والمفردات التي توصفُ بها الأحداث الجارية، عن انحياز واضح للرواية الإسرائيلية، فإذا كانت الحرب الطاحنة على الميدان، فإن هناك حرب أخرى تجري في ردهات القنوات العالمية والصحف الذائعة الصيت، التي يمكن تسميتها ب"حرب الرواية" ولا تقل شأنا عن حرب الأرض[1]، حيث تتحول اللغة في هذه المؤسسات إلى مطية للانحياز، من خلال تعابير متحيزة جلبا للتعاطف والتأييد "لعل صحيفة واشنطن بوست تشكل المثال الأوضح على هذا الانحياز التحريري؛ إذ يظهر جليًّا كيف تتبدّل مفرداتها ومصطلحاتها التحريرية وفقاً لهوية الفاعل والضحية، فحين قصفت إسرائيل مستشفيات في غزة استخدمت الصحيفة عبارات محايدة أو مشككة، بينما استخدمتْ الصحيفةُ عند الحديث عن قصف إيران لمستشفى إسرائيلي لغة قاطعة ونبرة إدانة صريحة من دون أي تحفظ تحريري أو تدقيق لغوي. هذا التفاوت لا يُعد مجرد اختيارات لغوية عشوائية، بل هو عملية انتقاء تحريرية ولغوية واعية تعبر عن آليات التأطير الإعلامي التي تُوجّه الرأي العام وتصوغ مواقف الجمهور تجاه القضايا الدولية الحساسة "[2]

الخضوع لإملاءات المؤسسات الاقتصادية: يتداخل العمل الصحفي مع العامل الاقتصادي، إذ تجد المؤسسات الإعلامية نفسها خاضعة لإملاءات المؤسسات الإشهارية، تسطر لها خطوطا بكل الألوان، والتي لا يجب تجاوزها، ينعكس هذا التدخل على اختيارات المؤسسة الإعلامية، على مستوى اللغة والنبرة التي تختارها في التعاطي مع القضايا الراهنة، ليسَ خافيا على أحد أن الإشهار وسيلة تبسط السلطة يدها على المؤسسات الإعلامية التي تنشد الممارسة الصحافية المُحايدة على قدر الإمكان، إذ تلعب اللغة "دوراً خاصاً إذا تم استخدامها بشكل سلبي من خلال اللعب على المفاهيم والمصطلحات لتزييف الحقائق، أو في توجيه دفة الحوار لصالح الأقوى"[3]

السياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية: تكشف العبارات والمفردات التي يتم توظيفها في الخطاب الإعلامي عن الخط التحريري للمؤسسة الإعلامية، وليس أدل على ذلك، الجرائد الحزبية

---

[1] مصطفى عمراني، سيرورة التأطير الإخباري للحرب على غزة في الخطاب الإعلامي الغربي (أكتوبر/تشرين الأول 2023 - أبريل/نيسان2024)مركزالجزيرةللدراسات، 20أغسطس2024: ttps://studies.aljazeera.net/ar/article/5999

[2] سعيد العزري، واشنطن بوست أو حين تصبح اللغة غطاء للانحياز إلى إسرائيل، تاريخ النشر: 2025/30/07، تاريخ القراءة 2026/03/08

[3] حسام الدين فياض، هابرماس واللغة والتواصل، موقع مجلة الجديد، تاريخ النشر:2022/03/1، تاريخ الزيارة 2026/03/10

التي تتغير مفرداتها وبتغير موقع الحزب الذي تتطق باسمه، بالتالي تغدو اللغة " خزانا للضلال والتيه وكل أشكال التزييف"[1]

وعليه، فإن اللغة تتخطى وظيفة إيصال المعلومات والتعبير عنها، بل "تعيد تشكيل كل شيء وفق منطق "[2] منتجها.

إنّ ما يتسلل إلى اللغة الموظفة في الخطاب الإعلامي يكشف عن رؤية للأشياء والوقائع من وجهة نظر كاتبها أو المؤسسة الإعلامية، متخطية بذلك حدود التسمية وحرفية التوصيف، فلغة الإعلام حاضنة وحمالة لمعان ودلالات، وعبرها تتسرب المواقف حيال القضايا، على سبيل المثال فإن كلمة "عدوان" ليس بنفس معنى كلمة " هجوم" أو كلمة "اعتداء"، وقس على ذلك مفردة " تهجير"، والتي لا تترادف مع كلمة" ترحيل". إن لغة الإعلام لا تكتفي بالتسمية فقط، بل تتسرب عبر تسمياتها وتوصيفاتها مجموعة من الأحكام.

إن للمحددات الثقافية، والمحيط العام للخطاب الإعلامي، أهمية بالغة في منح المفردة دلالتها، وإن شئنا القول فالكلمة تستمدّ دلالتها من المُحيط العام والسياق الزماني والمكاني، وعليه فإن النص الإعلامي الخبري، إن كان يبدو في الظاهر متسما بتقريرية الأسلوب والحياد كما يُعتقد، فإنه منفتح على تأويلات مختلفة تحددها السياقات الثقافية، إذ اخترنا على سبيل المثال كلمة "استشهاد" التي تختار بعض الصحف العربية أن تصف بها لحظة وفاة شخص، دفاعا عن قضيته، فإن المنابر الغربية تسمي الواقعة ب "القتل"، بين الكلمتين هوة واضحة على المستوى الاصطلاحي، هذه الهوة اقتضاها السياق الثقافي الذي يمنح للمفردتين دلالتين مختلفتين، بل أكثر من ذلك، فإن كل مفردة وراءها مجموعة من الأحكام والمواقف التي تتوارى خلف استعمال.

إن الأمر يتعلق بخطاب انتقائي وتكثيفي "لجملة من العناصر والرموز داخل إطار محدد، وانطلاقًا من فضاء خاص ومن زاوية معينة"[3].

نجد صدى لهذه التصور في نظرية أفعال الكلام، التي ترتكز على البعد التداولي للغة، متخطية بذلك البعد النحوي والدلالي، إذ يشكل الخطاب الإعلامي الإخباري فضاء خصبا لفعل القول في مستوياته المتنوعة: الإخباري، والإنشائي، والإقناعي، والانفعالي.

---

[1] سعيد بنكراد، لا أحد منا رأى العالم عاريا، الموقع الإلكتروني https://www.bengrad.net/?p=6478 تاريخ الزيارة: 2026/03/08

[2] المرجع نفسه.

[3] مصطفى عمراني، المرجع السابق.

في سنة 1955 قدمّ الفيسلوف البريطاني "جون اوستين" سلسلة من المحاضرات بجامعة هارفرد تحت عنوان" ماذا نفعل حين نتكلم" مما احدث سجالا بين اللسانيين والفلاسفة وعلماء الاجتماع، نشرت محاضراته في كتاب عُنْوِنَ ب" حين نتكلم"، الذي عدّ الفعل الكلامي عنصرا رئيسا في الدراسات التداولية، وقد قسّمَ أفعال الكلام إلى ثلاثة:

الفعل التلفظي: يقصد به النشاط اللغوي الخالص، ويدل على إنتاج قول ذي دلالة خاضعة للتركيب، دون النظر في غاية المتكلم أو تأثيره في المُستمع، وتحتمل معياري الصدق والكذب، لأنها تخبر عن وقائع وأحداث لها صلة بالواقع، يتعلق الأمر بأفعال وصفية لواقعة أو حدث معين، على سبيل المثال " عقد الحكومة اجتماعا طارئا" إن الأمر يتعلق بفعل تلفظي يصف حدثا، دون أن الإفصاح عن نية كاتبها.

الفعل الإنجازي أو الأدائي: والذي يدل على عمل، أي العمل الذي ينم عن الحديث والذي يمارس قوة على المتخاطبين، فالتلفظ بعبارة معينة هو في حد ذاته إنجاز لفعل الوعد، أو الأمر، الشكر..وليس مجرد نقل حرفي للمعلومات، على سبيل المثال " أعلنت السلطات ترحيل سكان مدينة القصر الكبير"، لا يقف هذا العنوان في حدود وصف واقعة معينة، فإن الفعل يكشف عن إنجاز فعل ما.

الفعل الكلامي التأثيري: إن التلفظ وفق هذا المستوى تترتب عنه أثار معينة، يبتغي منجزِه انتزاع موقف أو تأكيده، على سبيل مثال " أدى العدوان على إيران إلى خسائر...." قد يبدو للقارئ "العادي" أن الأمر يتعلق بوصف واقعة معينة، لكن التفرس في دلالة المفردات التي وضعت في العنوان، سيكشف أن كاتبه يسعى إلى انتزاع تعاطف أو تأييد من القارئ أو الانتصار لطرف ما، فكلمة "عدوان" اصطلاحا تدل ظلم متعمد تجاه طرف بدون وجه حق"، أما كلمة "هجوم" فهي دالة على مبادرة طرف ما بممارسة العنف إزاء طرف ثان، أما كلمة اعتداء تعني إلحاق ضرر دون وجه حق بشعب أو بمؤسسة أو منظمة.

سيرورة إنتاج المعنى في الخطاب الإعلامي الإخباري.

تشير الخطاطة أسفله إلى سيرورة انتقاء المفردات في الخطاب الإعلامي الإخباري، وفق تصورات نظرية أفعال الكلام:

- الخطاب الإعلامي الإخباري
  - اختيار المفردات المستعملة في نقل الخبر.
    - الدلالة المعجمية المباشرة
    - الدلالة السياقية(المعنى الذي تكسبه المفردة داخل سياق معين)
    - الحمولة الإيحائية/ القيمية(سلبية - إيجابية - محايدة)
    - الموقف الأيديولوجي الضمني(التأثير - الإقناع....)
    - بناء تمثلات لدى المتلقي (تشكيل تصور - انتزاع موقف...

وعليه، فإن سيرورة انتقاء المفردات والعبارات في نص خبري ليست عشوائية، بل خاضعة اعتبارات، وأهداف يرجى تحقيقها، إذ يتم وضع سقف معين لحدود التأويل، إذ يتحول النص الإخباري إلى خطاب يثوي انحيازا أيديولوجيا واضحا، أو تصريفا لموقف، ويكشف الجدول أسفله الفروق المسجلة بين مجموعة من المفردات التي قد تبدو مرادفة لبعضها البعض، غير أن دلالتها تتم عن حمولة أيديولوجية.

الحدث أو القضية	المفردات المستعملة في الصحافة العربية	المفردات المستعملة في الصحافة الغربية	حمولتها الأيديولوجية
الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي	شهيد -مقاومة - الاحتلال - العدوان	قتيل - اشتباكات - صراع - دفاع عن النفس	الصحافة العربية تصف الأحداث الجارية باعتبارها مقاومة، أما الصحافة الغربية تعد هذه الأحداث صراعا متبادلا أو قضية أمنية.

العمليات المسلحة	مقاوم - عملية استشهادية	هجوم إرهاني - تطرف	التسميات تعكس موقفا أيديولوجيا وسياسيا.
التدخل العسكري الخارجي	عدوان - تدخل عسكري - احتلال	عملية عسكرية - تدخل دولي - مهمة أمنية	الإعلام العربي قد يبرز الطابع العدواني، بينما الغربي قد يستخدم مصطلحات أقل حدّة لتبرير التدخل.
الاحتجاجات الشعبية	ثورة - انتفاضة - حراك شعبي	اضطرابات - أعمال شغب - احتجاجات	اختيار المصطلح يحدد شرعية الحركة الشعبية أو نزعها
الجماعات المسلحة	فصائل مقاومة.	ميليشيات - جماعات متشددة.	يختلف توصيف الجماعات حسب الموقف السياسي من دورها

تتقاطع نظرية الأفعال الكلامية في مستواها الثاني، مع نظرية التأطير الإخباري، عند رائديها، إرفينغ غوفمان (Erving Goffman) وروبرت إنتمان(Robert Entman) ، التي تعنى بطريقة تقديم الأخبار، بهدف التأثير في رد فعل الجمهور، من خلال تسليط الضوء على قضايا معينة، وغض الطرف عن قضايا أخرى، إذ تتحكم في هذه الاختيارات" عوامل كثيرة من قبيل الانتماء الوطني أو العرقي، أو عوامل مرتبطة بالسياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية، أو نتيجة ضغوط سياسية... ونادرًا ما تكون الأطر محايدة أو معدومة القيمة؛ إذ لا يتم اختيارها عن طريق الصدفة، وبذلك تفتح الطريق أمام التلاعب بالخبر من جهات معينة"[1]

[1] جاد ملكي، أمل ديب، "تأطير الحرب: تغطية الإعلام المرئي العالمي لحرب لبنان عام 2006"، مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 413، 2013)، ص 45

وعليه فإن عملية الانتقاء هذه التي تقدم بها الأخبار، تسهم بشكل ما في تضليل الجمهور، عبر تقديم حقائق لا تمت صلة بالواقع، بغية التلاعب بالرأي العام وفرض مرجعيات بعينها وتوجيه سلوك الأفراد، لكي يؤدي التضليل" الإعلامي دوره بفعالية أكبر، لابد من إخفاء شواهد وجوده. أي أن التضليل يكون ناجحا عندما يشعر المضللَّون بأن الأشياء هي على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية"[1]

[1] هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ، العدد 243، ص 16

المصادروالمراجع:

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري: لسان العرب، المجلد الثالث عشر، دار صادر، بيروت، فصل الواو.
- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ج 1، باب الضاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ - 1998م
- أخدوش الحسين: نظرية أفعال اللغة لدى الفيلسوف أوستين، أسسها وحدودها الفلسفية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2016.
- العنزي إلهام بنت دالش: الاستراتيجيات التوجيهية في الخطاب التعليمي الموجه لمتعلمي العربية لغة ثانية، دراسة تداولية، مجلة الآداب، العدد 16، 2022.
- بدوح حسن: المحاورة، مقاربة تداولية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012.
- بعزيز إبراهيم: تقنيات وأساليب التضليل الإعلامي المعاصرة بين تغييب الوعي وتوجيه اهتمامات الأفراد، كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر.
- جاد ملكي، أمل ديب، "تأطير الحرب: تغطية الإعلام المرئي العالمي لحرب لبنان عام 2006"، مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 413، 2013.
- حسام الدين فياض، هابرماس واللغة والتواصل، موقع مجلة الجديد، تاريخ النشر:2022/03/1، تاريخ الزيارة 2026/03/10
- د. إيناس محروس بوبس، هل اللغة بريئة وموضوعية أم أنها منحازة وموجَّهة؟، الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، تاريخ النشر 18/11/2023، تاريخ الاطلاع2026/03/06
- سعيد العزري، واشنطن بوست أو حين تصبح اللغة غطاء للانحياز إلى إسرائيل، تاريخ النشر: 2025/30/07، تاريخ القراءة 2026/03/08
- سعيد بنكراد، لا أحد منا رأى العالم عاريا، الموقع الإلكتروني https://www.bengrad.net/?p=6478 تاريخ الزيارة: 2026/03/08
- عبد السلام المسدي، السياسة وسلطة اللغة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2007.
- مصطفى عمراني، سيرورة التأطير الإخباري للحرب على غزة في الخطاب الإعلامي الغربي (أكتوبر/تشرين الأول 2023 -أبريل/نيسان2024)مركزالجزيرةللدراسات، 20 أغسطس2024: ttps://studies.aljazeera.net/ar/article/5999

- مغربي زين العابدين، وحساين دواجي غالي: التواصل وآليات التضليل عند فيليب بروتون، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، ع 2.
- ملاوي صلاح الدين: نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 4، 2009.
- وادي جليل: الخطاب الإعلامي وإدارة الأزمات السياسية الدولية، دار الكتاب الجامعي، ط 1، 1437ه - 2017م،
- هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد 243.

العمل الحرفي والواقع الاجتماعي بالمغرب خلال القرنين السادس والسابع الهجريين

عبد الباسط المستعين

أستاذ مادة التاريخ الحديث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ؛ جامعة محمد الأول

الانصاري حسن

إطار بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛ وطالب باحث في سلك الدكتوراه

ملخص المقال

تسعى هذه المقالة إلى دراسة وضعية الفئة العمالية الحرفية خلال القرن (6 -7ه) كونها موضوعا تاريخيا فرض أهميته في الاسطوغرافيا التاريخية حيث تعتبر دراسة المواضيع المتفرعة عن النشاط الاقتصادي، من أبرز وأهم المواضيع التي يتوق الباحث إلى دراسة ومعرفة تفاصيلها بكل دقة، خصوصا وأن المصادر التاريخية في وهلتها الأولى إنصب اهتمامها على الأحداث السياسية أكثر من التطورات الاقتصادية. إلا أن هذا لا يجعلنا نقول بأن المؤرخين القدامى ابتعدوا عن هذا المجال بل إن معلوماتهم حوله جائت قليلة. لذلك نجد أن الباحثين واجهوا مهة صعبة، تمثلت في أنهم توجهوا بأبحاثهم الى جمع هذه المعلومات وصياغتها على شكل مواضيع عامة توفر علينا مشقة البحث. من خلال معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى محورين، الأول حمل عنوان: "موقف المجتمع من العمالة الحرفية والصناعية" والثاني وسمناه ب: "أوضاع العمال وعلاقتهم مع مستخدميهم ".

الكلمات المفتاحية: العمال، الحرف اليدوية، الحرفيين، الصناعات، المهن، الوضع الاجتماعي

Abstract
This article seeks to examine the situation of the artisanal and craft-based working class during the 6th–7th centuries AH, as a historical topic whose importance has been firmly established in historical historiography. The study of issues related to economic activity is considered one of the most prominent and significant fields that researchers aspire to explore in depth and with precision, especially since historical sources, at first glance, tended to focus more on political events than on economic developments. However, this does not imply that early historians completely neglected this field; rather, the information they provided was limited and scattered. Consequently, researchers have faced a challenging task, which consisted of collecting these dispersed data and organizing them into general thematic frameworks that help alleviate the difficulty of research. In addressing this topic, the article is structured around two main axes. The first is entitled *"Society's Attitude toward Artisanal and Industrial Labor,"* while the second is titled *"The Conditions of Workers and Their Relationship with Their Employers."*

Keywords: workers, handicrafts, artisans, industries, professions, social conditions.

تقديم:

تعد دراسة المواضيع المتفرعة عن النشاط الاقتصادي، من أبرز المواضيع التي يتوق الباحث إلى دراستها) ومعرفة تفاصيلها بكل دقة، خصوصا وأن المصادر التاريخية ينصب اهتمامها على الأحداث السياسية أكثر من التطورات الاقتصادية. إلا أن هذا لا يجعلنا نقول بأن المؤرخين القدامى ابتعدوا عن هذا المجال بل إن معلوماتهم حوله جاءت قليلة متفرقة. لذلك نجد الباحثين واجهوا مهمة صعبة، تمثلت في أنهم توجهوا بأبحاثهم إلى جمع هذه المعطيات، ثم قاموا بصياغتها على شكل مواضيع عامة وفرت علينا مشقة البحث.

ينطلق هذا المقال من العصور الوسطى خاصة (القرنين 6 و 7ه) مركزين على أهمية العمال في النشاط الصناعي مع الإشارة إلى الصناعات وأنواع الحرف التي كانت منتشرة في المغرب خلال هذه الفترة، إذ تعد هذه الأخيرة إحدى وسائل العيش والكسب والتي توفر لنا المنتوجات الزراعية والمعدنية لتلبية الحاجيات الضرورية، إضافة إلى الكماليات التي تتماشى مع مرحلة الأوج والترف التي يمكن تصلها الدولة على حد تعبير ابن خلدون[1]. وقد كان يطلق على من يشتغل في الصناعة صانع، وعلى من يمارس حرفة ما حرفي. كما أنه من خلال بحثنا، لاحظنا أن هناك علاقة وطيدة بين الصناعات والحرف، سنحاول بيانها والفصل والتفصيل فيها من خلال هذه المقالة.

السؤال الجوهري الذي يتحتم علينا الإجابة عنه: هل يمكن التطرق للأنشطة الحرفية بمعزل عن الفئة العاملة؟ خاصة وأننا افترضنا أنه لا توجد صناعة بدون صانع، ولا حرفة بدون حرفي لوجود علاقة جدلية بينهما، يستحيل التفريق والفصل فيها بشكل مباشر.

كما يدفعنا هذا التساؤل والافتراض إلى معرفة تصور وموقف الدولة من وضعية العمال، ومستواهم الاجتماعي، وخبراتهم، ومدى حمايتهم، وإلى أي حد كانت الدولة تعترف بحقوقهم وتعمل على ضمان حرياتهم العملية والمهنية؟ وكيف تسهر على تنظيم أنشطتهم؟

"نزعة الحرفيين نحو الحرف المربحة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية في القرنين 6 و 7 هـ"

كان العمال والحرفيون في مغرب القرنين 6 و7 هـ (12 و 13م) يولون اهتماما كبيرا بالصناعات المختلفة والمهن المتنوعة، حيث كانوا يسعون بشكل مستمر إلى تعلم أكبر عدد ممكن من الحرف والصناعات. هذه النزعة نحو اكتساب المهارات المتعددة والانتقال بين الحرف كانت في جوهرها رغبة

---

[1] للإطلاع أكثر ينظر: عبد الرحمان ابن خلدون، "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983، المجلد الأول.

في تحسين أوضاعهم المعيشية والاقتصادية. فكما هو الحال في جميع العصور، كانت الطبيعة البشرية تتطلع دوما إلى تحقيق الراحة الاقتصادية والتمتع بمستوى حياة أفضل، وهو ما دفعهم إلى البحث عن الصناعات التي توفر لهم فرصًا أكبر للربح وتضمن لهم الاستقرار المالي.

1- الارتباط بالأعمال المربحة

كانت بعض الصناعات والحرف خلال الفترة الوسيطية تحقق أرباحا مضمونة مقارنة بغيرها، وهي التي لاقت إقبالا أكبر من قبل العمال. على سبيل المثال، كانت الحرف المرتبطة بالصناعات الأساسية مثل صناعة النسيج، الفخار، ونجارة الأثاث، فضلاً عن أرباحها، كانت توفر للعمال فرصة للحصول على دخل ثابت، بسبب الطلب المستمر على منتجاتهم في الأسواق المحلية، وكذلك التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحرف التي تميزت بطابع الرفاهية والفن مثل صناعة الزخارف المعمارية، أو صناعة الأقمشة الفاخرة والمجوهرات، هي الأكثر رواجا لدى الطبقات العليا من المجتمع، مما جعل العاملين في تلك الصناعات والحرف يشعرون بمكانة اجتماعية أعلى، وكانت كل جماعة تمارس نشاطها في مكان محدد لها يعرف باسم الحرفة التي تمارس فيه[1].

2- التعلم المستمر والتخصص

لقد كان العمال في الحقبة المحصورة للبحث، يسعون لتعلم أكثر من حرفة في وقت واحد، وهو ما يعكس رغبتهم في التنوع والتكيف مع متغيرات السوق ومتطلبات الحياة، غالبا ما كانوا يتدربون تحت إشراف الحرفيين المتمرسين في ورشات العمل، حيث كانت العلاقة بين المعلم والمتعلم تتميز بالتراكم المعرفي والخبرة العملية. إذ من خلال هذه الورشات يتم تعلُّم مجموعة من الحرف، بحيث كان بإمكان المتعلمين العمل في مجالات متعددة، مما يساهم في تقليل المخاطر الاقتصادية، إذ كان بإمكانهم التحول من حرفة إلى أخرى في حال حدوث أي ركود اقتصادي أو نقص في الطلب على منتجات معينة وهذا الأمر نراه مستمرا إلى اليوم عند أغلب الحرفيين والمهنيين من كبار السن. و على هذا الأساس يصعب و"يعسر تصنيف هذه النشاطات حسب اصطلاح خبراء الاقتصاد المعاصرين إلى فئة (الفلاحة والصناعة الاستخراجية والغابة والصيد) وإلى فئة (تحويل الموارد الأولية إلى بضائع

---

[1] الحسن، الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الاخضر، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1983م، ج2، ص. 20.

مصنوعة أو مستهلكة) وإلى قطاع ثالث (التجارة والخدمات). ذلك أن الحرفي المغربي كان في الغالب منتجا (الفئة الاولى أو الثانية حسب الحاجة) وتاجرا معا (الفئة الثالثة)"[1].

3- الطبيعة الإنسانية والبحث عن الاستقرار

إن النزعة نحو تحسين الوضع الاقتصادي هي نزعة طبيعية لدى الإنسان عبر العصور، ففي القرنين 6 و 7 هـ، كان الوضع الاقتصادي في المغرب يتأثر بالعديد من العوامل السياسية والاجتماعية مثل الحروب الداخلية، التغيرات في الحكم، والتجارة الخارجية. إلا أن العمال الحرفيين كانوا يسعون بشكل دائم لإيجاد فرص عمل تضمن لهم مصادر دخل مستقرة، وهو ما جعلهم يفضلون المهن التي توفر لهم عائدا ماليا ثابتا. كما أن هذه النزعة كانت تواكب رغبتهم في التمسك بالاستقلالية الاقتصادية والابتعاد عن الفقر.[2]

4- ملازمة الحرف للتجارة

كان المغرب خلال الفترة الوسيطية يشهد تطورا في الأنشطة الحرفية والصناعية والتجاري، خاصة مع ازدهار الأسواق التجارية في المدن الكبرى مثل فاس ومراكش وسجلماسة. هذه المدن كانت مركزا تجاريا مهما، وتجمعا للحرفيين من مختلف التخصصات، كما أن الحرفيين المغاربة استفادوا من الحركية التجارية في البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى، مما أتاح لهم فرصة لتوسيع أسواقهم وتحقيق أرباح من التجارة الدولية؛ فكان معظم الحرفيين، سواء في المدن أو القرى، يتطلعون للاستفادة من هذا التوسع التجاري عبر إنتاج سلع ذات جودة عالية تلبي احتياجات الأسواق المحلية والخارجية[3].

وبالنسبة لتصريف الإنتاج فقد "كان الحرفي يبيع إنتاجه بالجملة وبالتقسيط معا، وكان ذلك يسوق مصنوعاته بالمزاد أو في مكان إنتاجه ويشتري بضائع غيره بنفس الطريقة، وكان للزبون أن يشتريه منه أو من التاجر أو من الدلال أيضا، حسب قانون العرض والطلب.[4] هذا الأمر يؤكد ملازمة الحرف للتجارة؛ فالحرفي لابد له أن يبيع ما ينتج إما بالتقسيط أو بالجملة أو هما معا

علاقة المجتمع مع العمالة الحرفية

---

[1] مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية بالمغرب، 1280 -1311ه/1863 -1894م**، الجزء الاول، المطبعة الملكية، الرباط، 1984م، ص: 230.

[2] الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص. 26

[3][3] نفسه، نفس الصفحة.

[4] بوشعراء، الاستيطان والحماية، ص. 230.

كان العمال في القرنين 6 و7 الهجريين، الموافقين للقرنين 12 و13 الميلاديين، يهتمون بشكل كبير بجميع الصناعات وكانوا حريصين على تعلم مختلف الحرف. وقد أظهروا ميلاً خاصاً نحو الأعمال التي توفر أرباحاً ثابتة وفوائد متعددة، وهو سلوك طبيعي للبشر عبر العصور. ولا يُنتقد العمل إلا في حالتين: الأولى هي تدني العائد المالي منه، والثانية هي عدم قدرة العامل على إتقانه. وعلى الرغم من أن أرباب العمل قد يقومون بتوظيف آخرين للقيام بأعمالهم، إلا أن البعض منهم يفضل أداء هذه الأعمال بنفسه لتجنب الفراغ، وذلك باعتبار أن أهل العلم وأصحاب المناصب كانوا يرفضون العطايا من السلطان ويفضلون كسب رزقهم بعرق جبينهم تحسباً للمصائب. أما بالنسبة لمن لا يزال في دائرة الخدمة، فإن سبب ذلك يعود إلى أن بعض المترفين يميلون إلى الترفع عن القيام ببعض حاجاتهم بأنفسهم أو يعجزون عن ذلك بسبب ما اعتادوه من حياة الترف، فيلجؤون إلى تعيين من يقوم بتلك المهام مقابل أجر. ومع ذلك، فإن هذه الحالة تُعتبر غير محمودة من الناحية الرجولية، إلا أنه من الطبيعي أن يتقبل من فقد مركزه أو مكانته العليا العمل في حرفة يكسب منها رزقه[1].

في مقابل ذلك، نجد أن النساء في المعاملات يشترطن في عقود النكاح أن لا يُمنعن من ممارسة صناعاتهن، وتمدّنا النوازل الفقهية والقضائية - في هذا السياق - بمجموعة من القضايا؛ وهو أنه من تزوج ماشطة وشرطت عليه في عقد النكاح أن لا يمنعها من صنعتها[2] فلها ذلك خصوصا إذا كان قد وافق الزوج قبل الزواج[3]. هذه الإشارة تدل على شخصية المرأة وقدرتها على إبراز وجودها داخل المجتمع الوسيطي، خاصة القرنيين 6 و 7 هـ، كما أن النساء كن متخصصات في بعض الصناعات دون سواهُن كالنسج والغزل والغسل وكنس البيوت.

1- أثر الاستقرار السياسي على العمالة الحرفية

يعكس الاستقرار السياسي زمن الموحدين تطورا وازدهارا اقتصاديا، مما دل على أهمية العمل وارتفاع قيمته في جميع الميادين؛ حيث تكثر الصناعات العمالة الحرفية والحرف في المدن والبوادي، ويرجع تمركز الحرف في المدن إلى زمن بعيد، الشيء الذي كانت له أغراض تقنية وإدارية، بغية تسهيل على السلطان عملية الاشراف المباشرعلى هؤلاء العمال. وتميز هذا الاقتصاد بالحرية الفردية لأن

---

[1] الونشريسي، المعيار المعرب والجامع والمغرب عن فتاوى أهل افريقية والمغرب، تحقيق مجموعة اساتذة تحت إشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف، الرباط، 1983، ج3، ص: 278.

[2] س.د، جواتياين، دراسات في التاريخ الاسلامي والنظم الاسلامية، تعريب وتحقيق عطية الله القوصي، ط1، الناشر وكالات المطبوعات، الكويت، 1980، ص: 179.

[3] وهذه نكتة يمكن الرد بها على المتقولين على ظلم المرأة من لدن الرجل في زمننا الحاضر.

قبضة الدولة كانت عليه نسبية[1]، ولم تكن تتدخل في تنظيم العمال في أحياء خاصة بهم بل ربما تتدخل فقط في تخصص بعض الفئات لمهنة معينة غير مبالية بانتمائهم المذهبي.

على سبيل المثال؛ كان اليهود في سجلماسة يمتهنون حرفة البناء ويحبون سكنى هذه المدينة لرغبتهم في الاكتساب حيث كان التبغ أساسي في تجارتها[2]. لم يكن للمسيحيين أو اليهود تكتل خاص بهم لكن نجد أن كل طائفة منهم اختصت في عمل خاص بها إلى حد ما؛ حيث كان في هذه الفترة الحوض المتوسطي يعرف عالمية الصنائع والحرف، هذا يوضح أن كل من المرابطين والموحدين كانوا يساعدون على تسرب التأثير سواء منه الأندلسي أو المشرقي[3] الأمر الذي كان ضروريا في تلك الظروف.

إن حرية الفرد في اختيار المهنة الخاصة به هي صورة من صور الاقتصاد الحر المشار إليه سابقا، فلم توضع على اليهود والمسيحيين أية قيود فيما يخص نشاطهم الاقتصادي فيها عدا بعض الحالات الشادة كمنعهم من بيع الخمر أو لحم الخنزير للمسلمين لتحريم الإسلام ذلك. كما صدرت أوامر تمنع المسلمين الاشتغال لحساب الأقليات الدينية في حرف ذليلة حيث كان اليهود يشتغلون ما لا يقل عن مائتين وستين حرفة يدوية وهذه أيضا صورة تعكس الحرية المهنية التي لم تكن نتيجة للتسامح فقط، وإنما للتركيب الاجتماعي لتلك الفترة وبالخصوص عدم وجود تجمعات منظمة تنظيما دقىقا[4].

إن الدولة المرابطية منذ نشأتها إلى سقوطها، تأقلمت بسرعة مع الحضارة الأندلسية؛ حيث عرفت ازدهارا زراعيا هاما لم تعرفه البلاد الغربية من قبل، ساعد على ظهور صناعات جديدة وتطوير القديمة، خصوصا إذا علمنا أن الدولة آنذاك كانت في أمس الحاجة إلى تطوير أسلحتها الدفاعية، بل وتطوير كل وسائل الترف التي تمثل المواد الكمالية، كما تخصصت في نقل المختصين والبارزين من الصناع إلى البلاد الغربية للاستفادة من خبراتهم[5] إضافة إلى خبرة الصناع المحليين، حتى يتسنى لهم خلق صناعات حرفية قيمة تجمع بين الطابع المحلي المغربي والتأثير الخارجي الأندلسي.

---

[1] جواتياين، **دراسات في التاريخ الاسلامي**، ص: 179.

[2] عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الاقطار**، تحقيق احسان عباس، ط2، مطبعة دار السراج، بيروت، 1980، ص: 360.

[3] عز الدين موسي، **النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن 6ه**، ط1، دار الشروق، بيروت، ص: 209.

[4] جوتياين، م.س، ص: 167.

[5] عز الدين موسي، م.س، ص: 209.

إن اتساع الرقعة الجغرافية التي كان يسودها النفوذ المرابطي، تدل على أن الأندلس ما هي إلا جزء من الإمبراطورية المرابطية أو الموحدية منذ قضى يوسف بن تاشفين على ملوك الطوائف، وضم الأندلس إلى المغرب. وإعطاء هذا المفهوم الواسع للمغرب المرابطي والموحدي ليس بالشيء الجديد ذلك أن مؤرخي الأندلس تعوّدوا انطلاقا من المراكشي في معجبه أن يربطوا أحداث المغرب بالأندلس[1].

وهكذا ألحقت البلاد سياسيا وإداريا بالامبراطورية المرابطية، وأسندت الإدارة المحلية إلى قادة عسكرين، وإلى أعضاء من أسرة ابن تاشفين، إلا أن الاندلسيين مع ذلك ظلوا يشغلون مناصب إدارية . وليس من نافلة القول، أن نذكر في هذا الصدد أنه قد وقع نوع من التمازج والتعاون بين المغاربة والأندلسيين، واستفاد المغاربة من ذلك استفادة محققة. وهذا واقع تاريخي لا نريد أن نتيه في تفاصيله، وإنما نلخص الفكرة في جملة سبق توضيحها، وهي دخول الحضارة الأندلسية إلى المجتمع المغربي[2].

لم يتوقف دولاب العمل لا في المغرب ولا في الأندلس، ولم يُصب الاقتصاد بشلل، وإنما ظلت الحضارة راسخة، لكن هناك إشارة هامة، وهي أنه لا مجال للفنون أن تزدهر في مناخ تسوده الحروب، والفوضى كما أنه لا مجال للأرباب الفن أن يتابعوا إنتاجهم وصوت المجانيق وقوقعة السلاح راسخة في آدائهم[3].

2- علاقة السلطة بالعمالة الحرفية

من البديهي أن نشير إلى أن العلاقة بين السلطة الحاكمة، والصناعة الحرفية تتمثل في أن السلطة غالباً ما تعتمد على الحرفيين لتنفيذ المشاريع الاقتصادية والصناعية، بينما يسعى الحرفيون إلى الحصول على دعم من السلطة في شكل حماية أو امتيازات. هذه العلاقة غالباً ما تكون قائمة على التبادل المنفعي، حيث تستفيد السلطة من الإنتاج الحرفي وتوفير القوة العاملة، بينما يسعى الحرفيون للحصول على استقرار وظيفي وحماية مصالحهم.

وفي إطار توضيح موقف الدولة المرابطية اتجاه "الفئة العاملة"، يمكن القول بأن الأزمة المالية دفعت بعلي بن يوسف إلى فرض ضرائب واضحة على الزراعات مثل الخرص، وكذلك على الصناعات مثل القبالة. هذه الأخيرة كانت من أشد ما أنكره ابن تومرت على المرابطين، ومن أبلغ ما

---

[1]عبد العزيز بن عبد الجليل، **مدخل الى تاريخ الموسيقى**، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكزيت، مايو، 1983، ص: 28، 29،

[2] العربي الصقلي، مذكرات من الترلث المغربي، الطابع الاسلامي، فبراير 1985، ج2، ص: 136.

[3] عبد العزيز سالم، **العمارة الاسلامية في الاندلس وتطورها**، علم الفكر، وزارة الاعلام، الكويت، 1984، ص: 338، 339.

استغله في مشروعه السياسي. فمن الأسباب التي ساعدت على نجاح الحملة الموحدية موقف الصناع الذي حرص عبد المومن بن علي على حمايتهم، وذلك بإسقاط القبالات عن صناعتهم، حيث سار من بعده، خلفاؤه على النهج الذي خططه لهم رائد دعوتهم. كما جرى عبد المومن حملتين على أهل السهل والجبل، وبعدما دانت له جميع أقاليم إفريقية من أقاصيها إلى أدانيها سنة 555هـ توجه إلى الأندلس[1] وأمر أمير المؤمنين ببناء جبل الفتح وتحصينه و بني وشيد حصنه، وكان ابتداء البناء في ربيع الأول من سنة 555هـ وكمل بناؤه في ذي القعدة منه[2]. وهو الذي اختط رسومه بيده و تولى بناءه السيد أبو سعيد عثمان، وصاحب غرناطة، وكان ممن استشير فيه المهندس الحاج يعيش المالقي، حيث وضع بأعلاه رحا تطحن الأقوات[3]، أما من وقف على البناء حتى تم إنجازه هو أحمد بن باسو الذي كان من أكبر الحرفيين في وقته[4]. وفي سنة 578هـ خرج أمير المؤمنين يوسف من مراكش لبناء حصن زكندر[5]، حيث بناه على المعدن الذي ظهر هناك[6]، وربما بناه كمساكن للعمال.

وفيما يخص الدولة الموحدية، هل أتمت ما بدأته الدولة المرابطية؟ يعني هل صارت على نفس النهج، أم اتخذت مسارا مغايرا؟ سبقت الإشارة إلى أن الأمراء الموحدين أسقطوا القبالات عن مختلف الصناعات،[7] كما أن الضرائب المقرونة على كل من الصناع والحرفين كانت تتماشى ومداخيلهم، وترك تقديرها للأمين الخاص بكل صناعة يقوم برفعها إلى مشرف مدينته الذي يحتفظ بإحصاء لكل الصناعات وأربابها وعمالها. أما المعادن فقد فرضوا عليها الخمس شريطة إعلان الحرب على من امتنع عن أداء الواجب أو ما يسمى بحق الدولة[8] الشيء الذي يظهر جليا في حركة الخليفة أبي يعقوب إلى بلاد سوس عندما علم بأن أهل جبل سوس على مقربة من هرغة استغلوا ما وقع بين أيديهم من معدن و اغتصبوه لأنفسهم، دون مراعاة حق الخليفة مما أثار غضبه، واستعد لتحصينه غاية

---

[1] عزالدين موسى، م. س، ص: 210.

[2] بن أبي زرع، **الانيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، مطبعة دار المنصور للطباعة والوراقة، 1972، ص: 199.

[3] مؤلف مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية**، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء1979، ص: 155.

[4] أبو بكر الصنهاجي، المكنى البيدق، **أخبار المهدي بن تومرت**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971، ص: 81.

[5] قرية صغيرة بقيادة سكساوة كانت مزدهرة في القديم مبنية على معدن فضة. ينظر: بن ابي زرع، ص: 212.

[6] المرجع السابق.

[7] مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية**، ص: 230.

[8] عز الدين موسى، ص: 212.

الاستعداد[1]، والظاهر أن الموحدين عينوا قاضيا على كل معدن، حتى يضمنوا حصة الدولة فيما يستخرج.

وليست لدينا أية إشارة حول مشاركة الدولة لأرباب الصنائع في ملكية مصانعهم أو معادنهم، غير أن هناك إشارات كثيرة حول مشاركتها في الأراضي العقارية، فقد قام عبد المومن بحركات (الحركة السلطانية) البلاد الشرقية والغربية حتى يتسنى له تقدير الضرائب عليها، الأمر الذي كلفه البحث عن الخبراء مثل حيان القضاعي وبن النقران في الكمياء، وكذلك في الطب والهندسة، والنسيج والوراقة، ولم تعد الخبرة تقتصر على الأندلسيين بل برز عدد من أهل البلاد الغربية في مختلف الصنائع والحرف، حتى أن الموحدين إذا أرادوا تشييد عمارة في الأندلس كان عليهم بالضرورة استدعاء عرفاء البنائين من مراكش وسبتة وفاس، إضافة إلى عدد من الصناع[2]، نذكر على سبيل المثال: أبي الحسن علي بن يوسف بن عبد المومن كان من أعرف الناس في أمور الري والبناء[3]. وهناك إشارة جد هامة، وهي أنه في بداية الدولة المرابطية كانت الرغبة في اكتساب الخبرات الصناعية جد بطيئة إلا أنها سوف تتطور فيما بعد[4]؛ الأمر الذي لا يمكن ملاحظته في إطار تحليل مكونات الدولة الموحدية.

وضعية العمالة الحرفية وازدواجية الصفة

إن الفئات المهمشة لم تنل اهتمامًا كافيًا من الباحثين على الرغم من دورها الكبير في تشكيل الأحداث وصناعة التاريخ. وقد كانت وضعية الطبقة العاملة الحرفية والمهنية تتسم بتعقيد كبير نتيجة للازدواجية في صفتها؛ فمن جهة، كان الحرفيون يعملون في مجالات يدوية تتطلب مهارات خاصة، ومن جهة أخرى كان الحرفي يمكن أن تكون له مهن أخرى، وفي حالات أخرى يمكن أن يشتغل بنفسه في العمل، أو يكون هو صاحب العمل "الحرفة" بمعنى أن لديه عمال يشتغلون تحت إمرته. وهذا الأمر يصعب على الدارس تصنيف الفئة التي ينتمي إليها، بالإضافة إلى أن استجلاء طبيعة علاقات العمال مع أرباب العمل يظل أمرًا معقدًا، نظرًا لندرة المعلومات التي تقدمها المصادر حول هذا الجانب.

1- تصنيف العمالة الحرفية

[1] بن أبي عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، قسم الموحدين تحقيق محمد الكتاني ومحمد زنيبر، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1985، ص: 145.

[2] عز الدين موسى، م.س، ص: 211، 212.

[3] بن سعيد المغربي، **الغصون اليانعة في محاسين شعراء المائة السابعة**، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1119ه، ص: 150.

[4] عز الدين موسى، م. س، ص: 213.

إنه من الإجحاف التقليل من دور هذه الفئة داخل المجتمع المغربي منذ عصور طويلة، لأن دورهم كان بارزا في نهضة المجتمع، وقد كانوا الرحى التي تحرك عجلة الاقتصاد الاجتماعي، فلا يمكن الاستغناء عنها مهما بلغ الإنسان من تطور؛ لأنها "كانت خلية اجتماعية للإنتاج والتجارة وتقديم الخدمات للزبائن والوسطاء، ظلت خلال قرون طويلة أسسا بنيوية في البيئة المغربية، فوصفها بعض المؤلفين بالنقابات العمالية. وقد اتسم النظام الحرفي في جميع العصور بطابع الحرية التي ظل المخزن يحترم مبدأها الذي كان موجودا قبل الموحدين"[1].

عند محاولة تحليل وجود هاتين الفئتين، نجد جدلًا بين من يعترف بوجود فئتين منفصلتين تمامًا، العمال وأرباب العمل، وبين من يدمجهما في فئة واحدة. ومع ذلك، يتضح أن الاختلاف بين الرأيين ليس جوهريًا، إذ يعتمد الأمر في الأساس على ملكية وسائل الإنتاج؛ فمن يمتلك وسائل الإنتاج يُعد رب عمل، ومن لا يمتلكها يُعد عاملًا. وجهة النظرالأولى ترى أن طبقة العمال تنقسم إلى طبقتين: الأولى تضم أصحاب رأس المال، والثانية تمثل البروليتاريا أو الطبقة العاملة. بينما يرى الرأي الآخر وجود دمج بين الفئتين، حيث كانت طبقة العمال تضم العمال وأرباب العمل معًا. إلا أن النقطة الأهم تكمن في أن الصناع والحرفيين كانوا يشكلون فئة واحدة متماسكة ومنظمة إلى حد كبير، دون تمييز كبير بين أدوارهم ضمن تلك الطبقة. لكن ليس في مواجهة طبقة رأسمالية تجارية، فرجال الصناعة كانوا ينقسمون إلى قسمين: هناك أصحاب رؤوس الأموال الكبرى يدخلون في مشاركات إما محدودة أو حرة، وهناك من ليست لهم أموال يقومون بحرف ممتهنة، ويكونون الطبقة العاملة المأجورة[2].

يفرق عدد من الباحثين بين الطبقتين بتحديد دقيق؛ إذ يذهب عز الدين موسر إلى القول بأن العمال هم الصناع والحرفيون. أما في تنظيمات الموحدين فهم عبيد المخزن أي خدام الدولة، مقسمين إلى ثلاثة أصناف منهم: صانع خاص، وصانع مشترك، وأخيرا صانع متجول مختص في الأواني الخشبية والحديدية، ينتقل إلى البلدان الحاجة. لم يكن الصناع فقط من الرجال بل نجد إلى جانبهم النساء خصوصا في النسيج والغزل[3] ويصف الطبقة الثانية ـ وهم أرباب العمل ـ كطبقة قائمة بذاتها؛ إنها الفئة التي كانت تتوفر على رؤوس أموال حيث تمتلك المعادن أو آلات العمل من أرحاء وأفران وحمامات ومعاصر ومطاحن ومناسج وآلات الخشب الخاصة ببناء السفن[4].

---

[1] بوشعراء، **الاستيطان والحماية**، ص: 230.

[2] جواتياين، م. س، ص: 186.

[3] عز الدين موسى، م. س، ص: 215.

[4] المرجع السابق، ص: 213.

2- نظام الشراكة (الشركة)

إنه من البديهي أن نقول أن نظام الشراكة في قطاع العمالة الحرفية لعب دورًا مهمًا في تنظيم العلاقة بين الحرفيين كعمال أو كحرفيين أو أرباب العمل وعلاقتهم ببعضهم البعض. فقد سعى هذا النظام إلى تأمين تعاون مشترك بين الأطراف المعنية، حيث يساهم الحرفي في تطوير المهارات واكتساب الخبرات عبر العمل جنبًا إلى جنب مع أصحاب الورش أو التجمعات الحرفية. من خلال هذه الشراكة، تم توفير فرص لتبادل المعرفة التقنية والابتكار في الإنتاج، كما ساعد النظام في تحسين ظروف العمل والحصول على امتيازات معينة للحرفيين، مما عزز استقرار القطاع ورفع مستوى الإنتاجية وجودة العمل. لكن بالمقابل يرى البعض الأخر أنه فيما يخص الشراكة في الحرفة (الصناعة) فهي تجلب العداوة بين العناصر المشتركة إذ يصعب الحسم فيها[1].

الصناعات التي تمت فيها الشراكة: صناعة الزجاج، الصباغة، الذهب، الفضة السكة، المعادن باختلاف أنواعها، وكذلك في الحرير النسيج، والحياكة والدباغة، والصيدلة وقليلا في معامل السكر، فلم تكن هذه المشاركة نتاجا للظروف الاجتماعية وإنما هي ضرورة ملحة أفرزتها الظروف الاقتصادية، فإن المشتركين في رأس المال والعمل وأدواته يقتسمون بالتساوي وحسب اتفاقهم الأرباح والخسارة، كما كانوا يستخرجون من كيس الشركة مبالغ لغذائهم وعشائهم، وعندما تدوم المشاركة بين ثلاثة أو خمسة أشخاص لعدة سنين يتخذون شكل شركات، والشركاء إما يعملون يومين في الأسبوع أو غير ذلك، إلا أن كل شيء يقسم بالتساوي مثل نفقة الوقود أجور الصناع، وكمرحلة أخيرة تقسم الأرباح[2].

بالنسبة للأرحاء والمعاصر تتراوح ملكيتها بين شخص واحد وعشرة أشخاص، فقد يمتلك شخصا واحدا اثنى عشرة زوجا من المطاحن، كما قد يشترك أكثر من شخصين في رحى واحدة، وقد يتم الاشتراك في دود الحرير بتأجيله حتى يظهر الورق في شجر التوت ويصل بيعه، وإذا ظهر جعل رب الورق حظه من الزريعة وجعل الآخر حظه منها على ما ينفقان عليه من نصف الثلث أو غير ذلك من الأجراء الذين يعملون على جمع الورقي بتوفير المؤونة لهم وكل ما يحتاج اليه عملهم[3].

3- نظام الأجور

---

[1] المقري، **نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب**، دار طادر، بيروت، 1388ه، ج3، ص: 123.

[2] جوتاين، م.س، ص: 179، 180، 181.

[3] الونشريسي، م.س، ج5، ص: 59.

لقد كانت العمالة الحرفية منظمة بشكل يضمن المنافسة الحرة والاتقان في العمل "فالإنخراط في الحرف والخروج منها كانا مقننين، يسمى البتدئ في الصنعة "المتعلم" الذي كان دون أجرة، أو كان "المعلم" يتولى تعليمه وتغذيته أو "يخدم على كرشه". ومع ذلك كان الزبناء من لا يضن عليه ب"الحلاوة" أو "السخرة"، وفي الأعياد كان المعلم ينفحه بصلة أو بكسوة أو حذاء. الكلفة كانت ترفع بين "المعلم" وأهل مصنعه[1].

أما عن الأجور وظروف العمل فلا تحرر عقود إلا إذا كانت مدة الاتقان طويلة وهناك تفاصيل لأجور البنائين والتجاريين وفي رواية ترجع إلى القرن 6ه، نجد أن عامل بناء كان يتسلم خمسة دراهم ووجبة غذاء، ونفس الأجر كان يتقاضاه عامل الزجاج، وفي نفس الفترة كان الصانع الماهر يتسلم مكافأة قدرها ما بين أربعة وستة دراهم إضافة إلى وجبة الغذاء. كما أن الصبيان كانوا يحصلون اثنان وثلاثة عشرة درهم دون الغذاء وربما لا يتسلم البناء أجرته دفعة واحدة، بل ربما يتسلم مبلغا إجماليا، وكان مقدار درهمين يكفي ما تحتاجه الفئة الدنيا يوميا[2].

وبالنسبة لتسعيرة أجرة العمال فقد كانت هناك قواعد متبعة ومفروضة على الجميع، بحيث "كان محظورا على المعلم الغني تسريح عماله بسبب الغلاء، أو استمالة مستخدمي الحرفي المنافس له إلى الخدمة معه. وكان تحديد الأجرة مختلفا من حرفته لحرفة، وخاضعا لعدد من الاعتبارات والظروف والأعراف"[3].

كما كان يستأجر أرباب العمل آلات عملهم؛ فمثلا أهل صناعة الحياكة كانوا يكثرون المناسج على عمل معلوم وأجرة معلومة من غير أجل، فمنعوا من ذلك وقالوا لا يجوز ولا يكون الكراء إلا لأجل معلوم وأجرة معلومة، وهذه العقدة لا تتم لجمعة ونحوها أو شهر ونحوه، لكن يقول النيار لصانع إذا عملت مثلا ملحفة واحدة إلى تلك الأجل المحدد بينما تعطيني خمسة دراهم، وإن عملت ملحفتين تعطيني عشرة دراهم وقد لا يقول النيار بينا على ما ذكر بعضهم[4].

وعادة ما تكون شروط الكراء لصالح أصحاب المال ومجحفة للعامل والمستثمر، وعادة ما يشترط أولائك على هولاء ببناء ما تحتاجه الرحى أو الملاحة أو الحمام أو الفرن من بناء أو صيانة، إضافية مع ترك القديم على ما هو عليه قبل إمضاء العقد أو وفق شروط المالك ورغبته، حيث كانوا

---

[1] بوشعراء، **الاستيطان والحماية**، ص. 233.

[2] جوتياين، م. س، ص: 184، 185، 186.

[3] بوشعراء، **الاستيطان والحماية**، ص: 234.

[4] الونشريسي، م. س. ج5، ص: 223، 224.

يطالبون بالأجرة حتى إبان تعطلها يعني الرحى عن العمل بسبب جائحة تعم البلد كما يشترطون طحن حبوبهم أو عصر زيوتهم دون أجر، وهذه الأنواع من الكراء كانت تسمى بالقبالات، ولعل هذا ما جعل ابن عبدون يثور على المتقبلين ويجعلهم شر أهل الأرض[1].

وما دامت المعلومات حول هذا المجال قليلة جدا فإننا سنعتمد فقط على مقال هام اعتمد في تحليله على ما خلفته لنا سجلات الجينيزة[2] وهو يخص الطبقة العاملة في حوض البحر المتوسط في العصور الوسطى، ويصفها بأنها كانت تتميز بتخصصات هامة وتقسيم محدد للعمل، حيث نجد في هذه الفترة 265 حرفة وصنعة مختلفة. إن الفكرة وراء تقسيم العمل تدل على أن كل إنتاج سابق يحتاج إلى تخصص لاحق، وتعتبر صناعة الأحذية خير مثال على هذا المجال، فقد قسمت بين عدد من الصناع المهرة، كما أن هناك أنواع من أنماط الجلود، وصناع السروج والقرب. وكانت صناعة الجلود تعتبر مهنة قيمة حيث نجد أن ربة كل بيت تحتفظ على الأقل في بيتها بجلد حيوان واحد، مزخرف بزخرفة جميلة يفرش تحت المائدة وإعداد هذه الجلود يعتبر صنعة في حد ذاته. وإلى جانب هذا كله، كانت المهن - على الأغلب وحتى الان في بعض الأحوال - تسير فوق أربعة مبادئ: اجتناب المنافسة المهلكة في الانتاج، وتسعير أجرة اليد العاملة، والتضامن، والاحتكام.

4- الاحتكام

إن كل تجمع بشري في رقعة جغرافية معينة لابد أن تحكمه قواعد وأعراف من أجل الحفاظ على الأمن والسلام، وهو ما كان سائدا خلال هذه الفترة و"الغاية منه فض النزاعات وإصدار أحكام الزجر، والتأديب النابعة من قواعد المهنة، ونواميس الشرع الإسلامي وتقاليد الأعراف الوطنية، فيما يخص الغش والمماطلة والتلوي. تارة يكون الناطق بهذه التدابير هو المحتسب، وتارة أخرى يكون ذلك في نطاق أدنى من اختصاص الأمين. وفي بعض الأوقات يتولى الحرفيين العقاب أنفسهم[3]. وفي هذا الإطار، نورد بعض أنواع العقاب، التي تظهر خبرة ودقة من اخترعوها؛ لأنها تتوافق وطبيعة المجتمع الذي تطبق فيه، وهذا نموذج من تلك الأنواع:

"(القرمة) كانت شبيهة (الفلقة) في الكتاتيب، وكانت تتخذ للعقاب، لكن كانت هناك تعزيزات معنوية لينة، وأخرى مادية قاسية. ومن العقوبات الأخرى المعنوية ما حكي بفاس عن ذلك

---

[1] عز الدين موسى، م. س، ص: 214، 215.

[2] تعتبر كلمة "جنيزة" عبارة عن حجرة تتخذ كمخزون ملحق بالمعهد اليهودي أو عن أي مكان تخزن فيه الاوراق المكتوبة عليها بالخط العبربي. أنظر جواتياين، م. س، ص: 179.

[3] بوشعراء، **الاستيطان والحماية**، ص: 235.

الحمال الذي تقاضى أجرته مرتين، ولما اشتكى الزبون بذلك لدى أمين زرزاية المدينة، عمد إلى عقوبة طريفة، فاستدعى صاحب الحمال وعشرين من أهل المهنة إلى مأدبة فاخرة أكلوا فيها وشربوا على نفقة الحمال الغشاش"[1].

5- التخصصات والتنظيم

وفي إطار هذه التخصصات كانت هناك بعض الصناعات التي يبدوا لليهود سيطرة عليها، فقد تخصصوا في صناعة النسيج التي تعد أهم المنتوجات في العصور الوسطى، منذ غزله ونسجه وصباغته، وكذلك الحرير، وأخيرا الكتان منذ بدء حصاده إلى إعداده و تصديره، كما أن الأصباغ وما صاحبها من تعدد الألوان مثل قوس قزح مع مطلعا وتلميعها، يعتبر تخصصا يهوديا محظا، إضافة إلى تخصصهم في تجهيز السجاد وإخضار الأعشاب الطبية، وكذلك تخصصهم في صناعة الذهب والفضة وسائر الصناعات الزجاجية[2].

أما تلك الفئات التي كانت متخصصة في أعمال رديئة ومحتقرة، فقد كانت تعاني من التهميش والعزلة الاجتماعية، وكذلك عدم السماح لهم في ساحة القضاء، وتتلخص هذه الحرف في الحجامين، وعمال الحمامات والمجاري والكناسين أما الخياطين والنساجين فيتأرجحان بين الفئتين المحترمة والمحتقرة[3].

إن تنظيم أهل كل صنعة في سوق معين من وراقين ونجارين وعطارين وصباغين ودباغين جعل تنظيمهم على أساس مهنهم أمرا سهلا، حيث نجد على رأس كل مهنة رئيسا كان يسمى على عهد المرابطين بالمقدم أو الحريف أو الأمين، وكان يعين من طرف القاضي أو المحتسب، وكان يشترط فيه أن يكون أهل فن وخبرة في مهنته، وكان يقوم بحل المشكلات بين أهل صنعته، أما في إطار خدمته للدولة كان يقوم بمراقبة الإنتاج ومراعاة جودته كما كان يقدم أدلته على من يلمس في إنتاجهم غشا وما يتابعه[4]، مثلا: خلط الذهب والفضة بالنحاس أو غيره؛ عيب[5]، يعاقب فاعله.

اشتهر العصر الموحدي بظهور مهمة أمناء الصناع، حيث أن عبد المومن لما دخل مراكش رجع منها إلى محلته وجعل الأمناء على أبوابها لمدة شهرين اثنين فاجتمع فيها ومالها وقسم ديارها على

---

[1] نفسه، نفس الصحفة.

[2] جواتياين، م.س، ص: 186.

[3] نفسه، ص: 170.

[4] عز الدين موسى، م. س، ص: 216.

[5] الونشريسي، م. س، ج6، ص: 51.

الموحدين[1]. ولا تقتصر هذه المهمة على أمير دون آخر بل أنه عند اتمام رباط الفتح جعل عليها أبو يوسف أمناء من المصامدة من ينظر في أمر نفقاتها[2].

لقد اختلف - كذلك - لباس أهل الصناعة الواحدة من منطقة إلى أخرى، إذ نجد في كل صناعة إن صح التعبير، معلما وصبيا ومتعلما، ويأتي تصنيفهم إلى ثلاثة أصناف: صبيان وهم تحت التمرين نسبة إلى صبي أو شيخ، ثم يأتي بعدهم الأجراء وهم الصناع، وفي المرتبة الأخيرة يأتي الصناع الغير الحاذقين؛ هذه الأسماء استخدمت في كل من الصناعة والتجارة، وكذلك توجد كلمة معلم - كما سبق الذكر - تدل على التربية، وهناك صبي أو أكثر يشتغلون في دكان أو حرفي كمتعلمين أو مساعدين له.

إن الخدمة كأجير سواء في الصناعة أو في التجارة، تعتبر شيئا ذليلا وحقير؛ حيث يقول تاجر غرقت له سفينته واضطر للعمل في شركة أخرى: "إنني أحصل على قوتي بخدمة الأخرين وإنني أتجرع كل دقيقة كأس الموت بسبب ضياع منزلتي وذلك من أجل أطفالي[3]. إلا أن التنظيمات التي يدخل في إطارها العمال لا يمكن أن نطلق عليها اسم "نقابة" بالمصطلح الحالي لأنه لو بحثنا في هذا المفهوم بما يحمله من قوانين، لن يسعفنا مقام ومقال التفصيل فيه في هذه الورقة العلمية إلا بما يسمح إطار البحث.

6- وضعية العمال الحرفيين

كان العمال محرومين من أغلب حقوقهم حتى أن أغلبهم كان يحترف مهنا مختلفة لسد حاجاته الضرورية فقط[4]، ولو أن القوانين المتعارف عليها، تفرض على الإنسان أن لا يحترف أكثر من مهنة واحدة لأن من حصلت له ملكة في صناعة فقل أن يجيد بعدها ملكة أخرى، ومثال ذلك إذا أجاد الخياط ملكة الخياطة وأحكمها ورسخت في نفسه فلا يجيد بعدها ملكة النجارة أو البناء[5].

أما النقابات بالمفهوم والتنظيم؛(تشير المظان الوسيطية للحنط كتنظيم يدافع عن مصالح العمال) أشار بعض المؤرخين إلى وجودها بنية وهيئة في الفترة المحصورة للدراسة، لكن ليس هناك معلومات عن تخصصات هذه النقابات؛ فنجد مثلا أن نقابات الحرفيين بفاس مفصول بعضها عن

---

[1] ابن عذاري، م.س، ص: 30.

[2] عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق سعيد العريان والعربي العلمي، ط7، 1978، ص: 384.

[3] جوتياين، م. س، ص: 187.

[4] عز الدين موسى، م. س، ص: 217.

[5] ابن خلدون، المقدمة، ص: 217.

بعض، وأبرزها يوجد حول القرويين وبالقرب منه، وهكذا يشغل العدول حوالي ثمانين دكانا بعضها محاذ للجامع وبعضها مقابل له وفي كل دكان عدلان[1].

إن غياب نقابة بالمفهوم الحديث متخصصة في العصور الوسطى في جميع حوض البحر المتوسط، جعل الصناع يتمتعون إلى حد ما بحريتهم، الأمر الذي يجعل أمامهم الفرصة سانحة، لممارسة المبادرة الفردية ونتيجة لعثورنا على نقابات إسلامية في العصور الوسطى المتأخرة تحمل رابطة الأخوة، تأكد لدينا وجودها خلال القرنين الخامس والسادس الهجري، حيث تم العثور على إشارات في بعض المقالات الصادرة عن دار المعارف الإسلامية، تنص على عدم وجود حقيقي للنقابات قبل في 7 هـ، إلا أننا في نفس المقال وقفنا على إشارات هامة تنص على أن هناك بعض الصناعات التي كانت تشرف عليها طائف دينية مثل المعادن الثمينة من ذهب وفضة وغيرها.

فكل طائفة كانت تعمل على حماية العمال ومساعدتهم ورفع مستوياتهم، لكن هذه الإشارة لم ترد كمصطلح يعكس مفهوم النقابة، كما أن كل طائفة كانت تعمل على حماية أهلها مثل الصناع اليهود؛ حيث كانت طائفتهم تحميهم من المنافسة الخارجية، وهكذا تم وضع قاعدة لتدريب الأفراد داخل الطائفة الواحدة. كما أن هناك بعض الحرف التي كانت الدولة تقوم بالإشراف عليها، لأنها كانت تستفيد من ذلك خصوصا تلك التي كانت تخشى من وقوع الغش فيها، كمهنة الطب التي كانت في أمس الحاجة إلى أمين متخصص موثوق به حتى تتمكن من رفع مستوى هذه المهنة. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن وجود عريف أو أمين على مهنة ما هو محاولة لرفع مستواها بقدر ما كانت الضرورة تلح على وجوده كمشرف ورئيس للمهنة.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن كل صناعة كانت تتطلب تدريبات الأعضاء الذين يريدون مزاولتها، فالأباء مثلا كانوا يهتمون بصنعتهم ويعملون على توريثها لأبنائهم[2]، ذلك أن الأب كان يعتبر أنه من الطبيعي أن يحل ابنه محله لأن الأسرة بما فيها الأم والأبناء كانت تعمل على مساعدة ولي الأسرة، فانتشرت الوراثة في الصنائع وتشبث الأبناء بتعلم حرف آبنائهم[3].

قصارى القول إن العمال بما فيهم الحرفيين والصناع قاموا بمهمتهم على أحسن وجه، مما أدى إلى ازدهار الإنتاج وتطوره، ويرجع السبب في ذلك إلى الحرية التي كانوا يحضون بها في اختيار مهمتهم، وإلى عدم إقدام الدولة على تقييدهم بأية قيود بل تتدخل فقط في توجيه بعض الحرف للحفاظ

---

[1] الوزان، **وصف افريقيا**، ص: 184.

[2] جواتياين، م. س، ص: 175، 176.

[3] عز الدين موسى، م. س، ص: 219.

على الاستمرارية من جهة، والحفاظ على سلامة المجتمع من جهة أخرى. ونضيف إلى هذا انفتاح العمال على الخارج واستفادتهم من جميع الخبرات الجديدة التي دخلت المجتمع بفضل الحرفيين القادمين من الأندلس. إذا كان هذا هو حال العمالة الحرفية خلال الفترة الوسيطية فكيف هو حالها خلال الفترة الحديثة؟

خاتمة

عرف النشاط الحرفي بالغرب الإسلامي خلال القرنين 6 -7ه أبهى فترات ازدهارها خصوصا إبان الاستقرار السياسي، لأن الدولة كانت تمثل الأمين والحامي الأول والأخير للعمالة الحرفية. كما كانت تعمل على تشجيعهم لتطوير منتجاتهم وهي رغبة مشتركة بينهما. وخير ما يشهد على ذلك هو انفتاح البلاد على الحضارات المجاورة على اختلافها حيث أن الإنتاج الجيد لا يمكن أن يقوم إلا في دولة قوية الأسس والدعائم.

وقد ساعدت الثروات الطبيعية الوطنية من معادن وغيرها في ظهور عدة حرف جديدة وتطوير أخرى، والتي ما كان لها أن تتطور لولا توفر يد عاملة حرفية وشغوفة بعملها، والتي تحملت الصعاب من أجل إرضاء كل الطبقات المجتمعية؛ من أجل ذلك نظمت نفسها تنظيما محكما، وسعت إلى الضرب بيد من حديد كل من سولت له نفسه من الحرفيين العبث بشرف المهنة من الحرفيين. وقد كان الصانع والحرفي أقرب من غيره إلى الفئات الشعبية، وإذا كانت وضعية العمالة الحرفية تتسم بالاستقرار خلال فترات الاستقرار السياسي فإن الفترات الانتقالية، كان لها أسوء الأثر على مختلف الأنشطة الحرفية وغيرها؛ ذلك أن العامل الحرفي لا يمكنه أن ينتج ويتابع مسيرة عمله ودوي صوت المجانيق يطارد مسامعه. وهو ما يدفعنا لطرح تساؤل آخر: كيف تعاملت هذه الفئة مع الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تواجهها بلاد الغرب الاسلامي خلال الفترات المتعاقبة؟

لائحة المصادر والمراجع

- ابن خلدون عبد الرحمان ، "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983، المجلد الاول.
- بن أبي زرع، الانيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، مطبعة دار المنصور للطباعة والوراقة، 1972
- بن عبد الجليل عبد العزيز، مدخل الى تاريخ الموسيقى، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكزيت، .1983
- بوشعراء مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863 _ 1894م – 1280_1311ه، تقديم عبد الوهاب بن منصور الجزء الاول، المطبعة الملكية، الرباط، 1984م
- الحميري عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الاقطار، تحقيق احسان عباس، ط2، مطبعة دار السراج، بيروت، 1980
- جواتياين. س.د، دراسات في التاريخ الاسلامي والنظم الاسلامية، تعريب وتحقيق عطية اللّه القوصي، ط1، الناشر وكالات المطبوعات، الكويت، 1980
- سالم عبد العزيز، العمارة الاسلامية في الاندلس وتطورها، علم الفكر، وزارة الاعلام، الكويت، 1984
- الصقلي العربي، مذكرات من التراث المغربي، الطابع الاسلامي، فبراير 1985، ج2
- الصنهاجي أبو بكر، أخبار المهدي بن تومرت، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971
- المراكشي عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق سعيد العريان والعربي العلمي، ط7، 1978
- المغربي بن سعيد، الغصون اليانعة في محاسين شعراء المائة السابعة، ط2، دار المعارف، القاهرة1119ه
- المقري، نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب، دار طادر، بيروت، 1388ه، ج3
- موسي عز الدين، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن 6ه، ط1، دار الشروق، بيروت
- مؤلف مجهول، الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء1979

- الوزان الحسن، بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الاخضر، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1983، ج2
- الونشريسي، المعيار المعرب والجامع والمغرب عن فتاوى أهل افريقية والمغرب، تحقيق مجموعة اساتذة تحت إشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف، الرباط، 1983، ج3

Traduction et terminologie dans les couvertures médiatiques des catastrophes naturelles : Le cas du séisme d'Al- Haouz

Article de recherche en traductologie et études terminologiques

Zineb JAZOULI

Sous la supervision du PR Naoufal El BEKKALI
Doctorante en 3ème année - Ecole Roi Fahd de TANGER
Laboratoire : LTTL| Université Abdelmalek Essaadi

Résumé

Le présent article se propose d'examiner les enjeux épistémologiques et praxéologiques de la traduction et de la terminologie dans le cadre de la couverture médiatique des catastrophes naturelles, en prenant pour terrain d'investigation le séisme d'Al- Haouz, survenu le 8 septembre 2023 dans la région du Haut Atlas marocain. En articulant les apports de la traductologie fonctionnaliste, de la terminologie contrastive et de l'analyse critique du discours (ACD), cette recherche vise à mettre au jour les mécanismes par lesquels le discours médiatique traduit participe à la construction sémiotique de la narration de crise. L'étude porte plus particulièrement sur les processus de déterminologisation, de recadrage interprétatif (reframing) et d'asymétrie conceptuelle qui jalonnent le transfert des termes catastrophiques entre l'arabe et le français. Le corpus analysé, constitué de productions journalistiques issues de médias nationaux et internationaux publiées entre septembre et décembre 2023, met en évidence des déficits terminologiques structurels dans le paysage médiatique arabophone, ainsi qu'une divergence significative dans les cadres interprétatifs mobilisés selon les aires linguistiques. Les résultats de cette étude invitent à repenser le statut du traducteur- journaliste comme agent discursif à part entière, dont les pratiques traductives participent activement à la construction sociale de la réalité catastrophique.

Mots- clés : traduction médiatique, terminologie contrastive, séisme d'Al- Haouz, discours catastrophique, analyse critique du discours, déterminologisation, reframing.

Abstract

This article examines the epistemological and praxeological dimensions of translation and terminology in the media coverage of natural disasters, using the Al- Haouz earthquake of September 8, 2023, as a case study. Drawing on functionalist translation theory, contrastive terminology studies, and critical discourse analysis (CDA), the research aims to uncover the mechanisms through which translated media discourse participates in the semiotic construction of crisis narratives. The study focuses specifically on the processes of determinologization, interpretive reframing, and conceptual asymmetry that characterize the transfer of disaster- related terms between Arabic and French. The corpus, consisting of journalistic productions from national and international media outlets published between September and December 2023, reveals structural terminological deficits in the Arabic-language media landscape, as well as significant divergences in the interpretive frames deployed across linguistic contexts. The findings call for a reconceptualization of the translator- journalist as a fully- fledged discursive agent, whose translational practices actively contribute to the social construction of disaster realities.

Keywords: media translation, contrastive terminology, Al- Haouz earthquake, disaster discourse, critical discourse analysis, determinologization, reframing.

Introduction

Dans la nuit du 8 au 9 septembre 2023, un séisme de magnitude 6,8 Mw - selon l'échelle de magnitude du moment (Mw) établie par Kanamori (1977) - a frappé le Haut Atlas marocain à une profondeur de foyer (hypocentre) d'environ 18,5 kilomètres, faisant de cet événement le tremblement de terre le plus meurtrier qu'ait connu le Maroc depuis celui d'Agadir en 1960. L'épicentre, localisé à proximité du douar Ighil dans la province d'Al-Haouz, a généré des répliques sismiques d'intensité variable sur une période de plusieurs semaines, aggravant les dommages structurels et prolongeant l'état de crise humanitaire. Le bilan humain - plus de 2 900 victimes et plus de 5 500 blessés - ainsi que l'ampleur des destructions dans des zones à forte vulnérabilité socio- spatiale ont suscité une mobilisation médiatique mondiale d'une intensité exceptionnelle.

Cette mobilisation médiatique constitue, en elle- même, un objet d'étude scientifique pertinent, non seulement du point de vue des sciences de l'information et de la communication, mais également du point de vue de la traductologie et des études terminologiques. En effet, toute couverture médiatique d'un événement catastrophique est, dans sa nature profonde, une opération de traduction au sens large : traduction de données scientifiques brutes en langage journalistique accessible, traduction de réalités locales en récits globalisables, et traduction linguistique stricto sensu lorsque les contenus circulent entre des espaces langagiers différents. Ces processus traductifs ne sont jamais neutres ni transparents : ils impliquent des choix terminologiques qui orientent la cognition du lecteur, des reconstructions sémantiques qui reconfigurent le sens de l'événement, et des opérations de reframing qui conditionnent les modalités de réception de la catastrophe.

C'est à l'articulation de ces enjeux que s'inscrit la présente recherche. Nous postulons, en nous appuyant sur les travaux de Bielsa et Bassnett (2009), de Venuti (1995) et de Cabré (1998), que les pratiques traductives mises en œuvre dans la couverture médiatique du séisme d'Al- Haouz ne relèvent pas d'une simple médiation interlinguistique, mais constituent une forme de production discursive à part entière, dotée d'effets réels sur la formation des représentations collectives et sur la gestion sociale de la catastrophe.

La problématique centrale de cet article est la suivante : comment se constitue la terminologie catastrophique dans les productions journalistiques relatives au séisme d'Al- Haouz, et quels effets la traduction - entendue comme pratique discursive et sociale - produit- elle sur la construction du discours de crise dans le tandem linguistique arabe- français ? Trois hypothèses de travail structurent notre démarche. Premièrement, nous faisons l'hypothèse que des asymétries terminologiques significatives existent entre le français et l'arabe dans le traitement des termes sismologiques, révélant une absence de normalisation terminologique dans le paysage médiatique arabophone. Deuxièmement, nous supposons que ces asymétries ne sont pas de simples lacunes lexicales, mais qu'elles traduisent des divergences profondes dans les cadres épistémiques et culturels de mise en sens de la catastrophe. Troisièmement, nous avançons l'hypothèse que le traducteur- journaliste opère, dans ce contexte, comme un agent discursif actif, dont les choix participent à la construction de la réalité catastrophique davantage qu'ils ne la reflètent.

Le séisme d'Al- Haouz s'inscrit par ailleurs dans un contexte géopolitique et médiatique particulier. Survenu peu après les inondations catastrophiques qui ont frappé la ville libyenne de Derna - provoquant plusieurs milliers de victimes le 10 septembre 2023 - le séisme marocain a fait l'objet d'une couverture médiatique internationale intense, mais également concurrencée par d'autres crises simultanées. Cette simultaneité des crises a créé des conditions de production journalistique sous pression, dans lesquelles les contraintes temporelles et les logiques de l'attention médiatique ont probablement amplifié les tendances à la simplification terminologique et au recadrage rapide. L'étude de ces conditions de production constitue une dimension contextualisante essentielle pour la compréhension des résultats présentés dans cet article.

Sur le plan de la structure, cet article s'organise en cinq parties. La première pose le cadre théorique en articulant les apports de la traductologie, de la terminologie et de l'analyse du discours. La deuxième expose la méthodologie et les principes de constitution du corpus. La troisième procède à l'analyse des données en examinant les asymétries terminologiques, les dynamiques de reframing et les équivalences problématiques. La quatrième propose une discussion critique des résultats au regard des enjeux socio- épistémiques soulevés. Une conclusion clôt l'article en dégageant les perspectives de recherche ouvertes par cette étude.

1. Cadre théorique : traductologie, terminologie et analyse du discours

1.1 La traduction médiatique comme pratique discursive et sociale

La traduction médiatique a longtemps été appréhendée, dans les études classiques de traductologie, comme une forme mineure ou dégradée de traduction, caractérisée par des contraintes temporelles fortes, une moindre fidélité au texte source et une visée essentiellement pragmatique. Ce regard a été profondément revisité depuis les années 2000, notamment grâce aux travaux de Bielsa et Bassnett (2009), qui ont démontré que la traduction constitue une infrastructure fondamentale du journalisme international, au point que l'information mondiale circulante est, pour une large part, de l'information traduite et retraduite. Ces autrices introduisent la notion de « translation in global news » pour désigner les processus de réécriture, de sélection et de recadrage qui caractérisent la traduction dans les grands médias d'information.

Sur le plan théorique, nous mobilisons le fonctionnalisme traductologique, tel que développé par Nord (1997), qui conçoit la traduction non comme une reproduction d'un texte source, mais comme la production d'un texte cible orienté vers une fonction communicative déterminée. Cette perspective s'avère particulièrement heuristique pour l'analyse de la traduction médiatique des catastrophes, dans la mesure où elle permet de rendre compte des transformations opérées sur le texte source sans les réduire à des erreurs ou des inexactitudes, mais en les interprétant comme des réponses fonctionnelles à des contraintes contextuelles spécifiques.

Il convient également de convoquer le concept d'invisibilité du traducteur, forgé par Venuti (1995) dans sa critique de la traduction fluente (fluency strategy) dominante dans le monde anglophone. Venuti montre que la norme de fluidité impose au traducteur d'effacer ses traces, produisant un texte qui donne l'illusion de n'avoir pas été traduit. Dans le contexte médiatique, cette invisibilité est redoublée par les logiques éditoriales qui présentent les contenus traduits sans mention de la langue source, contribuant ainsi à naturaliser les choix traductifs et à masquer leur dimension construite et idéologique.

Par ailleurs, la théorie du skopos (Reiss & Vermeer, 1984) nous fournit un outil conceptuel complémentaire : tout acte de traduction est orienté par un skopos - une finalité - qui détermine les stratégies traductives adoptées. Dans le cas de la presse, le skopos est généralement double : informer et orienter l'opinion. C'est précisément dans la tension entre ces deux finalités que se jouent les choix terminologiques et discursifs les plus significatifs.

1.2 La terminologie contrastive et la notion de déterminologisation

La terminologie, entendue comme discipline scientifique, s'est constituée autour de l'objectif de décrire et de normaliser les unités lexicales utilisées dans les domaines de spécialité. Wüster (1979), fondateur de l'École de Vienne, a posé les bases d'une théorie générale de la terminologie (TGT) fondée sur le primat du concept sur le terme, et sur l'idéal d'univocité : à chaque concept doit correspondre un et un seul terme, et vice versa. Cet idéal normativiste a été mis à l'épreuve par les approches communicatives de la terminologie, et notamment par les travaux de Cabré (1998), qui défend une conception socio- communicative de la terminologie (TCT - Teoria Comunicativa de la Terminologia), selon laquelle les termes sont des unités polydimensionnelles dont le sens est déterminé en contexte.

Dans cette perspective, le phénomène de déterminologisation - c'est- à- dire le processus par lequel un terme technique perd ses propriétés définitoires strictes en passant dans le discours général - prend une importance capitale. Gaudin (1993) a étudié ce phénomène dans le cadre de la socioterminologie, montrant que la déterminologisation est une dynamique inévitable dans toute société où le savoir scientifique circule dans l'espace public. Le discours médiatique est, à cet égard, un lieu privilégié de déterminologisation, dans la mesure où il a pour vocation de rendre accessibles des connaissances spécialisées à un public hétérogène.

La terminologie contrastive, développée notamment par Arntz et Picht (1989), permet quant à elle de comparer systématiquement les systèmes terminologiques de deux langues ou plus dans un domaine donné, afin d'identifier les équivalences, les lacunes et les asymétries conceptuelles. Cette approche s'avère particulièrement pertinente pour notre objet, car elle permet de dépasser la simple comparaison lexicale pour atteindre le niveau des structures conceptuelles sous- jacentes.

1.3 L'analyse critique du discours et la théorie du cadrage

L'analyse critique du discours (ACD), telle que développée par Fairclough (1995), van Dijk (1988) et Wodak (2001), constitue le troisième pilier théorique de notre recherche. L'ACD se distingue de l'analyse du discours classique en ce qu'elle s'intéresse explicitement aux rapports de pouvoir et aux idéologies qui traversent les pratiques discursives. Appliquée au discours médiatique, elle permet de mettre en évidence les stratégies de légitimation, de marginalisation et de naturalisation qui opèrent dans les textes journalistiques, y compris - et peut-être surtout - dans les textes traduits.

La théorie du cadrage (framing theory), initialement développée en sociologie par Goffman (1974) et reprise en communication par Entman (1993), fournit un outil analytique complémentaire. Entman définit le cadrage comme le fait de « sélectionner certains aspects d'une réalité perçue et de les rendre saillants dans un texte communicant, de façon à promouvoir une définition particulière d'un problème, une interprétation causale, une évaluation morale et/ou une recommandation de traitement ». Dans le contexte de la couverture des catastrophes, le cadrage détermine qui sont les victimes, qui sont les responsables, quelles sont les causes et quelles devraient être les réponses. La traduction d'un texte journalistique implique donc nécessairement une opération de reframing - plus ou moins consciente et explicite - qui peut reproduire, atténuer ou transformer le cadrage original.

2. Méthodologie et constitution du corpus

2.1 Positionnement épistémologique

Cette recherche s'inscrit dans le paradigme qualitatif interprétatif, qui privilégie la compréhension en profondeur des phénomènes discursifs sur leur quantification. Elle adopte une démarche hypothético- déductive, partant de présupposés théoriques pour les confronter à l'empirie du corpus. Le choix d'une approche qualitative se justifie par la nature même de l'objet étudié : les processus de déterminologisation, de reframing et d'asymétrie conceptuelle ne se laissent pas aisément saisir par des mesures quantitatives, mais exigent une lecture attentive et contextualisée des textes.

Sur le plan épistémologique, nous nous inscrivons dans le sillage du « tournant culturel » en traductologie (Bassnett & Lefevere, 1990), qui a substitué à la conception linguistique de la traduction - fondée sur l'équivalence - une conception culturelle et idéologique, attentive aux conditions de production et de réception des textes traduits. Ce positionnement implique de traiter le corpus non comme un simple ensemble de données linguistiques, mais comme un ensemble de pratiques sociales discursives inscrites dans des contextes institutionnels, culturels et politiques spécifiques.

2.2 Constitution du corpus

Le corpus de cette recherche est constitué d'un ensemble de 87 productions journalistiques relatives au séisme d'Al- Haouz, collectées sur une période de trois mois allant du 9 septembre au 9 décembre 2023. Il comprend des articles de presse écrite, des dépêches d'agences de presse, des reportages télévisés transcrits et des contenus numériques publiés sur les portails officiels de médias nationaux et internationaux.

Le corpus bilingue arabe- français regroupe des productions issues de médias aux profils éditoriaux variés : côté francophone, Le Monde, Libération, Le Figaro, TelQuel et Médias24 ; côté arabophone, Al- Ayyam (الأيام), Al- Massae (المساء), Hespress (هسبريس) et Alyaoum24 (اليوم24), ainsi que des transcriptions de journaux télévisés diffusés sur 2M et Medi1 TV. Ce choix vise à rendre compte de la diversité des genres journalistiques et des lignes éditoriales, tout en permettant une comparaison systématique entre les deux espaces linguistiques.

Les critères de sélection des textes du corpus obéissent à trois principes : la pertinence thématique (les textes doivent traiter directement du séisme d'Al- Haouz et de ses conséquences), la représentativité générique (diversité des genres journalistiques représentés) et la comparabilité (existence de textes traitant des mêmes événements ou des mêmes aspects dans les deux langues, afin de permettre des analyses contrastives). Lorsque des textes arabophones constituent des traductions explicites ou implicites de textes francophones, ou inversement, cette relation intertextuelle est signalée et fait l'objet d'une analyse spécifique.

2.3 Procédures d'analyse

L'analyse du corpus s'organise selon trois niveaux articulés. Le premier niveau, terminologique, procède à l'extraction systématique des termes relevant du champ sémantique de la catastrophe sismique - termes sismologiques, termes relatifs à la gestion de crise, termes humanitaires - et à l'établissement de tableaux d'équivalences contrastives arabe- français. Ce travail s'appuie sur les principes de la terminologie contrastive et sur la consultation de ressources terminologiques spécialisées : le thésaurus de la Stratégie internationale de prévention des catastrophes de l'ONU (UNDRR), le lexique sismologique de l'Agence géophysique américaine (USGS) et le Vocabulaire de la protection civile de l'Organisation internationale de la francophonie (OIF).

Le deuxième niveau, sémantique, analyse les glissements de sens - extensions, réductions, déplacements métaphoriques - que subissent les termes dans leur transfert interlinguistique et dans leur passage du discours scientifique au discours médiatique. Ce niveau d'analyse fait appel aux outils de la sémantique lexicale et de la sémantique du prototype (Rosch, 1978), qui permettent de rendre compte des variations dans les structures de sens des termes selon les contextes d'usage.

Le troisième niveau, discursif, mobilise les outils de l'analyse critique du discours et de la théorie du cadrage pour examiner les structures argumentatives, les stratégies d'attribution de responsabilité, les modalités de représentation des acteurs (victimes, institutions, acteurs humanitaires) et les configurations énonciatives propres à chaque aire linguistique. Ce niveau d'analyse intègre également l'étude des procédés d'atténuation, d'amplification et d'omission qui caractérisent les pratiques traductives dans le corpus.

3. Analyse des données

3.1 Asymétries terminologiques et déterminologisation dans le corpus

3.1.1 Le cas de la magnitude et de l'intensité

L'une des asymétries terminologiques les plus saillantes identifiées dans le corpus concerne la distinction - fondamentale en sismologie - entre magnitude et intensité. La magnitude, mesurée sur l'échelle de magnitude du

moment (Mw), est une grandeur instrumentale qui quantifie l'énergie élastique libérée à la source sismique, indépendamment de tout observateur. L'intensité, mesurée sur l'échelle macrosismique européenne (EMS- 98) ou sur l'échelle de Mercalli modifiée, est une grandeur observationnelle qui rend compte des effets ressentis par les individus et des dommages causés aux structures en un lieu donné. Ces deux grandeurs sont fondamentalement distinctes : un séisme de forte magnitude peut avoir une faible intensité en surface s'il est profond, et inversement.

Or, l'analyse du corpus arabophone révèle une confusion systématique entre ces deux notions. Dans 23 des 47 articles arabophones analysés, le terme شدة (shidda, « intensité ») est utilisé indifféremment pour désigner la magnitude et l'intensité. On relève ainsi des formulations du type « بلغت شدة الزلزال 6,8 درجة » (« l'intensité du séisme a atteint 6,8 degrés »), qui fusionne les deux concepts en en attribuant la valeur de l'un à la désignation de l'autre. Ce phénomène de fusion sémantique constitue un exemple typique de déterminologisation par généralisation, au sens de Gaudin (1993) : le terme technique perd sa valeur distinctive et devient un hyperonyme approximatif.

Dans le corpus francophone, la distinction est généralement maintenue, bien qu'on observe également, dans certains médias généralistes, une tendance à l'usage métonymique de magnitude pour désigner l'intensité des dégâts. Ce glissement est néanmoins moins systématique que dans le corpus arabophone et s'accompagne généralement d'une contextualisation qui permet au lecteur attentif de rétablir la distinction.

3.1.2 La terminologie des répliques sismiques

Un deuxième domaine d'asymétrie terminologique concerne le lexique des répliques sismiques. En sismologie, on distingue le séisme principal (mainshock), les précurseurs (foreshocks) - secousses qui précèdent le séisme principal - et les répliques (aftershocks) - secousses qui lui font suite. Cette distinction est opérationnelle dans le cadre de la gestion de crise, car elle conditionne les protocoles d'évacuation et d'intervention des secours.

L'analyse du corpus révèle que le terme réplique sismique est rendu en arabe par au moins quatre formulations distinctes : هزة ارتدادية (hazza irtidādiyya), صدمة ارتدادية (sadma irtidādiyya), هزة لاحقة (hazza lāhiqa) et زلزال ثانوي (zalzāl thānawī). Ces quatre formulations ne sont pas équivalentes : هزة ارتدادية est le terme le plus proche de l'équivalent technique international ; هزة لاحقة est une désignation descriptive générique dépourvue de valeur terminologique stricte ; زلزال ثانوي introduit une hiérarchisation (principal/secondaire) qui n'est pas conforme à la nomenclature sismologique standard.

Cette hétérogénéité terminologique, observable au sein d'un même corpus et parfois au sein d'un même article, illustre ce que Cabré (1998) nomme la « variation terminologique en discours » : la coexistence de plusieurs dénominations pour un même concept en fonction des usages, des genres et des normes propres à chaque communauté discursive. Elle révèle également l'absence, dans le paysage médiatique arabophone, d'une instance de normalisation terminologique comparable à ce qu'offrent, pour le français, les recommandations de la Commission générale de terminologie et de néologie ou les ressources du Grand Dictionnaire terminologique de l'OQLF.

3.2 Reframing et divergences dans les cadres interprétatifs

3.2.1 Le frame de la gouvernance et de la responsabilité

L'analyse des cadres interprétatifs mobilisés dans les deux corpus révèle une divergence structurelle particulièrement significative. Les productions francophones - notamment celles de médias à fort positionnement analytique comme Le Monde et Libération - privilégient un cadre de gouvernance et de responsabilité institutionnelle. Ce cadre se caractérise par une série de questions directrices : les normes parasismiques en vigueur au Maroc sont- elles suffisantes ? Les dispositifs de prévention des risques ont- ils été adéquatement mis en œuvre ? La coordination des secours a- t- elle été efficace ? La transparence de l'information a- t- elle été assurée ?

Sur le plan lexical, ce cadrage se manifeste par l'emploi récurrent de termes relevant du champ sémantique de la responsabilité et de la décision : « gestion », « coordination », « défaillance », « lacunes », « normes », « protocoles ». Sur le plan argumentatif, il se traduit par des stratégies de mise en cause implicite ou explicite des acteurs institutionnels, et par la mobilisation d'experts (sismologues, urbanistes, spécialistes de la gestion des risques) dont les discours constituent des arguments d'autorité visant à évaluer la performance des pouvoirs publics.

3.2.2 Le frame humanitaire et compassionnel

Les productions arabophones, en revanche, tendent à privilégier un cadre humanitaire et compassionnel, centré sur la solidarité nationale et internationale, la résilience des populations sinistrées et la mobilisation citoyenne. Ce cadrage se caractérise par la mise en avant des récits de survie et de solidarité, par la valorisation des acteurs caritatifs et bénévoles, et par l'usage d'un registre pathétique et empathique qui engage émotionnellement le lecteur.

Sur le plan lexical, ce cadrage se manifeste par l'emploi de termes à forte charge affective : فاجعة (fāji'a, « tragédie »), نكبة (nakba, « catastrophe/épreuve »), صمود (sumūd, « résilience/résistance »), تضامن (tadāmun, « solidarité »). Ces termes ne sont pas de simples équivalents des termes français correspondants : ils sont porteurs de résonances culturelles, historiques et religieuses spécifiques qui orientent la réception du discours de manière particulière. Ainsi, نكبة évoque une tradition discursive arabe de la catastrophe collective liée à la mémoire de 1948, conférant au séisme d'Al- Haouz une dimension symbolique et identitaire que ne possèdent pas ses équivalents français.

3.2.3 La traduction comme opérateur de reframing

L'examen des textes qui présentent des relations d'intertextualité traductive - c'est- à- dire des textes arabophones qui reprennent, traduisent ou résument des textes francophones, et vice versa - met en évidence des opérations systématiques de reframing. Dans plusieurs cas identifiés dans le corpus, des passages à teneur critique vis- à- vis de la gestion institutionnelle de la catastrophe - présents dans les textes francophones sources - font l'objet d'atténuations, de reformulations neutralisantes ou d'omissions dans leurs traductions ou adaptations arabophones.

Ce phénomène, que nous proposons d'appeler « reframing par minoration critique », ne saurait être réduit à une simple censure ou à une défaillance traductive. Il témoigne plutôt d'une logique éditoriale propre à chaque espace médiatique, qui détermine les cadres d'interprétation jugés recevables par le lectorat cible. En ce sens, le traducteur- journaliste ne fait pas que transférer un texte d'une langue à une autre : il le réinscrit dans un espace discursif particulier, avec ses normes, ses attentes et ses contraintes propres.

3.3 Équivalences problématiques et lacunes terminologiques

Au- delà des asymétries déjà décrites, l'analyse terminologique contrastive met en évidence plusieurs zones de lacune dans le lexique médiatique arabophone. Le terme liquéfaction des sols (soil liquefaction en anglais), désignant le phénomène par lequel des sédiments saturés en eau perdent leur résistance mécanique sous l'effet des ondes sismiques, ne dispose pas d'un équivalent standardisé dans le corpus arabophone analysé. On relève des désignations périphrastiques comme تميع التربة (tamayyu' al- turba, « fluidification du sol ») ou سيولة الأرض (sayūlat al- ard, « liquidité de la terre »), qui constituent des calques approximatifs sans ancrage dans une terminologie normalisée.

De même, le terme vulnérabilité sismique - centrale dans les études de risque sismique - est rendu de manière inconsistante dans le corpus arabophone : هشاشة (hashāsha, « fragilité »), ضعف (da'f, « faiblesse »), قابلية التأثر (qābiliyyat al- ta'thur, « susceptibilité d'être affecté ») sont utilisés de manière interchangeable, sans que l'un d'entre eux soit clairement établi comme terme de référence. Cette instabilité terminologique n'est pas sans conséquence sur la lisibilité des discours médiatiques portant sur l'évaluation du risque et de la vulnérabilité des populations.

Ces lacunes confirment les conclusions de travaux antérieurs sur la terminologie arabe dans les domaines scientifiques et techniques (voir notamment al- Qāsimī, 1999 ; Hassane, 2012), qui soulignent la persistance d'un déficit de normalisation terminologique dans de nombreux champs disciplinaires, malgré les efforts déployés par les instances de coordination comme l'Union des académies arabes ou le Bureau de coordination de l'arabisation au Maghreb (IERA- Rabat).

4. Discussion : implications épistémiques et perspectives

4.1 Le traducteur- journaliste comme agent discursif

Les résultats de cette analyse invitent à une reconsidération théorique du statut du traducteur dans le contexte médiatique. Les modèles classiques de la traductologie - fondés sur la dichotomie source/cible et sur le paradigme de l'équivalence - peinent à rendre compte de la complexité des pratiques traductives mises au jour dans notre corpus. Le traducteur- journaliste ne se contente pas de transférer des unités de sens d'une langue à une autre : il sélectionne, hiérarchise, recadre et réénonce. Il est, pour reprendre la terminologie de Lefevere (1992), un « rewriter » - un réécrivain - dont les pratiques participent à la construction de l'image publique des événements qu'il est censé simplement transmettre.

Cette conclusion rejoint les thèses de Wolf et Fukari (2007), qui ont introduit la notion de « sociologie de la traduction » pour désigner l'étude des conditions sociales, institutionnelles et idéologiques dans lesquelles s'exercent les pratiques traductives. Appliquée à notre objet, cette perspective sociologique permet de comprendre pourquoi le reframing par minoration critique observé dans le corpus n'est pas le fait d'individus isolés, mais le produit de contraintes systémiques : pressions éditoriales, autocensure, logiques de marché, rapport au pouvoir politique.

4.2 Les enjeux éthiques de la terminologie médiatique en situation de catastrophe

Au- delà des implications théoriques, cette recherche soulève des enjeux éthiques significatifs. La précision terminologique dans les médias n'est pas une question d'esthétique ou d'exigence académique : elle conditionne la qualité de l'information mise à disposition des citoyens, et peut, dans certains cas, influencer directement les

comportements et les décisions prises en situation de crise. Une confusion entre magnitude et intensité peut conduire à une sous- estimation ou à une surestimation du danger ; une imprécision dans la description des répliques sismiques peut provoquer des comportements de panique injustifiés ou, au contraire, une dangeureuse sous- vigilance.

De ce point de vue, la terminologie médiatique des catastrophes relève de ce que Habermas (1981) appelle l'agir communicationnel orienté vers la compréhension mutuelle : elle doit viser la production d'un sens partagé, fondé sur des représentations aussi fidèles que possible à l'état des connaissances scientifiques disponibles. Le déficit terminologique que nous avons identifié dans le corpus arabophone constitue donc non seulement un problème linguistique, mais un enjeu de santé publique et de démocratie épistémique.

4.2.1 Le déficit terminologique comme enjeu de démocratie épistémique

La notion de démocratie épistémique, forgée dans le sillage des travaux de Stehr (1994) sur les sociétés du savoir, désigne le droit des citoyens à accéder à une information scientifiquement fondée, présentée de manière compréhensible et exempte de déformations idéologiques. Dans le contexte des catastrophes naturelles, cette démocratie épistémique est directement conditionnée par la qualité de la médiation terminologique opérée par les journalistes et les traducteurs. Un citoyen qui confond magnitude et intensité, ou qui ne sait pas distinguer une réplique sismique d'un nouveau séisme, n'est pas en mesure d'évaluer correctement le risque auquel il est exposé ni de prendre des décisions éclairées en matière de protection et de comportement préventif.

Cette dimension politique de la terminologie médiatique rejoint les analyses de Bourdieu (1982) sur l'économie des échanges linguistiques : les mots ne sont pas de simples vecteurs de sens, mais des instruments de pouvoir dont la maîtrise conditionne la capacité des individus à agir et à se faire entendre dans l'espace public. La standardisation terminologique dans le champ médiatique des catastrophes est donc, à ce titre, une exigence à la fois scientifique et démocratique. Elle ne saurait être réduite à une préoccupation purement technique réservée aux spécialistes de la langue, mais doit être portée comme un projet institutionnel impliquant les pouvoirs publics, les médias, les universités et les instances de normalisation linguistique.

Il convient par ailleurs de souligner que la démocratie épistémique est inégalement distribuée selon les espaces linguistiques. Les locuteurs de langues pour lesquelles une terminologie normalisée existe et circule dans les médias sont mieux équipés pour comprendre les enjeux des catastrophes que ceux dont la langue médiatique souffre de déficits terminologiques. Les asymétries documentées dans notre corpus entre l'arabe et le français s'inscrivent donc dans un rapport de force linguistique plus large, qui dépasse le seul champ de la traductologie pour toucher aux questions de justice épistémique et d'égalité d'accès au savoir.

4.3 Perspectives pour la recherche et la formation

Sur le plan des perspectives de recherche, plusieurs pistes mériteraient d'être explorées dans le prolongement de cette étude. Une première piste concernerait l'extension du corpus à d'autres catastrophes naturelles survenues dans des contextes arabophones - notamment les inondations de Derna en Libye (septembre 2023) ou les crises de sécheresse au Yémen - afin de déterminer si les asymétries terminologiques et les dynamiques de reframing identifiées dans le cas d'Al- Haouz sont spécifiques à ce contexte ou si elles relèvent de patterns discursifs plus généraux.

Une deuxième piste concernerait la création d'un lexique terminologique bilingue arabe- français spécialisé dans les catastrophes naturelles, élaboré en concertation avec des experts en sismologie, en gestion des risques et en protection civile. Un tel outil, mis à disposition des journalistes et des traducteurs, permettrait de réduire les asymétries terminologiques et d'améliorer la qualité de l'information diffusée en situation de crise.

Une troisième piste, à visée formatrice, concernerait l'intégration d'une formation à la terminologie des risques et des catastrophes dans les cursus des écoles de journalisme et de traduction du monde arabophone. Cette formation devrait combiner des apports conceptuels en terminologie et en traductologie avec une pratique réflexive de l'analyse de corpus journalistiques, afin de développer chez les futurs professionnels une conscience critique de leurs propres pratiques discursives.

Une quatrième piste, d'ordre méthodologique, porterait sur le développement d'outils computationnels adaptés à l'analyse de corpus bilingues arabe- français dans le domaine des catastrophes. Les méthodes de la linguistique de corpus assistée par ordinateur - extraction automatique de termes, analyse de concordances, calcul de mesures d'association et de cooccurrences - permettraient de traiter des volumes documentaires bien supérieurs à ceux qu'autorise l'analyse qualitative seule. L'intégration de ces approches outillées avec les méthodes de l'analyse critique du discours constituerait une avancée méthodologique significative pour le champ de la traductologie des médias d'information en contexte de crise.

Enfin, une cinquième piste s'ouvre du côté des études de réception : si nous avons analysé dans cet article la production des discours médiatiques traduits, leur réception par les publics reste largement inexplorée. Des enquêtes d'audience ciblées, menées auprès de lecteurs ou téléspectateurs exposés à des couvertures catastrophiques dans les deux langues, permettraient de mesurer empiriquement l'impact des asymétries terminologiques et des dynamiques de reframing sur la perception des événements. Une telle recherche, à l'articulation de la traductologie, des sciences de la communication et de la psychologie sociale, constituerait une contribution originale et nécessaire à la compréhension des effets sociaux des discours médiatiques en situation de crise. Elle permettrait notamment de tester l'hypothèse - avancée ici sur des bases principalement textuelles - selon laquelle les divergences de cadrage entre les deux espaces linguistiques produisent des effets différenciés sur les attitudes et les comportements des publics face aux risques naturels.

Conclusion

Cet article a proposé une analyse traductologique et terminologique de la couverture médiatique du séisme d'Al- Haouz, en articulant les apports du fonctionnalisme traductologique, de la terminologie contrastive et de l'analyse critique du discours. Trois résultats principaux se dégagent de cette analyse.

Premièrement, nous avons mis en évidence l'existence d'asymétries terminologiques significatives entre les corpus francophone et arabophone, se manifestant notamment dans le traitement de termes sismologiques centraux tels que magnitude, intensité et réplique sismique. Ces asymétries ne sont pas réductibles à des erreurs individuelles : elles révèlent une absence structurelle de normalisation terminologique dans le paysage médiatique arabophone, qui appelle des réponses institutionnelles et académiques coordonnées.

Deuxièmement, nous avons montré que les pratiques traductives mises en œuvre dans la couverture du séisme s'accompagnent de dynamiques de reframing - recadrage interprétatif - qui produisent des représentations sensiblement différentes de l'événement selon l'aire linguistique. Le frame de gouvernance et de responsabilité, dominant dans les corpus francophones, cède la place à un frame humanitaire et compassionnel dans les corpus arabophones, avec des effets potentiellement significatifs sur la formation de l'opinion publique et sur les modalités de demande de reddition de comptes.

Troisièmement, nous avons argumenté en faveur d'une reconceptualisation du traducteur- journaliste comme agent discursif actif, dont les pratiques participent à la construction sociale de la réalité catastrophique davantage qu'elles ne la reflètent. Cette reconceptualisation, fondée sur les apports de la sociologie de la traduction et de l'analyse critique du discours, ouvre la voie à une éthique de la traduction médiatique en situation de crise, fondée sur la rigueur terminologique, la transparence des choix traductifs et la responsabilité discursive.

Ces résultats s'inscrivent dans un horizon de recherche plus large, celui des rapports entre langage, connaissance et pouvoir dans les situations de crise. Dans un contexte de multiplication des catastrophes naturelles liées au changement climatique, la question de la qualité traductive et terminologique des discours médiatiques qui les racontent s'impose comme un enjeu épistémique, éthique et politique de premier ordre - un enjeu que la traductologie et les études terminologiques se doivent de prendre en charge avec toute la rigueur et l'engagement qui les caractérisent.

Références bibliographiques

Ouvrages et articles scientifiques

- Arntz, R. & Picht, H. (1989). Einführung in die Terminologiearbeit. Hildesheim: Georg Olms Verlag.
- Bassnett, S. & Lefevere, A. (Éds.) (1990). Translation, History and Culture. London & New York: Pinter Publishers.
- Bielsa, E. & Bassnett, S. (2009). Translation in Global News. London & New York: Routledge.
- Cabré, M. T. (1998). Terminology: Theory, Methods and Applications. Trad. J. C. Sager. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.
- Entman, R. M. (1993). Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm. Journal of Communication, 43(4), 51–58.
- Fairclough, N. (1995). Media Discourse. London: Edward Arnold.
- Gaudin, F. (1993). Pour une socioterminologie : des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles. Rouen: Publications de l'Université de Rouen.
- Goffman, E. (1974). Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience. New York: Harper & Row.
- Habermas, J. (1981). Theorie des kommunikativen Handelns. Frankfurt am Main: Suhrkamp. [Trad. fr. : Théorie de l'agir communicationnel, Paris: Fayard, 1987].
- Kanamori, H. (1977). The Energy Release in Great Earthquakes. Journal of Geophysical Research, 82(20), 2981–2987.
- Lefevere, A. (1992). Translation, Rewriting and the Manipulation of Literary Fame. London & New York: Routledge.
- Nord, C. (1997). Translating as a Purposeful Activity: Functionalist Approaches Explained. Manchester: St. Jerome Publishing.
- Reiss, K. & Vermeer, H. J. (1984). Grundlegung einer allgemeinen Translationstheorie. Tübingen: Niemeyer.
- Rosch, E. (1978). Principles of Categorization. In E. Rosch & B. B. Lloyd (Éds.), Cognition and Categorization (pp. 27–48). Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- van Dijk, T. A. (1988). News as Discourse. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.
- Venuti, L. (1995). The Translator's Invisibility: A History of Translation. London & New York: Routledge.
- Wodak, R. (2001). The Discourse- Historical Approach. In R. Wodak & M. Meyer (Éds.), Methods of Critical Discourse Analysis (pp. 63–94). London: Sage.
- Wolf, M. & Fukari, A. (Éds.) (2007). Constructing a Sociology of Translation. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins.

- Wüster, E. (1979). Einführung in die Allgemeine Terminologielehre und terminologische Lexikographie. Wien: Springer.
- القاسمي، علي (1999). علم المصطلح : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. بيروت : مكتبة لبنان ناشرون.
- حسان، تمام (2012). مناهج البحث في اللغة. القاهرة: عالم الكتب.
- العمري، أحمد (2022). الخطاب الأزموي في الإعلام العربي: دراسة في التأطير والمصطلحية. مجلة الدراسات الإعلامية، ع. 14، ص. 45–78.

Sources du corpus médiatique

- Le Monde (septembre–décembre 2023). Archives numériques - Séisme Maroc/Al- Haouz.
- Libération (septembre–décembre 2023). Archives numériques - Tremblement de terre Maroc.
- Le Figaro (septembre–décembre 2023). Archives numériques - Séisme Al- Haouz.
- TelQuel (septembre–décembre 2023). Archives numériques - Séisme Haut Atlas.
- Médias24 (septembre–décembre 2023). Archives numériques - Séisme Maroc.
- Hespress / هسبريس (شتنبر–دجنبر 2023). الأرشيف الرقمي - زلزال الحوز.
- Al- Massae / المساء (شتنبر–دجنبر 2023). الأرشيف الرقمي - زلزال الحوز.
- Alyaoum24 / اليوم24 (شتنبر–دجنبر 2023). الأرشيف الرقمي.
- 2M / Medi1 TV (septembre–décembre 2023). Transcriptions de journaux télévisés diffusés.
- USGS - United States Geological Survey. Earthquake Hazards Program. Consulté sur : https://earthquake.usgs.gov
- UNDRR - United Nations Office for Disaster Risk Reduction (2017). Terminology on Disaster Risk Reduction. Genève : UNDRR.